

المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

التقرير الربع سنوي
إلى كونغرس الولايات المتحدة

[30 نيسان/أبريل 2008]

ذكري



بول كونفيرس

١٩٥١ - ٢٠٠٨

في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٨، توفي بول كونفيرس، المُدقق في مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، إثر تعرضه لإصابات خلال هجوم على المنطقة الدولية في بغداد.

خلال عمله في مكتب المفتش العام، قدم بول مساهمات ذات شأن في مهمة الإشراف الموكلة إلينا في العراق. وقد خدم، مؤخراً، ضمن فريق أنتج تدقيقات ممتازة تتعلق بعقد قيمته ٥٠٠ مليون دولار لإعادة إصلاح نظام الكهرباء في العراق، ولعب بول دوراً أساسياً في دعم المراجعة الهامة التي جرت في ربع السنة الأخير لمنح المكافآت للمقاولين.

يترك بول إرثاً مميزاً من المساهمات في طائفة واسعة من القضايا الدولية. قبل انضمامه إلى مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، أمضى حوالي أربع سنوات في العراق حيث عمل لدى الأمم المتحدة ولدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وقد شمل ذلك عمله كمستشار زراعي لدى فرق إعادة إعمار المحافظات. كان الموضوع الأساسي لحياة بول التزاماً قلبياً في مساعدة الآخرين.

سوف نفتقد الحضور الصبور لبول بيننا في بغداد، وتجاربه المتنوعة في عمليات الإشراف، وتحليلاته الذكية والعميقة للقضايا المعقدة، وإصراره الدائم على عمل الشيء الصحيح. لقد أغنى بول كل الذين عرفوه، ونشعر بأننا كنا محظوظين في التعرف إليه والعمل معه. أن نذكره سوف تبقى حياة دوماً عبر مثابرتنا في القيام بمهمتنا الحيوية والتي آمن هو بها بقوة.



رسالة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

هذا التقرير ربع السنوي السابع عشر الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) مُكرّس لذكرى بول كونفيرس، المُدقق في مكتب المفتش العام الذي توفي في ٢٤ آذار / مارس ٢٠٠٨ إثر تعرّضه لإصابات خلال هجوم بالصواريخ على المنطقة الدولية. بوفاة بول، مُنيّ مكتب المفتش العام بخسارة كبرى. سوف نتذكر دائماً شغفه الشديد بمهمتنا، وحنوّه تجاه الآخرين، وحبّه لبلده. إنّ قلوبنا تتوجه اليوم إلى عائلته وأصدقائه.

يصادف تاريخ إصدار هذا التقرير الذكرى الخامسة لمخصصات التمويلات الأولى لإعادة إعمار العراق. منذ سنة ٢٠٠٣، قدم الكونغرس أكثر من ٤٦ مليار دولار من المساعدات للعراق، لا يزال ١٠ مليارات منها تقريباً تحتاج إلى الإلزام. يلقي القسم ٢ من هذا التقرير الأضواء على تشكيلة من الطرق التي أنفقت بها هذه المليارات من أموال دافع الضرائب الأميركي في العراق خلال السنوات الخمس الأخيرة.

يُحدّث هذا التقرير المعلومات حول سنة "الانتقال" من سنوات إعادة إعمار العراق، حيث تتوافق معها معلومات وتحليلات حول نقل أصول إعادة الإعمار من سيطرة الولايات المتحدة إلى السيطرة العراقية، ونقل مسؤوليات تمويل إعادة الإعمار إلى الحكومة العراقية، ونقل المسؤوليات الأمنية إلى وزارتي الدفاع والداخلية في العراق. لقد وجد تدقيق مكتب المفتش العام الخاص الصادر خلال ربع السنة هذا والذي يتابع تقرير نقل الأصول الصادر عن مكتب المفتش العام في تموز / يوليو ٢٠٠٧، أنه لا تزال هناك حاجة لعمل الكثير لضمان قيام الحكومة العراقية بصيانة واستدامة الأصول المقدمة من الولايات المتحدة. يقدم القسم ٢ بيانات حول طفرة العائدات النفطية هذا العام في العراق التي تُولّد كسباً مالياً غير مرتقب للحكومة العراقية، وتؤمّن موارد وافرة لبرامج ومشاريع إعادة الإعمار الجديدة. ويقدم تقرير آخر صادر عن مكتب المفتش العام نظرة عامة ولكن شاملة حول البرامج الممولة من صندوق قوات الأمن العراقية، حيث تهدف أغلبية التمويلات الأميركية التي تنتظر الإلزام إلى دعم قوات الأمن العراقية.

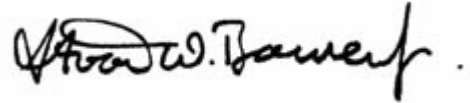
يحتوي القسم ٣ من هذا التقرير على خلاصات لسبعة تدقيقات جديدة لمكتب المفتش العام وسبع عمليات تفتيش جديدة. تشمل هذه التدقيقات فحص عقد للتصميم والبناء قيمته ٥٠٠ مليون دولار، مُنح إلى شركة بريني (Perini). وهذا هو التدقيق الخامس في سلسلة من دراسات مكتب المفتش العام التي تنظر في العقود الكبرى التي يمولها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF). لقد أنتج فريق المُدققين في مكتب المفتش العام أيضاً تحديثات خلال ربع السنة هذا حول مراجعاتنا المتواصلة لعقد شركة داينكورب (Dyncorp) لتدريب الشرطة العراقية، ولبرنامج بناء القدرات لمكافحة الفساد التابع للسفارة. وجد التقرير أن وزارة الخارجية حققت تقدماً في تطبيقاتها قبيل صدور توصيات مكتب المفتش العام.

خلال ربع السنة هذا، أنتجت إدارة التفتيش لدى مكتب المفتش العام تقييمات فحصت فيها أربعة مشاريع ممولة من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، إثنان ممولان من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وواحد مُمول عبر مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) التابع لوزارة الخارجية. تمثلت أبرز عملية تفتيش في المراجعة الشاملة لمشروع محطة معالجة المياه في الناصرية، وهو أكبر مشروع إفرادي موّله صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF). فعندما زار مُفتشو مكتب المفتش العام مدينة الناصرية، وجدوا أن المحطة تعمل بنسبة ٢٠% من طاقتها فقط لأن الحكومة العراقية قصّرت في تقديم مصدرٍ كافٍ للطاقة. وقد أنشأت السفارة فريق تقييم مشترك قام بتنفيذ أعمالٍ تصحيحية في العديد من حالات التقصير التي عيّنتها تفتيشات مكتب المفتش العام.

يواصل مفتشو مكتب المفتش العام التقدم في العمل على ٥٢ عملية تفتيش مفتوحة. حتى تاريخه، أدّت قضايا مكتب المفتش العام إلى ١٤ عملية اعتقال، و ١٥ عملية توجيه اتهام، و ٥ إدانات، وأكثر من ١٧ مليون دولار من الغرامات، والمصادرات، والاستعدادات، والاسترجاعات. وهناك خمسة أفراد ينتظرون المحاكمة في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٨ في حين ينتظر خمسة آخرون مواعيد للمحاكمة.

أدى إصدار قانون تفويض الدفاع القومي لسنة ٢٠٠٨ (NDAA) في أواخر كانون الثاني/يناير الماضي، إلى توسيع صلاحيات مكتب المفتش العام عن طريق إعطائه سلطات قضائية إضافية ومزيد من المسؤوليات. أصبح تفويض مكتب المفتش العام الخاص بإصدار التقارير يُغطي الآن صندوق قوات الأمن العراقية، وصندوق دعم الاقتصاد، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد. وفرض قانون تفويض الدفاع القومي لسنة ٢٠٠٨ على مكتب المفتش العام أيضاً تطوير خطة تدقيق لكافة المراجعات اللازمة التي تغطي مسائل الأمن وإعادة الإعمار في العراق. يقوم مكتب المفتش العام بالتشاور مع زملائه من المفتشين العامين (IGs) في نفس الوقت التي تتطور فيه عملية التخطيط هذه.

تمّ التقديم في ٣٠ نيسان / أبريل ٢٠٠٨



ستيوارت دبليو بووين، جونيور
المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

ملخص أداء مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
بتاريخ ٣٠ نيسان / أبريل ٢٠٠٨

التدقيق

١١٥	التقارير الصادرة
٣٢٠	التوصيات الصادرة
٥٧,٩٠٠,٠٠٠	الأموال التي تم إنقاذها واسترجاعها دولار
٤٠,٠٠٠,٠٠٠	الأموال التي أعيد استخدامها بصورة أفضل دولار
٧,٥٦٠,٠٠٠	المدفوعات المشكوك بأمورها (المعترض عليها) دولار

التفتيش

١١٥	التقييمات الصادرة حول المشاريع
٩٦	التقييمات المحدودة الصادرة التي جرت في الموقع
٤٨١	تقييمات صور الأقمار الصناعية

التحقيقات

٣٤٦	التحقيقات التي أطلقت
٢٩٤	التحقيقات التي أُقفلت أو أُحيلت
٥٢	التحقيقات المفتوحة
١٤	الاعتقالات
١٥	الاتهامات الموجهة
٥	الإدانات القضائية
١٧,٤١٤,٠٠٠	قيمة الأصول المسترجعة أو المصادرة بأوامر قضائية دولار

الاتصالات عبر الخط المباشر بتاريخ ٣١ آذار / مارس ٢٠٠٨

١٦	فاكس
٧٢	هاتف
١١٠	حضور شخصي
٣٨٩	رسائل إلكترونية
٢٦	إحالات
٢٨	بريد
٦٤١	مجموع الاتصالات عبر الخط المباشر

منتجات غير تدقيقية

٢٦	شهادات أمام الكونغرس
٣	التقارير الصادرة حول الدروس المكتسبة

القسم الأول

ملاحظات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
إعادة إعمار العراق: خمس سنوات مضت
تحديث معلومات سنة الانتقال
وضعية التشريعات الرئيسية
مكافحة الفساد
تحديث معلومات إعادة إعمار العراق
تحديثات مكتب المفتش العام
الدروس المكتسبة
الكلفة البشرية

القسم الثاني

استدامة إعادة إعمار العراق
نظرة إجمالية

١٢ الدعم الأميركي لإغاثة وإعادة إعمار العراق
إدارة إعادة الإعمار
مسارات التمويلات الأميركية
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
صندوق قوات الأمن العراقية
صندوق دعم الاقتصاد
برنامج الاستجابة الطارئة للقائدة
تمويل مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي

٢ ب التطورات في العراق
الأمن
اقتصاد العراق
تنمية نظام الحكم والقدرات

القسم الثالث

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
تدقيقات المفتش العام
التفتيش
التحقيقات
الخط المباشر للمفتش العام
موقع المفتش العام على شبكة الإنترنت
تحديث معلومات التشريعات

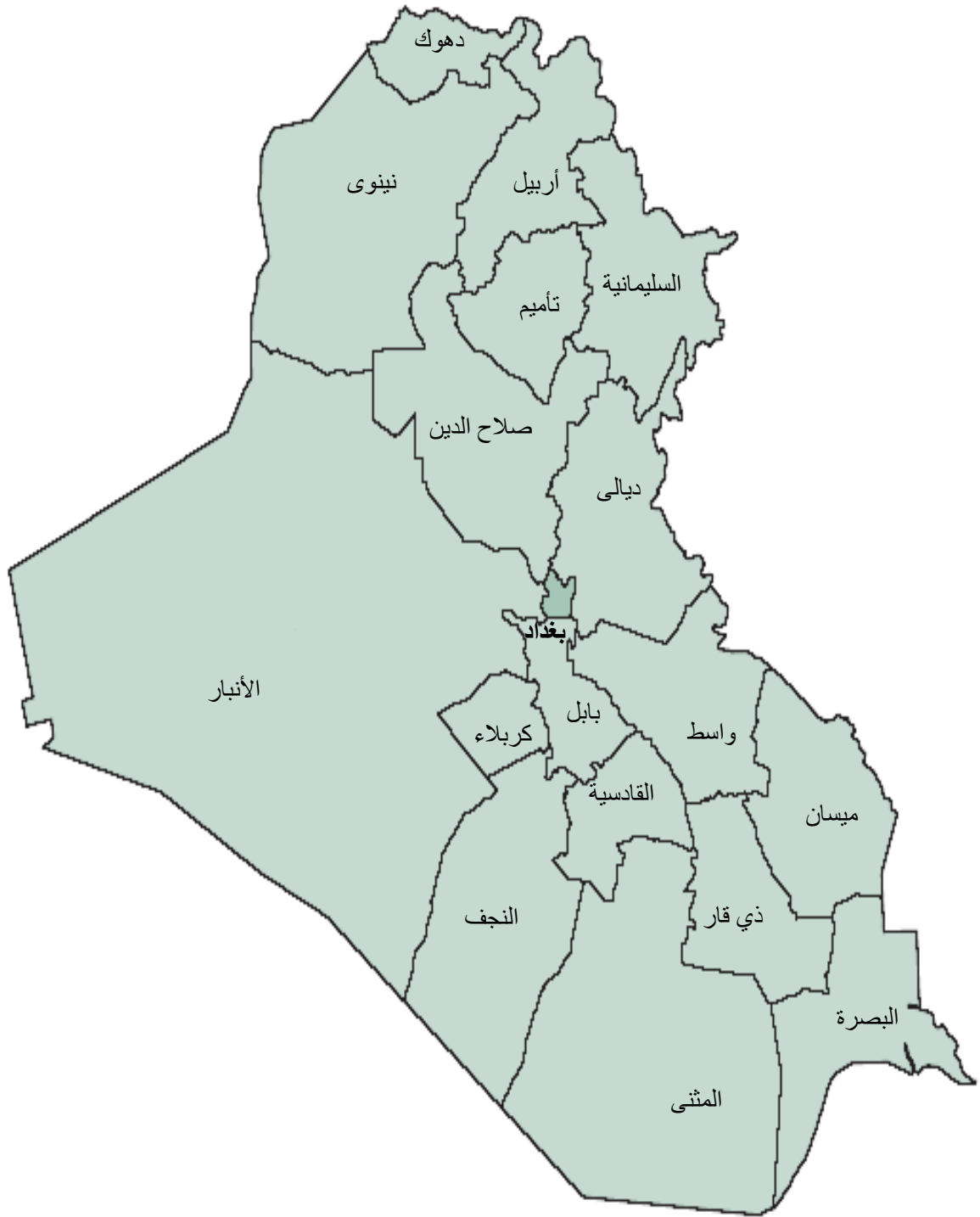
القسم الرابع

إشراف الوكالات الأخرى
مقدمة

قائمة الملحقات*

الملحق أ: الشروط القانونية
الملحق ب: أثر عمليات مكتب المفتش العام
الملحق ج: المرجع الترافقي لمصطلحات موازنة المفتش العام
الملحق د: المرجع الترافقي للقطاعات
الملحق هـ: الأموال الأميركية المخصصة
الملحق و: حصص كل وكالة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
الملحق ز: الأموال العراقية الملزمة لنشاط إعادة الإعمار من جانب سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA)
الملحق ح: تدقيقات المفتش العام المنجزة
الملحق ط: عمليات تفتيش المفتش العام المنجزة
الملحق ي: حالات التوقيف الموقت والحظر (العزل/خفض الرتبة)
الملحق ق: ملخص تفصيلي عن إشراف الوكالات الأخرى
الملحق ل: ملخص الإشراف الأميركي في العراق
الملحق م: الإغاثة والدعم الدوليان للعراق

* النص الكامل للتقرير ربع السنوي ونصف السنوي هذا للمفتش العام لإعادة إعمار العراق متوفر على موقع SIGIR على موقع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على الشبكة www.sigir.mil. انه النص الرسمي للتقرير الذي يحتوي على كافة الملحقات والتصحيحات.



ملاحظات

مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

إعادة إعمار العراق: خمس سنوات مضت

تحديث معلومات سنة الانتقال

نقل مسؤولية التمويل

نقل أصول إعادة الإعمار

نقل الأمن

وضعية التشريعات الرئيسية

قانون السلطات الإقليمية

قانون الهيدروكربون

قانون المناطق

مكافحة الفساد

تحديث معلومات إعادة إعمار العراق

تحديثات المفتش العام لإعادة إعمار العراق

ملاحظات المفتش العام لإعادة إعمار العراق: خمس سنوات مضت

المهمة الموسعة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق

التطلع إلى المستقبل

الدروس المكتسبة

الكلفة البشرية

القسم ١

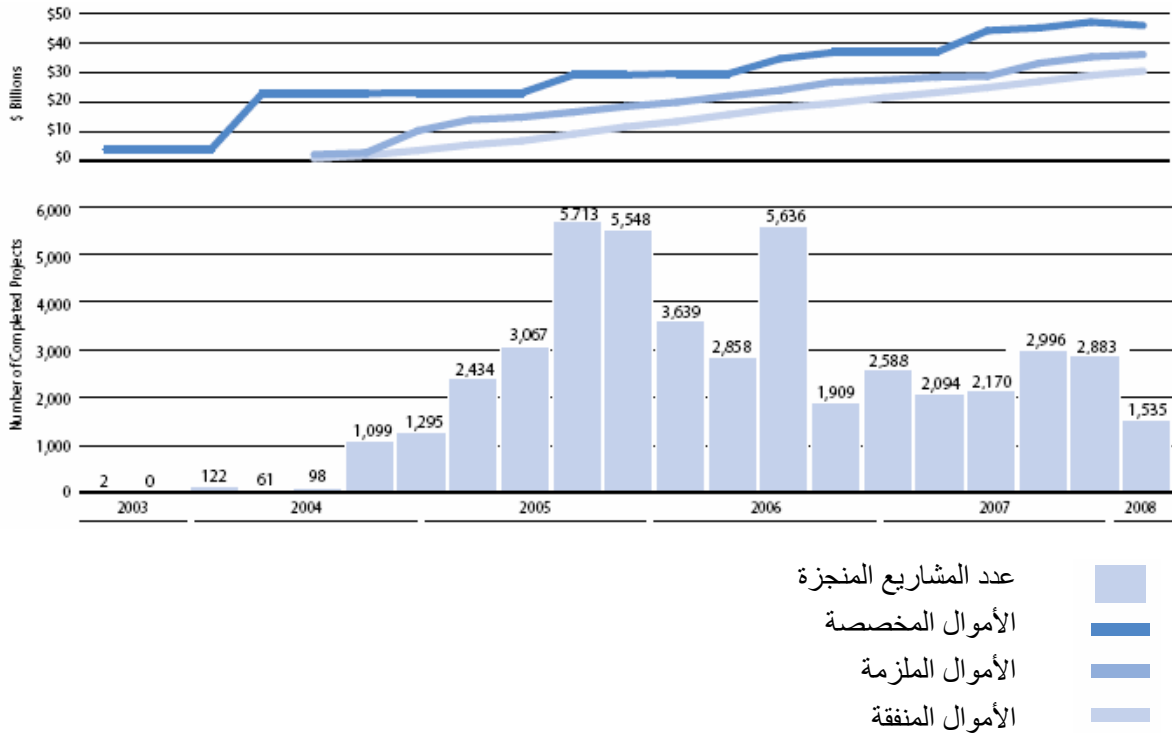
ملاحظات المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

الشكل ١-١

خمس سنوات من التمويل الأميركي لإعادة الإعمار

بمليارات الدولارات

المصدر: مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، التقارير ربع السنوية ونصف السنوية إلى كونغرس الولايات المتحدة، آذار / مارس ٢٠٠٤ – كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨؛ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/٤/٨؛ فرقة منطقة الخليج، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات ٢/٤/٢٠٠٨؛ الخزينة، استجابة لطلب المفتش للبيانات ٣/٤/٢٠٠٨؛ الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية (USTDA)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات ٣/٤/٢٠٠٨؛ استجابة وزارة الخارجية لطلب المفتش العام للبيانات ٥/٤/٢٠٠٨؛ استجابة موظفو البيت الأبيض (WHS) لطلب المفتش العام للبيانات ١/٤/٢٠٠٨؛ استجابة مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية (DFSA) لطلب المفتش العام للبيانات ١٠/٤/٢٠٠٨؛ وزارة الخارجية، وضع العراق الأسبوعي، ٢٦/٣/٢٠٠٨؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٤/١/٢٠٠٨؛ فرقة منطقة الخليج، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٣/٤/٢٠٠٨؛ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٤/٤/٢٠٠٨؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق، تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٧/٣/٢٠٠٨؛ الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٩/٤/٢٠٠٨.



ملاحظة: تشمل البيانات المالية الالتزامات والإنفاقات من صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق-١ (IRR-1)، صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق-٢ (IRR-2)، صندوق قوات الأمن العراقية، صندوق دعم الاقتصاد (ESF)، برنامج الاستجابة الطارئة للقائدة (CERP) وصندوق مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL).
بيانات المشاريع تشمل مشاريع من صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق-٢ (IRR 2)، صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)، صندوق دعم الاقتصاد (ESF)، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP).

إعادة إعمار العراق: خمس سنوات مضت

يصادف تاريخ إصدار التقرير ربع السنوي السابع عشر لمكتب المفتش العام ذكرى مرور خمس سنوات تماماً تقريباً على مصادقة الكونغرس على القانون العام 108-11، الذي تم بموجبه تخصيص ٢,٤٨ مليار دولار لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)، وهو كان الجزء الأول الهام مما أصبح يبلغ الآن أكثر من ٤٦ مليار دولار من المساعدات الأميركية للعراق. تبع ذلك بسبعة أشهر، في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٣، تخصيص الكونغرس مبلغ ١٨,٤٤ مليار دولار آخر لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

خلال نصف العقد الماضي، مثلت هذه الأموال البالغة حوالي ٢١ مليار دولار أداة أولية للاستثمارات الأميركية المباشرة في البنية التحتية العراقية. وكملت صناديق أخرى تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)، من بينها صندوق قوات الأمن العراقية (ISSF) مبلغ ١٥,٤٤ مليار دولار، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) (مبلغ ٢,٦٦ مليار دولار)، وصندوق دعم الاقتصاد (ESF) مبلغ ٣,٢١ مليار دولار).

شددت جهود إعادة الإعمار الأميركية في بادئ الأمر على المشاريع ذات الحجم الكبير. ومع تطور البرنامج، ذهب قسم متزايد من الاستثمارات الأميركية إلى غير الإعمار أو "البرامج غير الإنشائية" التي تدعم الديمقراطية، ونظام الحكم، والتشغيل والصيانة، والتدريب، والمعدات. لغاية هذا التاريخ، أنفقت الولايات المتحدة نصف تمويلاتها لإعادة الإعمار في برامج غير إنشائية.

يبين الشكل ١-١ سبل استخدام مخصصات الكونغرس البالغة ٤٦,٣ مليار دولار لإغاثة وإعادة إعمار العراق بين سنة ٢٠٠٣ وحتى نهاية سنة ٢٠٠٧.

تحديث معلومات سنة النقل

خلال ربع السنة الأخير، أطلق مكتب المفتش العام على سنة ٢٠٠٨ صفة سنة الانتقال في عملية إعادة إعمار العراق. وقد شهد ربع السنة هذا بعض التقدم بالنسبة للمعالم التالية من سنة الانتقال هذه:

- نقل المسؤولية الكاملة في تخطيط وإدارة وتمويل إعادة الإعمار إلى الحكومة العراقية.
- تحسين خطة نقل الأصول الممولة من الولايات المتحدة إلى الحكومة العراقية.
- استكمال نقل مسؤوليات الأمن الإقليمي إلى السيطرة العراقية.

في مطلع نيسان / أبريل، أدلى كل من الجنرال ديفيد باتريوس، قائد القوة المتعددة الجنسيات، والسفير رايان كروكر، رئيس البعثة الأميركية (السفير) في العراق، بشهادتهما أمام عدة لجان في مجلسي النواب والشيوخ، وتحدثا عن حصول تقدم على عدة جبهات في العراق بما في ذلك الإغاثة وإعادة الإعمار. لقد شجدا في شهادتهما على الواقع الحالي في العراق، أي أن الولايات المتحدة لم تعد المحرك الأول في تمويل أو إدارة عمليات الإغاثة وإعادة الإعمار. فمختلف الحكومات في العراق، المركزية، والإقليمية، والمحلية، أصبحت تتحمل تلك المسؤوليات مع مساعدة المستشارين الأميركيين.

على الرغم من هذا التطور الهام، لا تزال الولايات المتحدة تقدم دعماً مالياً هاماً ذا أهداف مُحدّدة، بالأخص في قطاع الأمن العراقي وفي برامج بناء القدرات. ولا تزال هناك حوالي ١٠ مليارات دولار من أموال الإغاثة وإعادة الإعمار الأميركية غير مُلزَمة، من ضمنها ٤٣% في صندوق قوات الأمن العراقية لأجل دعم قوات الأمن العراقية. تدير القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) برامج صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) المخصص لمساعدة وزارتي الداخلية والدفاع في تأميم التدريب، والمرافق، والمعدات لقوات الأمن العراقية (ISF).

نقل مسؤولية التمويل

سنة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤، شكلت المساهمات الأميركية أكثر من ٥٠% من الأموال المستخدمة لإعادة إعمار العراق، أي حوالي ٢٣ مليار دولار، في حين انه تم إنفاق ١٦ مليار دولار من الأموال العراقية لهذا الغرض، وهذه أنت من صندوق تنمية العراق (DFI) والموازنات العراقية والأموال العراقية المصادرة أو المكتسبة.

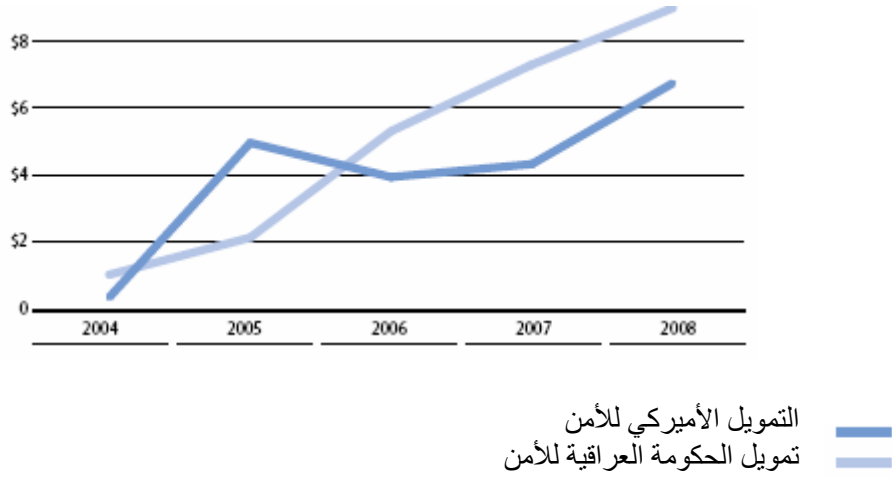
ملاحظات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

الشكل ٢-١

خمس سنوات من تمويلات الأمن العراقي

بمليارات الدولارات

المصدر: مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، التقارير ربع السنوية ونصف السنوية لكونغرس الولايات المتحدة، آذار / مارس ٢٠٠٤ – كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨؛ القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/٤/١٧؛ وزارة الخارجية، تقرير وضع العراق الأسبوعي، ٢٠٠٨/٣/٢٦؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١/٤؛ فرقة منطقة الخليج (GRD)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات ٢٠٠٨/٤/٣؛ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/٤/١٤؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٠٠٨/٣/٢٧؛ الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/٤/٩.



ملاحظة: تشمل إنفاقات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ٢ (IRR-2)، وصندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)، وصندوق دعم الاقتصاد (ESF) وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP). أنظر الملحق د للاطلاع على المرجع الترافقي لقطاع الأمن.

بحلول سنة ٢٠٠٧، كان قد تحوّل عبء تمويل إعادة الإعمار إلى الحكومة العراقية: خصّصت الموازنة الرأسمالية العراقية في العام الماضي ١٠ مليارات دولار للإغاثة وإعادة الإعمار في حين قدّمت الولايات المتحدة ٩ مليارات دولار كأموال جديدة كان القسم الأكبر منها لمساندة صندوق دعم الاقتصاد. في موازنة العراق لسنة ٢٠٠٨، ألزمت الحكومة العراقية أكثر من ١٣ مليار دولار للاستثمار الرأسمالي. يبين الشكل ٢-١ حصص كل من الولايات المتحدة والعراق في تمويل إعادة إعمار العراق.

دخل العراق من النفط، الذي كان متوقعاً سنة ٢٠٠٣ أن يكون الخزان الأساسي لرأس مال إعادة الإعمار بعد الحرب، أصبح الآن مصدر التمويل الرئيسي لبرنامج الاستثمار في البنية التحتية للبلاد. الزيادة في الأرباح غير المتوقعة من النفط أصبحت ظاهرة بوضوح خلال ربع السنة هذا. فقد تجاوزت عائدات النفط منذ الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، ١٨ مليار دولار، كإنتاج وصادرات، محافظة بهذا على المستويات القياسية لما بعد الغزو، كما أن سعر البرميل بلغ أرقاماً عالية تاريخية.

ملاحظات المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

منذ سنة ٢٠٠٣، ازداد سعر برميل النفط العراقي – الذي هو أدنى من السعر السائد لمنظمة البلدان المصدرة للنفط – بنسبة ٢٥٠%^(١). وفي حال تواصلت الأسعار ومعدلات الإنتاج والصادرات عند المستويات الحالية، من الممكن أن تبلغ عائدات النفط في العام ٢٠٠٨، ٧٠ مليار دولار^(٢)، أي ضعفي ما كانت الحكومة العراقية تتوقعه.

بدأ ارتفاع عائدات النفط العراقية سنة ٢٠٠٧ عندما حصلت الحكومة العراقية على ٤١ مليار دولار من عائدات النفط، أي ٢٧% زيادة عن التقديرات المرتقبة. لقد زادت عائدات النفط الشهرية أكثر من الضعفين خلال سنة ٢٠٠٧، إذ ارتفعت من ٢,٤ مليار دولار في كانون الثاني/يناير إلى ٥,٣ مليار في كانون الأول / ديسمبر.

يقدم الشكل ٣-١ نظرة شاملة على مدى خمس سنوات حول عائدات النفط العراقية والإنتاج والصادرات.

تؤكد الزيادة الهامة في دخل العراق القومي سنة ٢٠٠٨، أهمية تحسين قدرات الحكومة العراقية في تنفيذ موازنتها، وعلى الأخص موازنتها الرأسمالية. فوفقاً للسفارة الأميركية في العراق، استطاعت الحكومة العراقية تنفيذ ٦٧% من موازنتها الإجمالية، وهو تحسن هام بالنسبة لسنة ٢٠٠٦ عندما لم تتمكن من تنفيذ أكثر من ٢٣%.

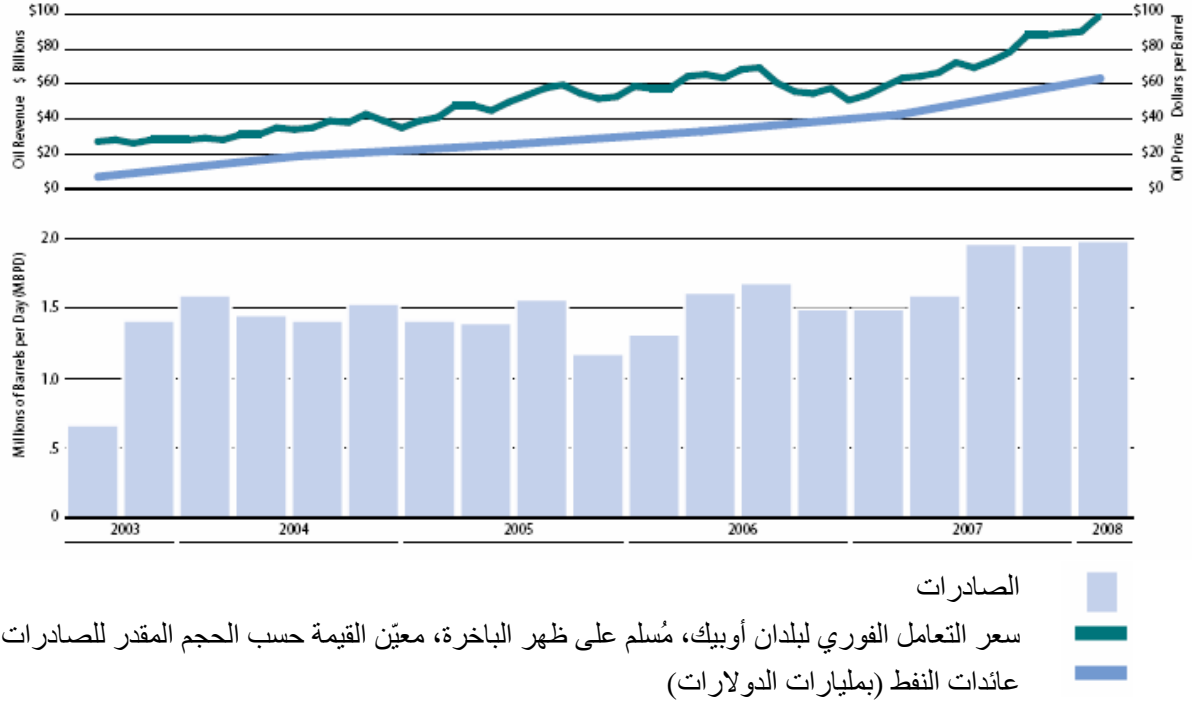
الوزارات العراقية استطاعت إنفاق موازنتها الرأسمالية بنسبة أدنى بكثير في العام الفائت، إذ أنفقت ٥١% فقط منها، أي قرابة ٤ مليارات دولار. على نفس المنوال، واجهت الحكومات الإقليمية في العراق تحديات في إنفاقها لموازنتها الرأسمالية سنة ٢٠٠٧، إذ تم الإبلاغ عن أنها نفذتها بمعدل متوسط بلغ حوالي ٣١%.

ملاحظات المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

الشكل ٣-١

خمس سنوات من عائدات النفط العراقية

ملايين البراميل في اليوم (MBPD)، دولارات للبرميل الواحد، بمليارات الدولارات
المصدر: وزارة الخارجية، وضع العراق الأسبوعي، ٢٠٠٦/١/٥، ٢٠٠٦/١/٤، ٢٠٠٨/٤/٢؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) ورقة العمل المفصلة الشهرية للواردات والإنتاج والصادرات (نيسان / أبريل ٢٠٠٨)؛ إدارة المعلومات الأميركية حول الطاقة، "أسعار النفط الخام العالمية: متوسط أوبيك" ٢٠٠٨/٤/١١.



الصادرات
سعر التعامل الفوري لبلدان أوبيك، مُسلم على ظهر الباخرة، معيّن القيمة حسب الحجم المقدر للصادرات
عائدات النفط (بمليارات الدولارات)

ملاحظة: مكتب شؤون الشرق الأوسط - العراق (NEA-I)، استجابة لطلب مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق للمعلومات، ١٦ نيسان / أبريل ٢٠٠٨، حيث تمت الإشارة إلى أن بيانات مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) حول النفط تختلف عن بيانات مكتب شؤون الشرق الأوسط-العراق (NEA-I) بالنسبة للإنتاج، والصادرات، والمحروقات المكررة.^(١) لم يتلق العراق نفس سعر متوسط أوبيك لنفطه. كان متوسط سعر النفط العراقي الخام سنة ٢٠٠٣، ٢٥,٩١ دولار و٩١,٦٦ دولار خلال ربع السنة الأول من ٢٠٠٨. المصدر: مكتب شؤون الشرق الأوسط-العراق (NEA-I) استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ١٦ نيسان / أبريل ٢٠٠٨.

ملاحظات المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

قال نائب رئيس الوزراء، برهم صالح، خلال ربع السنة هذا، إن الحكومة العراقية سوف تصدر موازنة تكميلية، في وقت لاحق هذه السنة، تتناسب مع العائدات النفطية الجديدة. تشكل هذه الموازنة التكميلية فرصة فوق العادة للعراق لأجل توسيع استثماراته في البنية التحتية، لكنها تزيد أيضاً الهواجس بالنسبة للفساد.

الوضع الاقتصادي العراقي الميرمج يعزز التأكيد على مدى أهمية أن تصبح سنة ٢٠٠٨ فعلاً "سنة إعادة الإعمار ومقاومة الفساد"، كما وصفها رئيس الوزراء نوري المالكي في كانون الثاني/يناير. ربما كان لملاحظات رئيس الوزراء الأخيرة خلال محادثات تجارية أجراها في بلجيكا مع البرلمان الأوروبي، تأثيراً على أسعار النفط غير المتوقعة. "إننا بلد غني"، كما قال المالكي. وأضاف: "لسنا بحاجة إلى المال بل نحتاج إلى المساعدة الفنية"^(٣).

نقل أصول إعادة الإعمار

برنامج النقل الفعال للأصول أساسي لضمان الاستمرارية الطويلة الأمد للاستثمارات الأميركية في العراق. ذكرت تدقيقات سابقة لمكتب المفتش العام أن هذه الاستثمارات قد تكون معرضة للأخطار إذا قصرت الحكومة العراقية في تأمين التمويل الكافي لتشغيل وصيانة مشاريع الإغاثة وإعادة الإعمار الأميركية.

خلال ربع السنة هذا، أصدر مكتب المفتش العام مراجعته الخامسة المُقيّمة لعملية نقل الأصول الممولة من الولايات المتحدة إلى السيطرة العراقية. وجد التدقيق أنه لا يزال أمام الحكومة العراقية والولايات المتحدة الاتفاق حول برنامج جديد لنقل الأصول أوصى به مكتب المفتش العام كأمر أساسي في تدقيق صدر في تموز / يوليو ٢٠٠٧. كذلك، خلص مكتب المفتش العام إلى أن العملية الأميركية ما بين الوكالات لنقل الأصول بحاجة إلى إجراءات أوضح لإدارة المحاسبة بالنسبة للوكالات الأميركية المشاركة.

تفتيش محطة معالجة مياه الناصرية

قام مكتب المفتش العام خلال ربع السنة هذا، بتفتيش أكبر مشروع أميركي لإعادة الإعمار (بالنسبة للكلفة) في العراق هو محطة معالجة المياه في الناصرية الواقعة على مسافة حوالي ٢٠٠ ميل إلى الجنوب من بغداد. يقدم تقرير التقييم الوارد في القسم ٣، نظرة مُفصّلة حول التحديات التي تواجه نقل الأصول الهامة إلى سيطرة الحكومة العراقية.

محطة معالجة المياه جزء من مشروع لتأمين المياه في الناصرية بقيمة ٢٧٧ مليون دولار صمّمته شركة فلور/أميك (Fluor/AMEC) لإنتاج ١٠,٠٠٠ متر مكعب من مياه الشرب في الساعة لـ ٥٠٠,٠٠٠ عراقي في خمس مدن. ومع أن المقاول قام بتنفيذ مشروع جيّد، وجد مكتب المفتش العام أن المحطة تنتج فقط ٢٠% من طاقتها لأن الحكومة العراقية قصّرت في تركيب مصدر طاقة دائم يمكن الاعتماد عليه، كما أنها لم تضمن حضور عدد كاف

ملاحظات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

من الموظفين الأكفاء. علاوة على ذلك، كانت المحطة تؤمن مياه الشرب لثلاث مدن فقط من أصل المدن الخمس التي كان من المفترض أن تخدمها.

هذه هي المشاكل الأولية التي تم تحديدها خلال التفتيش:

- ليس لدى المحطة مصدر جدير بالثقة ودائم للطاقة.
- أنظمة التوزيع قديمة الطراز وتشكو من أعطال منتظمة لأنها لا تستطيع تحمل تيارات الضغط التي تولدها المحطة الحديثة.
- كانت هناك خطوط فرعية غير شرعية مركبة على خطوط نقل المياه الرئيسية.
- كانت مؤهلات موظفي المحطة ضعيفة وكانوا غير راغبين في حضور جلسات التدريب التي يؤمنها المقاول.

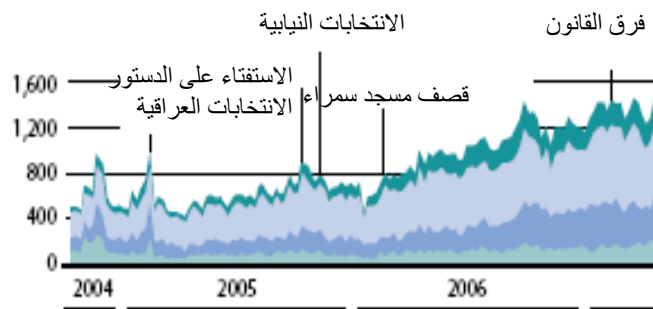
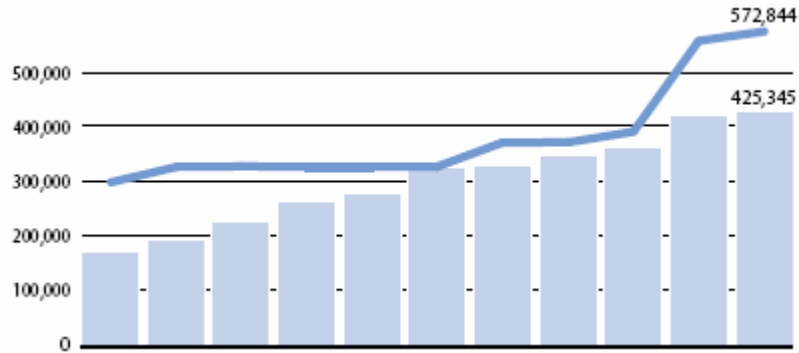
لمعالجة تلك المشاكل، شكل مكتب المساعدة الانتقالية للعراق التابع للسفارة، وفرقة منطقة الخليج التابعة لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي، ووزارة البلديات والأشغال العامة، فريق تقييم فني مشترك لوضع الحلول الكامنة. منذ الزيارات التي قام بها موظفو مكتب المفتش العام إلى الموقع، طبق فريق التقييم العديد من التحسينات. مثلاً، ذكر أن المعمل أصبح ينتج الآن مياه الشرب بمعدل حوالي ٦٠٠٠ متر مكعب في الساعة. وعلى الرغم من هذا التقدم السريع، لا يزال من الضروري أن تجد الحكومة العراقية حلاً طويلاً الأمد لمشاكل الطاقة غير الكافية، ولخطوط التوزيع المقطوعة والموظفين الضعيفي الكفاءة.

ملاحظات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

الشكل ٤-١

تدريب الجنود العراقيين والأنونات

المصادر: وزارة الدفاع، قياس الأمن والاستقرار في العراق، تموز / يوليو ٢٠٠٥، تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥، شباط / فبراير ٢٠٠٦، أيار / مايو ٢٠٠٦، آب / أغسطس ٢٠٠٦، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٦، آذار / مارس ٢٠٠٧، حزيران / يونيو ٢٠٠٧، أيلول / سبتمبر ٢٠٠٧، كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٧ وآذار / مارس ٢٠٠٨؛ شهادة الجنرال ديفيد هـ. باتريوس ٢٠٠٨/٤/٨.



- أذونات التدريب
- الجنود المدربين
- هجمات ضد البنية التحتية العراقية والمرافق الحكومية
- الأسلحة (أجهزة تفجير مرتجلة (IED)) والغام عُثر عليها وفجرت
- قناصة، كمائن، رمانات، وهجمات أخرى بالأسلحة الصغيرة
- قصف مدفعي، صواريخ وهجمات أرض - جو

نقل الأمن

لقد كان التقدم على جبهة الأمن خلال ربع السنة هذا هاماً ولكن غير متعادل. أن زيادة عديد القوات الأميركية خفض عدد الهجمات في المناطق المستهدفة لكن الوضع الأمني لا يزال متقلباً^(٤). تدعو الخطط الأمنية الأميركية الحالية إلى سحب الأولوية التي زيدت بحلول تموز / يوليو ٢٠٠٨، تدخل على أثرها القوات المتعددة الجنسيات في العراق فترة "تعزيز وتقييم" مدتها ٤٥ يوماً^(٥). وذكرت فرقة منطقة الخليج أنها سوف ترصد آثار خفض القوات على أمن إعادة الإعمار.

يتواصل التدريب الأميركي لقوات الأمن العراقية على وتيرة سريعة: فقد ذكرت تقارير وزارة الدفاع أنه تم تدريب حوالي ٢٠ ألف جندي خلال ربع السنة هذا، وتقدر أن أكثر من ٤٢٥ ألف شخص يعملون الآن في قوات الأمن العراقية^(٦).

أكد تدقيق جديد لمكتب المفتش العام صعوبة الحصول على بيانات جديدة بالثقة حول أعداد العاملين المتوفرين والمرخصين والمدربين في قوات الأمن العراقية. وجدت مراجعة لمكتب المفتش العام:

- أن النقص في الضباط والضباط غير المقلدين في قوات الأمن العراقية لا يزال يمثل مشكلة ذات شأن تحتاج معالجتها إلى سنوات.
- ثمة حاجة إلى مزيد من العاملين في قوى الأمن الداخلي لدعم تطوير القوات المقاومة للعصيان والقدرة على المحافظة على الأمن الداخلي.
- لا تزال قوات الأمن العراقية تعتمد على دعم لوجستي كبير من قوات الائتلاف.
- مشاكل الأمن الداخلي قد رسمت أولوية التدريب وبالتالي أصبحت هيكلية القوات الضرورية لمقاومة التهديدات الخارجية تتطلب مزيداً من التطوير.

الشكل ١-٤ عبارة عن نظرة شاملة على خمس سنوات من تدريب الجنود العراقيين.

الجدول ١-١
موازنة قوات الأمن العراقية (بمليارات الدولارات)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	
٣,٠٠	٥,٥٤	الولايات المتحدة
٩,٠٠	٧,٣٢	الحكومة العراقية

المصدر: القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I)، استجابة لطلب مكتب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان / أبريل ٢٠٠٨.

يعتزم العراق إنفاق ٩ مليارات دولار هذه السنة على الأمن ويتوقع إنفاق ١١ مليار دولار سنة ٢٠٠٩. في شهادته أمام الكونغرس في نيسان / أبريل الماضي، لاحظ الجنرال باتريوس أن المطالب الأميركية لصندوق قوات الأمن العراقية للسنة المالية ٢٠٠٩ قد تم خفضها بصورة كبيرة إلى ٢,٨ مليار دولار من ٥,١ مليار دولار للسنة المالية ٢٠٠٨^(٧). تقدم الولايات المتحدة حالياً ٢٥% من تمويل قوات الأمن العراقية (بدلاً من ٤٣% سنة ٢٠٠٧)^(٨). لإلقاء نظرة شاملة على موازنة دعم قوات الأمن العراقية، أنظر الجدول ١-١.

خلال ربع السنة هذا، لم يتم نقل أية محافظات جديدة إلى السيطرة العراقية على المحافظات (PIC). كانت آخر محافظة تم نقلها، البصرة، التي سُلمت في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٧. خلال شهري آذار / مارس ونيسان / أبريل الماضيين، كانت البصرة مسرحاً لأحداث عنف قوي ومن ثم لعمليات عسكرية قامت بها قوات الأمن العراقية ضد الميليشيات والعناصر المجرمة.

وضعية التشريعات الأساسية

حققت الحكومة العراقية خلال ربع السنة هذا، تقدماً على الصعيد التشريعي، وبوجه خاص، في تمريرها للموازنة القومية لسنة ٢٠٠٨ ولقانون سلطات المحافظات. لقد أصبح قانون المحافظات أيضاً نافذ المفعول ابتداءً من منتصف نيسان / أبريل. لكن هناك تشريعات هامة لا تزال في مأزق، بما فيها قانون الانتخابات وقانون الهيدروكربون.

قانون سلطات المحافظات

قانون سلطات المحافظات الذي تمت الموافقة عليه في شباط / فبراير، يتضمن أحكاماً مأخوذة من قانون الانتخابات تطلب إجراء الانتخابات الإقليمية والمحلية والبلدية قبل الأول من تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٨^(٩). ويحدّد القانون أيضاً العلاقة بين الحكومات المحلية والحكومات القومية، بما في ذلك أية سلطات مالية وإدارية وتشريعية تعود إلى المستوى المحلي. على الرغم من المادة التي تحدّد آخر موعد للانتخابات الإقليمية، لا يزال من الضروري إزالة العديد من العقبات التشريعية الهامة قبل إمكانية إجراء هذه الانتخابات. يشمل ذلك إقامة الإشراف الانتخابي المناسب، وتطوير المعايير للتأهل للتصويت، وضمان التمويل الكافي. يغطي قانون الانتخابات المُعلق العديد من هذه الأمور؛ لقد وافق مجلس الوزراء خلال ربع السنة هذا على القانون وأرسله إلى مجلس النواب للنظر فيه^(١٠).

قانون الهيدروكربون

قانون الهيدروكربون الذي هو رزمة من أربعة أجزاء من التشريعات، من شأنه أن يُصلح صناعة النفط العراقية، وأن يُحدّد هيكليتها النظامية الجديدة، وأن يقيم نظام توزيع للعائدات القومية. لقد كان التقدم حول هذه الرزمة من التشريعات متقلب، لكن هناك بعض مؤشرات للتحرك خلال الأسابيع الأخيرة. **قانون إطار العمل** الذي سيعطي كياناً قومياً جديداً لإدارة قطاع النفط العراقي هو الآن أمام لجنة مجلس النواب، كما أن **قانون توزيع العائدات** الذي سيحدّد عملية التوزيع القومية لعائدات النفط هو أمام مجلس الوزراء.

قانون المناطق

في ١٢ نيسان / أبريل، دخل القانون الذي يحكم تشكيل المناطق حيّز التنفيذ واضعاً حداً لفترة توقيف فُرِضت في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٦ ودامت ١٨ شهراً. يسمح القانون لمحافظة أو أكثر بتشكيل منطقة سوف يحكمها مجلس تشريعي يملك سلطات ذات شأن لتمرير القوانين التي يمكن أن تحل محل/تبطل التشريعات القومية. أعطى الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ سلطات إقليمية للمحافظات ومن بينها كردستان. الآن، بات بإمكان أي من المحافظات العراقية الأخرى ضمان هذه السلطات عن طريق تلبية الشروط القانونية للأقلمة والتي تشمل الاستفتاء الإيجابي لصالح تشكيل منطقة، وانتخاب مجلس تشريعي وموافقة مجلس النواب. لقد أعرب العديد من القادة السياسيين في البصرة عن رغبتهم في تشكيل منطقة شيعية في الجنوب.

مكافحة الفساد

وجد تدقيق جديد أصدره مكتب المفتش العام خلال ربع السنة هذا أن وزارة الخارجية والسفارة الأميركية في العراق تتخذان خطوات هامة بغية تطبيق خطة إدارية جديدة لمكافحة للفساد لأجل دعم الجهود العراقية لمكافحة الفساد. في ١١ آذار / مارس ٢٠٠٨، عيّنت وزارة الخارجية موظفاً رسمياً برتبة سفير كمُنسّق جديد لمبادرة مكافحة الفساد في العراق.

وضعت السفارة مسودة أولية لإطار عمل إستراتيجية مكافحة الفساد وأنجزت جردة أولية لكافة برامج مكافحة الفساد والممولة من الولايات المتحدة والتي عالجت أعمالها توصيات مكتب المفتش العام الممتازة. وسوف يواصل مكتب المفتش العام رفع التقارير حول هذه القضية الهامة خلال أرباع السنة القادمة.

تحديث معلومات إعادة إعمار العراق

أنجز مكتب المفتش العام خلال ربع السنة هذا مراجعته الخامسة المركزة على العقود ودقق في عقد بقيمة ٥٠٠ مليون دولار مُنح إلى شركة بيريني (Perini Corporation) للأشغال الكهربائية في العراق. شمل العقد ١١ أمر مهمة أنفق عليها ١٢٣ مليون دولار. تم إنجاز خمسة أوامر مهمة، لكن العديد من هذه الأخيرة كانت خارجة عن نطاقها إلى حد كبير، أي أنها حققت أقل بكثير مما كان متوقفاً في الأصل.

أنجزت الولايات المتحدة خمسة أوامر مهمة أخرى، لأن تكاليف بيريني كانت مرتفعة جداً أو لأن التأخير في المشاريع كان طويلاً جداً. وجد مكتب المفتش العام أن أحد أوامر المهمة المدفوع لنفقات بيريني العامة عالي الكلفة. كما أن سلسلة من العقود الصغيرة المباشرة مع مقاولين محليين وإقليميين قد أكملت معظم الأشغال التي كانت مخططة بموجب هذا العقد الكبير للتصميم والبناء.

أصدر مكتب المفتش العام خلال ربع السنة هذا أحدث المعلومات حول مراجعته المتواصلة لعقد داين كورب لتدريب الشرطة الذي يُشرف عليه مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) التابع لوزارة الخارجية. وجد مكتب المفتش العام أن مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي قد حقق تقدماً في تنفيذ توصيات التدقيقات السابقة بما في ذلك تنفيذ الخطط الرامية إلى استرجاع التكاليف المطعون بها، وتطوير ملفات كاملة للعقود والتوفيق بين الفواتير. يواصل مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي اتخاذ الخطوات لإعادة طرح عقد داين كورب على المنافسة سنة ٢٠٠٩.

أجرى مكتب المفتش العام خلال ربع السنة هذا، مراجعة العقود وأوامر المهمة ووجد أن الحكومة الأميركية قد أنهت ٨٥٥ عقداً وأوامر مهمة إما بسبب التقصير في التنفيذ والملائمة الحكومية، خلال برنامج إعادة إعمار العراق. وقامت الحكومة أحياناً بتعديل العقود وأوامر المهمة التي تسبب مشاكل، بصورة محسوسة عن طريق خفض نطاق الأشغال المطلوبة. أعمال خفض النطاق هذه من شأنها التوصل إلى إنهاءات بئاءة لأن المقاول لم يُنجز الأشغال المقررة أساساً. وهكذا، فإنه من المحتمل أن يكون عدد العقود التي تم إنهاؤها كأمر واقع أكبر بكثير. سوف يوسع مكتب المفتش العام مراجعته خلال ربع السنة القادم للنظر في قرارات الإنهاء بمزيد من التفاصيل مع بحث النسبة المئوية للأشغال المنجزة قبل الإنهاء والأكلاف المترتبة على قرارات الإنهاء. أنظر القسم ٣ لمزيد من التفاصيل حول تدقيقات ربع السنة هذا.

تحديث معلومات مكتب المفتش العام

ملاحظات مكتب المفتش العام: خمس سنوات مضت

- منذ بداية مكتب المفتش العام، سعى القسم ١ من التقارير ربع السنوية لمكتب المفتش العام إلى تقديم ملاحظات مفيدة حول القضايا الأكثر بروزاً التي تواجه البرنامج العراقي، من ضمنها:
١. غياب قاعدة بيانات فعالة فيما بين الوكالات التي تسرع إنشاء نظام إدارة الإعمار في العراق (نيسان / أبريل ٢٠٠٥).
 ٢. الحاجة لضمان استعداد الحكومة العراقية لتشغيل وصيانة – وبالتالي استدامة – المشاريع التي قدمتها الولايات المتحدة (تموز / يوليو ٢٠٠٥).
 ٣. الفساد داخل الحكومة العراقية الذي كان بمثابة "انتفاضة ثانية"، (تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥).
 ٤. العوامل المختلفة التي سببت "فجوة إعادة الإعمار" ضمن البرنامج الأميركي – الفارق بين ما كان مخططاً وما تم بناؤه (تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥).
 ٥. أثر أمن البنية التحتية الضعيف بالنسبة للكهرباء، وإنتاج النفط والحاجة إلى تطوير حماية أفضل لعقد البنية التحتية (نيسان / أبريل ٢٠٠٦).
 ٦. الحاجة لأن تعمد الوكالات إلى تنسيق أفضل حول برامج بناء القدرات الضرورية للانتقال الفعال لمسؤوليات الحكم إلى العراق (تموز / يوليو ٢٠٠٦).
 ٧. التحديات ما بين الوكالات التي تُعرق تنفيذ برنامج فرق إعادة الإعمار (نيسان / أبريل ٢٠٠٧).
 ٨. الحاجة إلى اتفاقية ثنائية فعالة لضمان النقل المناسب للأصول الممولة من الولايات المتحدة إلى السيطرة العراقية (تموز / يوليو ٢٠٠٧).
 ٩. العواقب المنوعة التي تترتب على التوسع الكبير لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨).
 ١٠. الأثر المُعلق للارتفاع غير المتوقع لعائدات النفط العراقية سنة ٢٠٠٨ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨).

التفويض المُمدّد لمكتب المفتش العام

سُنّ قانون تفويض الدفاع القومي (الأميركي) للسنة المالية ٢٠٠٨ (NDAA) في كانون الثاني/يناير الماضي، وأعطى مكتب المفتش العام مسؤوليات جديدة بما في ذلك الإشراف الموسع على الأموال في صندوق قوات الأمن العراقية، وصندوق دعم الاقتصاد، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد. القسم ٨٤٢ من القانون يعطي مكتب المفتش العام توجيهات لإنتاج، بالتعاون مع المفتشين العاميين المعنيين، خطة تدقيق شاملة لعقود الوكالات الفدرالية، وأوامر المهام والتسليم لأداء وظائف الأمن وإعادة الإعمار في العراق. القسم ٣ يعالج هذه الأمور بمزيد من التفاصيل.

يواصل مكتب المفتش العام، بالتنسيق مع مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية، متابعة تدقيق مشترك لعقد شركة بلاكووتر الأمنية لتقديم بعض خدمات الحماية الشخصية في العراق.

التطلع إلى المستقبل

سيواصل مكتب المفتش العام سنة ٢٠٠٨ متابعة التطورات في سنة الانتقال مع تركيز خاص على ما يلي:

- أثر زيادة أسعار النفط غير المتوقعة على أولويات الموازنة العراقية، مع التركيز على جهود الحكومة العراقية لتنفيذ موازنتها الرأسمالية لبرامج الإغاثة وإعادة الإعمار.
- التقدم الذي حققته القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق لإيقاف الجيش العراقي ومصلحة الشرطة العراقيين على أقدامهما مع تركيز خاص على الأمن المتوفر للمحافظات مع فرّق إعادة إعمار المحافظات النشطة.
- آثار قانون المناطق الجديد، وعلى وجه التحديد، التشكيل الكامن لمنطقة جديدة في الجنوب وكيف سيعيد ذلك رسم تخطيط إعادة الإعمار العراقي.
- التقدم الحاصل على صعيد الاتفاقية العراقية – الأميركية الجديدة حول نقل الأصول الممولة من الولايات المتحدة إلى السيطرة العراقية.

الدروس المكتسبة

يعمل مكتب المفتش العام حالياً على إعداد تقريره الأخير والنهائي حول الدروس المكتسبة سيقدم هذا التقرير بحثاً مفصلاً لتخطيط وتنفيذ برنامج الإغاثة وإعادة الإعمار الأميركي والذي سيقوم الدروس المكتسبة والتوصيات من أجل الإصلاح. تقرير الدروس المكتسبة هذا، مثله مثل التقارير الثلاثة السابقة، يساعد مكتب المفتش العام في تلبية تفويضه التشريعي لتقديم التوصيات حول تحسين فعالية وكفاءة برنامج إعادة الإعمار.

الكلفة البشرية

واصلت مستويات العنف على العموم تراجعها خلال ربع السنة هذا، لكن في آذار / مارس الماضي، ارتفعت الهجمات مجدداً في بعض المناطق، وعلى الأخص في المنطقة الدولية. ذكر الرسمىون العسكريون الأميركيون الذين يشرفون على الأمن في بغداد أن أكثر من ٦٠٠ طلقة مدفعية وصاروخ أطلقت - معظمها على المنطقة الدولية - بين ٢٣ آذار / مارس و ١٢ نيسان / أبريل^(١١). وذكرت فرقة منطقة الخليج تزايداً في الهجمات والحوادث العدائية على مشاريع إعادة الإعمار، وعلى الأخص، في وسط وجنوب العراق.

- منذ ٢٠٠٣، تم تسجيل ١١٨١ وفاة لمقاولين مدنيين لدى وزارة العمل. خلال ربع السنة هذا، ذكرت الوزارة حصول ٥٨ وفاة جديدة.
- ذكرت وزارة الخارجية أن ١٧ مدنياً أميركياً لاقوا حتفهم في العراق خلال ربع السنة هذا. منذ بداية جهود إعادة الإعمار الأميركية، توفي ٢٥٨ مدنياً أميركياً في العراق.
- وفقاً للجنة حماية الصحفيين^(١٢)، وقتل في العراق ١٢٧ صحفياً و ٥٠ عامل دعم للوسائل الإعلامية منذ بداية القتال في آذار / مارس ٢٠٠٣. خلال ربع السنة الأخير، قتل صحفياً في العراق.

استدامة إعادة إعمار العراق

نظرة إجمالية

- أ٢ الدعم الأميركي لإغاثة وإعادة إعمار العراق
إدارة إعادة الإعمار
مسارات التمويلات الأميركية
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)
صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)
صندوق دعم الاقتصاد (ESF)
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)
تمويلات مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL)
- ب٢ التطورات في العراق
الأمن
اقتصاد العراق
نظام الحكم وتنمية القدرات

القسم ٢

نظرة إجمالية

يُحدّث هذا القسم التقارير حول الدعم المقدم من ثلاث مجموعات رئيسية من أصحاب المصلحة الأساسيين في إغاثة وإعادة إعمار العراق. بحلول تاريخ ٣١ آذار / مارس ٢٠٠٨، بلغ مجموع الأموال المساهم بها لبرنامج إعادة الإعمار ١١٢,٥٢ مليار دولار من ضمنها ٤٦,٣ مليار دولار من الأموال المخصصة الأميركية^(١٣)، و ٥٠,٣٣ مليار دولار من الأموال العراقية، و ١٥,٨٩ مليار دولار من الدعم الدولي. للاطلاع على نظرة شاملة على مصادر هذه الأموال، أنظر الشكل ٢-٥.

يصادف هذا التقرير مرور خمس سنوات على تخصيص الكونغرس التمويل الأولي لإغاثة وإعادة إعمار العراق. وهكذا، وعبر مجمل هذا القسم، سوف يقدم مكتب المفتش العام لمحات خاطفة عن التقدم الذي حققه البرنامج خلال نصف العقد الأخير.

الولايات المتحدة

(٤٦,٣ مليار دولار)

خصص الكونغرس التمويل الأميركي لإغاثة وإعادة إعمار العراق في أربعة صناديق رئيسية وفي ٢٧ من الحسابات الأصغر.

القسم ٢ تحت عنوان، الدعم الأميركي لإغاثة وإعادة إعمار العراق يحتوي على مراجعة لمخصصات إعادة الإعمار حسب مصدر الأموال ويُخصّص استخدام أموال الضرائب الأميركية في العراق منذ التخصيص الأول لها، والذي تمت الموافقة عليه قبل خمس سنوات، ولغاية ٣١ آذار / مارس ٢٠٠٨.

يعالج القسم ٢ المواضيع التالية:

- إدارة إعادة الإعمار: مراجعة برنامج إعادة الإعمار الأميركي، بما في ذلك التبصرات حول الدروس المكتسبة.
- مسارات التمويلات الأميركية: تقديم نظرة شاملة حول المخصصات لمساعدة وإغاثة وإعادة إعمار العراق.
- صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF): يتناول المشاريع الممولة بمبلغ ٢٠,٩١ مليار دولار. هذا المبلغ موزع بين صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-١ (IRRF-1) (٢,٤٨ مليار دولار) وصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢ (IRRF-2) (١,٨٤ مليار دولار).
- صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF): مراجعة الدعم لتدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية (ISF) من المخصصات البالغ مجموعها ١٥,٤٤ مليار دولار والتي تديرها القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I).

- **صندوق دعم الاقتصاد (ESF):** مراجعة الأموال التي تديرها وزارة الخارجية من مخصصات سنوية لإغاثة وإعادة إعمار العراق مجموعها ٣,٢١ مليار دولار.
- **برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP):** بحث في آلية تمويل الاستجابة الطارئة للقادة العسكريين من مخصصات بلغ مجموعها ٢,٦٦ مليار دولار.
- **تمويل مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL):** مراجعة لمبلغ ٢٨١ مليون دولار مخصص لدعم برامج حكم القانون التي تديرها وزارة الخارجية.

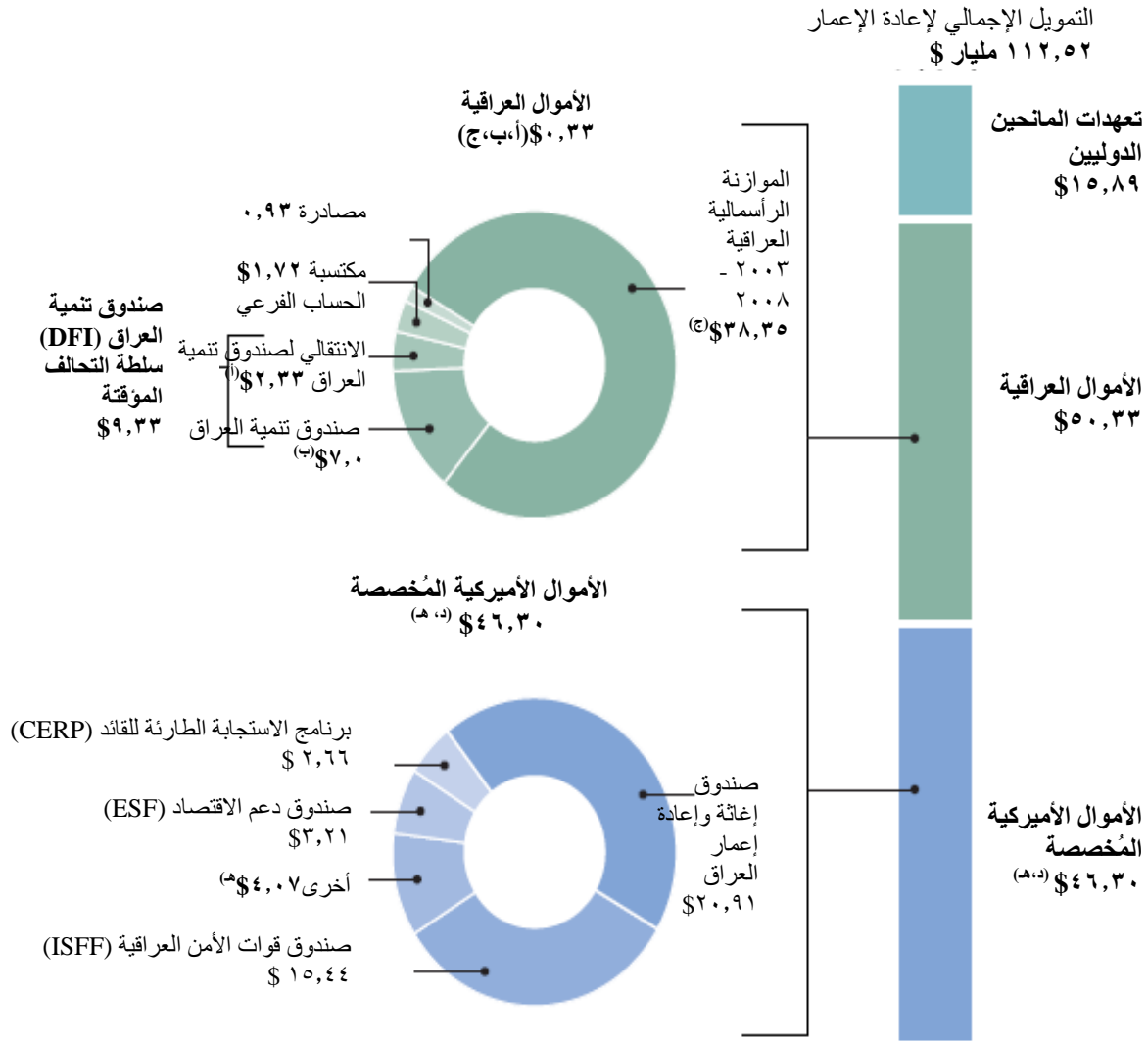
الملحق (ج) يوفّر مرجع إسنادي لمصطلحات الموازنات المترافقة مع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)، وصندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)، وصندوق دعم الاقتصاد (ESF)، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، ومكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL)، مع الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق. لقد تم تحديد قطاعات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بطريقة مختلفة على يد سلاح الهندسة في الجيش الأميركي وفرقة منطقة الخليج (GRD)، ووزارة الخارجية، والقانون العام (P.L.) 106-108، والمفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR).

الملحق (د) يقدم مرجعاً إسنادياً لهذه المصطلحات.

الملحقات (هـ) و(و) يقدمان معلومات أكثر شمولية حول مصادر التمويل الأميركي المخصص بما في ذلك التوزيع النسبي للتمويل، والمنظور التاريخي لحسابات الإغاثة وإعادة الإعمار، ونشاطات الأموال الملزمة والمنفقة.

الشكل ١-٢

مصادر تمويل إعادة إعمار العراق – ١١٢,٥٢ مليار دولار
بمليارات \$



ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

(١) يشمل نقل ٨٦ مليون دولار نقداً في ١١ آب / أغسطس ٢٠٠٤ من البنك المركزي العراقي إلى برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) بإذن من وزارة المالية.

(٢) في تقارير ربع سنوية سابقة، تحدث مكتب المفتش العام عن حوالي ٢٠ مليار دولار من الودائع المتراكمة في صندوق تنمية العراق لتمويل عمليات الحكومة العراقية وبرامج إعادة الإعمار. لقد أعاد مكتب المفتش العام تكرير هذا الرقم كي يعكس فقط تمويل إعادة الإعمار الذي يبلغ حوالي ٧ مليارات دولار وفقاً لتقرير مكتب المحاسبة الحكومي (GAO) 05-876 (٢٨ تموز / يوليو ٢٠٠٥، ص ٢).

(٣) بالنسبة لتوزيع نفقات الموازنة الرأسمالية العراقية، للسنوات المالية ٢٠٠٣-٢٠٠٨، أنظر قسم نظام الحكم وتنمية القدرات في هذا التقرير.

(٤) بالنسبة لوصف المشاريع والبرامج الممولة من المخصصات الأمريكية، أنظر الهوامش المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه النظرة الإجمالية.

(٥) يمكن ان تشمل المساعدات الإنسانية أو أنواع أخرى من المساعدات.

العراق

(٥٠,٣٣ مليار دولار)

القسم ٢ ب، تحت عنوان تنمية العراق، يركز على المبادرات العراقية ويلخص التقدم الحاصل في المشاريع والبرامج الرئيسية الأميركية التي تدعم تنمية العراق. تشمل المراجعة المعلومات حول:

- الأمن: تحديث معلومات نقل المسؤوليات الأمنية إلى العراقيين ووضع برامج بناء القدرات في هذا القطاع.
- اقتصاد العراق: مراجعة المؤشرات الاقتصادية الرئيسية والتقدم في تطوير البنية التحتية العراقية لتحسين تسليم الخدمات.
- الحكم وتنمية القدرات: ملخص لنظام الحكم في العراق، ونشاطات مكافحة الفساد، والدعم الأميركي في تنمية القدرات.

بحلول تاريخ ٣١ آذار / مارس ٢٠٠٨، كانت الحكومة العراقية قد قدمت ٥٠,٣٣ مليار دولار لجهود إعادة الإعمار. أصابت قدرات العراق الناشئة في تنفيذ الموازنات، وعلى وجه الخصوص بالنسبة للبرامج الرأسمالية، القليل من النجاح خلال جهود الحكومة العراقية لإعادة الإعمار خلال السنوات الخمس الماضية.

رفع مكتب المفتش العام تقارير حول خمسة مصادر تمويل رئيسية:

- الأموال المكتسبة البالغة ١,٧٢ مليار دولار.
- الأموال المصدرة على يد قوات الائتلاف والبالغة ٠,٩٣ مليار دولار.
- أصول صندوق تنمية العراق (DFI) البالغة ٩,٣٣ مليار دولار، الواردة بالدرجة الأولى من أموال النفط والأموال المعادة إلى الوطن.
- أموال الموازنات الرأسمالية للحكومة العراقية البالغة ٣٨,٣٥ مليار دولار، من سنة ٢٠٠٣ إلى سنة ٢٠٠٨، الآتية من عائدات النفط العراقية. أنظر قسم نظام الحكم وتنمية القدرات في هذا التقرير للاطلاع على قائمة بالموازنات الرأسمالية خلال السنوات الخمس الماضية.

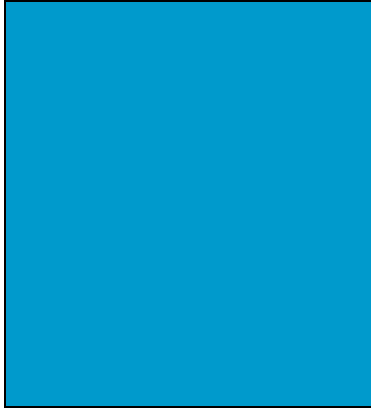
في ما يخص الأموال المصدرة، والمكتسبة، وأموال صندوق تنمية العراق، أنظر الملحق (ز)، الأموال العراقية المُلزمة لنشاطات إعادة الإعمار على يد سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA).

المانحون الدوليون

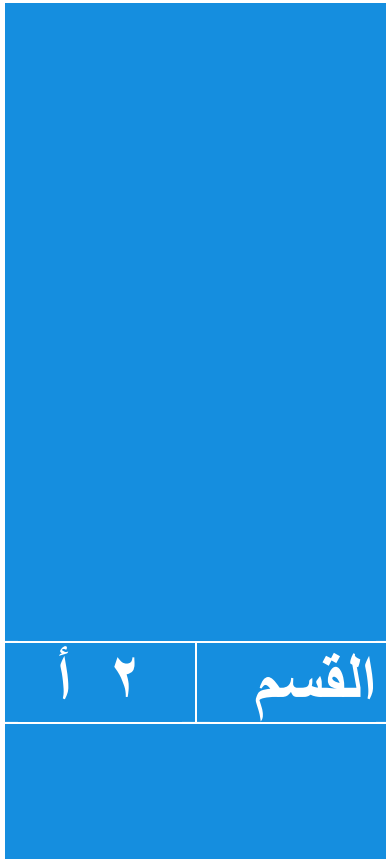
(١٥,٨٩ مليار دولار)

يتطلب نجاح برنامج إعادة إعمار العراق مساعدات متواصلة من المجتمع الدولي. العهد الدولي مع العراق، أي الخطة الخمسية لتحقيق الاستقرار، والحكم السليم، واستعادة العراق لعافيته الاقتصادية، أصبح الآن الآلية الأولية لتنسيق الدعم الدولي. حالياً، يبلغ مجموع الدعم الذي تعهد المانحون بتقديمه ١٥,٨٩ مليار دولار.

الملحق (م) من هذا التقرير، الذي هو بعنوان "الإغاثة والدعم الدولي للعراق"، يناقش مساهمات المانحين وجهودهم. يُحدّث مكتب المفتش العام المعلومات حول وضعية العهد؛ والتقدم بخصوص إلغاء الديون وبرامج البنك الدولي، والأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي؛ والمنح والقروض من المانحين الدوليين. للاطلاع على الملحق (م)، أنظر موقع مكتب المفتش العام على شبكة الإنترنت: www.sigir.mil



الدعم الأميركي لإغاثة وإعادة إعمار العراق



إدارة إعادة الإعمار

البرنامج الأميركي للإغاثة وإعادة الإعمار في العراق مُمول من مخصصات تم توفيرها لأجل بناء البنية التحتية المادية، وإنشاء المؤسسات السياسية والاجتماعية، وتأمين المنتجات والخدمات لصالح الشعب العراقي^(١٤). لغاية ٣١ آذار / مارس ٢٠٠٨، بلغ مجموع الأموال المخصصة للبرنامج الأميركي للإغاثة وإعادة الإعمار في العراق ٤٦,٣ مليار دولار.

وعلى الرغم من أن أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-١ (IRRF-1) وصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢ (IRRF-2) قد تم إلزامها وإنفاقها بالكامل تقريباً، إلا أن هناك مساعدات أميركية أخرى مُمولة من الحسابات الأولية التالية: صندوق دعم الاقتصاد (ESF)، برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، وصندوق قوات الأمن العراقية (ISFF).



مستشفى الأطفال في البصرة

خمس سنوات من إعادة الإعمار

خلال السنوات الخمس الماضية، تطورت إدارة البرنامج الأميركي من عملية تقودها الولايات المتحدة مركزة على المستوى القومي إلى عملية من التعاون الأميركي - العراقي على مستوى المحافظات. لقد أدلى السفير الأميركي في العراق خلال ربع السنة هذا بشهادة جاء فيها "أن عهد مشاريع البنى التحتية الأميركية الكبرى قد انتهى"^{١٥}. كانت كلماته عبارة عن إقرار بواقع كون جهود إعادة الإعمار قد تحولت من برنامج إعمار كبير على نطاق واسع بقيادة أميركية إلى نموذج من المساعدات الهادفة إلى دعم تنمية القدرات والمشاريع والبرامج المحلية. غير أن المخصصات الأميركية تواصل دعم بعض المشاريع الإنشائية مباشرة، وعلى وجه الخصوص، في قطاع الأمن.

أكبر المشاريع الإنشائية الأميركية الخمسة، حسب قيمتها بالدولار الأميركي، كما يُعرف عنها نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS) والتي تدعمها فرقة منطقة الخليج (GRD) والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، مدرجة في قائمة ضمن الجدول ٢-٢. في ما يعود لكبار المقاولين الخمسة الأول، من حيث مبالغ العقود الممنوحة، أنظر الجدول ٢-٣.

نظرة إجمالية على إعادة الإعمار:

خمس سنوات من التطور

في نيسان / أبريل ٢٠٠٣، توقعت الولايات المتحدة أن يمارس العراق سيادته الكاملة خلال فترة تتراوح بين ١٢ و ١٨ شهراً، بحيث تشمل كامل مسؤولية جهود الإغاثة والإعمار الممولة أولاً من عائدات النفط العراقية^(١٦). حل محل هذه التوقعات برنامج للإغاثة وإعادة الإعمار على نطاق واسع خصصت له الولايات المتحدة أكثر من ٤٦ مليار دولار. قامت ثلاث منظمات بالإشراف على الإدارة الاستراتيجية لتلك الأموال. للاطلاع على الجدول الزمني لإدارة وتمويل برنامج إعادة الإعمار الأميركي، أنظر الجدول رقم ٢-٤.

وفقاً لمكتب الإدارة والموازنة (OMB)، كان مجموع المخصصات لبرامج المساعدات الحكومية يزداد كل سنة منذ ٢٠٠٣^(١٧). في العام ٢٠٠٨، مع بلوغ أسعار النفط وعائدات النفط العراقية أعلى مستويات لها لما بعد الغزو، أصبح العراق الآن يمول معظم نشاطات الإغاثة وإعادة الإعمار.

سوف يواصل البرنامج الأميركي، في بذل جهود واسعة في لبناء القدرات لدى الحكومة العراقية بغية تعزيز عملية نقل الأصول واستدامتها اللتان تشكلان عناصر أساسية لمزيد من التقدم في العراق. هناك حالياً ٢٣٨ موظفاً أميركياً يعملون ضمن الوزارات العراقية المختلفة، باستثناء العاملين في الوزارات الأمنية^(١٨).



منظر لمستشفى الأطفال في البصرة، المباني الأساسية والملحقة، آذار / مارس ٢٠٠٨

الدعم الأميركي لإغاثة وإعادة إعمار العراق

الجدول ٢-٢
أكبر خمس مشاريع إنشائية أميركية

النسبة المئوية للإنجاز	الحصيلة المبلغ عنها	الكلفة الإجمالية (\$ ملايين)	الصندوق	الموقع	القطاع	المشروع
١٠٠% / ٩/١١ / ٢٠٠٧	يؤمن مياه الشرب لـ ٥٠٠,٠٠٠ نسمة	\$٢٦٧,٧٣	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق- ٢ (IRRF- 2)	ذي- قار	المياه	مشروع إمداد المياه في الناصرية ^(١)
١٠٠% / ١١/٢٩ / ٢٠٠٥	تركيب توربينين جديدين يعملان على الغاز، ووحدة قدرة ٦٥ ميغا واط (MW) ووحدة قدرة ٢٦٠ ميغا واط (MW)	\$٢٠٥,١٦	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق- ١ (IRRF- 1)	تأميم	الكهرباء	توربينات الإشعال في محطة كركوك الفرعية
١٠٠% / ٧/٢٠ / ٢٠٠٦	يؤمن مياه الشرب إلى ٣٣٣,٠٠٠ نسمة	\$١٨٣,٤٠	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق- ٢ (IRRF- 2)	إربيل	المياه	مشروع إمداد المياه في مدينة إربيل - إفران
٨٥%	سوف يكون متقدماً إلى أعلى درجة للحالات الحرجة مع تركيز على طب أورام الأطفال (pediatric oncology)	\$١٦٣,٦٠	مُتعدّد	البصر	العناية بالصحة	مستشفى الأطفال في البصرة ^(ب)
٧٣%	سوف يضيف ما يكفي من الطاقة لخدمة ما بين ١٨٠,٠٠٠ و ٢٣٥,٠٠٠ منزل	\$١٦٢,٧٣	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق- ٢ (IRRF- 2)	بغداد	الكهرباء	توسيع محطة قداس

المصادر: نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، ملف الإنهاء لدى مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO Roluup)، ٢٨ آذار / مارس ٢٠٠٨؛ فرقة منطقة الخليج (GRD) استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ١٧ آذار / مارس ٢٠٠٨ و ٥ نيسان / أبريل ٢٠٠٨؛ تقرير الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، مكتب المفتش العام رقم E-267-05-003-P، "تدقيق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) /نشاطات قطاع الطاقة الكهربائية"، ٢٩ حزيران / يونيو ٢٠٠٥؛ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، تقرير النشاطات، ١٤ نيسان / أبريل ٢٠٠٨.

ملاحظة: يعكس هذا الجدول البيانات المتوفرة في تاريخ النشر والتي تتضمن بيانات من مصادر متعددة تعكس التقديرات الأفضل للتكاليف والنتائج المستندة إلى تقارير مزودة إلى مكتب المفتش العام.^(١) يُدرج نظام إدارة إعادة إعمار العراق مشروع محطة ضخ المياه في الناصرية بكلفة تزيد عن ٨١,٩ مليون دولار، أما فرقة منطقة الخليج فقد أعطت للمشروع كلفة بلغت ٩٣,٩ مليون دولار. وتجاوز مشروعان آخران المبالغ الواردة في قائمة نظام إدارة إعادة إعمار العراق.^(٢) تلقى مستشفى الأطفال في البصرة تمويلاً من مصادر متعددة شملت صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)، برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، دعم الصحة القتالية لدى الجيش الأميركي (CHS)، برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) ومصادر أخرى.

الدعم الأميركي لإغاثة وإعادة إعمار العراق

الجدول ٣-٢
أكبر خمسة مقاولين (بملايين الدولارات)

نوع الصندوق	المقاول	مبالغ ملزمة	مبالغ منفقة
مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) ^(١)	شركة داين كورب	\$١,٤٢٤	\$١,٢٥٥
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)	شركة بكتل ناشونال، إنك	%١,٢١٤	\$١,١٧٧
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) و صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)	شركة انفاير ومنتال كيميكال كورب (Environmental Chemical Corporation)	\$١,٠٢٥	\$٩٠٠
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)	شركة فلور FluorAMEC, LLC	\$٩٤١	\$٩٣٤
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) و صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)	شركة إيكوم (AECOM)، وشركة الخدمات الحكومية، إنك (Government Services, Inc.)	\$٧٠٥	\$٤٢٢

المصدر: نظام الإدارة المالية في سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، ٤ نيسان / أبريل ٢٠٠٨، تقرير النشاطات، ١٤ نيسان / أبريل ٢٠٠٨، مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL)، استجابة لطلب مكتب المفتش العام للمعلومات، ٨ نيسان / أبريل ٢٠٠٨.

^(١) مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) التابع لوزارة الخارجية ليس صندوقاً. التمويل لهذا المقاول جاء من مخصصات مباشرة وتحويلات أخرى إلى مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي.

الدعم الأميركي لإغاثة وإعادة إعمار العراق

الجدول ٢-٤

خمس سنوات من إدارة وتمويل برنامج إعادة الإعمار

	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ حتى نيسان / أبريل ٢٠٠٣
<p>التمويل الأميركي:</p> <p>صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-١ (IRRF-1): ٢,٤٧٥ مليار دولار: أول مخصصات رئيسية أقرها الكونغرس ركزت الجهود على إعادة بناء ١٢ مجالاً في الاقتصاد والبنية التحتية العراقية.</p> <p>صندوق دعم الاقتصاد (ESF): ٥٠ مليون دولار: أول تخصيصين لصندوق دعم الاقتصاد للاستخدام في العراق، قدام التمويل الثنائي للاقتصاد العراقي والديمقراطية وبرامج تنمية القدرات.</p>	<p>مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية (ORHA)</p> <p>المكوّن المدني: كان لدى مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية مهمة الإشراف على الخطط الإنسانية الأولية واستعادة العافية بعد الكوارث، ونشاطات أعمال الإغاثة القصيرة الأمد.</p> <p>المكوّن العسكري: قيادة المكوّن الأرضي لقوات الائتلاف (CFLCC) تم إنشاؤها تحت قيادة القيادة المركزية للقوات الأميركية في آذار / مارس ٢٠٠٣.</p>
	نيسان / أبريل ٢٠٠٣ حتى تموز / يوليو ٢٠٠٤
<p>التمويل الأميركي:</p> <p>صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢ (IRRF-2): ١٨,٤٣٩ مليار دولار: أكبر اعتماد إفرادي أعطي لهذا التاريخ، وركز على مشاريع إعادة الإعمار الكبيرة النطاق لمعالجة الحاجات الملحة للبنية التحتية في القطاعات الجهرية في العراق.</p> <p>برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP): في حزيران / يونيو ٢٠٠٣، أمرت قوات المهام المشتركة الموحدة رقم ٧ الاستجابة الطارئة للقائد بالعمل بواسطة الأموال العراقية المصادرة لمعالجة الاحتياجات الإنسانية عبر مشاريع صغيرة النطاق.</p>	<p>سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA)</p> <p>المكوّن المدني: تولت سلطة الائتلاف المؤقتة مسؤولية برنامج إعادة الإعمار الرئيسي.</p> <p>المكوّن العسكري: تم استبدال قيادة المكوّن الأرضي لقوات الائتلاف (CFLCC) بقوات المهام المشتركة الموحدة رقم ٧، في حزيران / يونيو ٢٠٠٣، وفي أيار / مايو ٢٠٠٤، تسلمت القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-1) مسؤولية العمليات الأمنية في العراق.</p>
	حزيران / يونيو ٢٠٠٤ حتى الآن
<p>التمويل الأميركي:</p> <p>صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF): ١٥,٤٤٠ مليار دولار. سلسلة من المخصصات الأميركية محددة لتطوير الجهاز الأمني في العراق. ازداد تمويل قوات الأمن العراقية مع تراجع مشاريع الإنشاءات المباشرة لصالح التشديد على النشاطات غير الإنشائية لأجل دعم القوات العسكرية العراقية وقوات الأمن المدني. صندوق قوات الأمن العراقية هو الآن ثاني أكبر مسار تمويل لإعادة الإعمار الأميركية كما أن معظم المخصصات تقدم التدريب والتجهيزات وأشكال الدعم الأخرى لقوات الأمن العراقية.</p>	<p>السفارة الأميركية - العراق</p> <p>المكوّن المدني: أصبحت السفارة الأميركية السلطة المكلفة بالتوجيه والتنسيق والإشراف على جميع الموظفين الحكوميين والسياسات والنشاطات في العراق. أما الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) وسلاح المهندسين التابع لفرقة منطقة الخليج (GRD)، والوكالات الأميركية الأخرى، فقد عهد إليها تنفيذ المشاريع في برنامج إعادة الإعمار.</p> <p>المكوّن العسكري: تتواصل العمليات الأمنية العسكرية الأميركية في العراق تحت سلطة القيادة المركزية للقوات المسلحة الأميركية (CENTCOM)</p>

الدعم الأميركي لإغاثة وإعادة إعمار العراق

الجدول ٤-٢ (تابع)

صندوق دعم الاقتصاد (ESF): ٣,١٦١ مليار دولار: مع غياب الأموال المطلوبة لقوات الأمن العراقية للسنتين الماليين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، أضيفت مخصصات هامة إلى السنتين الماليين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. فقد ظهر برنامج فرّق إعادة إعمار المحافظات (PRT) الممول أصلاً من صندوق دعم الاقتصاد كمكوّن هام في تطوير الحكومات الإقليمية والمحلية، وكذلك في دعم مبادرات التنمية الاقتصادية والبنية التحتية الأساسية.

برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP): ٢,٦٦١ مليار دولار: شكلت سلسلة من المخصصات الأميركية لحساب برنامج الاستجابة الطارئة للقائد مصدراً هاماً لتوفير الموارد للقادة العسكريين لمعالجة الاحتياجات على المستويين المحلي والإقليمي. ومع أن الأصول العراقية قد قدمت التمويل الأولي للمشروع، إلا أن الولايات المتحدة بدأت تخصص الأموال اللازمة سنة ٢٠٠٤. ومنذ ذلك الحين، خصص الكونغرس مبالغ إضافية لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد في كل مخصصات تكميلية وفي مخصصات وزارة الدفاع.

المصادر: مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، إعادة إعمار العراق: الدروس المكتسبة في إدارة البرامج والمشاريع، آذار / مارس ٢٠٠٧؛ الجيش الأميركي "تاريخ موجز للفيلق الخامس، ١٩١٨ - ٢٠٠٦"، ١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٦. بالنسبة لمصادر التمويل الأميركي، أنظر مسارات التمويل الأميركي في هذا التقرير.



منظر لزاوية من مستشفى الأطفال في البصرة، آذار / مارس ٢٠٠٨

طبقاً للالتزام بالتطوير المتواصل للبرنامج الأميركي، أعلنت فرقة منطقة الخليج، تغييرات تنظيمية عدة في مديرية برامجها خلال ربع السنة هذا:^(١٩)

- تم ضمّ قطاعي النفط والكهرباء في قسم جديد للطاقة. سوف تواصل بعثة فنية ووزارية دعم وزارة الكهرباء في حين ستحتفظ فرقة منطقة الخليج (GRD) بدورها في إقبال المشاريع.
- تم تشكيل قسم جديد لإعادة الإعمار مؤلف من قطاعين: المرافق والمياه. وسوف يُركز هذا القسم على تنفيذ البرامج المتواصلة بدعم من السفارة الأميركية وكبار مستشاريها، ومكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لكافة نشاطات إعادة

الدعم الأميركي لإغاثة وإعادة إعمار العراق

الإعمار الأميركية في العراق غير مشاريع قطاع الطاقة. وسيقدم القسم المساعدة الفنية والوزارية لوزارة الإعمار والإسكان، والبلديات والأشغال العامة، والموارد المائية، وأمانة بغداد.

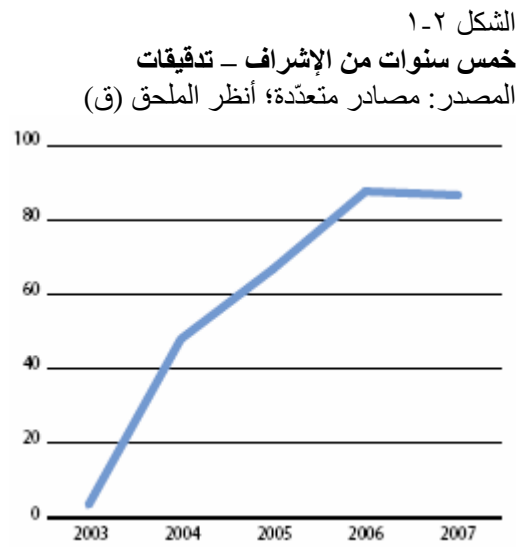
- وسوف يدعم قسم البرامج العسكرية الجديد قوات الأمن العراقية، ويعمل على إرساء عمليات وممارسات عمل نظامية، وعلى تحسين القدرات الهندسية والإنشائية.

إضافة إلى هذه الأقسام الثلاثة، سوف يقدم قسم دعم وتكامل البرامج لدى فرقة منطقة الخليج المساعدة لكافة المشاريع الهندسية والإعمارية في العراق.

خمس سنوات من الإشراف

يوصل عدد من وكالات الإشراف الأميركية العمل لضمان استخدام المخصصات الأميركية في العراق بطريقة كفوءة فعالة. تضم هذه الوكالات المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) ومكاتب المفتشين العامين في وزارة الدفاع (DoD OIG)، ووزارة الخارجية (DoS OIG)، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، ومكتب المحاسبة الحكومية (GAO)، ووكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA) ووكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA).

لتاريخه، أنجزت وكالات الإشراف ٣٢٥ تدقيقاً حول برنامج إعادة إعمار العراق^(٢٠). للاطلاع على نمو أشغال الإشراف في العراق منذ ٢٠٠٣، أنظر الشكل ١-٢.



ملاحظة: لتاريخه، تلقى مكتب المفتش العام تقارير عن ٣٢ تدقيقاً نشرت في ٢٠٠٨.

التدقيقات

لغاية ٣٠ نيسان / أبريل ٢٠٠٨، كان المفتش العام لإعادة إعمار العراق قد أصدر ١١٥ تقرير تدقيق حول برامج ومشاريع إعادة الإعمار الأميركية. خلال ربع السنة هذا، أنجز المفتش العام تدقيقه الخامس ضمن سلسلة من المراجعات المركزة على العقود الكبرى التي تقيّم إدارة البرامج والإشراف عليها، بما في ذلك مراجعة احتمالات التعرض لأخطار الاحتيال، والهدر، وإساءة الاستخدام. راجع المفتش العام أشغال شركة بيريني التي مُنحت سنة ٢٠٠٤ لإنشاء مرافق نقل وتوزيع الكهرباء في جنوب العراق.

وجد التدقيق أنه من أصل ١٠ أوامر مهمة، أنجزت شركة بيريني ٥ منها (علماً أن بعضها كان قد تم خفض نطاقها خفضاً كبيراً كما تم إلغاء ٥ عقود أخرى لملائمة الحكومة. حصلت عملية إلغاء العقود إمّا لأن تكاليف بريني المقترحة كانت مرتفعة جداً أو لأن التأخير في المشاريع كان طويلاً للغاية^(٢١)). دفعت الولايات المتحدة حوالي ١٢٣ مليون دولار على العقد وفوضت دفع حوالي ٨ ملايين دولار كمنح مكافآت. للاطلاع على أبرز أوجه أكبر خمس تدقيقات للمفتش العام (SIGIR)، أنظر الجدول ٢-٥.

الدعم الأميركي لإغاثة وإعادة إعمار العراق

الجدول ٢-٥

أهم خمس تدقيقات للمفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

اسم المنتج	الخلفية	ملاحظات
الإشراف على الأموال المقدمة إلى الوزارات العراقية عبر عملية الموازنة الوطنية	<ul style="list-style-type: none"> كانت سلطة الائتلاف المؤقتة مسؤولة عن حكم العراق مؤقتاً لغاية ٢٨ حزيران / يونيو ٢٠٠٤. كانت سلطة الائتلاف المؤقتة مسؤولة عن الإشراف على صندوق تنمية العراق (DFI) الذي مولّ وزارات الحكومة العراقية عبر عملية الموازنة القومية. 	<ul style="list-style-type: none"> قدمت سلطة الائتلاف المؤقتة أقل من الرقابة الكافية على حوالي ٨,٨ مليار دولار من أموال صندوق تنمية العراق (DFI) المقدمة إلى الوزارات العراقية عبر عملية الموازنة. لم تُقم سلطة الائتلاف المؤقتة أو تطبق رقابة إدارية ومالية أو تعاقدية كافية لضمان أن يتم استخدام أموال صندوق تنمية العراق بطريقة شفافة. لم تكن هناك ضمانات بأن الأموال كانت تصرف للأغراض التي حدّدت لها بموجب القرار ١٤٨٣.
تدقيق رقم SIGIR 05-005، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥		
إدارة مشاريع إنشاء مراكز العناية الأولية بالصحة	<ul style="list-style-type: none"> عقد ممنوح إلى شركة بارسونز ديلاوير، في ٢٥ آذار / مارس ٢٠٠٤. ثلاثة أوامر مهمة جرى التعاقد بشأنها لإنشاء ١٥٠ مركز للعناية الأولية بالصحة في أرجاء العراق؛ كان مجموع الكلفة النهائية للإنشاء أكثر من ١٠٣ ملايين دولار. شملت أوامر المهمة الإضافية حوالي ٧٠ مليون دولار لأجل شراء وتركيب تجهيزات طبية عامة وتجهيزات لطب الأسنان لكل مركز وأمر مهمة لتغطية الكلفة غير المباشرة. الكلفة المقررة المجمعة الخاصة بالمراكز الـ ١٥٠ كانت ٢٤٣ مليون دولار. 	<ul style="list-style-type: none"> بتاريخ ٦ آذار / مارس ٢٠٠٦، كان قد أنفق حوالي ١٨٦ مليون دولار على مشروع مراكز العناية الصحية الأولية خلال فترة سنتين دون تحقيق تقدم مهم. من أصل الـ ١٥٠ مركزاً مخططاً، تم خفض النطاق المطلوب إلى ٨ مراكز، ومركز واحد وضع ضمن عقد آخر، و ١٣٥ لم يتم إنشاؤها إلا جزئياً (منها ١٢١ مركزاً "ألغيت عقودها لملائمة الحكومة لاحقاً") و ولم يتم قبول ٦ مراكز مُنجزّة من قِبَل فرقة منطقة الخليج. كان أداء المقاول وأعمال الرقابة من جانب الحكومة الأميركية العاملين المؤثران في التقصير في إنجاز مشروع مراكز العناية بالصحة كما كان مخططاً له. مع أنه كان بالإمكان إدارة المشاريع بصورة أفضل بين آذار / مارس ٢٠٠٤ وتموز / يوليو ٢٠٠٥، كان هناك التزام قوي لدى الحكومتين العراقية والأميركية بإنجاز المراكز المتبقية المنجزّة جزئياً.
تدقيق رقم SIGIR 06-011، ٢٩ نيسان / أبريل ٢٠٠٦		

الدعم الأميركي لإغاثة وإعادة إعمار العراق

الجدول ٥-٢ (تابع)

اسم المنتج	الخلفية	ملاحظات
إدارة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لمستشفى الأطفال في البصرة.	<ul style="list-style-type: none"> • في آب / أغسطس ٢٠٠٤، منحت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية عقداً لشركة بكنل ناشونال لبناء مستشفى للأطفال. • السعر الأعلى للعقد كان قد قُدِّر في الأساس بـ ٥٠ مليون دولار. القرارات المبكرة لزيادة حجم المرفق، والأخطاء في المخططات، والتأخير في العقد، والبناء الرديء، وأمن الموقع زادت السعر إلى ما بين ١٤٩,٥ و ١٦٩,٥ مليون دولار. 	<ul style="list-style-type: none"> • أنظمة المحاسبة لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وإدارتها لم تكن كافية وفشلت في التعرف على التقدم الحاصل في الإنشاء أو على تكاليف العقد بدقة. • توقفت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية عن رفع التقارير عن التكاليف غير المباشرة التي بلغ مجموعها ٤٨ مليون دولار. • كان هناك ضابط تعاقد واحد وضابط إداري تعاقد واحد وضابط فني مُطلع واحد، يقومون بالإشراف على عقود بقيمة ١,٤ مليار دولار (بما في ذلك المستشفى) في وقت التدقيق.
جهود الحكومة الأميركية لمكافحة الفساد في العراق.	<ul style="list-style-type: none"> • خلال سنة ٢٠٠٥، ناقش مكتب المفتش العام والسفارة الأميركية المقاربات لمعالجة الفساد في العراق، وقد نتجت باجتماع قمة لمكافحة الفساد في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥. • جددت القمة نشاط مجموعة عمل مكافحة الفساد التي كانت غير نشطة سابقاً. 	<ul style="list-style-type: none"> • بينت التحاليل وجود جهود؛ غير أن العديد من التحديات عرقلت التقدم في تطبيق برنامج متماسك لمكافحة الفساد. • شكل في غياب مدير للبرنامج لديه السلطة والدعم في تنسيق الجهود، تحدياً كبيراً. • لم يكن هناك خطة شاملة ومتكاملة مترافقة مع قياسات تربط البرامج باستراتيجية السفارة الأميركية. • شملت حالات التقدم تشكيل مكتب المحاسبة والشفافية الذي يعمل على تعزيز المؤسسات العراقية لمكافحة للفساد.
فعالية برنامج فرق إعادة إعمار المحافظات	<ul style="list-style-type: none"> • برنامج فرق إعادة إعمار المحافظات تم إنشاؤه كمبادرة مدنية - عسكرية متكاملة تديرها وزارة الخارجية ووزارة الدفاع سوية. • يعمل في العراق ٢٥ من فرق إعادة إعمار المحافظات وفرق إعادة الإعمار المرافقة (PRTs/ePRTs) 	<ul style="list-style-type: none"> • برنامج فرق إعمار المحافظات (PRTs) حقق تقدماً متزايداً في تطوير قدرات الحكومات الإقليمية والمحلية في الدولة على حكم وإدارة إعادة إعمارها بطريقة فعالة. • نزاعات العراق المذهبية والسياسية والإثنية المعقدة والمتشابكة - وكذلك التحديات الأمنية الجارية - تواصل عرقلة التقدم في تشجيع التنمية الاقتصادية وإرساء حكم القانون والمصالحة السياسية. • أوصى مكتب المفتش العام أن يقوم السفير الأميركي والقائد العام للقوات المتعددة الجنسيات في العراق سوية بوضع خطة شاملة لفرق إعادة إعمار المحافظات، مع مقاييس محددة بوضوح للأداء والإرشاد من أجل تحقيق تزامن التمويلات لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد مع دعم مهمة الولايات المتحدة في تنمية القدرات.



محطة البصرة لتحميل النفط (ABOT)

التفتيش

بحلول تاريخ ٣٠ نيسان / أبريل ٢٠٠٨، كان المفتش العام قد أصدر منذ تأسيسه ١١٥ تقرير تفتيش (٩٠ تقييماً للإنشاءات و ٢٥ تقييماً للاستدامة)^(٢٢). بوجه عام، وجدت عمليات التفتيش التي أجراها مكتب المفتش العام أن أوجه التقصير في المشاريع التي تم تفتيشها كانت إلى حد كبير ناتجة عن نقص في الإشراف والرقابة الحكومية وعن عدم كفاية أداء المقاولين^(٢٣).

خلال ربع السنة هذا، أجرى المفتش العام تفتيشاً حول سبعة مشاريع مُمولة من الولايات المتحدة، بما في ذلك مراجعة مُفصلة لمحطة معالجة المياه في الناصرية، وهي أكثر مشاريع البناء كلفة لدى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. للاطلاع على عمليات التفتيش الخمس للمفتش العام، أنظر الجدول ٢-٦.

التحقيقات

حتى تاريخ ١١ آذار / مارس ٢٠٠٨، كانت أعمال التحقيقات التي قام بها مكتب المفتش العام ١٥ توجيه اتهام، و ١٤ اعتقالاً و ٥ إدانات^(٢٤). كان أبرز هذه التحقيقات، قضية بلوم – شتاين. كان المقاول فيليب بلوم، والمراقب المالي ومسؤول التمويل في سلطة الائتلاف المؤقتة روبرت شتاين قد أقرّا بذنبيهما حول اشتراكهما في الاحتيال على سلطة الائتلاف المؤقتة بأكثر من ٨,٦ مليون دولار. اعترف شتاين بأنه سرق مليوني دولار وتلقى رشاًوى بغية منح العقود إلى بلوم، وقد تم توجيه اتهامات إلى عدة أطراف متعاقدة جراء التحقيق^(٢٥).

الدعم الأميركي لإغاثة وإعادة إعمار العراق

خلال ربع السنة هذا، وجهت هيئة مُحلفين كبرى إلى ديفيد ريكاردو راميريز في سان أنطونيو بولاية تكساس، اتهامات تتعلق بتهرب مبالغ كبيرة من الأموال النقدية والقيام بعمليات هيكلية مصرفية لتحاكي متطلبات التصريح عن أموال نقدية فدرالية بأكثر من ١٥٠,٠٠٠ دولار. لقد ادّعى راميريز أنه أنفق المال في ممتلكات وسيارات مختلفة. من تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٦ ولغاية تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٧، عمل راميريز كمقاول مع جهاز دعم إدارة الجهوزية (Readiness Management Support) في قاعدة "بلد" الجوية في العراق. ذكرت قائمة الاتهام أن الأموال النقدية حُوّلت من "بلد"، في العراق، إلى سان أنطونيو بتكساس، خلال تلك الفترة. للاطلاع على مُلخص لهذه القضية الهامة ولأمثلة عن أعمال التحقيقات الأخرى لمكتب المفتش العام، أنظر الجدول ٢-٧.

الجدول ٢-٦

أهم خمس عمليات تفتيش للمفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

ملاحظات	الخلفية	التفتيش
<ul style="list-style-type: none"> تم انفاق ٧٥,٧ مليون دولار المخصصة للمشروع ولم يكن قد أنجز إلا ٢٨% فقط من نطاق الحفر. لقد أوقف العمل في مشروع الحفر الأفقي الإتجاهي في آب / أغسطس ٢٠٠٤ وحلّ محله عقد منح إلى تحالف مشترك بين بارسونز وعراقيين بكلفة ٢٩,٧ مليون دولار الأمر الذي اعتبره مكتب المفتش العام كلفة تتجاوز ما يحتاج إليه المشروع. فشل المشروع لأن الظروف الجيولوجية تحت السطحية مثل التربة الطرية والحصى الصغيرة والكبيرة غير الثابتة، جعلت من المستحيل الحفاظ على ثقب عريضة مفتوحة لتمرير خطوط الأنابيب ذات القطر الكبير. ومن المؤسف أن التحذيرات القائلة أن هذه الظروف القائمة كانت مذكورة في الدراسة المكتبية للمهندس الاستشاري قبل منح العقد من الباطن لعمليات الحفر، وتجاهلها من جانب كل من سلاح الهندسة وشركة كيلوغ، براون أند روت (KBR). 	<ul style="list-style-type: none"> في ٨ آذار / مارس ٢٠٠٣، منح قسم التعاقد التابع لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي، في فورت وورث، بتكساس عقد منح مكافأة لكلفة زائدة إلى شركة كيلوغ، براون أند روت (KBR) لإصلاح واستمرارية تشغيل البنية التحتية للنفط في العراق. منح أمر التسليم رقم ٦ إلى شركة كيلوغ، براون أند روت (KBR) في ٨ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٣ بقيمة حوالي ٢٢٢ مليون دولار لتنفيذ: <ul style="list-style-type: none"> - تقاطع خط الأنابيب لنهر دجلة بواسطة الحفر الأفقي الإتجاهي (HDD) تحت النهر. - استبدال قسم من خط للأنابيب طوله ٥٠ كيلومتر يربط تقاطع الفتح مع ٥٠ كيلومتر من خطوط الأنابيب الجديدة التي أنجزها العراق قبل الحرب. 	<p>تقاطع خط الأنابيب لنهر الفتح</p> <p>تفتيش رقم SIGIR SA-001-05، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦</p>

الدعم الأميركي لإغاثة وإعادة إعمار العراق

الجدول ٦-٢ (تابع)

التفتيش	الخلفية	ملاحظات
	<ul style="list-style-type: none"> - تزويد المولدات لأجل تثبيت إمداد الطاقة لحقول النفط والمصافي. 	<ul style="list-style-type: none"> • كان تصميم الإنشاء خاطئ، والعقد من الباطن لا يلبي شروط الأداء، والهيكلية الإدارية للمشروع مقسمة إلى أجزاء عرقلت الاتصالات، وإشراف غير كاف على يد سلاح الهندسة وشركة كيلوغ، براون أند روت (KBR)، كل ذلك ساهم في فشل المشروع. • ربما كان الفشل في إنجاز المشروع قد تسبب في خسارة أكثر من ١,٥ مليار دولار من عائدات النفط المحتملة والضرورية جداً للحكومة العراقية.
<p>كلية الشرطة في بغداد</p> <p>تفتيش رقم SIGIR PA 06-078 و 06-079.2</p> <p>٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧</p>	<ul style="list-style-type: none"> • منحت فرقة منطقة الخليج أمرى مهمة إلى شركة بارسونز لتجديد أجزاء وإنشاء أجزاء أخرى من كلية الشرطة في بغداد. • بلغ مجموع أمرى المهمة ٧٢,٢ مليون دولار. 	<ul style="list-style-type: none"> • لم يقدم المقاول، ولم تراجع الحكومة الأميركية رسومات التصميم المطلوبة. • لم تراجع الحكومة الأميركية تقارير الرقابة اليومية على النوعية ولم تكن على علم بأوجه النقص الهامة في موقع المشروع. • تم العثور على العديد من أوجه النقص بما في ذلك تركيبات أنابيب المياه الرديئة، والتمديدات المتصدعة، وقضبان تصليح للخرسانة مكشوفة. • مباني التكنات المنجزة كان فيها قصور هام في تمديدات الأنابيب (أعمال السمكرة). • في محاولة لإنجاز المشروع، تم حذف ٢٤ مادة من نطاق الأشغال بموجب هذا العقد.
<p>محطة البصرة لتحميل النفط (ABOT)</p> <p>تفتيش رقم SIGIR PA-06-080</p> <p>٢٦ نيسان / أبريل ٢٠٠٧</p>	<ul style="list-style-type: none"> • في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، منحت فرقة منطقة الخليج تحالف شركات بين بارسونز والعراقيين عقد تسليم غير محدود وبكمية غير محدودة مع منح مكافآت لكلفة زائدة من أجل تأمين استمرار تشغيل البنية التحتية للنفط في العراق. بلغ الحد الأدنى للعقد ٥٠٠,٠٠٠ دولار مع مبلغ تقديري لا يجوز تجاوزه قدره ٨٠٠ مليون دولار. 	<ul style="list-style-type: none"> • المعلومات حول التصميم المقدمة بشأن عمليات إصلاح أرصفة التحميل أرقام ١ إلى ٤ وتقييمات الأشغال في الموقع ظهرت على أنها مُرضية. • المعلومات حول تصميم نظام نشر قوارب النجاة ظهر أنها غير كاملة وتفتقر إلى التفاصيل الضرورية؛ لم يكن بوسع مكتب المفتش العام التعليق على نوعية الأشغال خلال زيارة الموقع لأن التركيب لم يكن قد حصل بعد. • خطة المقاول لمراقبة النوعية وبرنامج الحكومة لضمان النوعية كانا مرضيين. • أمر المهمة في العقد عالج بصورة كافية مسألة الاستدامة.

الدعم الأميركي لإغاثة وإعادة إعمار العراق

الجدول ٦-٢ (تابع)

ملاحظات	الخلفية	التفتيش
<ul style="list-style-type: none"> مشاريع إعادة تأهيل محطة البصرة لتحميل النفط (ABOT) وإصلاح أذرع التحميل للرصيف الرابع كانت متوافقة مع أهداف أمر المهمة الأصلية. 	<ul style="list-style-type: none"> أمر التسليم رقم 0016 مُنح في ١١ آذار / مارس ٢٠٠٥ لأجل زيادة طاقة تحميل المحطة إلى ٣ ملايين برميل في اليوم وفي نفس الوقت تعزيز الاعتماد على وسلامة عمليات محطة التحميل الطرفية. كان المرفق القائم يعمل قبل ذلك الحين بطاقة تحميل قدرها ١,٢ مليون برميل في اليوم. تم إجراء ٢٣ تعديل على أمر التسليم رقم 0016، الأمر الذي، من بين أشياء أخرى، رفع مجموع الكلفة إلى أكثر من ٤٨ مليون دولار. 	
<ul style="list-style-type: none"> لم تكن الوحدات ٥ و ٦ في محطة كهرباء الدورة شغالة عندما زارها مكتب المفتش العام في حزيران / يونيو ٢٠٠٧. تعرضت الوحدة ٥ لقصور كارثي في آب / أغسطس ٢٠٠٦ ونيسان / أبريل ٢٠٠٧؛ كانت وزارة الكهرباء هي التي بيدها الإشراف التشغيلي على الوحدة في ذلك الحين. لم تشتغل الوحدة ٦ منذ اليوم الذي أنجزت فيه الولايات المتحدة إعادة التأهيل. لم تشتغل وزارة الكهرباء التجهيزات ولم تؤمن صيانتها بصورة كافية. 	<ul style="list-style-type: none"> تم تكليف بكتل بإعادة ترميم اثنين من أصل أربعة توربينات بخارية في محطة كهرباء الدورة. تم تسليم المشروع البالغة قيمته ٩٠,٨ مليون دولار إلى الحكومة العراقية. 	<p>محطة كهرباء الدورة</p> <p>تفتيش رقم SIGIR PA 07-103 ٢٧ تموز / يوليو ٢٠٠٧</p>
<ul style="list-style-type: none"> عثر في الموقع على العديد من المشاكل بما في ذلك غياب رسومات ومواصفات التصميم لمباني لحفظ الخرسانة أو لإنشاء معمل لخلط الملاط الاسمنتي، كما ان عزقات مسامير الأساسات كانت مركبة بصورة رديئة. العديد من فواتير المقاول كانت تفتقر إلى التفاصيل بالنسبة للمواد والتجهيزات المطلوبة. وثائق ملف العقد دلت على أن ضابط التعاقد حاول تعديل معامل خلط الخرسانة إلى معامل لخلط الملاط الإسمنتي على حساب الحكومة الأميركية. التجهيزات والمواد (المقدرة قيمتها بحوالي ١٩,٤ مليون دولار) التي سلّمت إلى سد الموصل لأجل تنفيذ عمليات الملاط لم تقدم أية فائدة لوزارة الموارد المائية ولعلها قد أهدرت. 	<ul style="list-style-type: none"> انتقلت فرقة منطقة الخليج شركة CH2M هيل/بارسونز كمكتب المقاول لمشروع القطاع المسؤول عن التحاليل الهندسية والاستشارات الفنية، وإدارة الاحتياجات، وضمان النوعية، وإدارة العقد، والمشتريات، والدعم اللوجستي. تم إعطاء ٢١ عقداً بقيمة ٢٧ مليون دولار إلى شركات أجنبية. 	<p>أشغال الإغاثة وإعادة الإعمار الممولة في سد الموصل</p> <p>SIGIR PA 07-105 ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٧</p>

الدعم الأميركي لإغاثة وإعادة إعمار العراق



بلوم



شتاين

الجدول ٧-٢

أهم تحقيقات المفتش العام إعادة إعمار العراق (SIGIR)

القضية	الخلفية	الوضعية
<p>روبرت شتاين مراقب مالي ومسؤول تمويل سابق في سلطة الانتلاف المؤقتة</p> <p>فيليب بلوم مقاول</p>	<ul style="list-style-type: none"> أقر شتاين بذنب التآمر، والرشوة، وغسل الأموال، وامتلاك أسلحة رشاشة وأنه كان مخالفاً في امتلاك سلاح ناري. تآمر شتاين مع بلوم لتمرير عدة مدفوعات عقود مزورة إلى بلوم لقاء حسومات ورشاوى. مجموع قيمة العقود الممنوحة إلى بلوم عبر التلاعب في عروض أسعار العطاءات بلغ أكثر من ٨,٦ مليون دولار. 	<ul style="list-style-type: none"> في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، حكم على شتاين بالسجن لمدة تسع سنوات وثلاث سنوات من إطلاق السراح المشروط، وأمر بدفع ٣,٦ مليون دولار كاستردادات وغرامات، قدرها ٣,٦ مليون دولار من الأصول. في ١٦ شباط / فبراير ٢٠٠٧، حكم على بلوم بالسجن لمدة ٤٦ شهراً وستين من إطلاق السراح المشروط، وأمر بدفع ٣,٦ مليون دولار كاسترداد للحقوق وغرامة قدرها ٣,٦ مليون دولار من الأصول.
<p>بروس د. هوبفغاردنر العقيد أول في احتياطي الجيش الأميركي</p>	<ul style="list-style-type: none"> أقر هوبفغاردنر بذنب التآمر لارتكاب عمليات احتيال عبر البريد وغسل الأموال تتعلق بمخطط بلوم - شتاين. أقر بأنه، خلال خدمته كمستشار خاص لسلطة الانتلاف المؤقتة، استخدم منصبه لإعطاء معلومات سرية حول العقود إلى بلوم الذي قدم له ١٤٤,٥٠٠ دولار نقداً، وأكثر من ٧٠,٠٠٠ دولار سيارات ومواد أخرى مقابل ذلك. أقر بأنه سرق ١٢٠,٠٠٠ دولار من أموال إعادة الإعمار، وهرب النقود المسروقة إلى الولايات المتحدة على متن طائرات تجارية وعسكرية. 	<ul style="list-style-type: none"> في ٢٥ حزيران / يونيو ٢٠٠٧، حكم على هوبفغاردنر بالسجن لمدة ٢١ شهراً تليها ٣ سنوات من إطلاق السراح المشروط وأمر بدفع غرامة قدرها ١٤٤,٥٠٠ دولار. العقيد في الجيش الأميركي، كورتس ج. هوايتفورد، والعقيد في الجيش الأميركي، ديبورا م. هاريسون ومايكل ب. ويلر، مع المدنيين مايكل موريس ووليام درايفر، وجّهت إليهم تهم ارتكاب جرائم مختلفة لها علاقة بقضية بلوم - شتاين. ستيفن مركس، الرقيب أول في سلاح الجو الأميركي، أقر بالذنب لقبوله مكافأة مالية غير مشروعة من بلوم. في الأول من حزيران / يونيو ٢٠٠٧، حكم عليه بالسجن لمدة ١٢ شهراً وأمر بدفع ٢٤,٠٠٠ دولار كاستعادة للحقوق.

الدعم الأميركي لإغاثة وإعادة إعمار العراق

الجدول ٧-٢ (تابع)

القضية	الخلفية	الوضعية
فهم موسى سلام موظف لدى مقال حكومي	<ul style="list-style-type: none"> أقر سلام بالذنب لانتهاكه قانون ممارسات إفساد الأجانب لتقديمه رشوة بقيمة ٦٠,٠٠٠ دولار إلى ضابط شرطة عراقي. 	<ul style="list-style-type: none"> في ٢ شباط / فبراير ٢٠٠٧، حكم على سلام بالسجن لمدة ٣ سنوات، وستين من إطلاق السراح المشروط و ٢٥٠ ساعة من الخدمة المجتمعية.
جون كوكرهام رائد في الجيش الأميركي ميليسا كوكرهام زوجة جون كوكرهام كارولين بلايك شقيقة جون كوكرهام	<ul style="list-style-type: none"> ثلاثة أفراد، ومشارك في التآمر لم يتم التعرف عليه، وآخرون زعم أنهم قبلوا ملايين الدولارات كمدفوعات رشوى لقاء تلاعبهم بأسعار العطاءات. بلغ مجموع الرشوى ٩,٦ مليون دولار. 	<ul style="list-style-type: none"> في ٢٧ تموز / يوليو ٢٠٠٧، وجهت إلى جون كوكرهام تهمة الارتشاء وغسل الأموال والاحتيال عبر البريد. ووجهت تهمة غسل الأموال والاحتيال بواسطة ميليسا كوكرهام و كارولين بلايك.
تيري هول	<ul style="list-style-type: none"> اتهم هول بانه دفع أموالاً ومواد أخرى إلى ضابط تعاقد عسكري أميركي للتأثير على الضابط، بما في ذلك منح أكثر من ٢٩ مليون دولار من العقود العسكرية. 	<ul style="list-style-type: none"> في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٧، اعتقل هول إثر شكوى جنائية بخصوص الرشوة. في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٧، وجهت هيئة محلفين كبرى إلى هول تهمة التماس الرشوى.

مبادرة الدروس المكتسبة

أدت مبادرة الدروس المكتسبة لمكتب المفتش العام إلى توثيق التحديات التي واجهت البرنامج العراقي وقدمت توصيات حسنت إدارة شؤون الموظفين، وعمليات التعاقد، والإشراف على البرامج والمشاريع في العراق.

نشر مكتب المفتش العام ثلاثة تقارير بين شباط / فبراير ٢٠٠٦ و آذار / مارس ٢٠٠٧، تُركز على إدارة الرأسمال البشري، والتعاقد والمشتريات، وإدارة البرامج والمشاريع، على التوالي. ويعمل مكتب المفتش العام حالياً على تقرير رابع للدروس المكتسبة يغطي كافة أوجه برنامج إعادة الإعمار.

فيما يلي أهم توصيات الدروس الخمس الأولى المكتسبة، المستقاة من تقارير مكتب المفتش العام السابقة:

- على الكونغرس أن ينظر في إجراء إصلاحي مشابه لإصلاح "غولدووتر نيكولز" لتعزيز تكامل أفضل ما بين وزارة الدفاع، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية،

الدعم الأميركي لإغاثة وإعادة إعمار العراق

ووزارة الخارجية، على الأخص فيما له علاقة بالعمليات الطارئة لما بعد النزاعات. سنة ١٩٨٦، بادر قانون غولدووتر – نيكولز إلى إطلاق إعادة تنظيم أساسية لوزارة الدفاع، معززاً بذلك التعاون والتكامل. بيّنت تجربة العراق الحاجة إلى توسيع التعاون والتكامل عبر الوكالات الأميركية، ولكن على وجه التحديد بين وزارة الدفاع ووزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

- على الإدارة والكونغرس تطوير إنشاء "فرق احتياط مدنية" قد تخدم كمستجيبة أولى لإعادة الإعمار وإرساء الاستقرار. فرق الاحتياط المدنية هذه قد تشمل فرق من الموارد البشرية لردات الفعل السريعة التي تقوم مسبقاً بتعيين الاحتياجات للرأس المال البشري اللازم لأي عمليات طارئة محتملة في الإغاثة وإعادة الإعمار.
- استكشاف إمكانية إنشاء قانون للتملك الفدرالي (FAR) (قانون التملك الفدرالي للطوارئ (CFAR)). من خلال تعزيز المزيد من التماثل عبر إنشاء وكالة واحدة في ما بين الوكالات، سوف يوفر قانون التملك الفدرالي للطوارئ مجموعة موحدة من إجراءات التعاقد البسيطة والسهلة المنال للاستخدام الشامل في أوضاع إعادة الإعمار ما بعد النزاع.
- على الكونغرس أن يمول ويوسع ويعطي الصلاحيات لمكتب منسق إعادة الإعمار وإرساء الاستقرار (S/CRS) طبقاً للقانون رقم NSPD-44. يمكن أن تخدم هذه المنظمة كالنقطة الأولية للسلطة داخل الحكومة الأميركية لتخطيط وبرمجة جهود الإغاثة وإعادة الإعمار في المستقبل.
- التخطيط المستقبلي للطوارئ لما بعد النزاعات، يجب أن يؤمن إشرافاً بمراد كافية وغير قابل للانقطاع على برامج الإغاثة وإعادة الإعمار لضمان الرصد الفعال منذ البداية وإتاحة إجراء التصحيحات في الوقت الحقيقي. العمليات التي تستوجب مشاركة وكالات متعددة، ومسارات تمويل، وأنظمة إدارة مختلفة، تتطلب أن يتخذ الكونغرس الخطوات لتوحيد معايير الإشراف وتقديم الإرشاد الواضح حول أية شروط لرفع التقارير التي تشارك فيها وكالات متعددة.

تقارير الدروس المكتسبة لمكتب المفتش العام متوفرة على خط الإنترنت المباشر

[..www.sigir.mil](http://www.sigir.mil)

أوجه التقصير الخمسة الأهم في برنامج إعادة الإعمار

لقد وثق مكتب المفتش العام مجموعة متنوعة من أوجه التقصير في الجهود الأميركية لإعادة الإعمار عبر التدقيقات، وعمليات التفنيس، وأعمال التحقيقات، وتقارير الدروس المكتسبة. فيما يلي الأمثلة الخمسة الأكبر:

- **الممارسات الإدارية المبددة للأموال.** جعلت ممارسات الإدارة الهادرة للإنفاق برامج إعادة الإعمار في العراق عرضة للاحتيال، والهدر، وإساءة الاستخدام. وجدت تدقيقات مكتب المفتش العام نقاط ضعف متفشية في إدارة البرامج والعقود كما أن عمليات التفنيس التي قام بها مكتب المفتش العام كشفت عن مشاكل في الإشراف أدت إلى الهدر في مواقع إنشاءات إعادة الإعمار^(٢٦). وقد دُكر أن سوء الإدارة للعقود (التي زاد من حدتها النقص في ضباط التعاقد المؤهلين) كانت عاملاً هاماً أثر في مجال الاحتيال، والهدر، وإساءة الاستخدام في العراق^(٢٧). ووجد مكتب المفتش العام أنه، حيثما كان هناك إشراف فعّال، كانت المشاريع الأميركية ناجحة بوجه عام.
- **تحديات الموظفين.** الموارد المحدودة للموظفين ومعدل تبديلهم المرتفع، ساهمت بصورة ملموسة محسوسة في الإدارة والتطبيق غير الفعّال لعقود إعادة الإعمار. في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، قدّرت القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A) أن معدل تبديل العاملين بلغ ١٨٠% سنوياً^(٢٨). خلص تدقيق صادر في آذار / مارس ٢٠٠٨ لمكتب المحاسبة الحكومية أن التقصير في تأمين عدد كافٍ من الموظفين المشرفين على العقود كان أحد المشاكل الطويلة الأمد والمنهجية التي لا تزال تعرقل إدارة وإشراف وزارة الدفاع على المقاولين^(٢٩).
- **البرنامج المتجزئ لنقل الأصول.** في سلسلة من تدقيقات نقل الأصول، عيّن مكتب المفتش العام عدة نقاط تقصير، بما في ذلك غياب آلية موحّدة بين الوكالات الأميركية لنقل المشاريع المنجزة إلى الحكومة العراقية. وقرر مكتب المفتش العام أن الافتقار إلى عمليات مشتركة لنقل الأصول بالنسبة للوكالات الأميركية، يُضاف إليه عدم رغبة المسؤولين في الحكومة العراقية. على المستوى القومي، قبول المشاريع رسمياً، قد أعاق التسليم الفعّال لمشاريع إعادة الإعمار الممولة من الولايات المتحدة^(٣٠). في تدقيق نُشر خلال ربع السنة هذا، وجد مكتب المفتش العام أن الوكالات الأميركية قد اتخذت الخطوات لتحسين سياسة نقل الأصول؛ غير أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل بما في ذلك إنشاء عملية نقل موحّدة^(٣١).
- **تنسيق غير متناسق لبرامج تنمية القدرات.** في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وجد مكتب المفتش العام أن برنامج إعادة الإعمار الأميركي كان قادراً على تقديم خطة إجمالية لبناء قدرات الحكومات العراقية لأجل معالجة نقاط التقصير في تنفيذ الموازنات، ودعم الديمقراطية والمصالحة، وإضفاء الطابع المؤسساتي على برامج حكم القانون، وتنمية البنية التحتية. فبدون خطة إستراتيجية مفصلة لتنمية القدرات، يمكن هدر الموارد^(٣٢).
- **الدعم الضعيف لهيئات مكافحة الفساد في العراق.** خلصت تقارير مكتب المفتش العام السابقة إلى أن الجهود الأميركية لمكافحة الفساد تنفّر إلى خطة شاملة تحدد المقاييس التي تربط البرنامج بإستراتيجية عامة، وكذلك إلى وضع خطوط قاعدية يمكن انطلاقاً منها قياس التقدم الحاصل. أصدر مكتب المفتش العام، خلال ربع السنة هذا، تقريره الأخير في سلسلة تقييم الجهود الأميركية لمكافحة الفساد في العراق، ولاحظ تقدماً حققته السفارة الأميركية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ في إعادة تنشيط وتنسيق البرامج.

التحديات الخمسة الأهم الحالية

على الرغم من التقدم الحاصل في مواجهة أوجه التقصير في إدارة إعادة الإعمار، تواصل نقاط الضعف التالية في طرح التحديات بوجه جهود إعادة الإعمار الأميركية في العراق:

- دعم استدامة الاستثمارات الأميركية في إعادة إعمار العراق. الحفاظ على الاستثمارات الأميركية في إغاثة وإعادة إعمار العراق لا تزال تُشكّل حاجساً أساسياً لأن نجاح برنامج إعادة الإعمار يتوقف، في نهاية المطاف، على قدرة العراق على إدارة الاستدامة للمشاريع الممولة من الولايات المتحدة.

العنصر الأساسي لبلوغ هذا الهدف هو وجود عملية فعالة لنقل الأصول. فغياب وسائل فعالة لنقل المشاريع المنجزة إلى الحكومة العراقية وبغياب الالتزام العراقي والتمويل الكافي لصيانة المرافق، يمكن أن يصبح الاستثمار الأميركي في إعادة الإعمار معرضاً للمخاطر.

إن حل قضية نقل الأصول شأن أساسي لضمان أن تدرك الحكومة العراقية والولايات المتحدة تماماً أن فوائد البرنامج الأميركي لإعادة الإعمار سوف تكون مستدامة^(٣٣). على الحكومة العراقية أن تدرج في موازنتها التمويل اللازم لاستدامة المشاريع الممولة من الولايات المتحدة لضمان استمرار فوائدها^(٣٤).

- مكافحة الفساد في العراق. قال سفير الولايات المتحدة إن الفساد المتفشي يشكل تهديداً جدياً لاستقرار العراق^(٣٥). ذكر مكتب المفتش العام أول مرة في العام ٢٠٠٥ أن الفساد في العراق هو بمثابة "عصيان ثانٍ" يُعرض الديمقراطية الناشئة للخطر^(٣٦).

في شهادته أمام الكونغرس خلال ربع السنة هذا، لاحظ المفتش العام الآثار السلبية للفساد على التقدم السياسي والاقتصادي الضروري لنقل المسؤوليات الأمنية وإعادة الإعمار إلى السيطرة العراقية. خلال آذار / مارس ٢٠٠٨، خلال جلسة استماع أمام لجنة الاعتمادات في مجلس الشيوخ، قال المفتش العام^(٣٧):

بالمعنى الحقيقي للاضطلاع، يُحبط الفساد إنشاء وصيانة بنية العراق التحتية، ويحرم الناس من السلع والخدمات، ويقلل الثقة بالمؤسسات العامة، ويساعد بصورة محتملة المجموعات المتمردة التي يقال أنها تمول من الكسب غير المشروع الناجم عن تهريب النفط أو الاختلاس ويُثبط الفساد الشعور بالأمل، وينتقص من قيمة المساهمات الأميركية للعراق ويقوي الانجذاب إلى أخصامنا.

- **تحسين الإشراف على العقود في الظروف الطارئة.** بتاريخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، كان هناك قرابة ١٦٤،٠٠٠ مقاول يعملون بموجب عقود لوزارة الدفاع. وعلى سبيل المقارنة، كان هناك بتاريخ ٣٠ آذار / مارس ٢٠٠٨، حوالي ١٥٧،٠٠٠ جندي يخدمون في العراق.^(٣٨)

في بيئة تعاقدية من هذا الحجم حيث استلزمت أكثر من ١٧،٠٠٠ عملية تعاقد لتاريخه على يد فرقة منطقة الخليج والوكالة الأميركية للتنمية الدولية^(٣٩)، ثمة ثلاثة شروط مسبقة أساسية لحماية مصالح دافع الضرائب عبر عملية التعاقد: (١) تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح، (٢) الإشراف المتواصل والفعال من جانب موظفين مؤهلين ومجربين، و(٣) تنسيق منهجي وفني بين كافة الوكالات التعاقدية العاملة على المسرح.

وجد تدقيق لمكتب المفتش العام صدر خلال ربع السنة هذا أنه، بمرور الزمن، كانت هناك منظمات تعاقدية متعددة تابعة لوزارة الدفاع. حالياً، تعتمد ستة مكاتب تابعة لوزارة الخارجية ومكتبين تابعين للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، في نفس الوقت، إلى منح عقود إعادة الإعمار للمشاريع في مختلف أرجاء العراق.^(٤٠)

قدّم المفتش العام عدداً من التوصيات في شهادته أمام الكونغرس تحتاج الوكالات المدنية المتعاقدية في الظروف الطارئة إلى تبنيها.^(٤١)

- **تحديد الحجم الصحيح لبرنامج إدارة إعادة الإعمار.** لقد تحوّل التركيز الأولي الأميركي لإعادة الإعمار إلى تنمية القدرات مع "التشديد على" التنمية المحلية وعلى ما بعد الحركة الاعمارية عبر شبكة من فرق إعادة إعمار المحافظات (PRTs) والمستشارين الوزاريين".^(٤٢)

في ربيع ٢٠٠٣، ركزت نشاطات إعادة الإعمار الأميركية تحت إدارة مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية (ORHA)، أولاً على ما كان متوقعاً أن يكون جهداً قصير الأمد في الإغاثة وإعادة الإعمار، أي استخدام برامج المساعدات التقليدية من الوكالات الفردية لتحقيق أهدافها. أمّا سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) التي خلفت مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية (ORHA) سنة ٢٠٠٣، فقد حولت الجهد إلى مقاربة لإعادة إعمار واسعة النطاق قائمة على أساس القطاعات المختلفة، وأنشأت برامج ضخمة وأنفقت مليارات الدولارات من الأموال الأميركية على إعادة الإعمار في العراق عبر صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF).

الدعم الأميركي لإغاثة وإعادة إعمار العراق

أما الآن وقد أصبح صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق على وشك الاستنفاد، وبروز صندوق دعم الاقتصاد (ESF)، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، وصندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) كمصادر مسيطرة للأموال المتوفرة لجهود إعادة الإعمار، فقد تطور البرنامج الأميركي لإعادة الإعمار إلى سلسلة من البرامج التي تديرها الوكالات. هذا يجعل عملية التنسيق تُشكّل تحدياً أكبر. مثلاً، وجد تدقيق صدر مؤخراً لمكتب المفتش العام غياباً للتنسيق بين برامج الاستجابة الطارئة للقائد وفرق إعادة إعمار المحافظات. خلال تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٧، وجد تدقيق لبرنامج فرق إعادة إعمار المحافظات أن القادة كانوا يستخدمون أموال الاستجابة الطارئة للقائد للقيام بمشاريع تلائم أكثر الحكومات المحلية والإقليمية، وفي بعض الحالات، دون تنسيق مع نشاطات فرق إعادة إعمار المحافظات الممولة من صندوق دعم الاقتصاد^(٤٣). أثبت تقرير أصدرته مؤخراً لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الأميركي حول فرق إعادة إعمار المحافظات هذه النقطة ووجد أن فرق إعادة إعمار المحافظات في العراق تواجه تحديات إدارية معقدة لأن التمويل ليس منسقاً بصورة مركزية.^(٤٤)

• توسيع قدرات الحكم العراقية.

تقييم البنك الدولي سنة ٢٠٠٧ للتقدم الحاصل في العراق، تحت عنوان تقرير مؤشرات نظام الحكم الإجمالية والفردية، قاس ستة أبعاد للحكم في العراق. وجد التقييم أن العراق يأتي بين الـ ١٠% من البلدان المتواجدة آخر القائمة في العالم بالنسبة لكل فئة من الفئات التالية: السيطرة على الفساد، قدرة التكلم والمساءلة، الاستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، نوعية القوانين التنظيمية، وفرض حكم القانون. للاطلاع على موقع العراق خلال السنوات الخمس الأخيرة، في تصنيف البنك الدولي، أنظر الجدول ٨-٢.

الجدول ٨-٢

تقييم البنك الدولي لقدرات الحكم في العراق
الترتيب المئوي (سلم صفر إلى ١٠٠)

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
٣,٤	٥,٣	٢,٤	٨,٧	١,٩	السيطرة على الفساد
٧,٧	٨,٢	٢,٤	٤,٣	٠,٠	قدرة التكلم والمساءلة
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣,٨	الاستقرار السياسي
١,٤	١,٩	٤,٧	٢,٤	٠,٥	فاعلية الحكومة
٧,٣	٥,٤	٤,٤	٥,٩	٠,٠	نوعية القوانين التنظيمية
١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٤	٣,٣	فرض حكم القانون

المصدر: البنك الدولي (كاوفمان، كراي، ماستروزي)، تقرير شؤون نظام الحكم الرابع: تقرير مؤشرات الحكم الإجمالية والفردية، ١٩٩٦ - ٢٠٠٦، ٢٠٠٧.

ملاحظة: الترتيب المئوي يشير إلى ترتيب العراق بين كافة بلدان العالم. يتراوح الترتيب بين صفر و ١٠٠، مع الصفر كأدنى ترتيب.

الدعم الأميركي لإغاثة وإعادة إعمار العراق

علامات الائتداء للعهد الدولي للعراق (العهد)، والتي يترافق معها مع العلامات التي عينتها الولايات المتحدة العام الفائت، تضع مراحل ومقاييس أساسية لقياس التقدم. يعترف العهد بأن قدرة العراق على إجراء انتخابات إقليمية جديدة وإقرار تشريعات أساسية بما فيها قانون الهيدروكربون، تُشكّل شروط مسبقة لتأمين المزيد من الدعم الدولي. لتاريخه، لا يزال عدد من علامات الائتداء للعهد دون تلبية أو تمت تلبية جزئياً. سوف ترسم التقييمات المتواصلة مستوى الانخراط الدولي في المستقبل.

مسارات التمويل الأميركية

بتاريخ ٣١ آذار / مارس ٢٠٠٨، كان مجموع الأموال المخصصة للبرنامج الأميركي لإعادة الإعمار في العراق يبلغ ٤٦,٣ مليار دولار. أنظر الجدول ٩-٢ للاطلاع على نظرة إجمالية على المخصصات بما فيها المسارات التمويلية الأربع الأولية التي كانت تشكل قرابة ٩٢% من مجموع المخصصات الأميركية لإعادة الإعمار: صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)، صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)، برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) وصندوق دعم الاقتصاد (ESP). للاطلاع على الجدول الزمني لتلك المخصصات، أنظر الشكل ٢-٢.

الجدول ٩-٢
الدعم الأميركي لإعادة إعمار العراق (بمليارات الدولارات)

صناديق أميركية	خصصت	وُزعت	ألزمت	أنفقت
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-١ (IRRF 1)	\$٢,٤٨	\$٢,٢٧	\$٢,٢٦	\$٢,٢٥
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢ (IRRF 2)	١٨,٤٤	١٨,٣٠	١٧,٧٧	١٦,٩٥
إجمالي صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)	\$٢٠,٩١	\$٢٠,٥٧	\$٢٠,٠٣	\$١٩,٢٠
صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) السنة المالية ٢٠٠٥	\$٥,٣٩	-	-	-
صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) السنة المالية ٢٠٠٦	٣,٠١	-	-	-
صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) السنة المالية ٢٠٠٧	٥,٥٤	-	-	-
صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) السنة المالية ٢٠٠٨	١,٥٠	-	-	-
إجمالي صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)	\$١٥,٤٤	-	\$١١,٢٣	\$٨,٥١
صندوق دعم الاقتصاد (ESF) السنة المالية ٢٠٠٣	\$٠,٠٥	\$٠,٠٥	\$٠,٠٥	\$٠,٠٥
صندوق دعم الاقتصاد (ESF) السنة المالية ٢٠٠٦ إضافي	١,٤١	١,٤٠	١,٢٧	٠,٧٧
صندوق دعم الاقتصاد (ESF) السنة المالية ٢٠٠٦ (وزارة الخارجية)	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٣	٠,٠٢

الدعم الأميركي لإغاثة وإعادة إعمار العراق

الجدول ٩-٢ (تابع)

صناديق أميركية	خصّصت	وُزعت	ألزمت	أنفقت
صندوق دعم الاقتصاد (ESF) السنة المالية ٢٠٠٧ تكميلي	١,٥٥	١,٥٥	١,٠٣	٠,٢٤
صندوق دعم الاقتصاد (ESF) السنة المالية ٢٠٠٧ قرارات متواصلة	٠,١٢	٠,١٠	٠,١٠	٠,٠٦
صندوق دعم الاقتصاد (ESF) السنة المالية ٢٠٠٨	٠,٠٢	٠,٠٢	-	-
إجمالي صندوق دعم الاقتصاد (ESF)	\$٣,٢١	\$٣,١٨	\$٢,٤٨	\$١,١٤
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) السنة المالية ٢٠٠٤	\$٠,١٤	-	\$٠,٠٣	\$٠,٠٣
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) السنة المالية ٢٠٠٥	٠,٧٢	-	٠,٧٢	٠,٦٤
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) السنة المالية ٢٠٠٦	٠,٧١	-	٠,٥٠	٠,٤٠
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) السنة المالية ٢٠٠٧ ^(أ)	٠,٧٣	-	٠,٨٩	٠,٦١
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) السنة المالية ٢٠٠٨ ^(ب)	٠,٣٧	-	٠,٤٢	٠,١٢
إجمالي برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)	\$٢,٦٦	-	\$٢,٥٦	\$١,٨٠
تمويل آخر	\$٤,٠٧	\$٠,٢٦	\$٠,١٦	\$٠,٠٤
المجموع	\$٤٦,٣٠	\$٢٤,٠١	\$٣٦,٤٦	\$٣٠,٦٩

المصادر: صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-١ (IRRF-1): الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٨ نيسان / أبريل ٢٠٠٨: فرقة منطقة الخليج (GRD) استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٢ نيسان / أبريل ٢٠٠٨؛ وزارة المالية الأميركية، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان / أبريل ٢٠٠٨؛ الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية (USTDA) استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان / أبريل ٢٠٠٨؛ وزارة الخارجية، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان / أبريل ٢٠٠٨؛ موظفو البيت الأبيض (WHS) استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ١ نيسان / أبريل ٢٠٠٨؛ خدمة المالية والمحاسبة الدفاعية (DFAS)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ١٠ نيسان / أبريل ٢٠٠٨؛ صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢ (IRRF 2): أرقام الأموال الموزعة والمنفقة كلها من وزارة الخارجية، وضعية العراق الأسبوعية، ٢٦ آذار / مارس ٢٠٠٨. **صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)، السنة المالية ٢٠٠٥ - السنة المالية ٢٠٠٨**: أرقام الأموال الملمزة والمنفقة (لا تفاصيل متوفرة خلال ربع السنة هذا عن الأموال الموزعة أو السنة المالية بالنسبة لـ **صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)**) كلها من القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان / أبريل ٢٠٠٨، و ١٧ نيسان / أبريل ٢٠٠٨، برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، **السنة المالية ٢٠٠٤ - السنة المالية ٢٠٠٨**: أرقام الأموال الملمزة والمنفقة (لا تفاصيل عن الأموال الموزعة بالنسبة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد) كلها من الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٩ نيسان / أبريل ٢٠٠٨. **تمويلات أخرى**: أرقام الأموال الموزعة والملمزة والمنفقة، كلها من مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL)، استجابة لطلب مكتب المفتش العام للبيانات، ٨ نيسان / أبريل ٢٠٠٨؛ صندوق دعم الاقتصاد (ESF): أرقام الأموال الموزعة، والملمزة والمنفقة من فرقة منطقة الخليج استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان / أبريل ٢٠٠٨ و ٥ نيسان / أبريل ٢٠٠٨؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ و ٣ نيسان / أبريل ٢٠٠٨؛ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، ٧ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٧؛ فرقة منطقة الخليج (GRD)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان / أبريل ٢٠٠٨؛ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان / أبريل ٢٠٠٨؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٧ آذار / مارس ٢٠٠٨.

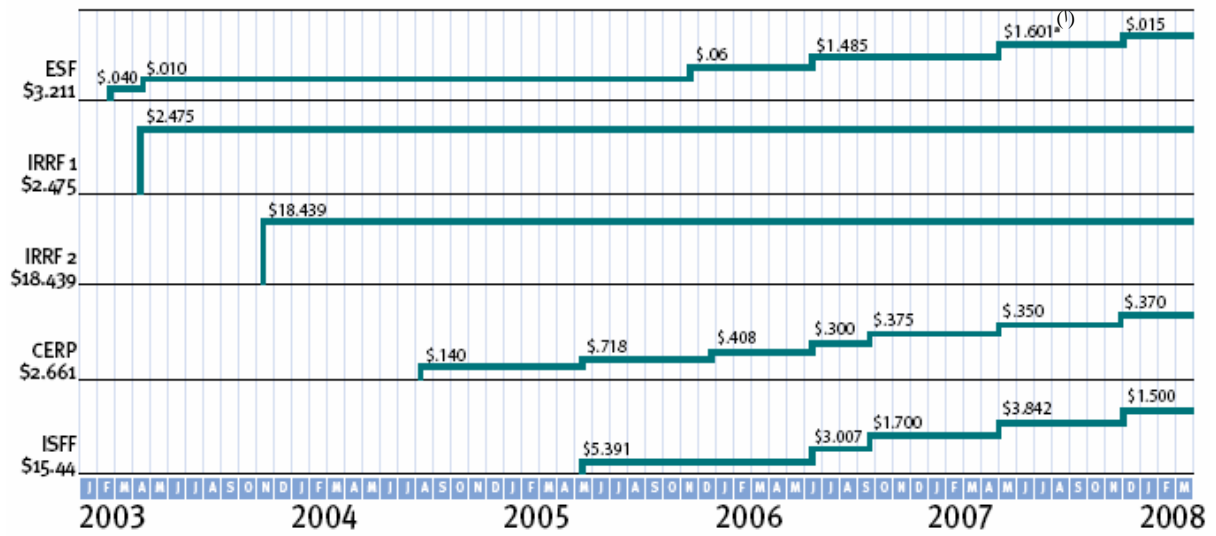
ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

^(أ) تقارير الأموال الملمزة من الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق عن برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP). في السنة المالية ٢٠٠٧ والسنة المالية ٢٠٠٨، تجاوزت الإلزامات المذكورة إجمالي المخصصات. لم يقدم الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق المعلومات الوافية حول هذا الموضوع.

الدعم الأميركي لإغاثة وإعادة إعمار العراق

أعيد النظر في إجمالي المخصصات الأميركية لإغاثة وإعادة إعمار العراق بخفضها، من ٤٧,٥ مليار دولار التي ذكرها مكتب المفتش العام في تقرير كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٤٦,٣ مليار دولار خلال ربع السنة هذا. يعكس هذا التغيير المعلومات الأخيرة التي قدمها مكتب الإدارة والموازنة (OMB) حول حسابات إعادة الإعمار وإعادة تكوين حسابات صندوق دعم الاقتصاد. للاطلاع على تفاصيل هذه التغييرات، انظر القسم نظرة إجمالية في هذا التقرير.

الشكل ٢-٢
الجدول الزمني للمخصصات المالية
مليارات الدولارات



ملاحظة: مجموع التمويلات ليست على المقياس الفعلي

(١) يشمل المجموع القانون العام P.L. 110-28 الذي صدر في ٢٥ أيار / مايو ٢٠٠٧، والمجموع الإجمالي يسجل القرارات المتواصلة للسنة المالية ٢٠٠٨ لصندوق دعم الاقتصاد؛ ويشمل أيضاً تراجع السنة المالية ٢٠٠٧ بمعدل ٧٦ مليون دولار.

توسيع التفويض للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وقع الرئيس بوش على قانون تفويض الدفاع القومي للسنة المالية ٢٠٠٨ (P.L. 110-181)، بحيث وسع الصلاحيات القانونية لمكتب المفتش العام لكي تشمل كافة الأموال "المخصصة أو غيرها التي توفرت لإعادة إعمار العراق"، أو "للمساعدة في إعادة إعمار العراق" بصرف النظر عن مسار التمويل أو السنة المالية. كما مدد أيضاً فترة استمرار المفتش العام في منصبه وبات ينتهي الآن بعد انقضاء ١٨٠ يوماً على إنفاق كافة الأموال المتوفرة لإعادة إعمار العراق باستثناء ٢٥٠ مليون دولار.

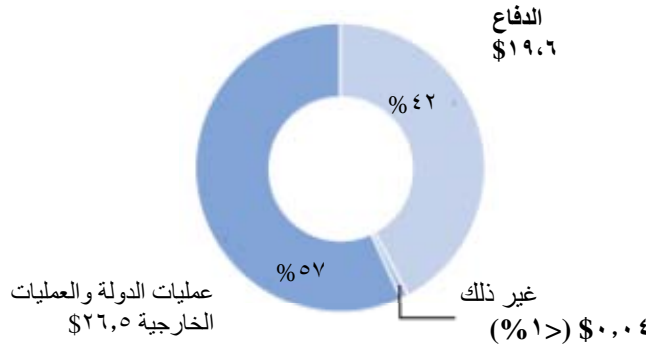
بتاريخ ٣١ آذار / مارس ٢٠٠٨، أصبح للمفتش العام الحق بالإشراف الإجمالي على ٣١ صندوقاً مختلفاً لإغاثة وإعادة إعمار العراق، يبلغ مجموعها ٤٦,٣ مليار دولار. الصناديق التي يشرف عليها المفتش العام موزعة بين مخصصات الدفاع (٤٢%) ومخصصات عمليات الدولة والعمليات الأجنبية (٥٧%) المبينة في الشكل ٢-٣.

الدعم الأميركي لإغاثة وإعادة إعمار العراق

الجدول ٢-١٠ يقدم أفضل المعلومات المتوفرة للأموال المخصصة الأميركية لكنه لا يعطي صورة كاملة عن كافة نشاطات الإغاثة وإعادة الإعمار. لا يملك مكتب المفتش العام معلومات كاملة حول تمويل البرامج التي تركز على مشاريع ذات نطاق محدود لدى بعض الوكالات أو عن طريقة استخدام الوكالات للأموال التشغيلية في المشاريع في العراق. غير أن مكتب المفتش العام قد أدرج تقديرات لبعض الحسابات المنتقاة، والتي تنعكس في الملاحظات المرجعية في الجدول.

الشكل ٢-٣

مُلخص إشراف المفتش العام حسب المصدر
بمليارات الدولارات، % من ٤٦,٣ مليار دولار
المصدر: تحليل مكتب المفتش العام للقوانين العامة (٢٠٠٣ - ٢٠٠٧)



ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

الدعم الأميركي لإغاثة وإعادة إعمار العراق

الجدول ١٠-٢
مسارات التمويل الأميركية لإغاثة وإعادة إعمار العراق

اليه التمويل	قرار المخصصات المجمع ٢٠٠٣	قانون التكميلية الطارئة لزمّن الحرب، ٢٠٠٣	قانون المخصصات الطارئة للدفاع وإعادة إعمار العراق وأفغانستان، ٢٠٠٤	قانون مخصصات وزارة الدفاع ٢٠٠٥	قانون المخصصات الطارئة التكميلية للدفاع والحرب الإرهاب وإغاثة ضحايا التسونامي، ٢٠٠٥	مخصصات لوزارة الدفاع للسنة المالية ٢٠٠٦	مخصصات لوزارة الدفاع للسنة المالية ٢٠٠٦	مخصصات طارئة تكميلية للسنة المالية ٢٠٠٦	قانون مخصصات وزارة الدفاع للسنة المالية ٢٠٠٧	قانون مخصصات جهوزية القوات الأميركية والبنائية بقدمى الحرب، واستعادة العافية بعد إعصار كاترينا، ٢٠٠٧	قرارات مواصلة المساعدات الخارجية ٢٠٠٧	قانون المخصصات المجمع ٢٠٠٨	مجموع المخصصات
القانون العام	PL 108-7	PL 108-11	P.L.108-106	P.L.108-287	P.L.109-13	P.L. 109-102	P.L.109-148	P.L.109-234	P.L.109-289	P.L.110-28	P.L.110-92 P.L.110-116 P.L.110-137 P.L.110-149	P.L.110-161	
تاريخ سن القانون	٢٠ شباط / ٠٣ فبراير	١٦ نيسان / ٠٣ أبريل	٦ ت / ٢ نوفمبر	٥ اب / أغسطس	١١ ايار / مايو	١٤ ت / ٢ نوفمبر	٣٠ ك / ١ د. ٠٥	١٥ حزيران / ٠٦ يونيو	٢٩ ايلول / ٠٦ سبتمبر	٢٥ ايار / مايو	٢١ ك / ١ د. ٠٧	٢٦ ك / ١ د. ٠٧	
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF 1)		\$٢,٤٧٥,٠٠٠											\$٢,٤٧٥,٠٠٠
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF 2) ^أ			\$١٨,٤٣٩,٠٠٠										\$١٨,٤٣٩,٠٠٠
صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)					\$٥,٣٩١,٠٠٠								\$٥,٣٩١,٠٠٠
صندوق دعم الاقتصاد (ESF) ^ب	\$٤٠,٠٠٠	\$١٠,٠٠٠				\$١٠,٣٩٠							\$٤٠,٠٠٠
برنامج الاستجابة الطارئة للفائدة (CERP) ^ج							\$٤٠٨,٠٠٠			\$٣٧٥,٠٠٠		\$٣٧٠,٠٠٠	\$٤٠٨,٠٠٠
سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) ^د			\$٩٠٨,٠٠٠										\$٩٠٨,٠٠٠
مكتب المشاريع والعقود ^{هـ}								\$٢٠٠,٠٠٠		\$١٣٠,٠٠٠			\$٨٣٠,٠٠٠
صندوق إعادة إصلاح الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية (NRRRF)			\$٤٨٩,٣٠٠										\$٤٨٩,٣٠٠

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

الجدول ١٠-٢ (تابع)

اليه التمويل	قرار المخصصات المجمع ٢٠٠٣	قانون المخصصات التكميلية الطارئة للحرب، ٢٠٠٣	قانون المخصصات الطارئة للدفاع وإعادة إعمار العراق وأفغانستان، ٢٠٠٤	قانون مخصصات وزارة الدفاع ٢٠٠٥	قانون المخصصات الطارئة التكميلية للدفاع والحرب العالمية ضد الإرهاب وإغاثة ضحايا التسونامي، ٢٠٠٥	مخصصات لوزارة الخارجية للسنة المالية ٢٠٠٦	مخصصات لوزارة الدفاع للسنة المالية ٢٠٠٦	مخصصات طارئة تكميلية للسنة المالية ٢٠٠٦	قانون مخصصات وزارة الدفاع للسنة المالية ٢٠٠٧	قانون مخصصات جهوزية القوات الأميركية والعناية بقدامي الحرب، واستعادة العافية بعد إعصار كاترينا، ٢٠٠٧	قرارات مواصلة المساعدات الخارجية ٢٠٠٧	قانون المخصصات المجمع ٢٠٠٨	مجموع المخصصات
مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي التابع لوزارة الخارجية (DoS/INL)		\$٢٠,٠٠٠						\$٩١,٤٠٠		\$١٥٠,٠٠٠	\$٢٠,٠٤٨		\$٢٨١,٤٤٨
مساعات الكوارث الدولية والمجاعة		\$١٤٣,٨٠٠								\$٤٥,٠٠٠	\$٥,٠٠٠	\$٨٠,٠٠٠	\$٢٧٣,٨٠٠
مساعات الهجرة واللجئين										\$٤٥,٠٠٠	\$٢٠,٠٠٠	\$١٤٩,٤٠٠	\$٢١٤,٤٠٠
صندوق الديمقراطية (النولة)										\$٢٥٠,٠٠٠			\$٢٥٠,٠٠٠
صندوق حرية العراق (إعادة الإعمار وإعادة التأهيل فقط)										\$١٥٠,٠٠٠			\$١٥٠,٠٠٠
المقتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)			\$٧٥,٠٠٠					\$٢٤,٠٠٠		\$٣٥,٠٠٠			\$١٣٤,٠٠٠
التفقات الإدارية للوكالة الأميركية للتنمية الدولية		\$٢١,٠٠٠					\$٢٤,٤٠٠	\$٧٩,٠٠٠					\$١٢٤,٤٠٠
صندوق برامج إنقاذ حياة الأطفال وصحتهم		\$٩٠,٠٠٠											\$٩٠,٠٠٠
القانون العام ٤٨٠ عنوان II المساعدات الغذائية	\$٦٨,٠٠٠												\$٦٨,٠٠٠

الدعم الأميركي لإغاثة وإعادة إعمار العراق

الجدول ١٠-٢ (تابع)

مجموع المخصصات	قانون المخصصات المخصصة ٢٠٠٨	قرارات مواصلة المساعدات الخارجية ٢٠٠٧	قانون مخصصات جهوزية القوات الأميركية والعناية بقدامى الحرب، واستعادة العافية بعد إعصار كاترينا، ٢٠٠٧	قانون مخصصات وزارة الدفاع للسنة المالية ٢٠٠٧	مخصصات طارئة تكميلية للسنة المالية ٢٠٠٦	مخصصات وزارة الدفاع للسنة المالية ٢٠٠٦	مخصصات لوزارة الخارجية للسنة المالية ٢٠٠٦	قانون المخصصات الطارئة التكميلية للدفاع والحرب العالمية ضد الإرهاب وإغاثة ضحايا التسونامي، ٢٠٠٥	قانون مخصصات وزارة الدفاع ٢٠٠٥	قانون المخصصات الطارئة للدفاع وإعادة إعمار العراق وأفغانستان، ٢٠٠٤	قانون المخصصات التكميلية الطارئة للحرب، ٢٠٠٣	قانون المخصصات المخصصة ٢٠٠٣	الآلية التمويلية
\$٥٠,٠٠٠											\$٥٠,٠٠٠		عمليات حفظ السلام الطوعية
\$٤٠,٠٠٠										\$٤٠,٠٠٠			محطة إذاعة الحرة العراقية
\$٣٧,٠٠٠											\$٣٧,٠٠٠		المساعدات الطارئة للاجئين والمهجرين
\$٣٥,٣٥٠	\$١٦,٠٠٠	\$١٢,٣٥٠	\$٧,٠٠٠										برامج عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومقاومة الإرهاب ونزع الألغام والأمور المتصلة بها (NADR)
\$٢٠,٠٠٠		\$٢٠,٠٠٠											برامج التعليم والمبادرات الثقافية
\$١٧,٠٠٠										\$١٧,٠٠٠			المساعدات الإنسانية الخارجية وبمناسبة الكوارث والمدنية
\$١٦,٣٧٢			\$١٦,٣٧٢										وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA) (ب)
\$١٥,٧٥٠			\$٢,٧٥٠		\$١٣,٠٠٠								المساعدات الفنية في الشؤون الدولية
\$١٠,٤٠٠			\$٢,٥٠٠				\$٢,٥٠٠			\$١,٩٠٠	\$٣,٥٠٠		الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/مكتب المفتش العام (USAID/OIG)
\$٥,٠٠٠					\$٥,٠٠٠								وزارة الدفاع - مكتب المفتش العام
\$٣,٦١٢											\$٣,٦١٢		صندوق مبادرة القائد العام (CINC)
\$٢,٣٠٠			\$١,٣٠٠		\$١,٠٠٠								وزارة الخارجية - مكتب المفتش العام

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

الجدول ٢-١٠ (تابع)

اليه التمويل	قرار المخصصات المجموعة ٢٠٠٣	قانون المخصصات التكميلية الطارئة لزم من الحرب، ٢٠٠٣	قانون المخصصات الطارئة للدفاع ولاعادة إعمار العراق وأفغانستان، ٢٠٠٤	قانون مخصصات وزارة الدفاع ٢٠٠٥	قانون المخصصات الطارئة التكميلية للدفاع والحرب العالمية ضد الإرهاب وإغاثة ضحايا التسونامي، ٢٠٠٥	مخصصات لوزارة الخارجية للسنة المالية ٢٠٠٦	مخصصات لوزارة الدفاع للسنة المالية ٢٠٠٦	مخصصات طارئة تكميلية للسنة المالية ٢٠٠٦	قانون مخصصات وزارة الدفاع للسنة ٢٠٠٧	قانون مخصصات جهوزية القوات الأميركية والعقابة بقدمى الحرب، واستعادة العافية بعد إعصار كاترينا، ٢٠٠٧	قرارات مواصلة المساعدات الخارجية ٢٠٠٧	قانون المخصصات المجموعة ٢٠٠٨	مجموع المخصصات
وزارة العدل، دعم الاحتكام للقضاء													\$١,٦٤٨
التدريب العسكري والتعليمي الدولي (IMET)						\$٦٩٣					\$١,١٣٨		\$١,٨٣١
النشاطات القانونية ومساعدو القضاة (الرواتب والنفقات)								\$١,٠٠٠					\$١,٠٠٠
المجموع	\$١٠٨,٠٠٠	\$٣,٣٤٣,٧١٢	\$١٩,٤٨٠,٩٠٠	\$١٤٠,٠٠٠	\$١,١٣٥,٩٠٠	\$١١,٠٨٣	\$٤٠٨,٠٠٠	\$٥,٢٠٦,٤٠٠	\$٢٠٠,٧٥٠,٠٠٠	\$٧,٠٠٦,٨٧٠	\$٢٠١,٣٣٦	\$٢,١٣٠,٤٣٠	\$٤٦,٢٩٦,٩٣١

ملاحظات:

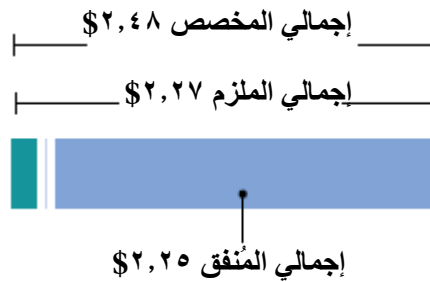
- (١) تمثل الـ ١٨,٤٣٩ مليار دولار المبلغ الذي خصصه الكونغرس لبرامج العراق في صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ٢ بموجب القانون العام ١٠٦-١٠٨ الذي أقر في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٣. كان الكونغرس قد خصص في البداية ١٨,٦٤٩ مليار دولار لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ٢، لكنه خصص أيضاً ٢١٠ ملايين دولار لتحويلها إلى حسابات أخرى لبرامج في الأردن وليبيريا والسودان. من أصل الـ ١٨,٤٣٩ مليار دولار المتبقية، حوّلت الإدارة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى حسابات أخرى حوالي ٥٦٢ مليون دولار إلى برامج لها علاقة بالعراق لا يمكن تطبيقها إلا في حسابات أخرى، مثل مبلغ ٣٥٢ مليون دولار الذي يمثل البرنامج الثنائي لإعفاء العراق من دينه إزاء الولايات المتحدة الذي يتطلب تمويلاً في حساب وزارة المالية الأميركية. لقد تم تبليغ الكونغرس عن كل التحويلات من حساب صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. علاوة على ذلك، وفي مخصصات السنة المالية ٢٠٠٦، خصص الكونغرس ٩,٩٥ مليون دولار كي تنقل إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق من حساب صندوق دعم الاقتصاد التابع لوزارة الخارجية.
- (ب) ٤٠ مليون دولار من حساب صندوق دعم الاقتصاد الأساسي لسنة ٢٠٠٤ لم يتم تسديدها؛ ١٠ ملايين دولار من القانون العام 108-111.
- (ج) خصص الكونغرس ٥٠٠ مليون دولار في تمويل برنامج الاستجابة الطارئة للقائد بموجب القانون العام 161-110؛ وخصصت وزارة الدفاع ٣٧٠ مليون دولار للعراق و ١٣٠ مليون دولار لأفغانستان.
- (د) يستثنى ٧٥ مليون دولار للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بموجب القانون العام 108-106.
- (هـ) تقارير عن كل مؤتمر للقانونيين العامين 109-234 و 28-110، تمويل دعم إعادة الإعمار متوفر هنا لنشاطات مكتب المشاريع والعقود.
- (ز) حيث المخصصات للعراق فقط غير متوفرة، واستناداً إلى الاتجاهات التاريخية، قسّم مكتب المفتش العام المبلغ بنسبة ٨٥% للعراق و ١٥% لأفغانستان.
- (ح) تقرير مؤتمر القانون العام 28-110 يشمل ٥٠ مليون دولار من تفويض سحب الأموال لقوة مهمة لتحسين الأعمال وعمليات الاستقرار في العراق، و ١٠٠ مليون دولار لمساعدة وزارة الدفاع لدفع التكاليف الإدارية والأمنية مساعدة لدعم فرق إعادة إعمار المحافظات.
- (ط) كما هو مبين في تقرير مؤتمر القانون العام 28-110 P.L. يشمل جهود إعادة إعمار العراق بالنسبة للموظفين المدنيين، والواجبات المؤقتة/الإضافية والعقود المختلفة.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

أول مخصصات أميركية تحددت لغرض إغاثة وإعادة إعمار العراق حصلت في نيسان / أبريل ٢٠٠٣ عندما مرر الكونغرس القانون العام P.L. 108-11 مؤسساً صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-١ (IRRF 1). لقد جعل القانون عبر الصندوق المذكور ٢,٤٨ مليار دولار متوفرة للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، ووزارة الدفاع (DoD)، ووزارة الخارجية (DoS)، ووزارة المالية الأميركية، والوكالة الأميركية للتجارة والتنمية (USTDA). للاطلاع على تمويلات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-١ (IRRF-1)، أنظر الشكل ٤-٢.

في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٣، أقر الكونغرس القانون العام P.L. 108-106، فقدم ١٨,٤٤ مليار دولار كأموال تكميلية لتعزيز الدعم للوكالات الأميركية التي تدير جهود إعادة الإعمار. هذه التمويلات المعروفة بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢ (IRRF-2) شددت على الاستثمار في إعادة ترميم البنية التحتية للعراق التي تستلزم مشاريع كبرى في قطاعات النفط، والكهرباء، والمياه. للاطلاع على أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢، أنظر الشكل ٥-٢.

الشكل ٤-٢
وضعية أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-١ (IRRF-1)
بمليارات الدولارات
المصدر: P.L. 108-11 بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٣١



ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

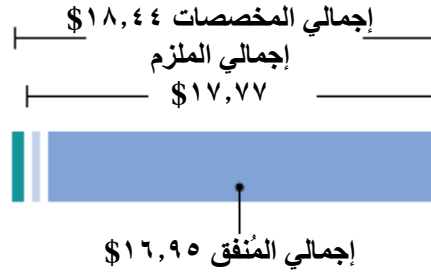
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

الشكل ٢-٥

وضعية أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢ (IRRF-2)

بمليارات الدولارات

المصدر: P.L. 108-106؛ وزارة الخارجية، تقرير وضعية العراق الأسبوعي (٢٠٠٨/٣/٢٦)



ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

وضعية صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق: خمس سنوات مضت

ركّز مخطوط إعادة الإعمار لدى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-١ في الأصل على الحاجات الإنسانية الفورية لما بعد النزاع في العراق. بعد المزيد من التقييم، وضعت الولايات المتحدة الأولويات الإضافية لمشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢ لمعالجة سنوات من الإهمال. تحول التركيز بالنسبة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢ إلى مشاريع إنشاء البنية التحتية الكبرى والأمن. وقد منحت معظم العقود، في البداية، إلى شركات كبرى متعددة القوميات.

مع تدهور الوضع الأمني في العراق، بدأت حاجات إعادة الإعمار تتحول إلى تشكيلة أوسع من المشاريع الأصغر حجماً. لقد بدّل مدراء إعادة الإعمار مقاربتهم لاستهداف المشاريع التي توظف عدداً أكبر من المقاولين العراقيين. بحلول العام ٢٠٠٦، أصبح ٧٥% من العقود الجديدة للصندوق تُمنح إلى شركات عراقية^(٤٦).

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-١ (IRRF-1)

كان الهدف من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-١ تأمين تغذية سريعة وقصيرة الأمد من الأموال لتحقيق تحفيز عاجل لإستعادة العراق لعافيته في فترة ما بعد النزاع. كان التركيز إلى حد كبير على تقديم المساعدات الإنسانية ومعالجة حاجات إعادة التأهيل الفورية للعراق^(٤٧). وزَّع الكونغرس المخصصات على الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (٧١,٢%) تليها وزارة الدفاع (٢٢,٨%) ثم وزارة الخارجية (٥,٥%)، فوزارة المالية (٠,٣%) والوكالة الأميركية للتجارة والتنمية (٠,٢%). أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-١ استنفدت في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٤؛ غير أن بعض الأموال لا زالت متوفرة لتعديلات الإلزامات القائمة.

الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)

أعطيت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، المستفيد الأكبر من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-١، ١,٦٢ مليار دولار. بتاريخ آذار / مارس ٢٠٠٨، كانت الوكالة قد لزمّت ١,٦١ مليار دولار وأنفقت ١,٦٠ مليار دولار^(٤٨). لقد تم الآن إنجاز كافة برامج الوكالة الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-١ (IRRF-1)^(٤٩).

كانت المجالات الأوسع لبرنامج الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بالنسبة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق:

- إعادة البنية التحتية الحرجة اقتصادياً إلى وضعها السابق
- تحسين فعالية الحكومة ومساءلتها
- دعم التعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية
- الإغاثة: مكتب المساعدات الأميركية للكوارث الخارجية
- مكتب المبادرات الانتقالية (OTI)
- زيادة الفرص الاقتصادية

للاطلاع على وصف مُفصل لنشاطات برنامج الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وحصيلتها، أنظر الجدول ٢-١١.

وزارة الدفاع

لرّمت وزارة الدفاع، المستفيد الأكبر الثاني من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق- ١، ٥١٨,٢٦ مليون دولار وأنفقت ٥١٧,٩٤ مليون دولار^(٥٠) على برامج للمساعدة في إعادة البنية التحتية الحرجة إلى وضعها السابق، بما في ذلك:

- إعادة كهرباء العراق إلى وضعها السابق (RIE)
- إعادة نفط العراق إلى وضعه السابق (RIO)
- شبكة المستجيب الأول / مؤسسة الدراسات القانونية الدولية الدفاعية (DIILS).

ذكرت فرقة منطقة الخليج أن المشاريع التي بدأت مع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق- ١ تم إدراجها في برامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق- ٢. لذلك، تمت تغطية بعض المنتجات والنتائج من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق- ١ في منتجات ونتائج برامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق- ٢.^(٥١)

وزارة الخارجية

كانت حصة وزارة الخارجية أكثر بقليل من ١٢٥ مليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق- ١، وتم إلزامها بالكامل. وبتاريخ ٣١ آذار / مارس ٢٠٠٨، كان قد أنفق منها ما يزيد عن ١١٦ مليون دولار.^(٥٢)

نفقات وزارة الخارجية من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق- ١ تركزت إلى حدّ كبير على جهود إرساء حكم القانون، بما في ذلك:

- برامج الشرطة/السجون: إعادة إعمار وتحديث مرافق الاعتقال.
- جهود الإغاثة: مساعدات الهجرة واللاجئين.
- فرض تطبيق القانون: مكتب الأمن الدولي ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL).
- نزع الألغام ضد البشر: عمليات إزالة الألغام من حقول الألغام ومناطق القتال.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

الجدول ١١-٢
منتجات ونتائج الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) من برامج إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول (IRRF-1)

اسم البرنامج	وصف البرنامج	ملخص النتائج
إعادة البنية التحتية الدرجة اقتصادياً إلى وضعها السابق	المطارات: تقييم ثلاثة مطارات رئيسية (البصرة، بغداد والموصل)	إعادة تأهيل مطارات البصرة، وبغداد، والموصل
	الموانئ: تقييم ميناء أم قصر، وتحسين إدارة وعمليات الميناء	تم إصلاح الطاقة الكهربائية والسياجات السلوكية الأمنية والأنظمة الأمنية التي مكنت مينائي أم قصر الجديدين للتجارة وللحجوب من العمل وخدمة جميع المواطنين العراقيين.
	المياه والمياه المصروفة: إنجاز أكثر من ٢٦ مرفقاً لمعالجة المياه و ٥ محطات لمعالجة مياه الصرف إضافة إلى مرافق معالجة المياه المصروفة والنفايات الصلبة.	تم إصلاح ١٤ محطة لمعالجة المياه في البصرة ونظام توفير المياه والمآخذ الرئيسية في البصرة ونظام النفايات الصلبة في البصرة الذي يخدم ما يقدر ب ١,٥٠٠,٠٠٠ مواطن في منطقة البصرة. وفي بغداد، تم إصلاح محطات المياه ومياه الصرف الصحي والمياه المصروفة في الرستمية والكرخ وشرق دجلة.
	الكهرباء: إعادة حوالي ٦٠٠ ميغاواط إلى شبكة الكهرباء وشراء ٥٤٠ ميغاواط من التوليد الجديد.	توفير أجزاء من خطوط النقل الطارئة وإصلاح خط النقل ٤٠٠ كيلو فولت الذي يربط بين شمال وجنوب العراق، وخط الناصرية إلى خور زبير، وأكثر من ٢٥٠ برج نقل وأمنت استقرار الشبكة القومية للطاقة الكهربائية.
	المدارس والعيادات الصحية: إعادة تأهيل المدارس والعيادات الصحية.	إنجاز أشغال صيانة وتجديد هامة في ١٧ وحدة توليد رئيسية قائمة، بلغت قدرتها ما مجموعه ٢٢٢٠ ميغاواط، واشترت ٤ وحدات كبرى جديدة سوف تؤمن ٥٤٠ ميغاواط من القدرات الجديدة.
	الجسور: إعادة بناء ٣ جسور رئيسية حيوية.	جُددت على أساس طارئ، ١٢٣٩ مدرسة، و ٥٢ وحدة صحية و ١٠ محطات إطفاء للحرائق، ووضعت هذه المرافق في الاستخدام لتعليم العراقيين وتأمين العناية الصحية لهم ودعم الحماية ضد الحرائق.
		أصلحت الجسور لفتح حركة السير عبر ثلاثة جسور رئيسية، جسري الماط (الطريق السريع ١٠ في غرب العراق)، وخرزا (الطريق السريع ٢، الموصل - أربيل)، وجسر تكريت فوق نهر دجلة، ورُممت القدرات السطحية للمساعدات الإنسانية وحركة السير التجارية.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

الجدول ١١-٢ (تابع)

اسم البرنامج	وصف البرنامج	ملخص النتائج
	الاتصالات عن بعد: إعادة عدد دوائر الهاتف المتوفرة في بغداد إلى ٢٤٠,٠٠٠ دائرة.	استبدال ١٢ مَحْوَل اتصال هاتفي (تلكوم) رئيسي في مراكز الاتصالات الهاتفية في بغداد وإصلاح العمود الفقري لشبكة الألياف البصرية بين بغداد والبصرة التي أعادت خدمة الهاتف إلى حوالي ٢٤٠,٠٠٠ مشترك في جنوب العراق، وأعدت قدرات التخابر الدولية.
	السكك الحديدية: إضافة ٧٢ كلم من الخطوط الحديدية إلى ميناء أم قصر.	زيادة إمكانية الوصول إلى الميناء، وخفض احتمالات خروج القطارات عن الخط، وتحسين شروط السلامة بالنسبة للشحنات الإنسانية والتجارية من وإلى الميناء.
		تقد ٢٩,٠٠٠ جلسة حوار حول الديمقراطية محلية طالت حوالي ٧٥٠,٠٠٠ عراقي.
	الحكم المحلي: تسهيل إقامة أو إنعاش المجالس الاستشارية في أرجاء البلاد.	تدريب ٢٠٠٠ عضو مجالس مُعيَّنين و ٤٩٠ رسمي حكومي في المحافظات والمقاطعات على صياغة الموازنات وتنفيذها، وأتاحت الوصول إلى عامة الناس والأموال العامة، والتخطيط الاستراتيجي، والمهارات الإدارية الأخرى.
		إقامة مجالس تشريعية حكومية في ١٦ محافظة و ٩٦ مقاطعة داخل هذه المحافظات و ١٩٥ مقاطعة ثانوية داخل تلك المقاطعات.
تحسين الفعالية والمحاسبة الحكومية	برنامج عمل المجتمع المحلي (CAP) التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية: يعمل على مستوى القاعدة في أرجاء العراق لتشجيع مشاركة المواطنين في تلبية احتياجات التنمية المحلية.	تطوير مجموعات تنمية المجتمع المحلي (CDG) التي نُقِذت ٣٨٧١ برنامج صغير لتنمية المجتمعات المحلية في أرجاء العراق.
		تنفيذ أكثر من ٥٠٠ مشروع عادت بالفائدة المباشرة على النساء كما أن تنفيذ مشاريع أخرى عديدة أفادهن بطريقة غير مباشرة.
		توزيع مجموعات من البدلات المدرسية لـ ١٠٥٢ تلميذ في مدرسة ابتدائية في بغداد.
	التعليم العالي والتنمية (HEAD): مساعدة تسع جامعات عراقية عبر المشاركة مع خمس جامعات أميركية.	تقديم كمبيوترات ومكاتب ومعدات مختبرات وكتب مدرسية، وتنظيم ورش العمل التدريبية، ومقررات تعليمية حول القيادة، ومسابقة حول محكمة صورية.
		شارك أكثر من ١٥٠٠ أستاذ جامعي وطالب في البرامج التعليمية هذه حول العالم.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

الجدول ١١-٢ (تابع)

اسم البرنامج	وصف البرنامج	ملخص النتائج
	المدارس الابتدائية الثانوية: برنامج CAII التعليمي، وهو مشروع بقيمة ٥٦ مليون دولار مُمول بحدود ٤٦ مليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-١ (IRRF-1)	تدريب حوالي ٣٣ ألف مُعلم وإداري في مدارس ثانوية، بما في ذلك ٨٦٠ من مدرّبي المعلمين. تمّ توزيع ٨٠٨ آلاف عدة لتلامذة المدارس الابتدائية و ٨١,٧٣٥ عدة لمعلمي المدارس الابتدائية، وتوزيع مليون ونصف عدة لأساتذة المدارس الثانوية، و ١٥٩,٠٠٥ منضدة للطلاب، و ٢٦,٤٣٧ مكتب للمعلمين، و ٦١,٥٠٠ لوح أسود، و ٥٨,٥٠٠ عدة للمعلمين.
دعم التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية	التعليم الأساسي: برنامج اليونيسف التعليمي، وهو برنامج بقيمة ١٩,٦ مليون دولار مُمول بحدود ٦ ملايين دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-١ (IRRF-1) تعزيز النظام الصحي: ABT، برنامج بقيمة ٢٣ مليون دولار مُمول بحدود ١١ مليون من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-١ (IRRF-1)	إعادة تأهيل مرافق المياه والمرافق الصحية في ١١ مدرسة، ومسح المدارس في أرجاء البلاد، وتوزيع ١٨,٠٠٠ عدة تسليية. مراجعة ونشر وتوزيع ٧,٨ مليون كتاب رياضيات وعلوم لتلامذة المدارس الابتدائية والثانوية. قيّم البرنامج حاجات العيادات وجدّد ١٢٠ عيادة وحصل على تجهيزات لـ ٦٠٠ مركز للعناية الأولية بالصحة. مساعدة وزارة الصحة في تطوير الرؤية لقطاع الصحة، وتحديد خيارات الحسابات القومية للصحة، وتدريب أكثر من ٢٥٠٠ مُزوّد للعناية الصحية.
	الصحة، والمياه، وخدمات المرافق الصحية: برنامج اليونيسف للصحة، برنامج بقيمة ٣٦ مليون دولار مُمول بحدود ٢٥ مليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-١ (IRRF-1)	تمّ فحص ١,٣ مليون طفل دون سن الخامسة جراء سوء التغذية. توزيع بسكويت غني بالبروتين والحليب المُقوي على ٤٥٠,٠٠٠ طفل و ٢٠٠,٠٠٠ امرأة حامل وأمّهات مرضعات، إضافة إلى جرعات تكميلية من فيتأميم أ على ٦٠٠,٠٠٠ طفل و ١,٥ مليون أم مرضعة.
	تقديم جرعات تكميلية من الحديد إلى ١,٦ مليون امرأة في سن الحمل، ومياه الشرب إلى ٤٠٠,٠٠٠ شخص يومياً في البصرة، والى ١٧٠,٠٠٠ شخص في كركوك والموصل. تلقيح ٥ ملايين طفل تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٢ سنة ضد أمراض الحصبة، والتهاب الغدة النكفية، والحصبة الألمانية.	

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

الجدول ١١-٢ (تابع)

اسم البرنامج	وصف البرنامج	ملخص النتائج
الإغاثة: مكتب المساعدات الأميركية للكوارث الأجنبية	بناء القدرات: تعزيز قدرات وزارة الهجرة في الحكومة العراقية (MOM)	تحسين قدرات وزارة الهجرة في إدارة قضايا الأشخاص المهجرين في الداخل (IDP) عن طريق تطوير نظام تسجيل وإنشاء عمليات تسجيل بالكمبيوتر وإنتاج تقارير شهرية باللغتين العربية والإنكليزية والحفاظ على موقع ثنائي اللغات على شبكة الإنترنت.
	الاستجابة الطارئة واستعادة العافية المبكرة: مساعدة استعادة العافية القائمة على المجتمعات بما في ذلك النشاطات النفسية للأشخاص المهجرين في الداخل المعرضين للأخطار.	القيام بأنشطة في محافظات أربيل والمثنى والواسط. تحسين الصحة الجسدية والنفسانية للأشخاص المهجرين في الداخل المستفيدين.
مكتب المبادرات الانتقالية	الصحة: فرق الصحة المتنقلة التي تُموّل لتقديم الخدمات الصحية إلى عائلات الأشخاص المهجرين في الداخل.	تدريب أكثر من ٣٨١,٠٠٠ شخص مهجر في الداخل في ٦ محافظات على الأعمال المنزلية، وتوفير التعليم المناسب حول العناية الصحية بالأمهات والأطفال الأمر الذي حسن ممارسات التوليد والعناية بالأطفال.
	المياه / المرافق الصحية / الصحة العامة	النشاطات الخاصة بالمياه / والمرافق الصحية والصحة العامة حسنت صحة الناس وحققت تأثير الأمراض التي تحملها المياه في المجتمعات المستهدفة.
مكتب المبادرات الانتقالية	إمدادات الإغاثة الطارئة	تقديم مواد غير غذائية (NFIs) إلى حوالي ٢٧,٠٠٠ عائلة نزحت مؤخراً عبر ١٣ محافظة.
	التنمية الاقتصادية: إنشاء وإصلاح أماكن السوق ومساحات الشركات.	دعم التنمية الاقتصادية وإعادة سبل الحصول على الرزق إلى الأشخاص المهجرين في الداخل والمجتمعات المضيفة لهم.
مكتب المبادرات الانتقالية	مبادرة دعم الانتقال في الشرق الأوسط (METS)	توسيع التخطيط العملائي وبرنامج التخطيط لمكتب المبادرات الانتقالية (OTI) بما في ذلك تحليل تحديات ما بعد التدخل بغية إنشاء إطار عمل لقيام دولة موحدة وديمقراطية في العراق.
	المساعدة في وضع استراتيجيات فعالة لتسهيل الاستقرار والمصالحة ونظام الحكم في فترة ما بعد النزاع.	

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

الجدول ١١-٢ (تابع)

اسم البرنامج	وصف البرنامج	ملخص النتائج
	الحكم الاقتصادي:	تقديم المساعدة في إدارة برنامج للقروض الصغيرة جداً بقيمة ٢١ مليون دولار.
توسيع الفرص الاقتصادية	تحاليل اقتصادية ومساعدة فنية لوزارة التجارة العراقية، والبورصة العراقية، وصناعة التمويل الصغير جداً.	تقديم المساعدة الفنية لإعادة فتح بورصة العراق ولتقوية عمليات المحاسبة ووضع الموازنات والإقراض في المصارف التجارية العراقية.
	إعادة مستنقعات الأهوار إلى سابق عهدها	تحديث القوانين التجارية التي لها علاقة بالقطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية، وتقديم توصيات بإصلاحات لتنظيمات الضمان وموظفي الضمان العراقيين المدربين.
	إعادة مستنقعات الأهوار إلى سابق عهدها	نشر أول تقييم علمي، "إمكانات إعادة المستنقعات ما بين النهرين في العراق إلى سابق عهدها" (مجلة العلوم ٢٠٠٥).
		تطوير محاكاة لنموذج عن خزان مائي في أحواض النهر وتدريب مهندسي الوزارة العراقية بالشراكة مع سلاح الهندسة في الجيش الأميركي.

المصدر: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية استجابة لطلب مكتب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان / أبريل ٢٠٠٨.

وزارة المالية الأميركية والوكالة الأميركية للتجارة والتنمية

تم إلزام كامل مبلغ الـ ٦ ملايين دولار المخصصة لوزارة المالية الأميركية للمساعدات الفنية بتاريخ ٣١ آذار / مارس ٢٠٠٨، كان قد أنفق أكثر من ٥ ملايين دولار^(٥٤). وقد أعطيت الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية (USTDA) ٤,٩ مليون دولار وألزمته بالكامل وأنفق منها ٤,٧ مليون دولار لتقديم المساعدات المتعلقة بالاقتصاد وتنمية القدرات للرسميين العراقيين^(٥٥).

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢ (IRRF-2)

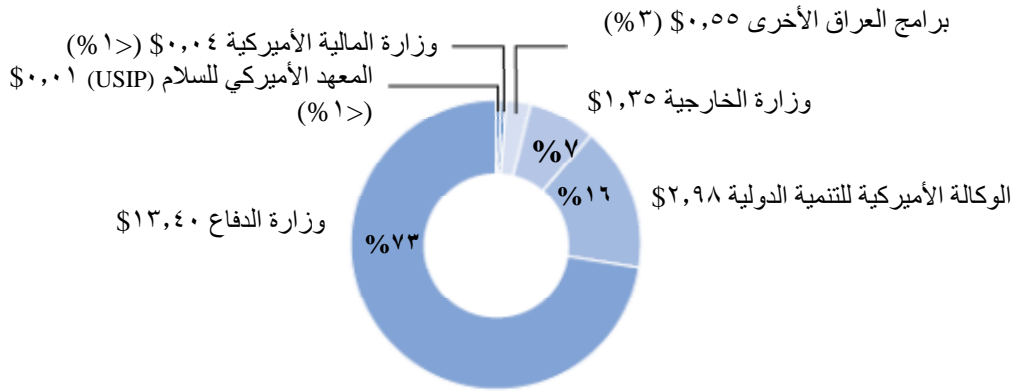
قادت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية معظم أشغال الإغاثة وإعادة الإعمار لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢ (IRRF-2). لكن، عندما أنشئ برنامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢، في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٣، خصص الكونغرس ١٣ مليار دولار من أصل الـ ١٨,٤٤ مليار دولار إلى وزارة الدفاع^(٥٦). للاطلاع على وصف مفصّل لأموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢ (IRRF-2) بحسب الوكالات، أنظر الشكل ٦-٢.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

بتاريخ ٢ نيسان / أبريل ٢٠٠٨، بلغ إجمالي مخصصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢، ١٨,٣ مليار دولار، من بينها ٢,٨% غير مُلزَمة^(٥٧) مجموعها ٥٢٠ مليون دولار^(٥٨). للاطلاع على الجدول الزمني لمخصصات ونفقات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢، أنظر الشكل ٧-٢.

الشكل ٦-٢

أموال مكتب الإدارة والموازنة (OMB) المخصصة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢ (IRRF-2) مليارات الدولارات، نسبة مئوية من الـ ١٨,٣٣ مليار دولار المخصصة المصدر: مكتب الإدارة والموازنة، استجابة لطلب مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق للبيانات، ٢٠٠٨/٤/٤.



ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير. بقي حوالي ٠,١٢ مليار دولار غير مخصصة

في مطلع أيلول / سبتمبر ٢٠٠٤، قام صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢ (IRRF-2) (2) بسلسلة من عمليات إعادة التخصيص لمعالجة تحديات بيئة إعادة الإعمار المتغيرة، وعلى وجه الخصوص الهواجس الأمنية المتصاعدة. من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ ولغاية كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٧، انخفضت مخصصات التمويل لقطاعي المياه والكهرباء بمعدل ٣,٥٥ مليار دولار، أي أكثر من ٥١% للمياه و ٢٤% للكهرباء^(٥٩). في نفس الوقت، ازداد التمويل لتنمية القطاع الخاص قرابة ٣٥٠% كما أن قطاع الأمن والعدل ارتفع بنسبة حوالي ٥٥%، أي بزيادة مجموعها ٢,٥٩ مليار دولار^(٦٠). للاطلاع على مقارنة المخصصات في بداية ٢٠٠٤ ونهاية ٢٠٠٧، أنظر الجدول ٢-١٢.

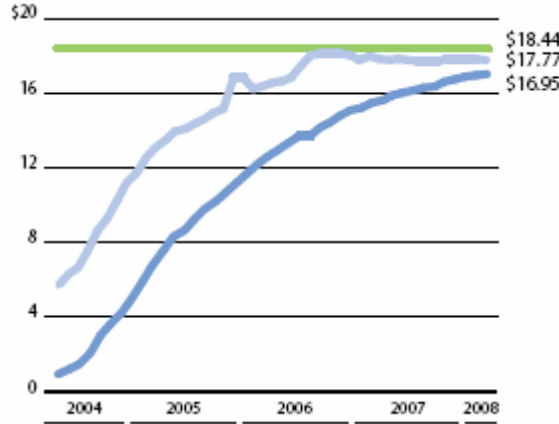
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

الشكل ٧-٢

الجدول الزمني لإلزامات ونفقات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢ (IRRF-2)

بمليارات الدولارات

المصادر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، تقارير الوضعية الأسبوعية (٢٠٠٤/٧/٢٤ - ٢٠٠٧/٤/٢٤)؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق، تقارير الوضعية الأسبوعية (ITAO) (٢٠٠٧/٥/٢٩ - ٢٠٠٧/٨/٢٨)؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق، تقارير المؤشرات الأساسية، (٢٠٠٧/٩/٢٤ - ٢٠٠٨/١/١)؛ وزارة الخارجية، تقارير الوضعية الأسبوعية في العراق (٢٠٠٨/١/٣٠ - ٢٠٠٨/٣/٢٦).



ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

مع اقتراب برنامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق نهايته، أصبحت عمليات إعادة تخصيص الأموال تحصل بوتيرة أدنى وتعنى بمبالغ مالية أقل. من كانون الثاني/يناير إلى آذار / مارس ٢٠٠٦، تم انتقال ١٥,٩ مليون دولار فقط بين كافة القطاعات^(٦١). للاطلاع على التوزيع الحالي لمخصصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢ حسب القطاعات، أنظر الشكل ٨-٢.

المشاريع الأميركية الرئيسية

سنة ٢٠٠٤، قدر البنك الدولي أنه ستكون هناك حاجة إلى ٢٠ مليار دولار لإعادة بناء النظام الكهربائي في العراق. كان يحوز قطاع الكهرباء على أعلى نسبة من مبالغ صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢ (IRRF-2) المتبقية للإنفاق^(٦٢)، مع ٤,٢٦ مليار دولار مخصصة، و ٤,٠٥ مليار دولار ملزمة، و ٢٥٢ مليون دولار فقط مُنفقة^(٦٣).

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

الجدول ٢-١٢
مقارنة لمخصصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢ (IRRF-2) (بملايين الدولارات)

القطاع / الفئة	٢٠٠٤/١/٥	٢٠٠٧/١٢/٣١	التغيير %
الأمن وفرض تطبيق القانون	\$٣,٢٤٣	\$٥,٠٠٥	%٥٤
العدل، السلامة العامة، البنية التحتية والمجتمع المدني	\$١,٤٧٦	\$٢,٣٠٦	%٥٦
قطاع الكهرباء	\$٥,٥٦٠	\$٤,٢٢٥	(%٢٤)
البنية التحتية للنفط	\$١,٧٠١	\$١,٧٢٥	%١
الموارد المائية والمرافق الصحية	\$٤,٣٣٢	\$٢,١٢١	(%٥١)
مشاريع النقل والاتصالات	\$٥٠٠	\$٤٦٠	(%٨)
الطرق، الجسور والإنشاءات	\$٣٧٠	\$٣٣٤	(%١٠)
العناية الصحية	\$٧٩٣	\$٨٢٣	%٤
تنمية القطاع الخاص	\$١٨٤	\$٨٢٣	%٣٤٧
التعليم، اللاجئين، حقوق الإنسان، الديمقراطية، ونظام الحكم	\$٢٨٠	\$٤٢٥	%٥٢
النفقات الإدارية ^(١)	غير متوفرة	\$٢١٣	غير متوفرة
المجموع	\$١٨,٤٣٩	\$١٨,٤٥٨	

المصدر: وزارة الخارجية، تقرير القسم/٢٢٠٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

^(١) لم تدرج النفقات الإدارية في المخصصات الأصلية لسلطة الائتلاف المؤقتة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢ (IRRF-2).

في قطاع المياه، قدر البنك الدولي أنه ستكون هناك حاجة إلى ١٤,٤ مليار دولار لإعادة بناء نظام الأشغال العامة ونظام المياه العراقي^(٦٤). بتاريخ ٣١ آذار / مارس ٢٠٠٨، كان قد تم إنجاز ٣٤٨ من مجموع ٣٧٤ مشروعاً مخططاً بقيمة قرابة ٦٩٧ مليون دولار^(٦٥). وهناك ١٥٥ مليون دولار متبقية للإنفاق^(٦٦).

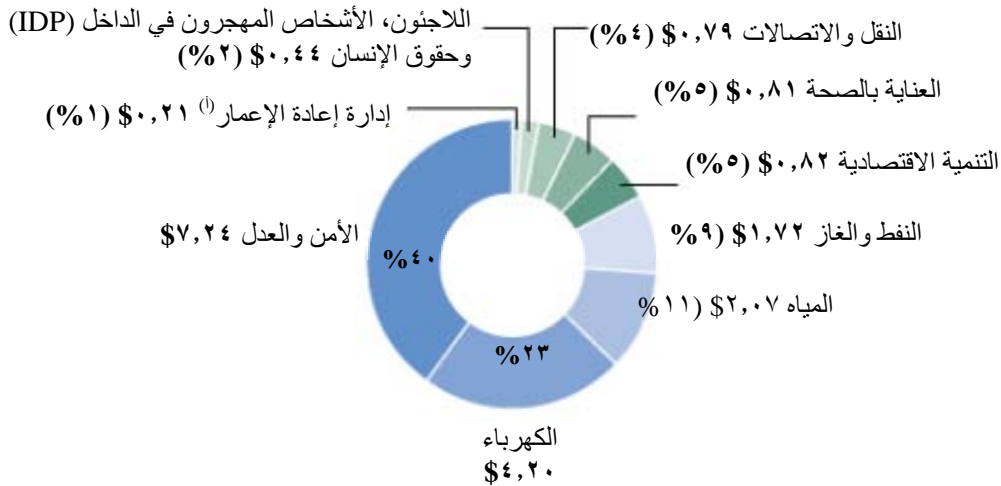
خلال ربع السنة هذا، أصدر مكتب المفتش العام تقيمين لمشروعين من مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢: تقييم لمحطة معالجة المياه في الناصرية (PA-07-116) وتقييم متابعة (PA-08-0131) لتفتيش سابق لمرفق سجن في الناصرية يتسع لـ ٨٠٠ سجين. (PA-06-054). لمزيد من المعلومات حول هذين التقييمين، أنظر القسم ٣ من هذا التقرير.

التحديات التي تواجه المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

يواجه البرنامج الأميركي لنقل الأصول إلى الحكومة العراقية صعوبات. خلال ربع السنة هذا، أصدر مكتب المفتش العام تقرير تدقيق سادس حول نقل الأصول، ولاحظ عدة عوائق تحول دون الانتقال الناجح للمشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. وجد مدققو مكتب المفتش العام أن العملية كانت مجزأة بين عدة وكالات أميركية مختلفة وكانت تفتقر إلى التوحيد، والإدارة، والتنسيق، والشفافية الكافية في ما بين الوكالات الأميركية^(٦٧). كرر مكتب المفتش العام القول أن "عدم المقدرة على الحصول على مساهمة ودعم الحكومة العراقية لإجراءات قبول مسؤولية المشاريع المنجزة الممولة من الولايات المتحدة كانت تمثل مشكلة على وجه التخصيص"^(٦٨).

الشكل ٨-٢

المخصصات الحالية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢ (IRRF-2) حسب القطاعات بمليارات الدولارات، % من الـ ١٨,٣٠ مليار دولار المخصصة. المصدر: وزارة الخارجية، تقرير وضعية العراق الأسبوعي (٢٠٠٨/٣/٢٦).



ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير. ذكرت التقارير الحالية لوزارة الخارجية أن ١٨,٣٠ مليار دولار قد خصصت لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢ (IRRF-2) - أي أقل من تقرير ربع السنة الماضي وهو ١٨,٣١ مليار دولار. هذا التغيير هو نتيجة سحب الإلزامات لاستخدامها مستقبلاً في برامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢ (IRRF-2).^(١) فئة إدارة إعادة الإعمار تشمل الرسوم الإدارية والنفقات التي لها علاقة على الخصوص بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF). قسم إدارة إعادة الإعمار في هذا التقرير لا علاقة له بفئة مخصصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF).

كان معظم إشراف مكتب المفتش العام على صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق خلال السنوات الخمس الماضية، مكرساً لتقييم فعالية البرنامج، وعمليات الاستدامة وحصيلة المشاريع، الأمر الذي استلزم أكثر من ٧٣ تدقيقاً و٩٥ تفتيشاً.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

الجدول ٢-١٣
المقاولون العشرة الأول في صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢ (IRRF-2) (بملايين الدولارات)

المقاول	الزمت	أنفقت
بكتل ناشونال، إنك (Bechtel National, Inc.)	\$١,٢١٤	\$١,١٧٧
فلور أميك، إل إل سي	\$٩٤١	\$٩٣٤
بارسونز غلوبال سيرفسز، إنك (FluorAMEC, LLC)	\$٦٦٧	\$٦٣٥
كيلوغ، براون أند روت سيرفسز، إنك (Killogg, Brown & Root (KBR Services, Inc.))	\$٦٣٠	\$٦١٥
مشروع مشترك لشركة بارسونز العراق (Parsons Iraq Joint Venture)	\$٦٢٤	\$٦١٤
واشنطن غروب إنترناشونال (Washington Group International)	\$٥٠٨	\$٥٠٤
دفلوبمنت آلترناتيفز، إنك (Development Alternatives, Inc.)	\$٤٤٠	\$٤٣٦
إنفايرونمنتل كيميكال كوربوريشن (Environmental Chemical Corporation)	\$٣٥٢	\$٣٤٩
مشروع مشترك لشركة أنهام (Anham Joint Venture)	\$٢٥٩	\$٢٥٩
سيمبيون باور، إل إل سي (Symbion Power, LLC)	\$٢٥٢	\$٢١٠

المصادر: نظام الإدارة المالية في سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، تقرير كافة البنود لـ PMCON وتقرير كافة البنود لـ PMNCN، ٤ نيسان / أبريل ٢٠٠٨؛ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، تقرير النشاطات، ١٤ نيسان / أبريل ٢٠٠٨.

لاحظ أكثر من تسعة وثلاثين (٣٩) تفتيشاً لتاريخه وجود عيوب هامة حالت دون تحقيق مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لأهدافها المرجوة. السببان الرئيسيان لهذا التقصير كانا الإنشاءات غير الكافية للمقاولين التي حصلت في ثلث كافة مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق التي تم تقييمها، والإشراف غير الفعال للمقاول أو الحكومة. في ٣٥% من مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق التي تم تقييمها، كانت خطط الرقابة على الجودة من قبل المقاول أو برامج ضمان الجودة لدى الحكومة غير فعالة. وكان لتصاميم المقاول الناقصة أثر سلبي على ٢٦ من أصل ٩٥ مشروعاً تم تقييمها.

المقاولون العشرة الأهم لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢ (IRRF-2)
العديد من المشاريع ينفذها مقاولون. الجدول ٢-١٣ يعطي قائمة بأسماء المقاولين العشرة الأكبر في صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢، حسب إلزاماتهم.

صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)

في ١١ أيار / مايو ٢٠٠٥، أجاز الكونغرس إنشاء صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) بموجب القانون العام P.L. 109-13. هذا الصندوق الذي تديره وزارة الدفاع هو الآن ثاني أكبر صندوق أميركي لإعادة الإعمار أنشئ في العراق.

المشاريع التي يدعمها هذا الصندوق تزود قوات الأمن العراقية بالمعدات، والإمدادات، والخدمات والتدريب كما وبمرافق التصليح، والتجديد، والإنشاء^(٦٩). يساعد صندوق قوات الأمن العراقية وزارة الدفاع ووزارة الداخلية اللتان تشرفان معاً على قوات الأمن العراقية.

وضعية التمويل

خصص الكونغرس ١٥,٤٤ مليار دولار لصندوق قوات الأمن العراقية، ما يمثل ٣٣ % من كافة الأموال الأميركية للإغاثة وإعادة الإعمار المقدمة للعراق:

- ٥,٣٩ مليار دولار في القانون العام P.L. 109-13 (٢٠٠٥)
- ٣,٠١ مليار دولار في القانون العام P.L. 109-234 (٢٠٠٦)
- ٥,٥٤ مليار دولار في القانون العام P.L. 109-289 (٢٠٠٦) و P.L. 110-28 (٢٠٠٧)
- ١,٥٠ مليار دولار في القانون العام P.L.110-161 (كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٧)

بتاريخ نيسان / أبريل ٢٠٠٧، كان ٧٣ % من مخصصات صندوق قوات الأمن العراقية قد ألزم و ٥٥ % منها قد أنفق^(٧٠). لدى صندوق قوات الأمن العراقية أكبر مبلغ لم يُنفق من التمويل الأميركي لإعادة الإعمار. للاطلاع على وضعية أموال صندوق قوات الأمن العراقية الملزمة والمنفقة بمرور الزمن، أنظر الشكل ٢-٩.

وضعية الموازنات

بلغ إجمالي خطة الإنفاق الأولية للقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I)، للسنة المالية ٢٠٠٧، أكثر من ٥,٥٤ مليار دولار، توزع أكثر من ٦٥ % منها إلى وزارة الدفاع، و ٢٨ % على وزارة الداخلية و ٦,٥ % إلى نشاطات أخرى^(٧١). يبلغ إجمالي الالتزامات للسنة المالية ٢٠٠٧ الآن ٣,١٩ مليار دولار. لمقارنة خطط الإنفاق لصندوق قوات الأمن العراقية للسنة المالية ٢٠٠٧ مع الالتزامات الفعلية، أنظر الجدول ٢-١٤.

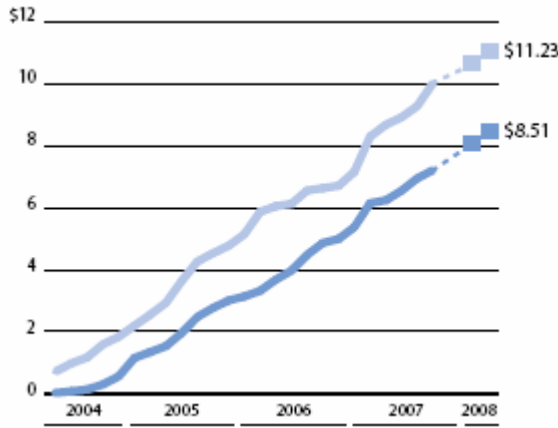
صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)

الشكل ٩-٢

الجدول الزمني لإلزامات وإنفاقات صندوق قوات الأمن العراقية

بمليارات الدولارات

المصادر: وزارة الدفاع، آخر معلومات وزير الجيش (٢٠٠٥/٨/٣١ - ٢٠٠٧/٩/٣٠)؛ فرقة منطقة الخليج (GRD)، التقرير المالي ٢٠٠٧ (٢٠٠٧/٦/٣)؛ نظام الإدارة المالية لدى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، تقرير تنفيذ أموال صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) (٢٠٠٨/١/٨)؛ القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق، استجابة لطلب مكتب المفتش العام للبيانات، (٢٠٠٨/٤/١٢) و (٢٠٠٨/٤/١٧).



لزمّت

أنفقت

ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير. البيانات لتشرين الأول / أكتوبر - كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٧، وشباط / فبراير - آذار / مارس ٢٠٠٨ لم تكن متوفرة.

بين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧، أعيد تخصيص حوالي ٤٠٠ مليون دولار من صندوق قوات الأمن العراقية ما بين وزارة الدفاع ووزارة الداخلية والنشاطات المتصلة بهما عبر عمليتي إعادة برمجة رئيسيتين. نقلت إعادة البرمجة للسنة المالية ٢٠٠٥ في صندوق قوات الأمن العراقية، ٣٤٥ مليون دولار إلى نشاطات وزارة الداخلية، ٣١٠ مليون دولار منها جاءت من نشاطات وزارة الدفاع و٣٥ مليون دولار من نشاطات متعلقة بها^(٧٢). سنة ٢٠٠٧، تم نقل ٥٠ مليون دولار من نشاطات وزارة الدفاع إلى نشاطات متعلقة بها^(٧٣). في ٣ نيسان / أبريل ٢٠٠٨، طالبت وزارة الدفاع بإعادة تخصيص ٦١٠ مليون دولار أخرى من الأموال ضمن السنة المالية ٢٠٠٧ لصندوق قوات الأمن العراقية.

اقترحت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات (MNSTC-I) في العراق إعادة تخصيص هذا التمويل لأجل زيادة الأموال لعدة مبادرات لوزارة الدفاع، تشمل مركزاً إقليمياً لتدريب الفرق، وتدريب سلاح الجو العراقي، والوحدات اللوجستية، وإنشاء بنى تحتية مختلفة للتصليح في مركز للتدريب على الطيران، وقواعد جوية ومستودع^(٧٤). وسوف تُستخدم تمويلات وزارة الداخلية لتوسيع قواعد التدريب، وإنشاء لواء لدعم الشرطة الوطنية، وإنشاء مراكز للشرطة وحصون حدودية^(٧٥).

صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)

الجدول ١٤-٢
إنفاق صندوق قوات الأمن العراقية للسنة المالية ٢٠٠٧ (بمليارات الدولارات)

الإلزامات المترابطة	الخطة الفعلية	خطة الإنفاق الأصلية	
\$٢,٢١	\$٣,٥٦	\$٣,٦١	وزارة الدفاع
\$٠,٨٠	\$١,٥٧	\$١,٥٧	وزارة الداخلية
\$٠,١٨	\$٠,٤١	\$٠,٣٦	النشاطات المتعلقة بها
\$٣,١٩	\$٥,٥٤	\$٥,٥٤	المجموع

المصدر: مكتب الإدارة والموازنة، تقرير القسم ٣٣٠٣، ١٩ آذار / مارس ٢٠٠٨ والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ١٧ نيسان / أبريل ٢٠٠٨.

ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

قوات الأمن العراقية تتقدم

بلغ إجمالي موازنة قوات الأمن العراقية للسنة المالية ٢٠٠٧، ٣ مليارات دولار^(٧٦) ما يشكل انخفاضاً بنسبة ٤٦%. هبطت تمويلات صندوق قوات الأمن العراقية لوزارة الداخلية بنسبة ٢٣,٣%، في حين انخفضت تمويلات وزارة الدفاع بدرجة أكبر، أي بنسبة تزيد عن ٥٨%^(٧٧). أما التدريب المتوقع للنشاطات المتعلقة بها فقد خُفّض بنسبة ٢٥,٣%^(٧٨).

دعم وزارة الدفاع ووزارة الداخلية

المشاريع الداعمة لوزارة الدفاع مُمولة بـ ٦,٧١ مليار دولار من الزامات صندوق قوات الأمن العراقية كما تلقت مشاريع لوزارة الداخلية ٤,٠٩ مليار دولار كإلزامات. وتلقت النشاطات المتعلقة بها مبلغ ٠,٤٣ مليار دولار متبقية من الإلزامات^(٧٩). للاطلاع على حصص القطاعات من الزامات صندوق قوات الأمن العراقية، أنظر الشكل ٢-١٠.

حوالي ٩٦% من أموال صندوق قوات الأمن العراقية تمول أربع نشاطات فرعية أولية ضمن وزارة الدفاع ووزارة الداخلية:^(٨٠)

- المعدات والنقل
- التدريب والعمليات
- البنية التحتية
- مساندة الاستدامة

أما الـ ٤% المتبقية من أموال صندوق قوات الأمن العراقية فهي مُمسّمة بين البرامج التالية:^(٨١)

- صندوق الاستجابة السريعة^(٨٢)
- عمليات المحتجزين
- رفع المستوى والاستدامة^(٨٣)
- نزع السلاح وتسريح الجنود وإعادة الدمج
- الأعضاء الاصطناعية

تواصل القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق التصحيح في صندوق قوات الأمن العراقية استجابة لبيئة العمليات المتغيرة في العراق. فمع تحمل العراقيين مزيداً من المسؤولية بالنسبة لبرامج دعم قوات الأمن العراقية، تحول تركيز الولايات المتحدة إلى تأمين المرافق والمعدات وإلى بناء قدرات الدعم واللوجستية^(٨٤).

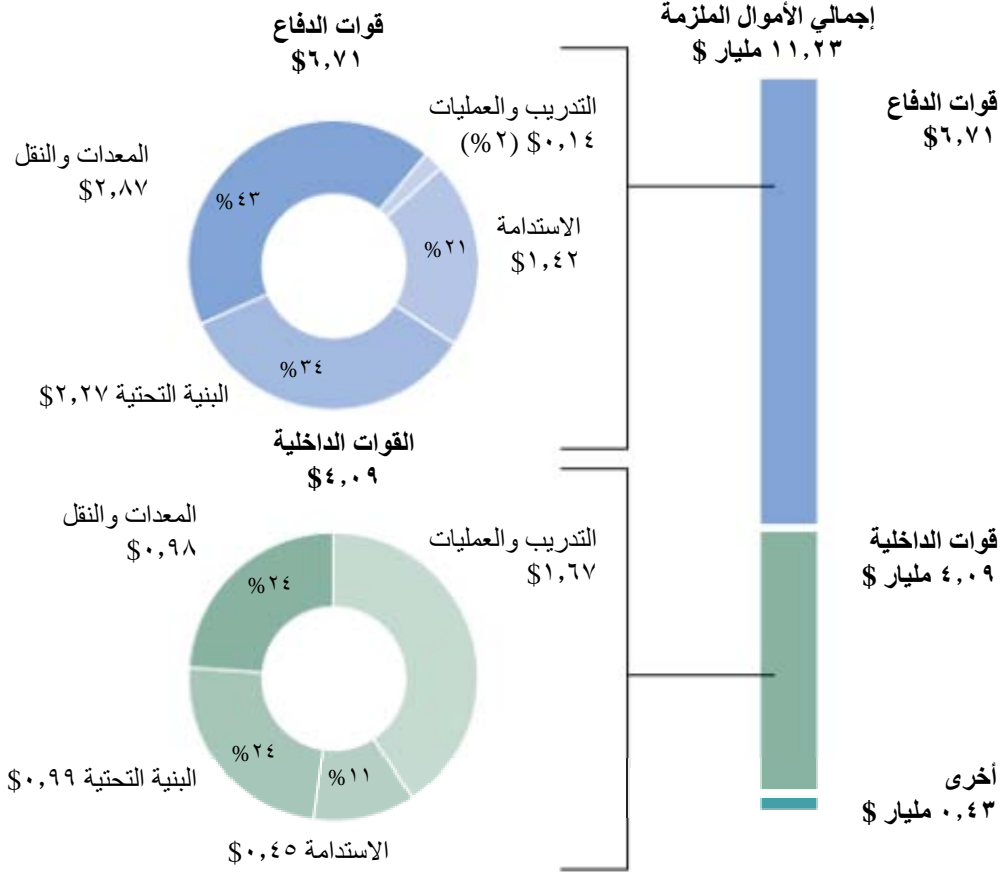
صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)

الشكل ١٠-٢

حصص القطاعات من أموال صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)

بمليارات الدولارات

المصدر: القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/٤/١٧



ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير. تفاصيل مخصصات التمويل لصندوق قوات الأمن العراقية غير متوفرة خلال ربع السنة هذا. لذلك احتسبت النسب المئوية عن طريق استخدام الأموال الملتزمة.

وزارة الدفاع

تشرف وزارة الدفاع على الفروع العسكرية العراقية بما في ذلك الجيش العراقي وسلاح الجو والبحرية. منذ ٢٠٠٥، تم إلزام ٦٠% من إجمالي صندوق قوات الأمن العراقية إلى الوزارة. من بين الإلزامات الخمسة الأكبر لوزارة الدفاع، تبلغ حصة البنية التحتية ٩٥٢ مليون دولار تليها مباشرة المعدات والنقل مع حوالي ٩٥٠ مليون دولار، بينما تلقت مشاريع الدعم والاستدامة حوالي ٣٣٤ مليون دولار^(٨٥). بالنسبة للتفاصيل، أنظر الجدول ١٥-٢.

صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)

الجدول ١٥-٢
فئات الإنفاق الخمس الأكبر لصندوق قوات الأمن العراقية - وزارة الدفاع

السنة المالية	مجموعة النشاط الفرعي	الفئة	مجموع الإلزامات (بملايين الدولارات)
٢٠٠٥	المعدات والنقل	العربات، المولدات وقطع الغيار	\$٩٤٩,٥٠
٢٠٠٧	البنية التحتية	متطلبات البنية التحتية	\$٣٦٠,٣٠
٢٠٠٧	مساندة الاستدامة	مفهوم الدعم اللوجستي	\$٣٣٣,٨٠
٢٠٠٥	البنية التحتية	الجيش العراقي	\$٣٠٩,٥٣
٢٠٠٦	البنية التحتية	متطلبات البنية التحتية	\$٢٨٢,٨٦

المصدر: القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) استجابة لطلب المفتش العام لليانات، ١٧ نيسان / أبريل ٢٠٠٨.

من السنة المالية ٢٠٠٦ ولغاية السنة المالية ٢٠٠٧، ازدادت الزامات وزارة الدفاع عبر ثلاثة من أصل أربع مجموعات نشاط فرعي. في التدريب والعمليات، قدم صندوق قوات الأمن العراقية التمويل لمراكز ومدارس التدريب. كان هذا نتيجة للنمو السريع لعدد العسكريين ولهدف القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق الرامي إلى تحسين المهارة المهنية للجنود العراقيين، الأمر الذي تطلب زيادة مماثلة في مرافق التدريب. تتوقع القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق أن يتواصل هذا الاتجاه خلال ٢٠٠٨ مع نمو الجيش العراقي وتحولته إلى قوة مؤلفة من ١٨٦,٣٥٢ جندي^(٨٦).

بين السنة المالية ٢٠٠٦ والسنة المالية ٢٠٠٧، زادت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) التمويل في المعدات والنقل للتعويض عن التأخير الحاصل من برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية. غير أن وزارة الدفاع أصبحت تتولى تدريجياً مسؤوليات التمويلات الإضافية لقوات الأمن العراقية، وتتوقع القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق أن يستمر هذا الاتجاه^(٨٧).

الإلزامات المتركمة للبنية التحتية هبطت، بين السنة المالية ٢٠٠٦ والسنة المالية ٢٠٠٧. لكن، منذ تقرير كانون الثاني/يناير لمكتب المفتش العام، ازدادت إلزامات السنة المالية ٢٠٠٧ للبنية التحتية لتبلغ ١٣٠ مليون دولار^(٨٨). ذكرت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق أن ارتفاع الإلزامات عائد لإنشاء وحدات إضافية في الجيش العراقي^(٨٩).

تعكس الزيادات في دعم الاستدامة التزاماً لتمكين القوات العراقية من أن تكون في "معظمها مكتفية ذاتياً"^(٩٠)، بحلول كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨. لدعم هذا الهدف، استُخدم صندوق قوات الأمن العراقية لتعزيز القدرات اللوجستية والاستدامة بما في ذلك إنشاء وحدات الدعم الأساسية، ومرافق الإمدادات والمستودعات، والقواعد اللوجستية الثابتة

صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)

والتدريب على الاستدامة^(٩١). للاطلاع على ملخص عن التزامات صندوق قوات الأمن العراقي لوزارة الدفاع منذ ٢٠٠٥، أنظر الجدول ٢-١٦.

الجدول ١٦-٢
الالتزامات صندوق قوات الأمن العراقية لوزارة الدفاع (بملايين الدولارات)

مجموعة النشاط الفرعي	السنة المالية ٢٠٠٥	السنة المالية ٢٠٠٦	السنة المالية ٢٠٠٧	المجموع
المعدات والنقل	\$١,٣١٥,٢٨	\$٥٩٩,١٧	\$٩٦٠,٠٠	\$٢,٨٧٤,٤٥
البنية التحتية	\$١,٠٦٥,٣٥	\$٦٨٤,١٩	\$٥٢٣,٥٥	\$٢,٢٧٣,٠٩
الاستدامة	\$٥٥٢,٥٣	\$١٧٩,٨٠	\$٦٨٨,٤٠	\$١,٤٢٠,٧٣
التدريب والعمليات	\$٨٥,٦٥	\$١٩,٦٥	\$٣٧,٥٠	\$١٤٢,٨٠
المجموع	\$٣,٠١٨,٨١	\$١,٤٨٢,٨١	\$٢,٢٠٩,٤٥	\$٦,٧١١,٠٧

المصدر: القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) استجابة لطلب مكتب المفتش العام للبيانات، ١٧ نيسان / أبريل ٢٠٠٨.

وزارة الداخلية

تلقت وزارة الداخلية التي تشرف على خدمة الشرطة العراقية (IPS)، والشرطة القومية، ودائرة فرض أمن الحدود (DBE)، حوالي ٣٦% من التزامات صندوق قوات الأمن العراقية. قرابة ٣٦% من صندوق قوات الأمن العراقية قد ألزم لمشاريع تدعم وزارة الداخلية. الالتزامات الخمس الكبرى الأولى لمشاريع وزارة الداخلية تعكس أولويات الالتزامات العامة لصندوق قوات الأمن العراقية. للاطلاع على التفاصيل حول الالتزامات الخمس الكبرى، أنظر الجدول ٢-١٧.

الجدول ١٧-٢
فئات الإنفاق الخمس الأكبر لصندوق قوات الأمن العراقية - وزارة الداخلية

السنة المالية	مجموعة النشاط الفرعي	الفئة	إجمالي الالتزامات (بملايين الدولارات)
٢٠٠٥	التدريب والعمليات	دعم المدربين المتعاقدين	\$٧٦٦,٤١
٢٠٠٧	التدريب والعمليات	المخدرات الدولية وفرض تطبيق القانون الدولي	\$٤٥٤,٠٠
٢٠٠٦	المعدات والنقل	إعادة التزويد ومستويات مخزون قطع الغيار	\$٣٣٢,٤٣
٢٠٠٥	البنية التحتية	الشرطة العراقية	\$٢٢٠,٧٠
٢٠٠٦	البنية التحتية	البنية التحتية الداعمة لخدمة الشرطة العراقية (IPS) ودائرة فرض أمن الحدود (DBE) والشرطة الوطنية (NP)	\$١٧٧,٧٩

المصدر: القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ١٧ نيسان / أبريل ٢٠٠٨.

من السنة المالية ٢٠٠٦ إلى السنة المالية ٢٠٠٧، انخفضت الالتزامات من صندوق قوى الأمن العراقية إلى وزارة الداخلية في مجالات المعدات، والنقل، والبنية التحتية، والاستدامة. لقد أضعفت تأخيرات وزارة المالية في تحويل ٢٥٢ مليون دولار إلى حساب المشتريات العسكرية الأجنبية قدرة وزارة الداخلية على شراء المعدات والعربات. نتيجة لذلك، استُخدم صندوق قوات الأمن العراقية كإجراء مؤقت لشراء المعدات الأساسية بما في ذلك الأسلحة، والعربات المُصقّحة، وأجهزة الراديو، والسترات الواقية. غير أن القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات (MNSTC-I) في العراق تنوي خفض تمويل صندوق قوات الأمن العراقية للسنة المالية ٢٠٠٨ المخصص لوزارة الداخلية^(٩٢).

الإلزامات في البنية التحتية تراجعت بين السنة المالية ٢٠٠٦ والسنة المالية ٢٠٠٧. تنسب القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق هذا الانخفاض إلى عملية شراء الأراضي المعقدة والطويلة لإيواء مرافق وزارة الداخلية. يتعدّى حجم قوات الشرطة الآن طاقة المرافق القائمة التي كان قد أمنها النظام السابق. لقد تباطأ إنشاء مباني الشرطة ووزارة الداخلية الأخرى لإيواء العاملين الإضافيين بسبب نقل ملكية سندات الأراضي^(٩٣). تتوقع القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق أن لا تستمر هذه العراقيل وتتطلع إلى زيادة الإلزامات البنية التحتية للسنة المالية ٢٠٠٨^(٩٤).

ومع أن الإلزامات بموجب صندوق قوات الأمن العراقية قد انخفضت بصورة كبيرة في ثلاث من مجموعات من النشاطات الفرعية لوزارة الداخلية، إلا أن تمويل التدريب والعمليات ارتفع بنسبة ١٥٠% بين السنة المالية ٢٠٠٦ والسنة المالية ٢٠٠٧^(٩٥). مع تفويض الحكومة العراقية بزيادة حجم القوات، أصبح للتدريب موقعاً أولوياً. لقد حولت الولايات المتحدة المستشارين من مرافق تدريب الشرطة إلى الفرق الانتقالية للشرطة. وللتعويض عن إعادة تخصيص الرأسمال البشري، استُخدم صندوق قوات الأمن العراقية لتمويل برامج التدريب في الأنبار، ومعسكر دابلن، والنعمانية. ذكرت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق أن الحاجة إلى مستشارين مقيمين سوف تتواصل كما أنه من الضروري أن تبقى الإلزامات التدريب على المستويات الحالية في العام ٢٠٠٨^(٩٦). للاطلاع على ملخص عن إنفاق صندوق قوات الأمن العراقية لوزارة الداخلية، أنظر الجدول ٢-١٨.

صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)

الجدول ١٨-٢

إلزامات صندوق قوات الأمن العراقية لوزارة الداخلية (بملايين الدولارات)

مجموع النشاطات الفرعية	السنة المالية ٢٠٠٥	السنة المالية ٢٠٠٦	السنة المالية ٢٠٠٧	المجموع
المعدات والنقل	\$٣٧٩,٧٩	\$٤٩٤,٦٠	\$١٠٧,٣٠	\$٩٨١,٦٩
للبنية التحتية	\$٤٠٥,٥٠	\$٤٧٥,٧٥	\$١٠٧,٣٤	\$٩٨٨,٥٩
مساعدة الاستدامة	\$٢٤٢,٦٤	\$١٤٩,٥٢	\$٦٢,٤٠	\$٤٥٤,٥٦
التدريب والعمليات	\$٩٣٨,١٩	\$٢٠٨,١٢	\$٥٢٠,٠٠	\$١,٦٦٦,٣١
المجموع	\$١,٩٦٦,١٢	\$١,٣٢٧,٩٩	\$٧٩٧,٠٤	\$٤,٠٩١,١٥

المصدر: القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ١٧ نيسان / أبريل ٢٠٠٨.

المقاولون العشرة الأكبر لدى صندوق قوات الأمن العراقية

لقد رفع مكتب المفتش العام كل ربع سنة تقارير حول التحديات التي تواجه الحصول على بيانات تتضمن قائمة شاملة موحدة للمقاولين العشرة الأكبر لصندوق قوات الأمن العراقية. أن كل واحدة من المنظمات الثلاث التي تملك صلاحيات تعاقدية في صندوق قوات الأمن العراقية – القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I)، والقيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A) وفرقة منطقة الخليج (GRD) التابعة لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي – تدير قسماً من إلزامات صندوق قوات الأمن العراقية، وفي العديد من الحالات، تتشابه قوائم هذه المنظمات الثلاث.

خلال ربع السنة الماضي شكلت بيانات بنود خطوط العقود (contract line-item) التي قدمتها فرقة منطقة الخليج ٩٨% من إجمالي إلزامات صندوق قوات الأمن العراقية. جمع مكتب المفتش العام قائمة المقاولين العشرة الأكبر من بنود-خطوط العقود هذه التي شكلت ٣٤% من إلزامات صندوق قوات الأمن العراقية. غير أن مكتب المفتش العام لاحظ أن أسماء جميع المقاولين لم تكن مدرجة في القائمة. شكلت القيادة الانتقالية للقوات المتعددة الجنسيات في العراق ٤% من إجمالي إلزامات صندوق قوات الأمن العراقية، وشكلت القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان ٧% منها.

خلال ربع السنة هذا، طلب مكتب المفتش العام بيانات حول المقاولين من المنظمات الثلاث. مرة أخرى، قدمت فرقة منطقة الخليج القائمة الأكثر شمولاً. فقد غطت القائمة ٣٤,٩٧% من الإلزامات، أو قرابة ٤ مليارات دولار من أصل الـ ١١,٢ مليار دولار الملزمة^(٩٧). وغطت قائمة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق بحدود ٢٧,٩٢% (٣,١٤ مليار دولار) وقائمة القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان، ٨,١٦% (٠,٩٢ مليار دولار) من الإلزامات^(٩٨).

قوائم المقاولين الفعليين لفرقة منطقة الخليج والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق كانت متشابهة، مع سبعة من أصل ١٠ مقاولين مدرجين بطريقة مماثلة. غير أنه كانت هناك فوارق بين مجموعتي البيانات: فقد ذكرت فرقة منطقة الخليج ٧٢٣ مليون دولار إضافية من الإلزامات و ١,٠٣ مليار دولار عن النفقات. يواصل مكتب

صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)

المفتش العام استخدام قائمة المقاولين لفرقة منطقة الخليج لأنها تحتوي على النسبة المئوية الأعلى للإلزامات والنفقات. للاطلاع على قائمة المقاولين العشرة الأكبر، أنظر الجدول ٢-١٩.

الجدول ١٩-٢

المقاولون العشرة الأكبر لصندوق قوات الأمن العراقية (بملايين الدولارات)

المبلغ المنفق	المبلغ الملزم	المقاول
\$٦٩٦	\$٦٩٦	عقد لوزارة الخارجية لدعم مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL)
\$٤١١	\$٦٩٣	شركة أيكوم (AECOM)، شركة الخدمات الحكومية، إنك (Government Services, Inc)
\$٥٥١	\$٦٧٢	الشركة الكيماوية البيئية (Environmental Chemical Corporation)
\$٣٨٦	\$٣٨٦	عقد لوزارة الخارجية لدعم مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL)
\$٢٠٩	\$٢٦٤	تيترا إنترناشيونال، إل إل سي (Tetra International, LLC)
\$١٩٤	\$٢٦٠	شركة الحلول التقنية المبتكرة، إنك (Innovative Technical Solutions, Inc.)
\$١٦٥	\$٢٥٧	شركة المعدات الأميركية (American Equipment Company)
\$٢٢٣	\$٢٤٥	مقاول عراقي
\$١٨٧	\$٢٣١	شركة تولتست، إنك (Toltest, Inc.)
\$٢٢٤	\$٢٢٤	عقد لوزارة الدفاع لصالح DSCA
\$٣,٢٤٦	\$٣,٩٢٨	المجموع

المصدر: نظام الإدارة المالية لسلح الهندسة، تقرير أموال صندوق قوات الأمن العراقية، ٤ نيسان / أبريل ٢٠٠٨.

نقل المسؤوليات إلى العراقيين

في السنة المالية ٢٠٠٨، حُصص لصندوق قوات الأمن العراقية ٢,٥ مليار دولار أقل من السنة المالية ٢٠٠٧. مع تراجع هذا التمويل، كانت الحكومة العراقية تقدم مزيداً من التمويل للوزارات الأمنية. ازدادت مخصصات الحكومة العراقية لوزارة الدفاع من السنة المالية ٢٠٠٦ إلى السنة المالية ٢٠٠٨، لتبلغ ١,٦٧ مليار دولار وارتفعت مخصصات وزارة الداخلية إلى ٢,٠٣ مليار دولار وازدادت الأموال الأمنية للحكومة العراقية بنسبة ٢٣% بين سنة ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨^(٩٩). للاطلاع على نظرة إجمالية حول كيفية تمويل الحكومة العراقية لهذه الوزارات، بمرور الزمن، أنظر الجدول ٢-٢٠.

تنفيذ الموازنة العامة لا يزال يطرح مشكلة دائمة. فعلى غرار العديد من الوزارات، صرفت كل من وزارتي الدفاع والداخلية بنجاح موازنتها التشغيلية (أي الرواتب)، لكن تنفيذ الموازنات الرأسمالية ظل يواجه صعوبة. سنة ٢٠٠٧، أنفقت وزارة الدفاع ١١,٨% من موازنتها الرأسمالية وأنفقت وزارة الداخلية ١١,١% منها^(١٠٠). لقد عيّنت فرق الائتلاف الانتقالية في كل من وزارة الدفاع ووزارة الداخلية الحاجة إلى تنمية ذات شأن للقدرات الحالية في النشاطات المتعلقة بتخطيط الموازنات وتنفيذها^(١٠١).

صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)

الجدول ٢-٢٠٠
مقارنة بين تمويل الحكومة العراقية لوزارة الدفاع ووزارة الداخلية (بملايين الدولارات)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
\$٥,٠٧	\$٤,١٤	\$٣,٤٠	وزارة الدفاع
\$٣,٩٣	\$٣,١٨	\$١,٩٠	وزارة الداخلية
\$٩,٠٠	\$٧,٣٢	\$٥,٣٠	المجموع

المصدر: القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، تشرين الأول / أكتوبر و ١٢ نيسان / أبريل ٢٠٠٨.

ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

تمويل دعم المعيشة والخدمات الأخرى

مع انقضاء أمد عقود الصيانة ودعم المعيشة، لا تقوم الولايات المتحدة بتجديد هذه الاتفاقيات الممولة من صندوق قوات الأمن العراقية وتحث، بدلاً من ذلك، وزارة الدفاع ووزارة الداخلية على تحمل مسؤولية تلك الخدمات. استجابة لذلك، تستخدم وزارة الدفاع ووزارة الداخلية مجموعة مؤلفة من المبيعات العسكرية الأجنبية (FMS)، والعقود المباشرة أو الوسائل الأخرى لتمويل هذه البنود^(١٠٢). ذكرت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق أن وزارة الدفاع ووزارة الداخلية تدرجان مسؤولية مُتطلبات هذه الخدمات^(١٠٣)، ولكن، نظراً لتحديات تنفيذ موازنة الحكومة العراقية، يجري درس إمكانية إيجاد تمويل موقت لتمديد فترة العقد^(١٠٤).

قدمت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق قائمة بـ ١٣ عقد لوزارة الدفاع و ١٠ عقود لوزارة الداخلية التي لن تُجَدِّد. عقود وزارة الدفاع سوف تكلف ١٠٧,٦ مليون دولار في السنة. أكثر هذه العقود كلفة هو العقد المتعلق بصيانة عربات الهمفي المحدد بـ ٣٤ مليون دولار. عقود دعم المعيشة السبعة المدمجة مقدرة بـ ٢٥,٦ مليون دولار. العقود المتبقية تتعلق باللوجستيات (عقدان بـ ٢٢ مليون دولار)، وبالمخابرات (٤,٨ مليون دولار)، وصيانة المستودعات (١٥ مليون دولار)، والنقل (٦,٢ مليون دولار)^(١٠٥).

العقود العشرة التي هي على وشك الانتهاء والتي سوف تقوم بمسؤوليتها وزارة الداخلية تكلف ضعفي عقود وزارة الدفاع المقدره حالياً بـ ٢٤٠,١ مليون دولار في السنة. تأتي حوالي ٣٢% من هذه الكلفة من ٤ عقود لدعم المعيشة كما أن أكثر من ٤٣% تأتي من عقدين لدعم المعيشة والتدريب. التكاليف المتبقية موزعة بين عقدي صيانة (٣٦,١ مليون دولار)، وعقد واحد لشبكة المستجيب الأول (١٢,٣ مليون دولار)، وعقد لقيادة الشبكة والتحكم بها (١٢ مليون دولار)^(١٠٦).

المبيعات العسكرية الأجنبية

تسمح عملية المبيعات العسكرية الأجنبية (FMS) للبلدان باستخدام أموالها لشراء المعدات أميركية والتدريبات، والخدمات عبر قنوات مباشرة "من الحكومة إلى الحكومة"^(١٠٧). أطلق البرنامج مع العراق في العام ٢٠٠٦^(١٠٨) وبحلول نيسان / أبريل ٢٠٠٨، كانت القيمة الإجمالية للمبيعات العسكرية الأجنبية (FMS) المسلمة إلى العراق قد بلغ أكثر من مليار دولار^(١٠٩). غير أن الحكومة العراقية اشترت تجهيزات عسكرية بأكثر من ملياري دولار عبر المبيعات العسكرية الأجنبية^(١١٠).

مشتريات وزارة الدفاع عبر المبيعات العسكرية الأجنبية بدأت مع تحويل ١,٥٥ مليار دولار من موازنة الحكومة العراقية لسنة ٢٠٠٦، وتواصل ذلك سنة ٢٠٠٧ مع تحويل ١,١ مليار دولار إضافي. استُخدمت عمليات المبيعات العسكرية الأجنبية (FMS) لمشتريات مثل ٤٢,٧٤٢ قطعة سلاح صغيرة، و ٤٦٩ عربة هامفيز مصفحة، و ١٢,٣٢٤ جهاز لاسلكي لوزارة الدفاع^(١١١).

الهاجس الأولي المتعلق بالمبيعات العسكرية الأجنبية هو العملية المعقدة القائمة عليها والتي تؤدي إلى مواعيد تسليم طويلة^(١١٢). بعد تقييم الاحتياجات، يقوم العراقيون بإعداد كتاب طلبات^(١١٣) يكون من الواجب الموافقة عليه. تستغرق هذه العملية بين ٨٠ و ١٠٠ يوم في العراق و ٨٠ إلى ١٠٠ يوم إضافي في الولايات المتحدة^(١١٤). وبعد أن يتم قبول طلب ما، تؤدي عملية إصدار العطاءات والعقود والتصنيع والنقل أيضاً إلى تأخير مواعيد التسليم. ذكرت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق أنها تعمل مع الحكومة العراقية لتطوير مصدر واحد للتعاقد، عندما يكون ذلك ضرورياً، ولمعالجة توفّر وسائل شحن ونقل أفضل إلى مرافق التخزين^(١١٥).

قدرات وزارة الداخلية على الاستفادة من عملية المبيعات العسكرية الأجنبية كانت محدودة لأن وزارة المالية لم تحوّل الأموال إلى حساب المبيعات العسكرية الأجنبية التابع لوزارة الداخلية^(١١٦).

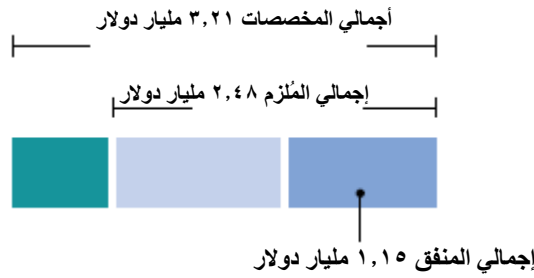
صندوق دعم الاقتصاد

منذ سنة ٢٠٠٣، خصص الكونغرس ٣,٢١ مليار دولار لصندوق دعم الاقتصاد (ESF) لإعادة إعمار العراق. بتاريخ ٣١ آذار / مارس ٢٠٠٨، كان قد تم إلزام ٢,٤٨ مليار دولار تقريباً من هذا الصندوق وتم إنفاق ١,١٥ مليار دولار – أي بزيادة ٥٣٨ مليون دولار عن الإجمالي الذي ذكره مكتب المفتش العام في ربع السنة الماضي^(١١٧). للاطلاع على وضعية صندوق دعم الاقتصاد، أنظر الشكل ١١-٢.

الشكل ١١-٢

وضعية صندوق دعم الاقتصاد (بمليارات الدولارات)

المصادر: P.L. 108-7؛ P.L. 108-11؛ P.L. 109-102؛ P.L. 109-234؛ P.L. 110-28؛ P.L. 110-92؛ P.L. 110-116؛ P.L. 110-137؛ P.L. 110-149؛ P.L. 110-161؛ P.L. 110-161؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٠٠٨/٣/٢٧؛ فرقة منطقة الخليج، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/٤/٣؛ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، استجابة لطلب مكتب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/٤/١٤؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/٤/٣؛ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/٤/١٦.



ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير. تفاصيل التمويل لم تكن متوفرة بالنسبة لحوالي ٣٥٠ مليون دولار في المخصصات الأساسية للسنة المالية ٢٠٠٦ أو ١٥ مليون دولار في مخصصات السنة المالية ٢٠٠٨.

وزارة الخارجية، بصفتها السلطة التي تخصص الأموال لصندوق دعم الاقتصاد (ESF)، خفضت ٧٦ مليون دولار من الأموال التكميلية للسنة المالية ٢٠٠٧ من نشاطات صندوق دعم الاقتصاد في العراق^(١١٨). من أصل هذا التخفيض سوف تأتي ١٠ ملايين دولار من برنامج حماية أمن البنية التحتية (ISP) و ٦٦ مليون دولار من مخصصات فرق إعادة إعمار المحافظات (PRT)/ لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات (PRDC)^(١١٩). للاطلاع على قائمة مخصصات صندوق دعم الاقتصاد، أنظر الجدول ٢-٢١.

تستخدم وزارة الخارجية الاتفاقيات بين الوكالات مع عدة هيئات حكومية أميركية لتنفيذ برامج صندوق دعم الاقتصاد^(١٢٠).

صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

الجدول ٢-٢١
مخصصات الكونغرس لصندوق دعم الاقتصاد للعراق

تمويلات أميركية	القوانين العامة	المخصصات
صندوق دعم الاقتصاد (ESF) السنة المالية ٢٠٠٣	P.L. 108-7	٠,٠٤ مليار دولار
صندوق دعم الاقتصاد (ESF) السنة المالية ٢٠٠٣، تكميلية	P.L. 108-11	٠,٠١ مليار دولار
صندوق دعم الاقتصاد (ESF) السنة المالية ٢٠٠٦، مخصصات لوزارة الخارجية	P.L. 109-102	٠,٠٦ مليار دولار
صندوق دعم الاقتصاد (ESF) السنة المالية ٢٠٠٦، تكميلية	P.L. 109-234	١,٤٩ مليار دولار
صندوق دعم الاقتصاد (ESF) السنة المالية ٢٠٠٧، تكميلية	P.L. 110-28	١,٤٨ مليار دولار
صندوق دعم الاقتصاد (ESF) السنة المالية ٢٠٠٧، قرارات متواصلة	P.L. 110-92، P.L. 110-116، P.L. 110-137، P.L. 110-149	٠,١٢ مليار دولار
صندوق دعم الاقتصاد (ESF) السنة المالية ٢٠٠٨، قانون المخصصات المجمعة	P.L. 110-161	٠,٠٢ مليار دولار
المجموع		٣,٢١ مليار دولار

المصدر: مكتب الإدارة والموازنة، نيسان / أبريل ٢٠٠٨
ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير. في ١٨ نيسان / أبريل ٢٠٠٨، ذكر مكتب الإدارة والموازنة أن المخصصات التكميلية للسنة المالية ٢٠٠٧ قد خُفض منها ٧٦ مليون دولار.

الخلفية

صندوق دعم الاقتصاد حساب ثنائي للمساعدة الاقتصادية لكي يستخدم من حلفاء الولايات المتحدة والبلدان التي تمر في مرحلة الانتقال الديمقراطي لتعزيز أهداف السياسة الخارجية الأميركية. يساعد الصندوق مفاوضات السلام في الشرق الأوسط ويُموّل برامج الاستقرار الاقتصادي. في ما يلي الأهداف الأولية للصندوق:^(١٢١)

- زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد وخفض الرقابة الحكومية على الأسواق وتعزيز خلق الوظائف، وتحسين النمو الاقتصادي.
- تنمية وتعزيز المؤسسات الضرورية لقيام ديمقراطية قابلة للاستدامة.
- تعزيز القدرة في إدارة البُعد الإنساني للانتقال إلى الديمقراطية وإلى اقتصاد السوق، وللمساعدة في مساندة القطاعات الأكثر عزواً من السكان خلال الفترة الانتقالية.

وزارة الخارجية مسؤولة عن إدارة تعيين المشاريع، والأولويات، والمتطلبات، وتمويل مشاريع صندوق دعم الاقتصاد. تنفذ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي، وفرقة منطقة الخليج، بموجب التوجيه السياسي لوزارة الخارجية، معظم برامج صندوق دعم الاقتصاد. تلقت فرقة منطقة الخليج والوكالة الأميركية للتنمية الدولية بصفتها الوكالات المنفذة الأولية، حوالي ٨٩% من مخصصات صندوق دعم الاقتصاد. للاطلاع على نظرة إجمالية على برامجها بتاريخ ٣١ آذار / مارس ٢٠٠٨، أنظر الجدول ٢-٢٢.

صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

الجدول ٢-٢٢

مخصصات صندوق دعم الاقتصاد إلى برامج فرقة منطقة الخليج والوكالة الأميركية للتنمية الدولية
(بالملايين الدولارات)

برامج الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	إجمالي مخصصات صندوق دعم الاقتصاد
برنامج الاستقرار للمجتمعات المحلية (CSP)	\$٥١٤
برنامج الحكم المحلي لفرق إعادة إعمار المحافظات (PRT)	\$٢٤٥
برامج تنمية القدرات	\$٢٠٠
برنامج عمل للمجتمعات المحلية (CAP)	\$١٣٥
صندوق الاستجابة السريعة لفرق إعادة إعمار المحافظات	\$١٠٠
إنماء - تنمية التصنيع الزراعي لدى القطاع الخاص	\$٩٣
برامج الديمقراطية والمجتمع المدني	\$٨٨
الحكم الاقتصادي II - الإصلاحات السياسية والتنظيمية	\$٨٨
برنامج النمو الاقتصادي في المحافظات	\$٦٠
اللاجئون العراقيون (الأردن)	\$٣٨
صندوق مارلا روزيكا لضحايا الحرب العراقيين المُحوّل إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)	\$٢٥
إجمالي المخصص للوكالة الأميركية للتنمية الدولية	\$١,٥٨٦
برامج وزارة الخارجية (التي نفذتها فرقة منطقة الخليج)	
مشاريع فرق إعادة إعمار المحافظات (PRT) لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات (PRDC) ^(١)	\$٧٠٠
برنامج استدامة التشغيل والصيانة (O & M)	\$٢٨٥
برنامج حماية أمن البنية التحتية ^(ب)	\$٢٢٧
تنمية القدرات على مستوى المنشآت/ والتدريب الفني	\$٦٠
إجمالي المخصصات لبرامج فرقة منطقة الخليج	\$١,٢٧٢
إجمالي المخصص لبرامج فرقة منطقة الخليج والوكالة الأميركية للتنمية الدولية	\$٢,٨٥٨

المصادر: فرقة منطقة الخليج (GRD) استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان / أبريل ٢٠٠٨؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٧ آذار / مارس ٢٠٠٨، مكتب الإدارة والموازنة، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ١١ آذار / مارس ٢٠٠٨.

ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

(١) خصص لمكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) ٤٧٥ مليون دولار من الأموال التكميلية للسنة المالية ٢٠٠٧ لبرامج لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات (PRDC)؛ وألزم ٣٨٥ مليون دولار لفرقة منطقة الخليج لتنفيذ هذا البرنامج. في ١٨ إبريل/نيسان ٢٠٠٨، ذكر مكتب الإدارة والموازنة (OMB) أن الـ ٧٦ مليون دولار التي حُفّضت خلال ربع السنة هذا أخذت من تمويل صندوق دعم الاقتصاد للسنة المالية ٢٠٠٧. سوف تحول وزارة الخارجية ١٠ ملايين دولار من أموال صندوق دعم الاقتصاد للسنة المالية ٢٠٠٦ من برنامج فرقة منطقة الخليج الخاص ببرنامج حماية أمن البنية التحتية (ISP) إلى برامج فرقة منطقة الخليج الخاص بلجان إعادة إعمار العراق وتنمية المحافظات، وقطع كامل الـ ٧٦ مليون دولار من السنة المالية ٢٠٠٧ لبرنامج فرق إعادة إعمار المحافظات/ لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات (PRDC/PRT). هذا التخفيض ليس محتسباً في هذا الجدول لأن فرقة منطقة الخليج تنتظر تعديل اتفاقية لخفض المبلغ المخصص لها.

(ب) في ٧ نيسان / أبريل ٢٠٠٨، لاحظت فرقة منطقة الخليج أن ٢٠ مليون دولار إضافية أعيد تخصيصها من برنامج حماية أمن البنية التحتية (ISP) إلى برنامج يدعم اللاجئين العراقيين.

المقاولون العشرة الأكبر لصندوق دعم الاقتصاد

بلغ إجمالي الإلزامات للمقاولين العشرة الأكبر لدى صندوق دعم الاقتصاد ٥١% من كامل مخصصات الصندوق. الجدول ٢-٢٣ يظهر أكبر عقود صندوق دعم الاقتصاد التي منحتها فرقة منطقة الخليج والوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

الجدول ٢-٢٣
المقاولون العشرة الأكبر لصندوق دعم الاقتصاد (بملايين الدولارات)

المقاول	الوكالة المشاركة	مبالغ لمّمت	مبالغ أنفقت
الإغاثة والتنمية الدولية (International Relief and Development)	الوكالة الدولية	\$٥١٤	\$١٨٦
مؤسسة تراينغل للأبحاث (Research Triangle Institute)	الوكالة الدولية	\$٢٤٥	\$٧٤
نظام الإدارة الدولي (Management System International)	الوكالة الدولية	\$٢٠٤	\$٥٣
مجموعة لويس بيرجر (Luis Berger Group)	الوكالة الدولية	\$١٥٢	\$٢٠
سي إيتش إف انترناشنال (CHF International)	الوكالة الدولية	\$١٤٥	\$٥٥
بدائل التنمية، إنك (Development Alternatives, Inc.)	الوكالة الدولية	\$١٣٠	\$٥
بيرينغ بوينت، إنك (BearingPoint, Inc.)	الوكالة الدولية	\$٨٥	\$٣٦
وامار انترناشنال (Wamar International)	فرقة منطقة الخليج	\$٦٢	\$٣٧
بارسنز برنكرهوف (Parsons Brinkerhoff)	فرقة منطقة الخليج	\$٥٨	\$٣٩
المقاول العراقي - ٤٧٦٧-Iraqi Contractor-4767)	فرقة منطقة الخليج	\$٥٣	\$٣٠
الإجمالي		\$١,٦٤٨	\$٥٣٥

المصادر: نظام الإدارة المالية في سلاح الهندسة، ٤ نيسان / أبريل ٢٠٠٨؛ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، تقرير النشاطات، ١٤ نيسان / أبريل ٢٠٠٨.

ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير. هذا القائمة أنتجت عن طريق جمع بيانات الإلزامات على مستوى العقود التي قدمتها فرقة منطقة الخليج والوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

التحديات في إنفاق أموال صندوق دعم الاقتصاد

وجدت ورقة وقائع لمكتب المفتش العام نشرت في تموز / يوليو ٢٠٠٧ أن نقل أموال صندوق دعم الاقتصاد من المخصصات إلى ميادين النشاطات يتطلب وقتاً أطول مما هي الحال بالنسبة لأموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (٣٥ يوماً) وصندوق قوات الأمن العراقية (٢٩ يوماً) ^(١٢٢). احتاج توزيع الحصص الأولى للأموال التكميلية للسنة المالية ٢٠٠٦ إلى ٨٥ يوماً تقويمياً لتأمينه إلى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وإلى ١٦٧ يوماً تقويمياً لتأمينه إلى ميدان نشاطات وزارة الخارجية التي نفذتها في العراق وزارة العدل، وفرقة منطقة الخليج ومكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، (IRMO) سابقاً ^(١٢٣).

خلال ربع السنة هذا، واجهت فرقة منطقة الخليج عدة تحديات في تنفيذ أموال صندوق دعم الاقتصاد: ^(١٢٤)

- **اشترك هيئات متعددة:** الأمثلة عن هذه الوكالات تشمل لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات، مجالس المحافظات، المدراء العاميين، الوزارات، مكتب المساعدة الانتقالية للعراق، مكتب شؤون المحافظات وفرقة منطقة الخليج.
- **تبديل الموظفين:** لا تزال هناك تحديات تتعلق بالتنسيق وتبديل الموظفين.
- **تغيير النطاق:** يتم بصورة متكررة إدخال تعديلات على المشاريع قبل وبعد الموافقة عليها.
- **القيود على مخصصات التمويل للمحافظات:** معدل إنفاق الأموال المخصصة يختلف في ما بين المحافظات. فهناك بعض المحافظات لا تزال بحاجة لمنحها المبالغ المخصصة في حين أنفقت محافظات أخرى أكثر مما حُصص لها أو ما يعادل مخصصاتها.

خلال ربع السنة هذا، أعلن مكتب المفتش العام عن تدقيق بخصوص نفقات برنامج صندوق دعم الاقتصاد وهو سوف يُركّز على تحديد المبالغ المخصصة، والملزّمة، والمنفقة عبر المسارات الأمنية والاقتصادية والسياسية. تشمل الأهداف الأخرى للتدقيق تحديد فعالية أنظمة إدارة المعلومات وكيفية تأثير إدارة البرامج على مواعيد واستخدام الأموال ضمن مناطق ومسارات كل برنامج.

تحويل مشاريع صندوق دعم الاقتصاد

وجد تدقيق لمكتب المفتش العام، خلال ربع السنة هذا، أن العملية الأميركية لنقل المشاريع المنجزة إلى الحكومة العراقية لم تشمل آلية لنقل المشاريع الممولة من صندوق دعم الاقتصاد. مسودة الاتفاقية فيما بين الوكالات الأميركية – وكذلك مسودة مذكرة التفاهم فيما بين الوكالات من جهة والحكومة العراقية من جهة أخرى – تتضمن فقط المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF). مسودة الاتفاقيات لا تعالج أكثر من ٣,٥ مليار دولار من المشاريع المدعومة من صندوق دعم الاقتصاد، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد وصندوق قوات الأمن العراقية ^(١٢٥).

برامج صندوق دعم الاقتصاد

تمويل برنامج صندوق دعم الاقتصاد مترافق مع المسارات الأمنية والاقتصادية والسياسية:

- **المسار الأمني** تلقى أكبر مخصصات من الأموال، أي حوالي ٦٣%، لتعزيز التنسيق بين الحكومة العراقية والمجموعات المحلية، وهو يساعد في تأمين البنية التحتية الحيوية لتحسين قدرة الحكومة العراقية على توفير الخدمات الأساسية.
- **المسار الاقتصادي** تلقى ١٨% من تمويل صندوق دعم الاقتصاد، وشجع التنمية عبر استدامة الأصول، وبرامج التدريب، وإتاحة الوصول المتزايد إلى التمويل والنشاطات الأخرى الاقتصادية وبناء القدرات.
- **المسار السياسي** تلقى ١٩% من إجمالي التمويل، وساعد الحكومة العراقية في تعزيز الوظائف الوزارية الأساسية، ودعم مبادرات بناء قدرات الحكم.

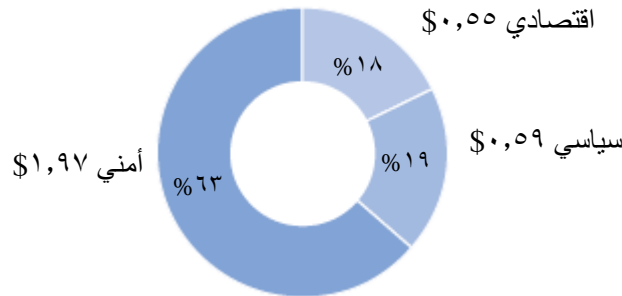
الشكل ٢-١٢ يُظهر تخصيصات أموال صندوق دعم الاقتصاد حسب المسارات. للاطلاع على قائمة بأسماء برامج صندوق دعم الاقتصاد، ووضعية تمويلها وآخر المعلومات عن نشاطاتها كما توردها الوكالات المنفذة للبرامج والتقارير الأخرى المتوفرة، أنظر الشكل ٢-١٣.

الشكل ٢-١٢

توزيع أموال صندوق دعم الاقتصاد حسب المسار

بمليارات الدولارات، % من ٣,١١ مليار دولار وُزعت

المصدر: مكتب الإدارة الانتقالية للعراق (ITAO) استجابة لطلب مكتب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١/٤؛ (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٠٠٨/٣/٢٧؛ مكتب الإدارة الانتقالية للعراق (ITAO) استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/٤/٣؛ مكتب الإدارة والموازنة (OMB)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/٤/١٨؛ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.



ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير. إجمالي المبلغ المُبين يشكل حوالي ٩٧% من كافة أموال صندوق دعم الاقتصاد المخصصة للعراق. تفاصيل البرنامج ومستوى المسار لم تكن متوفرة بالنسبة لـ ٩٦ مليون دولار من أموال الصندوق.

صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

الشكل ١٣-٢
وضعية برامج صندوق دعم الاقتصاد (ESF) في المسار الأمني (بملايين الدولارات)

برنامج صندوق دعم الاقتصاد (ESF)	وضعية مخصصات البرامج	التخصيص كنسبة مئوية من مخصصات صندوق دعم الاقتصاد (ESF)	تحديث معلومات البرنامج منذ ربع السنة الأخير
<p>مشاريع لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات / فرق إعادة إعمار المحافظات (PRDC/PRT)</p>	<p>إجمالي المخصص \$٧٠٠ إجمالي الملزم \$٢٩٤.١١</p> <p>إجمالي المنفق \$٩٨,٣٦</p> <p>المصادر: فرقة منطقة الخليج (GRD) استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان / أبريل ٢٠٠٨؛ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨</p>	٢٢%	<p>الوصف: مشاريع صغيرة تهدف إلى تحسين قدرات حكومات المحافظات في تقديم الخدمات الأساسية. فرق إعادة إعمار المحافظات (PRTs) تعمل مع لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات (PRDCs) تحت القيادة العراقية لجمع قائمة من المشاريع للموافقة عليها من قبل السفارة الأمريكية.</p> <p>الوضعية: بتاريخ ٣٠ آذار / مارس ٢٠٠٨، كانت فرقة منطقة الخليج (GRD) قد منحت ١٨٨ عقداً قدرت بأكثر من ٢٨٠ مليون دولار، مستخدمة التمويل التكميلي لصندوق دعم الاقتصاد (ESF) للسنة المالية ٢٠٠٦. وتم أيضاً تمويل ٣٦ مشروعاً تُقدر بحوالي ٥٥ مليون دولار من الأموال التكميلية لصندوق دعم الاقتصاد (ESF) للسنة المالية ٢٠٠٧.</p>
<p>برنامج الحكم المحلي (LGP)</p>	<p>إجمالي المخصص \$٢٤٥ إجمالي الملزم \$٢٤٥</p> <p>إجمالي المنفق \$٧٣,٧١</p> <p>المصادر: وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، كانون الثاني/يناير ٢٢٠٨؛ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان / أبريل ٢٠٠٨</p>	٨%	<p>الوصف: يعمل برنامج الحكم المحلي (LGP) عن كثب مع العراقيين في كافة المحافظات الـ ١٨ بنشاط، ويدعم ويكمل مبادرات فرق إعادة إعمار المحافظات (PRT) لتشجيع مختلف المواطنين وممثليهم على المشاركة في مجالس المحافظات والمجالس البلدية والمحلية.</p> <p>الوضعية: خلال ربع السنة هذا، ساعد برنامج الحكم المحلي (LGP) في توسيع مركز تدريب الأمانة في بغداد. دعم برنامج حكومة إقليم كردستان الإقليمية (KRG) لتوسيع قسم التخطيط الاقتصادي في ثلاث محافظات إستراتيجية. بتاريخ ٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٧، درب برنامج الحكم المحلي ٢٠٠٠ عضو مجالس وموظفين أساسيين في ٣٨٠ دائرة وفي كافة المجالس الإقليمية. وساعد برنامج الحكم المحلي أيضاً في تطوير مسودة مجموعة قوانين للحكم المحلي وافقت عليها كافة المحافظات الـ ١٨.</p>
<p>صندوق الاستجابة السريعة لفرق إعادة إعمار المحافظات (PRTs)</p>	<p>إجمالي المخصص \$١٢٥ إجمالي الملزم \$١٢٠.٦٢</p> <p>إجمالي المنفق \$١١,٥٦</p> <p>المصدر: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان / أبريل ٢٠٠٨</p>	٤%	<p>الوصف: اليات فرق إعادة إعمار المحافظات (PRTs) وفرق إعادة الإعمار المرافقة (ePRT) لدعم الأحياء المحلية والرسامين الحكوميين أو أعضاء المنظمات القائمة على المجتمعات كما وحاجات المشاريع الصغيرة للمحافظات.</p> <p>الوضعية: بتاريخ شباط / فبراير ٢٠٠٨، كان لدى برنامج فرق إعادة الإعمار المرافقة (ePRT) وصندوق الاستجابة السريعة (QRF)، ٥٥ مشروع نشط أو منجز مُقدرة بـ ١,٥ مليون دولار. وافق برنامج صندوق الاستجابة السريعة (QRF) على ٧٩ منحة مُقدرة بحوالي ١٠ ملايين دولار.</p>

صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

الشكل ١٣-٢ (تابع)

برنامج صندوق دعم الاقتصاد (ESF)	وضعية مخصصات البرامج	المخصصات كنسبة مئوية من مخصصات صندوق دعم الاقتصاد (ESF)	تحديث معلومات البرنامج منذ ربع السنة الأخير
برنامج الاستقرار للجماعات المحلية (CSP) في المدن الاستراتيجية	<p>إجمالي المخصص \$٥١٤</p> <p>إجمالي الملزم \$٥١٤</p> <p>إجمالي المنفق \$٢٩٧,٥٨</p> <p>المصادر: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان / أبريل ٢٠٠٨؛ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.</p>	%١٦	<p>الوصف: مشاريع قصيرة الأمد في الضواحي والأحياء تستخدم الشبان العراقيين في أشغال عامة، وتوليد الوظائف، وتنمية الأعمال والتدريب.</p> <p>الوضعية: مجموعة ثانوية من المشاريع الصغيرة تم وقفها في بغداد بسبب تحقيق حول مزاعم تتعلق بالهدر والاحتيال وإساءة الاستخدام. برنامج استقرار المجتمع الأهلي (CSP) في طور تطوير شبكة من مراكز خدمة الوظائف لمساعدة العاطلين عن العمل في إيجاد وظائف طويلة الأمد. بتاريخ آذار / مارس ٢٠٠٨، كان البرنامج يوظف ٥٩ ألف عراقي.</p>
برنامج حماية أمن البنية التحتية (ISP) (٣)	<p>إجمالي المخصص \$٢٢٧</p> <p>إجمالي الملزم \$١٤٨,٧٢</p> <p>إجمالي المنفق \$٧٣,٣٨</p> <p>المصادر: فرقة منطقة الخليج (GRD) استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان / أبريل ٢٠٠٨.</p>	%٧	<p>الوصف: مشاريع تحسن البنية التحتية في قطاعات النفط والمياه والكهرباء، مثل حماية الحواجز الأمنية، تقوية المنشآت والمعامل، وتنفيذ مرافق يمكن مراقبة الوصول إليها.</p> <p>الوضعية: بتاريخ ٣١ آذار / مارس ٢٠٠٨، برمجت فرقة منطقة الخليج ٦٠ مشروعاً مقدرة بأكثر من ١٢٧ مليون دولار. تم إنجاز ٢٤ مشروعاً منها مقدرة بـ ٣٥ مليون دولار وهناك ٣٦ مشروع مقدرة بأكثر من ٩٢ مليون دولار قيد التنفيذ. لا يزال هناك ٥ مشاريع مقدرة بـ ٢٩ مليون دولار لم يبدأ العمل فيها بعد.</p>

صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

الشكل ١٣-٢ (تابع)

تحديث البرنامج منذ ربع السنة الأخير	التوزيع كنسبة مئوية من مخصصات صندوق دعم الاقتصاد (ESF)	وضعية مخصصات البرامج	برنامج صندوق دعم الاقتصاد (ESF)
<p>الوصف: تعزز المشاريع الروابط بين الحكومة العراقية والمجتمعات المحلية عن طريق تسهيل التنسيق بين المجتمعات وبين الحكومات المحلية والإقليمية، وتشجع الشفافية والملكية المحلية للسلع العامة.</p> <p>الوضعية: وسّعت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) برنامج عمل المجتمع المحلي (CAP) بـ ٥٥ مليون دولار وضاعفت وتيرة مشاريع المجتمعات المحلية. لقد تم تأسيس أربعة مكاتب جديدة في محافظة الأنبار. تم إنجاز حوالي ٨٥٠ مشروع للمجتمعات المحلية كما أن هناك ٤٢٥ مشروع قيد التنفيذ في أرجاء كافة المحافظات. أعيدت هيكلة البرنامج (CAP) لأجل تنسيق أفضل مع جهود فرق إعادة إعمار المحافظات (PRTs)، كما طوّر البرنامج قاعدة بيانات للمشاريع يمكن الوصول إليها على الخط المباشر من ممثلي فرق إعادة إعمار المحافظات (PRT) التابعين للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID). لقد تم وضع بروتوكولات من قِبَل المشاريع للاتصال بفرق إعادة إعمار المحافظات (PRTs). وأعيدت هيكلة برنامج عمل المجتمع المحلي (CAP) أيضاً للتشديد على التجزئة الجغرافية من أجل استجابة أفضل والتنسيق مع فرق إعادة إعمار المحافظات (PRTs). بتاريخ ٣١/أذار / مارس ٢٠٠٨، كان قد تم إنجاز ٦٠٩ مشاريع برنامج عمل المجتمع المحلي (CAP)، كما أن أكثر من ٧,٩ ملايين عراقي قد استفادوا من هذه المشاريع. ولّد برنامج عمل المجتمع المحلي ٢٢,٢٥٥ وظيفة قصيرة الأمد و ٣٨١٤ وظيفة طويلة الأمد. منذ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٧، كان قد بوشر العمل في ٣٦٧ مشروعاً لبرنامج عمل المجتمع المحلي (CAP).</p>	<p>٤ %</p>	<p>إجمالي المخصص \$١٣٥</p> <p>إجمالي الملزم \$١٣٥</p>  <p>إجمالي المنفق \$٩٤.٩٦</p> <p>المصادر: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) استجابة لطلب مكتب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان / أبريل ٢٠٠٨؛ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨</p>	<p>برنامج صندوق دعم الاقتصاد (ESF)</p> <p>برنامج عمل المجتمع المحلي (CAP)</p>

صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

الشكل ١٣-٢ (تابع)

برنامج صندوق دعم الاقتصاد (ESF)	وضعية مخصصات البرامج	المخصصات كنسبة مئوية من مخصصات صندوق دعم الاقتصاد (ESF)	تحديث البرنامج منذ ربع السنة الأخير
صندوق مارلا روزيكا لضحايا الحرب العراقيين	<p>إجمالي المخصص \$٢٥ إجمالي الملزم \$٢٠ إجمالي المنفق \$١٥</p> <p>المصادر: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان / أبريل ٢٠٠٨</p> <p>ملاحظة: كافة مخصصات صندوق دعم الاقتصاد (ESF) لهذا البرنامج نقلت لاحقاً إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF).</p>	١%	<p>الوصف: يهدف البرنامج إلى مساعدة الضحايا المدنيين للنزاع المسلح؛ ويضمن أن يتم إبراز ضحايا النزاع على وجه التحديد للحصول على الأموال ولتقديم الإغاثة للألام القاسية التي سببها النزاع.</p> <p>الوضعية: تم بموجب CAP تنفيذ ٦٩٩ مشروعاً، استفاد منها مباشرة حوالي ٣٣٠,٠٠٠ من ضحايا الحرب وعائلاتهم. أجرى المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) تدقيقاً ووجد صعوبات في تحديد أي جهة سببت الأذى خلال تبادل لإطلاق النار بين القوات الأميركية أو الائتلاف من جهة والمتمردين من جهة أخرى. عقد ذلك المدفوعات إلى الضحايا. كذلك ركز أحد الشركاء المنفذين للبرنامج في إحدى المناطق الموارد على مشاريع البنية التحتية للمجتمعات المحلية بدلاً من المدفوعات للعائلات.</p>

المصادر: أرقام التمويل مجمعة من مكتب الإدارة والموازنة استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ١١ آذار / مارس ٢٠٠٨؛ فرقة منطقة الخليج (GRD) استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان / أبريل ٢٠٠٨؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٧ آذار / مارس ٢٠٠٨؛ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان / أبريل ٢٠٠٨؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨؛ مكتب الإدارة والموازنة (OMB) استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير. لم يتلق المفتش العام تقارير حول المبالغ الملزمة والمنفقة لحوالي ٣٠ مليون دولار من المخصصات الأساسية للسنة المالية ٢٠٠٦. تلقى المفتش العام تقارير حول مخصصات مستوى المسارات لـ ٩٧% من مخصصات صندوق دعم الاقتصاد (ESF). تفاصيل البرنامج ومستوى المسار لم تكن متوفرة بالنسبة لحوالي ٩٦ مليون دولار من أموال صندوق دعم الاقتصاد (ESF).

(١) أعطي مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، ٤٧٥ مليون دولار حُصص منها ٣٨٥ مليون دولار لفرقة منطقة الخليج (GRD) لأجل تنفيذ برنامج لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات (PRDC). ذكرت فرقة منطقة الخليج أن ٦٦ مليون دولار من المبلغ الملغى سوف تأتي من هذا المبلغ المخصص.

(٢) ذكرت فرقة منطقة الخليج أن المبلغ المخصص لبرنامج حماية أمن البنية التحتية (ISP) حُصص إلى ٢٢٧ مليون دولار. الـ ١٠ ملايين دولار الملغاة من ربع السنة هذا ليست معكوسة (محدوفة) لأن المخصصات لن تخفض إلى حين توقيع الاتفاقية حول التعديل. استجابة مكتب الإدارة والموازنة على طلب المفتش العام للبيانات، ١٨ نيسان / أبريل ٢٠٠٨، لاحظت أن كامل الـ ٧٦ مليون دولار الملغاة كانت من تمويل صندوق دعم الاقتصاد (ESF) للسنة المالية ٢٠٠٧. سوف تحول وزارة الخارجية ١٠ ملايين دولار من أموال برنامج حماية أمن البنية التحتية (ISP) للسنة المالية ٢٠٠٦ إلى لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات (PRDC) وستقطع ٧٦ مليون دولار من صندوق دعم الاقتصاد (ESF) للسنة المالية ٢٠٠٧، من برنامج لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات (PRDC).

صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

وضعية برامج صندوق دعم الاقتصاد (ESF) في المسار الأمني (بملايين الدولارات)

برنامج صندوق دعم الاقتصاد (ESF)	وضعية مخصصات البرامج	المخصصات كنسبة مئوية من مخصصات صندوق دعم الاقتصاد (ESF)	تحديث البرنامج منذ ربع السنة الأخير
المساندة المستديمة للتشغيل والصيانة (O&M)	<p>إجمالي المخصص \$285</p> <p>إجمالي الملزم \$262.18</p> <p>إجمالي المنفق \$169.64</p> <p>المصادر: فرقة منطقة الخليج (GRD) استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان / أبريل ٢٠٠٨.</p>	9%	<p>الوصف: تقدم المشاريع خدمات داخل المحطات، ومواد استهلاكية وقطع الغيار في محطات الطاقة الكهربائية الرئيسية؛ محطات المياه والمياه المصروفة؛ ومرافق الصحة، والنقل والاتصالات والتسهيلات لمساعدة العراقيين بجهود المساندة المستديمة.</p> <p>الوضعية: بدأت عملية إقفال كافة مشاريع لقطاع الأشغال العامة والمياه (WSSP) للمرحلة الثانية المنجزة خلال ربع السنة هذا وسوف تكون منجزة في حزيران / يونيو ٢٠٠٨. وبدأت عملية إقفال كافة مشاريع قطاع الأشغال العامة والمياه (WSSP) للمرحلة III، وسوف تكون منجزة بحلول آب / أغسطس ٢٠٠٨. بدأت عملية إقفال كافة مشاريع التشغيل والصيانة في قطاع الكهرباء وسوف يتم إنجازها بحلول حزيران / يونيو ٢٠٠٨. قطاع التوليد الثانوي بعقد التشغيل والصيانة والمساندة المستديمة (OMS) بقيمة ٧٧,٥ مليون دولار تشغيل وصيانة في ٦ محطات لتوليد الطاقة يتقدم وسوف ينتهي في بداية أيلول / سبتمبر ٢٠٠٨. كافة مشاريع O&M الأخرى المتبقية للإلغاء سوف تكون منجزة بحلول تموز / يوليو ٢٠٠٨ وتنتقل إلى عملية الإقفال.</p>
"إنماء" - تنمية الإعمار الزراعي التجاري في القطاع الخاص	<p>إجمالي المخصص \$92.5</p> <p>إجمالي الملزم \$92.50</p> <p>إجمالي المنفق \$11.48</p> <p>المصادر: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان / أبريل ٢٠٠٨.</p>	3%	<p>الوصف: تهدف المشاريع إلى تحسين النوعية والإنتاجية الزراعية، وإعادة التربة إلى وضعها السليم وأنظمة إدارة المياه، وزيادة المنافسة في الأعمال التجارية الزراعية، وزيادة الشراكة المحلية والأجنبية.</p> <p>الوضعية: دعمت "إنماء" مشروع إنتاج الذرة في محافظة الأنبار، وأدخلت أنواع جديدة من الذرة لتعزيز تأميم العلف للماشية. قدم البرنامج البذار المحسنة والسماد والمساعدة الفنية.</p>

صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

وضعية برامج صندوق دعم الاقتصاد (ESF) في المسار الأمني (بملايين الدولارات) (تابع)

برنامج صندوق دعم الاقتصاد (ESF)	وضعية مخصصات البرامج	المخصصات كنسبة مئوية من مخصصات صندوق دعم الاقتصاد (ESF)	تحديث البرنامج منذ ربع السنة الأخير
<p>تنمية القدرات والتدريب الفني على مستوى المنشآت</p>	<p>إجمالي المخصص \$60,000,000 إجمالي الملزم \$42,860,000</p> <p>إجمالي المنفق \$33,470,000</p> <p>المصادر: فرقة منطقة الخليج (GRD) استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان / أبريل ٢٠٠٨.</p>	٢%	<p>الوصف: برامج التدريب على التشغيل والصيانة (O&M) لمشغلي المحطات والفنيين في محطات الكهرباء الرئيسية؛ محطات المياه والمياه المصروفة؛ ومرافق الصحة والنقل والاتصالات.</p> <p>الوضعية: برنامج تنمية القدرات (CD) يعمل في المرحلة النهائية لجهود المساندة المستدامة للتدريب وللتشغيل والصيانة التي تم التعاقد بشأنها بموجب FAS للسنة المالية ٢٠٠٦ لقطاع الأشغال العامة والمياه (WSSP)؛ قطاع الكهرباء؛ قطاع البناء، الصحة والتعليم (BH&E)؛ وقطاع النقل والاتصالات (T&C). على العموم، لا يزال هناك أقل من ٥% من إجمالي الـ ٣٤٥ مليون دولار لبرنامج صندوق دعم الاقتصاد (ESF) وللتشغيل والصيانة O&M بحاجة للإلزام.</p>
<p>برنامج النمو الاقتصادي المحلي (المحافظات)</p>	<p>إجمالي المخصص \$99,600,000 إجمالي الملزم \$50,370,000</p> <p>إجمالي المنفق \$8,600,000</p> <p>المصادر: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان / أبريل ٢٠٠٨.</p>	٢%	<p>الوصف: برنامج يستهدف تعزيز الاقتصاد العراقي على مستوى المحافظات ومساعدة العراق في الانتقال من طراز يعتمد على مركزية التخطيط والمراقبة إلى نظام شفاف يعتمد على السوق. ثمة ثلاثة مكونات لبرنامج النمو الاقتصادي (PEG): تنمية قطاع الأعمال التجارية الزراعية الخاص، تعزيز شركات الأعمال العراقية لأجل تنمية قطاعات منتقاة من الاقتصاد، وتوسيع الإقراض التجاري لزيادة الوصول إلى التمويل.</p> <p>الوضعية: انتهى عقد ازدهار في ٣١ آذار / مارس ٢٠٠٨. تم منح برنامج النمو الاقتصادي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ لكن التحرك بدأ في مطلع نيسان / أبريل ٢٠٠٨.</p>

صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

وضعية برامج صندوق دعم الاقتصاد (ESF) في المسار الأمني (بملايين الدولارات) (تابع)

برنامج صندوق دعم الاقتصاد (ESF)	وضعية مخصصات البرامج	تحديث البرنامج منذ ربع السنة الأخير
<p>برنامج التنمية المحددة الأهداف</p>	<p>إجمالي المخصص \$٥٧,٤٠</p> <p>إجمالي الملزم \$٥,٤٦</p> <p>إجمالي المنفق \$٠,٤٦</p> <p>المصادر: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان / أبريل ٢٠٠٨.</p>	<p>الوصف: أداة تمويل للمنظمات غير الحكومية (NGOs) لدعم المبادرات الاقتصادية والاجتماعية والحكم في مناطق النزاع في العراق؛ تُركز البرامج على تخفيف آثار النزاع، وبناء الوحدة الوطنية وجهود التنمية الأخرى.</p> <p>الوضعية: برنامج التنمية المحددة الأهداف في دورته الثانية من مراجعة المنح؛ يجري حالياً مراجعة ٤٦ منحة للتمويل. الدورة الأولى لمراجعة المنح والموافقة نتج عنها الموافقة على تمويل ٨ منح (إجمالي ٨,٤ مليون دولار) لهذه البرامج: البرنامج الرائد للدفاع عن عامة الناس: مبادرة توظيف النساء؛ تدريب الجراحين المتخصصين؛ تدريب المنظمات غير الحكومية؛ المرفق المتعدد الاستخدامات للمجتمعات؛ منتديات الشباب؛ المصالحة، برنامج تعليم الشباب.</p> <p>٢%</p>

المصادر: أرقام التمويل مجمعة من استجابة مكتب الإدارة والموازنة لطلب المفتش العام للبيانات، ١١ آذار / مارس ٢٠٠٨؛ فرقة منطقة الخليج (GRD) استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان / أبريل ٢٠٠٨؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية؛ ٢٧ آذار / مارس ٢٠٠٨؛ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان / أبريل ٢٠٠٨؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨؛ مكتب الإدارة والموازنة استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير. لم يتلق المفتش العام تقارير عن المبالغ الملزمة والمنفقة لحوالي ٣٠ مليون دولار من المخصصات الأساسية للسنة المالية ٢٠٠٦. تلقى المفتش العام تقارير عن مخصصات مستوى المسارات لأكثر من ٩٧% من مخصصات صندوق دعم الاقتصاد (ESF). تفاصيل البرنامج ومستوى المسارات لم تكن متوفرة بالنسبة لحوالي ٩٦ مليون دولار من أموال صندوق دعم الاقتصاد.

وضعية برامج صندوق دعم الاقتصاد (ESF) في المسار الأمني (بملايين الدولارات)

برنامج صندوق دعم الاقتصاد (ESF)	وضعية مخصصات البرامج	المخصصات كنسبة مئوية من مخصصات صندوق دعم الاقتصاد (ESF)	تحديث البرنامج منذ ربع السنة الأخير
تنمية القدرات	<p>إجمالي المخصص \$٢٤٥</p> <p>إجمالي الملزم \$٢٤٤,٢٦</p> <p>إجمالي المنفق \$٦٨,٨٣</p> <p>المصادر: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان / أبريل ٢٠٠٨</p>	٨%	<p>الوصف: عززت المشاريع قدرات القيادة في المكاتب الحكومية، وساعدت في تنفيذ الموازنات، وحسنت تسليم الخدمات الأساسية وبنيت قدرات الحكومة العراقية لإدارة برامج التدريب بغية بناء الوظائف العامة الإدارية الأساسية.</p> <p>الوضعية: بتاريخ ٣١ آذار / مارس ٢٠٠٨، درّب برنامج تطوير أكثر من ٨٤٠٠ موظف مدني في مناطق الإدارة العامة الجوهريّة، وكذلك إدارة المشتريات والإحصاء، وإدارة العقود والمشاريع. عملت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) على إعادة إطلاق نظام المعلوماتية للإدارة المالية في العراق (IFMIS). إعادة تنظيم لكمبيوتر الخادم وأجهزة الكمبيوتر الأخرى، وتدريب مهندسي الشبكة في الوزارة وخبراء التشغيل باتت شبه منجزة.</p>
الديمقراطية والمجتمع المدني	<p>إجمالي المخصص \$١٧٥,٥٠</p> <p>إجمالي الملزم \$١٠٢,٠٥</p> <p>إجمالي المنفق \$٦٢,٨٩</p> <p>المصادر: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان / أبريل ٢٠٠٨</p>	٥%	<p>الوصف: تدعم المشاريع مجلس النواب في جهود بناء الديمقراطية – وبنوع خاص تشجيع النساء والأقليات على المشاركة في العملية السياسية.</p> <p>الوضعية: كان هناك ١٩ ورقة مفاهيم تمت مراجعتها ومنحة واحدة أعطيت إلى رليف انترناشونال (Relief International)، مقدره بحوالي ٢٥ مليون دولار. الأموال المتبقية تجري برمجتها لبرنامج تعزيز التشريعات في العراق الجديد الذي هو حالياً في طور التصميم.</p>

صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

وضعية برامج صندوق دعم الاقتصاد (ESF) في المسار الأمني (بملايين الدولارات) (تابع)

برنامج صندوق دعم الاقتصاد (ESF)	وضعية مخصصات البرامج	المخصصات كنسبة مئوية من مخصصات صندوق دعم الاقتصاد (ESF)	تحديث البرنامج منذ ربع السنة الأخير
الحكم الاقتصادي II، الإصلاحات السياسية والتنظيمية	<p>إجمالي المخصص \$٨٨.٢٠</p> <p>إجمالي الملزم \$٨٥.٠٠</p> <p>إجمالي المنفق \$٣٥.٠٠</p> <p>المصادر: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان / أبريل ٢٠٠٨</p>	٣%	<p>الوصف: تساعد المشاريع الحكومية العراقية في إصلاح السياسات الضرائبية والمالية والنقدية والجمركية. وفي بناء قدرات البنك المركزي العراقي، ومساعدة وزارة المالية في عصرنة القطاع المصرفي، بالتناغم مع ترتيبات القروض الاحتياطية من صندوق النقد الدولي (SBA)، وتشجيع النمو الذي يقوده القطاع الخاص في العراق.</p> <p>الوضعية: لقد تم توقيع مذكرة تفاهم (MOU) من قبل وزارة المالية (MOF) ومدير بعثة العمل في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لإعادة العمل بنظام المعلوماتية للإدارة المالية في العراق (FMIS). بتاريخ ٣١ آذار / مارس، كان نظام المعلوماتية للإدارة المالية قد عاد إلى عمله السابق. خلال ربع السنة هذا، تم تدريب ٦ مهندسي شبكة وخبراء تشغيل من قبل مستشاري الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) في الصيانة والتوفيق بين الحسابات. وزارة المالية في طور تأميم مقاول لمشروع الاتصال (VSAT connection). ويعمل أيضاً مستشارو الوكالة الأميركية للتنمية الدولية والبنك الدولي مع الحكومة العراقية لتطبيق قانون التقاعد الموحد الجديد.</p>
مكتب الاتصال لجنائيات نظام الحكم (RCLO)	<p>إجمالي المخصص \$٣٣.٠٠</p> <p>إجمالي الملزم \$٣٣.٠٠</p> <p>إجمالي المنفق \$٢١.٩٤</p> <p>المصادر: وزارة العدل، ورقة الوقائع: جهود وزارة العدل في العراق، ١٨ شباط / فبراير ٢٠٠٨؛ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨</p>	١%	<p>الوصف: يضمن المكتب أمن وسلامة الشهود وضحايا الجرائم التي يجري التحقيق بشأنها من قبل المحكمة العليا العراقية (IHT).</p> <p>الوضعية: طور وياشر بتنفيذ خطة تخفيض لعمليات وموظفي مكتب الاتصال لجنائيات نظام الحكم (RCLO) استعداداً لنقل المسؤوليات إلى العراقيين. ساعد المكتب المحكمة العليا العراقية في إعداد قضايا غزو الكويت وحلبجا والأهوار العربية والتجار. وأجرى مكتب الاتصال لجنائيات نظام الحكم (RCLO) تدريبات لاستئنافات المحكمة العليا العراقية، محاكم الموضوع وقضاة التحقيق. تم إنجاز نقل ملفات الأدلة الأكيدة من الخادمة إلى دار المحكمة العليا العراقية في مجمع المنطقة الدولية. لتحضيرات البنيوية لتعزيز معسكرات أمن الشهود وتحويلها لاحقاً إلى خدمة مرافقي القضاة الأميركيين قد انتهت.</p>

صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

وضعية برامج صندوق دعم الاقتصاد (ESF) في المسار الأمني (بملايين الدولارات) (تابع)

برنامج صندوق دعم الاقتصاد (ESF)	وضعية مخصصات البرامج	المخصصات كنسبة مئوية من مخصصات صندوق دعم الاقتصاد (ESF)	تحديث البرنامج منذ ربع السنة الأخير
اللاجئون العراقيون (الأردن)	<p>إجمالي المخصص \$38,000 إجمالي الملزم \$38,000 إجمالي المنفق \$23,000</p> <p>المصادر: وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨</p>	١%	<p>الوصف: نداء الأمم المتحدة للتعليم يهدف إلى تسجيل ١٥٠,٠٠٠ طفل عراقي إضافي في المدارس الأردنية والسورية. إجمالي تمويل البرنامج يبلغ ١٣٠ مليون دولار، منها ٣٠ مليون دولار مساهمة أميركية من أموال صندوق دعم الاقتصاد و٩ ملايين دولار من أموال المساعدة الطارئة للاجئين والهجرة.</p> <p>الوضعية: ثمة حوالي ١٠٠,٠٠٠ طفل لاجئ عراقي مسجلين في المدارس الرسمية والخاصة في الأردن وسوريا للسنة المدرسية ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨. قدمت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR) حوالي ٣٥,٠٠٠ زي رسمي ومعدات مدرسية إلى تلامذة المدارس من العائلات العاجزة عن تأمين الزي الرسمي. إعادة تأهيل أكثر من ١٣٠ مرفق تعليمي؛ منح مدرسية لـ ٣٠٠ طالب عراقي لاجئ قُدمت إلى الجامعات الرسمية والخاصة في سوريا.</p>

المصادر: أرقام التمويل جُمعت من استجابة مكتب الإدارة والموازنة لطلب المفتش العام للبيانات، ١١ آذار / مارس ٢٠٠٨؛ استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان / أبريل ٢٠٠٨؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٧ آذار / مارس ٢٠٠٨؛ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان / أبريل ٢٠٠٨؛ استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨؛ استجابة مكتب الإدارة والموازنة لطلب المفتش العام للبيانات، ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير. لم يتلق المفتش العام تقارير عن المبالغ الملزمة والمنفقة بالنسبة لحوالي ٣٠ مليون دولار من المخصصات الأساسية للسنة المالية ٢٠٠٦. تلقى المفتش العام تقارير حول مخصصات مستوى المسار بالنسبة لـ ٩٧% من مخصصات صندوق دعم الاقتصاد (ESF). برنامج وتفاصيل مستوى المسار لم تكن متوفرة بالنسبة لحوالي ٩٦ مليون دولار من أموال صندوق دعم الاقتصاد (ESF).

الشكل ٢-١٤
برنامج فريق إعادة إعمار المحافظات العراقية
المصدر: تحليل المفتش العام لبيانات OPA (٢٠٠٨/٣/٦)



٦	فريق دعم المحافظات (PST)	△
١٣	فريق إعادة إعمار المحافظات المرافقة (ePRT)	▲
٩	فريق إعادة إعمار المحافظات بقيادة أميركية	○
٣	فريق إعادة إعمار المحافظات بقيادة الائتلاف	●
٣١	المجموع	

ملاحظة: المواقع تقريبية

فِرَق إعادة إعمار المحافظات

صندوق دعم الاقتصاد هو المُمَوَّل الأولي لنشاطات البرنامج الذي يدعم فِرَق إعادة إعمار المحافظات (PRTs). بتاريخ ٣١ آذار / مارس ٢٠٠٨، كان قد تم تخصيص أكثر من ٣٣% من صندوق دعم الاقتصاد لبرامج فرق إعادة إعمار المحافظات.

مبادرة فِرَق إعادة إعمار المحافظات التي تأسست لأول مرة في العراق في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥، هي مبادرة من الجهود المدنية والعسكرية ما بين الوكالات تخدم كترابط بيني بين الولايات المتحدة والشركاء في الائتلاف وبين الحكومات المحلية في العراق في المحافظات الـ ١٨^(١٢٦). يساعد البرنامج، كجزء جوهري من مهمته، حكومات المحافظات في تحقيق أهدافها التالية:^(١٢٧)

- تطوير قدرة شفافة مستديمة للحكم.
- تعزيز الأمن المتزايد وحكم القانون.
- تعزيز التنمية السياسية والاقتصادية.
- تزويد الإدارات الإقليمية بالأمور الضرورية لتلبية الحاجات الأساسية للسكان.

بتاريخ ٣١ آذار / مارس ٢٠٠٨، كان هناك ٨٠٠ شخص (٤٢٥ تحت سلطة رئيس البعثة الأميركية) (COM)^(١٢٨) يعملون في ٢٥ فرقة إعادة إعمار المحافظات^(١٢٩)، من بينها ١٢ فرقة دائمة و ١٣ فرقة من فرق إعادة إعمار المحافظات (PRT) مندمجة في فرق إعادة إعمار المحافظات/فرق إعادة الإعمار المرافقة (ePRTs/ PRTs)^(١٣٠). هناك حوالي ٣٧٥ شخص تشرف عليهم القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) والكيانات العسكرية الأخرى^(١٣١). فِرَق دعم المحافظات (PSTs) متموضعة في الشمال، في دهوك والسليمانية، وفي الجنوب، في كربلاء والنجف والمثنى وميسان^(١٣٢). فرقة دعم المحافظات في القادسية حُوِّلت إلى فرقة لإعادة إعمار المحافظات (PRT) في آذار / مارس ٢٠٠٨^(١٣٣). بالنسبة لمواقع فرق إعادة إعمار المحافظات (PRT) عبر العراق، انظر الشكل ٢-٤.

برنامج لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات/فرق إعادة إعمار المحافظات (PRDC/PRT) الذي يدعمه صندوق دعم الاقتصاد، وصندوق الاستجابة السريعة (QRF)، وبرنامج الحكم المحلي (LGP) يدعم مباشرة نشاطات فِرَق إعادة الإعمار الإقليمية في المحافظات. للاطلاع على نظرة إجمالية على برنامج فرق إعادة إعمار المحافظات (PRT)، بما في ذلك الإنفاق التشغيلي، انظر الجدول ٢-٤.

صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

الجدول ٢-٢٤
تمويل برامج فرق إعادة إعمار المحافظات (بملايين الدولارات)

المبالغ التكميلية التي تم إقرارها للسنة المالية ٢٠٠٧	المبالغ التكميلية التي تم إقرارها للسنة المالية ٢٠٠٦	فئة تمويل فرق إعادة إعمار المحافظات (PRT)
\$٤١٤	\$٢٣٠ ^(١)	تمويل التشغيل
		تمويل البرنامج من صندوق دعم الاقتصاد
\$٣٨٥ ^(ب)	\$٣١٥	مشاريع فرق إعادة إعمار المحافظات/ لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات (PRDC/PRT)
\$٩٠	\$١٥٥	برنامج فرق إعادة إعمار المحافظات (PRT) للحكم المحلي
\$١٢٥		صندوق الاستجابة السريعة
\$٦٠٠	\$٤٧٠	إجمالي صندوق دعم الاقتصاد
\$١,٠١٤	\$٧٠٠	المجموع الإجمالي

المصدر: وزارة الخارجية، ذكرت في تدقيق المفتش العام 07-015، "مراجعة فعالية برنامج فرق إعادة إعمار المحافظات في العراق"، ١٨ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٧؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ١٨ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٧؛ فرقة منطقة الخليج (GRD)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٧ نيسان / أبريل ٢٠٠٨؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان / أبريل ٢٠٠٨.

ملاحظة: ذكر مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) خلال ربع السنة هذا أن أموال السنة المالية ٢٠٠٨ لم يتم تسليمها.^(١) لم يجر إلزام أو إنفاق أي من أموال السنة المالية ٢٠٠٦ في السنة المالية ٢٠٠٦ وتم نقلها إلى السنة المالية ٢٠٠٧.^(ب) لاحظت فرقة منطقة الخليج (GRD) أن مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) تلقى ٤٧٥ مليون دولار من الأموال التكميلية للسنة المالية ٢٠٠٧ لبرنامج لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات/ فرق إعادة إعمار المحافظات (PRDC/PRT). خصص مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) ٣٨٥ مليون دولار من هذا المبلغ إلى فرقة منطقة الخليج (GRD) لهذا البرنامج.

فرق إعادة إعمار المحافظات المرافقة للألوية

في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أعلن الرئيس بوش أن الولايات المتحدة قد تُضاعف عدد فرق إعادة إعمار المحافظات في العراق كجزء من الطريق الجديد إلى الأمام. لقد زاد عدد فرق إعادة إعمار المحافظات (PRTs) عن الضعفين - من ١٠ إلى ٢٥ - كانت المنظمات الجديدة فرق مرافقة (ePRTs) للألوية القتالية (B/RCTs) في (الجيش) وأفواج (البحرية) المشاركة في زيادة عديد القوات الأميركية في محافظات بغداد والأنبار وديالا^(١٣٥). يتوقع سحب فرق الألوية القتالية بحلول آب / أغسطس ٢٠٠٨، غير أن مستقبل فرق إعادة الاعمار المرافقة للألوية (ePRTs) غير مؤكد^(١٣٦).

بدأت فرق إعادة إعمار المحافظات المرافقة ePRTs كفرق ما بين الوكالات، كل فرقة منها مؤلفة من ٤ أشخاص لكنها توسعت لتشمل خبراء مدنيين في تشكيلة واسعة من الاختصاصات^(١٣٧). تشكل العاملون فيها من أعضاء مدنيين في وزارة الدفاع ومن أعضاء في الحرس القومي واحتياط الجيش إلى حين أصبحت الأموال متوفرة لوزارة الدفاع للتعاقد مع مقاولين مدنيين. بتاريخ آذار / مارس ٢٠٠٨، كانت عملية نشر الخبراء المدنيين متواصلة.

أهداف برامج لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات/فرق إعادة إعمار المحافظات (PRDC/PRT)

برنامج لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات/فرق إعادة إعمار المحافظات (PRDC/PRT) خُصص له ٣١٥ مليون دولار من الأموال التكميلية في السنة المالية ٢٠٠٦ و ٣٨٥ مليون دولار من الأموال التكميلية للسنة المالية ٢٠٠٧^(١٣٨) التي أصبحت متوفرة من صندوق دعم الاقتصاد^(١٣٩). يعمل البرنامج لتحقيق الأهداف الرئيسية التالية:^(١٤٠)

- تعزيز الروابط بين الحكومة العراقية والحكومات المحلية.
- تحسين قدرات الحكومات الإقليمية على تسليم الخدمات الأساسية.
- ضمان أن تلبي جهود إعادة الإعمار الاحتياجات الأساسية للشعب العراقي.

مشاريع لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات/فرق إعادة إعمار المحافظات (PRDC/PRT) صغيرة على العموم (بمعدل ١,٥ مليون دولار تقريباً) ويجب أن يستفيد منها ١٠٠ شخص على الأقل^(١٤١). من هذه المشاريع مثلاً المشاريع الرامية إلى تحسين المرافق الخدمائية، والمدارس، والطرق، وإمدادات المياه. لقد تطور البرنامج من المساندة في الخدمات الأساسية إلى دعم التنمية الاقتصادية.

عملية لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات/فرق إعادة إعمار المحافظات (PRDC/PRT)

اختيار المشاريع وبرمجتها الزمنية تستلزم عدة مراحل من التنسيق بين العاملين في فرق إعادة إعمار المحافظات (PRT) وأعضاء الحكومات المحلية العراقية. أولاً، يُحدّد العراقيون على المستوى الإقليمي المشاريع الكامنة التي سوف تخدم السكان بطريقة أفضل. بعد إجراء ندوة عامة، تُقدم هذه المشاريع إلى المجلس الإقليمي (PC) الذي يعطي الموافقة النهائية ويُحدّد الأولويات^(١٤٢). مدير البرنامج الإقليمي الذي هو جزء من فرق إعادة إعمار المحافظات (PRT) يعمل كصلة وصل مع المجلس الإقليمي ويساعد في إطلاق تطوير سلة المشاريع^(١٤٣).

تعمل لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات (PRDC)، وفرق إعادة إعمار المحافظات (PRT) وفرقة منطقة الخليج (GDR) معاً لتطوير كامل سلة المشاريع وتسمي المشروع للسفارة الأميركية للموافقة عليه. بتاريخ ٣١ آذار / مارس ٢٠٠٨، كانت فرقة منطقة الخليج قد منحت عقوداً لـ ١٨٨ مشروعاً مقدرة بأكثر من ٢٨٠ مليون دولار، مستخدمة التمويل التكميلي للسنة المالية ٢٠٠٦ من صندوق دعم الاقتصاد. كذلك تمّ منح قرابة ٥٥ مليون دولار من الأموال التكميلية للسنة المالية ٢٠٠٧ إلى ٣٦ مشروع^(١٤٤). بالنسبة لوضع مشاريع لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات/فرق إعادة إعمار المحافظات (PRDC/PRT) المُمولة من هذه المخصصات، أنظر الشكل ٢-١٥ والشكل ٢-١٦.

يوصل برنامج لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات/فرق إعادة إعمار المحافظات (PRDC/PRT) تطوره منتقلاً من مقاربة مركزة على إعادة الإعمار إلى تركيز على المساندة المستديمة والتخطيط، بما في ذلك^(١٤٥).

- التخطيط الإستراتيجي لمشاريع البنية التحتية في المستقبل.
- التخطيط لصيانة الدورة الحياتية.
- إنشاء خدمات التشغيل والصيانة للبنية التحتية.

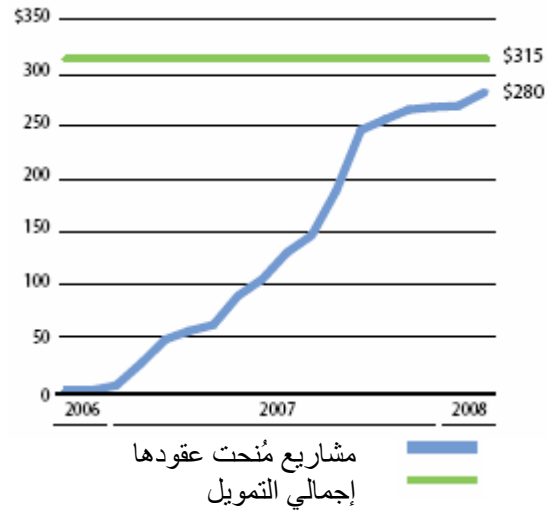
هذا الانتقال يهدف إلى تعزيز قدرات موظفي الحكومات الإقليمية، وسوف يُنفذ خبراء فرقة منطقة الخليج هذه المقاربة عندما ستضم الموازنات الإقليمية العراقية خدمات التشغيل والصيانة، ومشاريع التخطيط الإقليمية والبلدية^(١٤٦). نظراً للتكامل بين لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات (PRDC) التي يقودها العراقيون وفرق إعادة إعمار المحافظات (PRTs) التي تقودها الولايات المتحدة والاتلاف، يهدف هذا البرنامج إلى بناء قدرات تنفيذ التمويل.

صندوق الاستجابة السريعة

صندوق الاستجابة السريعة (QRF) لفرق إعادة إعمار المحافظات (PRT) هو برنامج جديد لصندوق دعم الاقتصاد (ESF) وقد بدأ في منتصف ٢٠٠٧^(١٤٧). يُزوّد البرنامج فرق إعادة إعمار المحافظات (PRTs) بمصدر تمويل سريع الاستجابة لتنفيذ المشاريع السريعة النتائج ذات القيمة العالية. لقد خصصت وزارة الخارجية ١٢٥ مليون دولار لصندوق الاستجابة السريعة للسنة المالية ٢٠٠٨^(١٤٨).

الشكل ١٥-٢

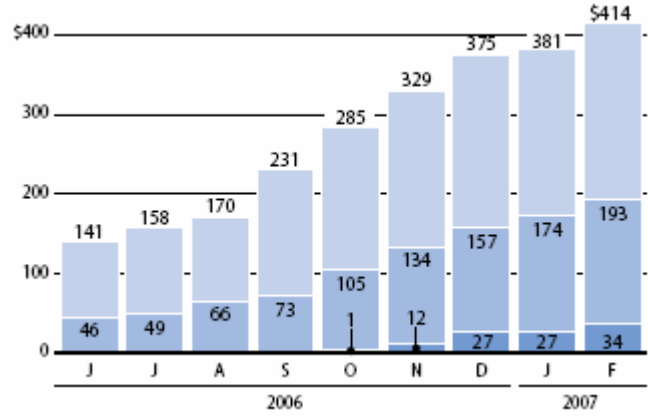
مشاريع لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات/فرق إعادة إعمار المحافظات (PRDC/PRT) للسنة المالية ٢٠٠٦ عقود البرنامج الممنوحة، بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٣١ بملايين الدولارات
المصدر: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/٤/٣.



ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

الشكل ١٦-٢
مشاريع لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات/فرق إعادة إعمار المحافظات (PRDC/PRT) للسنة المالية ٢٠٠٧،
المبالغ الموافق عليها والممنوحة
بملايين الدولارات
المصدر: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAQ)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/٤/٣.



القيمة الإجمالية لمشاريع لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات (PRDC) الموافق عليها
القيمة الإجمالية لمشاريع فريق السفارة القومي الأميركي (NET) الموافق عليها
القيمة الإجمالية للمشاريع الممنوحة

ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

بتاريخ ١١ آذار / مارس ٢٠٠٨، كان لدى برنامج صندوق الاستجابة السريعة (QRF) ٦٩٠ مشروع نشط أو منجز فُدرت بـ ١٣ مليون دولار^(١٤٩). تُغطي المشاريع طيفاً من التجهيزات الزراعية إلى معدات المدارس.

وافق برنامج صندوق الاستجابة السريعة (QRF) على ٧٩ منحة فُدرت بحوالي ١٠ ملايين دولار بتاريخ ٣١ آذار / مارس ٢٠٠٨^(١٥٠). تغطي هذه المنح تشكيلة واسعة من النشاطات تشمل إعادة تأهيل وتجهيز المدارس والمستشفيات، وتعزيز المحاكم، والزراعة، والوسائل الإعلامية، ومهنة الصحافة والتدريب المهني. تعمل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بنوع خاص مع المنظمات العراقية الأهلية غير الحكومية (NGOs)، ومع الجمعيات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني لتخفيف حدة النزاعات^(١٥١). للحصول على لمحة خاطفة عن الهبات الكبرى، أنظر الجدول ٢-٢٥.

بتاريخ ٣١ آذار / مارس ٢٠٠٨، تلقت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) ونشّطت ٩٥ مشروعاً مقدرة بأكثر من ١٢ مليون دولار. من أصل هذه المشاريع، المقدرة بحوالي ١٠,٧ مليون دولار، هناك ٨٤ مشروعاً نشطاً و ٤ مشاريع معلقة مقدرة بـ ٥,٦ مليون دولار^(١٥٢). ذكرت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) ان برنامج المساعدة السريعة للعراق أنفق ١,٨ مليون دولار لتاريخ ٣١ آذار / مارس ٢٠٠٨^(١٥٣). الهبات

والمشتريات المباشرة والمشتريات الصغيرة تؤمن التمويل لمشاريع فرق إعادة إعمار المحافظات (PRT). للاطلاع على ملخص حول الأدوات المتوفرة للمنظمات الساعية إلى التمويل من صندوق الاستجابة السريعة (QRF)، أنظر الجدول ٢-٢٦.

في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٧، وقعت وزارة الخارجية على ٦٠ اتفاقية خاصة بالهبات مقدرة بقرابة ٥ مليون دولار، ونفدت مشتريات صغيرة ومشتريات مباشرة مقدرة بقرابة ٤ مليون دولار. هناك سبعة اقتراحات هبات تبلغ ١,١٨١ مليون دولار هي في المرحلة النهائية للمنح^(١٥٤). هذه المنح سوف تدعم مشاريع أعمال تمويل صغيرة تملكها نساء، وسائل إعلام مستقلة، وتشكيلة من المشاريع الزراعية الصغيرة.

في شباط / فبراير ٢٠٠٨، بدأ تدريب متقدم على الكمبيوتر لمدة شهر للقضاة في النجف باستخدام تمويل من صندوق الاستجابة السريعة (QRF) وسوف يمدد هذا التدريب، في حال نجاحه، إلى كربلاء^(١٥٥).

الجدول ٢-٢٥
نظرة خاطفة على أكبر هبات صندوق الاستجابة السريعة (QRF)

اسم الهبة	الموقع	المبلغ	تاريخ الموافقة
مبادرة التمويل الصغير العراقية - الإسكندرية	شمال بابل	\$٥٠٠,٠٠٠	٢٠٠٨/٣/١٣
مركز التعليم والإرشاد (تجهيزات البرنامج، التدريب والتقييم)	بغداد	\$٣٥٥,٤١٥	٢٠٠٨/٣/٢٠
فرق إعادة إعمار المحافظات في بغداد: دعم صحيفة مستقلة - البلاد اليوم	بغداد	\$٢٤٤,٣٥٠	٢٠٠٧/١٠/٣٠
تجديد السوق في نيزا نيسان	بغداد / ٢ لويالتي/ فرق إعادة إعمار المحافظات المرافقة (ePRT)	\$٢٠٥,٩٤٠	٢٠٠٨/٢/١٣
وزارة البلديات: إنشاء الخدمات الحكومية الصديقة للمواطنين	إربيل	\$٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠٨/٢/١٧
برنامج تمويل القطاع الاجتماعي لحي الأعظمية	بغداد / ٣/ تاجي/ فرق إعادة إعمار المحافظات المرافقة (ePRT)	\$٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠٨/١/٣١
المشعب رقم ١ من نهر الفرات: ري الأراضي الزراعية - الفرات I	الأنبار	\$٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠٨/١/٢٩
مركز الأمان العراقي - كركوك - البرنامج التشغيلي الرئيسي	تأميم	\$٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠٨/١/٢٩
المجموع		٢,١٠٥,٧٠٥	

المصدر: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان / أبريل ٢٠٠٨.

صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

المبلغ المنتشر	الوصف	مُلخص أدوات صندوق الاستجابة السريعة الإدارة
\$25,000 >	المشتريات الصغيرة المشابهة لعمليات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد سوف تسمح لفرق إعادة إعمار المحافظات/فرق إعادة الإعمار المرافقة (ePRTs/PRTs) بشراء مواد أو خدمات يعتبرها قادة فرق PRT حيوية بالنسبة للالتزاماتهم إزاء المجتمعات المحلية والإقليمية. لا حاجة إلى موافقة السفارة. المذكرة "Not withstanding" سوف تسمح بمشتريات بحدود 25,000 دولار ومرونة القانون الفدرالي للمشتريات (FAR).	المشتريات الصغيرة
\$50,000 >	مدفوعات مرة واحدة تقدم إلى الحكومة العراقية/ منظمات غير حكومية (GOI/NGO) للقيام بنشاطاتها. يجري تعقب الهبات في السفارة وتنفيذ من قبل فرق إعادة إعمار المحافظات/فرق إعادة الإعمار المرافقة (ePRTs/PRTs). تخضع الهبات للمراجعة اللاحقة وللادونات. تجري مراجعة الهبات التي تزيد عن 25,000 دولار في واشنطن العاصمة.	الهبات الصغيرة
\$200,000 - \$500,000 >	مدفوعات مرة واحدة تقدم إلى الحكومة العراقية/ منظمات غير حكومية (GOI/NGO) للقيام بنشاطاتها. يجري تعقب الهبات في السفارة وتنفيذ وترصد من قبل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID). تراجع مكتب شؤون المحفظات (OPA) وتسلم إلى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID).	الهبات
\$200,000 >	يستخدم عندما يكون النشاط معقد بما فيه الكفاية لتكون هناك ضرورة إلى إبرام عقد/بيان أشغال طويل؛ يجب أن يوافق قادة فرق إعادة إعمار المحافظات (PRT) على طلب الشراء. جدارة طلب الشراء ووسائل التنفيذ تقوم بها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) أو القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A) أو GSO - حسب الكفاءة الأساسية. المنفذ هو الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) - والقيادة الإقليمية للعقود التابعة لوزارة الدفاع (RCC) هي مسؤولة عن الرصد.	الشراء المباشر

المصدر: مكتب شؤون المحفظات (OPA)، بوابة فرقة إعادة إعمار المحافظات، "توجيهات لإدارة برنامج صندوق الاستجابة السريعة التابع فرق إعادة إعمار المحافظات/فرق إعادة الإعمار المرافقة (ePRTs/PRTs) " ١٢ آب / أغسطس ٢٠٠٧، ص ٢.

برنامج الحكم المحلي (LGP)

يُعد برنامج الحكم المحلي (LGP) للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، الجهود العراقية لإقامة حكومات محلية شفافة وخاضعة للمساءلة تستجيب لمطالب مواطنيها. برنامج الحكم المحلي الذي بدأ في نيسان / أبريل ٢٠٠٣، تقوم بتنفيذه مؤسسة ريسيرتش تراينغل انترناشنال (RTI). أُعيدت تسمية البرنامج ببرنامج الحكم المحلي الثاني (LGP II) عندما تم توسيعه سنة ٢٠٠٥ ليشمل مرحلة جديدة من الدعم لبرامج الحكم المحلي في العراق. بموجب أحكام هذا العقد، يقوم برنامج الحكم المحلي (LGP) بنشاطات لتنفيذ الأولويات العراقية التالية:^(١٥٦)

- تحسين إدارة وتنظيم الحكومات المحلية والبلدية وفي المحافظات.
- تقديم المساعدة الفنية والتدريب للرسميين المحليين المنتخبين حول أدوارهم ووظائفهم في الوكالات والحكومات المحلية.
- إقامة إطار عمل قانوني لشكل ديمقراطي وتمثيلي وتشاركي للحكومات اللامركزية في العراق.

منذ إطلاق برنامج الحكم المحلي (LGP)، نظم البرنامج ٢٢,٠٠٠ ندوة لتثقيف أكثر من ٧٥٠,٠٠٠ عراقي حول الديمقراطية والانتقال الديمقراطي. علاوة على ذلك، درّب برنامج الحكم المحلي (LGP) ٢٠٠٠ عضو مجالس (١٥% من النساء) و ٢٨ حاكم و ٤٢ نائب حاكم، و ٤٢٠ مدير عام، وموظفين كبار في ٣٨٠ دائرة وجميع أعضاء مجالس المحافظات المنتخبين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.^(١٥٧) وساعد برنامج الحكم المحلي (LGP) أيضاً في تطوير مسودة مجموعة القوانين للحكم المحلي وافقت عليها المحافظات الـ ١٨. في ١٣ شباط / فبراير ٢٠٠٨، صادق مجلس النواب العراقي (CoR) على قانون سلطات المحافظات مع مفاوضات واقتراحات قدمتها جمعية الحكم المحلي.^(١٥٨)

نشاطات برنامج الحكم المحلي (LGP)

دعم برنامج الحكم المحلي الحكومة الكردية الإقليمية في توسيع قسم التخطيط الاقتصادي لثلاث إستراتيجيات للتنمية الإقليمية، بما في ذلك توضيح دور المؤسسات العامة في خلق بيئة تمكن من خلق الوظائف في القطاع الخاص.^(١٥٩) تقييم التنمية الاقتصادية محدود بتطوير البيانات والخيارات للنشاطات الاقتصادية التنافسية في المنطقة التي تغطي القطاعات الخمسة التالية:^(١٦٠)

- الإنشاء
- التعدين
- الزراعة
- شركات دعم النفط
- السياحة

جهد التخطيط يستلزم الاتصال المباشر بين ممثلي الصناعة وقيادة الحكومة الكردية الإقليمية التي يسهلها المستشارون العراقيون والأجانب في برنامج الحكم المحلي.

في شباط / فبراير ٢٠٠٨، عُقد مؤتمر لمدة يومين في النجف لدراسة العلاقات بين الحكومات في العراق. استضاف المؤتمر مجلس النجف الإقليمي بالتعاون مع برنامج الحكم المحلي الثاني (LGP II). كان الهدف الأولي للمؤتمر خلق آلية للعلاقات المالية بين الحكومات في العراق.

المشاركون في المؤتمر كانوا من ثماني محافظات وأنتجوا ووافقوا بالإجماع على ثماني توصيات دعماً لنظام مالي لا مركزي أكثر في العراق^(١٦١). كانت إحدى التوصيات الضغط على مجلس النواب لتمرير المادة ١٠٦ من الدستور التي تدعو إلى تشكيل لجنة عامة تضمن التوزيع العادل للتحويلات المالية الفدرالية إلى الحكومات الإقليمية^(١٦٢).

خلال ربع السنة هذا، ساعد برنامج الحكم المحلي في توسيع مركز تدريب الأمانة في بغداد. مرفق الأمانة يُدرّب حوالي ٦٠٠-٩٠٠ موظف كل شهر ولديه حوالي ٢٣,٠٠٠ موظف^(١٦٣). المرافق التي تم توسيعها مؤخراً سوف تسمح بتدريب مزيد من الناس كل يوم لتزيد طاقة التدريب إلى ١٢٠٠ مُتدرب في الشهر. قدم برنامج الحكم المحلي المفروشات والتجهيزات و٢٠ جهاز كمبيوتر^(١٦٤). التدريب المقدم يشمل مقررات دراسية فنية وإدارية وبرنامج لها علاقة بمعالجة المياه وإنتاج المياه.

برامج صندوق دعم الاقتصاد الجديدة للسنة المالية ٢٠٠٧ والسنة المالية ٢٠٠٨

برنامج تنمية الأعمال الزراعية التجارية للقطاع الخاص (إنماء) وبرنامج التنمية المُحدّدة الأهداف (TDP) هما الأحدث لتشجيع التنمية الاقتصادية.

إنماء: برنامج تنمية الأعمال الزراعية التجارية للقطاع الخاص

برنامج تنمية الأعمال الزراعية التجارية (إنماء) للوكالة الأميركية للتنمية الدولية الذي لزم ٩٢,٥ مليون دولار من صندوق دعم الاقتصاد "يستهدف تشكيل وتنمية شركات الأعمال الزراعية لتحفيز وتوسيع نمو شركات الأعمال الزراعية وتوسيع الإنتاج الزراعي، وتحقيق مستويات رفيعة من التوظيف"^(١٦٥).

يهدف البرنامج إلى تطوير أعمال جديدة وإلى توسيع عمليات المؤسسات ذات الملكية الخاصة. هذه الجهود سوف تكمل التعزيزات لسلسلة الإمدادات التي تساعد العراق على تلبية الحاجات الغذائية الداخلية وعلى إعادة تنشيط قطاع يوظف أكثر من ربع سكان العراق^(١٦٦).

وسوف تستخدم الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) أيضاً الـ ٢,٤ مليون دولار من صندوق دعم الاقتصاد لتنفيذ السياسة القومية التي تشجع وتدعم الأعمال الزراعية التي تركز على السلع، الأمر الذي يكمل نشاطات وزارة الزراعة الأميركية الأخرى^(١٦٧). هذه الجهود تهدف إلى زيادة القدرة التنافسية للشركات الزراعية عن طريق، من جملة أشياء أخرى، رفع مستوى السياسة والتنظيمات القومية للغذاء لتلبية المعايير الدولية^(١٦٨).

مثلاً، دعمت **إنماء** إنتاج الذرة في مشروع تشجيع حبوب العلف في الأنبار. فقد أدخلت أنواع جديدة من الذرة لمساندة إمدادات العلف لقطاع الماشية. قدمت **إنماء** البذار والسماذ والمساعدة الفنية لمحصول ومبيعات وتوزيع الذرة^(١٦٩). لمزيد من المعلومات حول القطاع الزراعي في العراق، أنظر القسم "اقتصاد العراق" في هذا التقرير.

مشاريع زراعة القمح في الأنبار وزراعة الشعير في ديالا تطبق حالياً، كما أن الحصاد متوقع في أيار / مايو وحزيران / يونيو ٢٠٠٨. استوردت **إنماء** ووزعت البذار والسماذ المصدقة، كما قدمت المساعدة الفنية للمزارعين. وسوف تشتري **إنماء** ٤٠% من الحصاد لإعادة توزيعها على المزارعين في مناطق الأنبار وديالا وبابل وتاجي لزيادة إمدادات البذار ذات الجودة العالية^(١٧٠).

برنامج التنمية المحددة الأهداف

برنامج التنمية المحددة الأهداف (TDP) مبادرة اقتصادية يديرها مكتب المساعدة الانتقالية للعراق وهو متوفر للمنظمات غير الحكومية في العراق. خصص للبرنامج ٥٧,٤٠ مليون دولار من الأموال التكميلية للسنة المالية ٢٠٠٧ وتم إنفاق أكثر من ٤٥٠,٠٠٠ دولار منها^(١٧١). هذه الأموال تمنح للمنظمات غير الحكومية في العراق للبرامج الاقتصادية والاجتماعية في مناطق النزاع لتلبية هذه الأولويات التالية:^(١٧٢)

- تخفيف آثار النزاع، المصالحة، حل النزاعات المتناوبة، والتحويلات السياسية.
- بناء الوحدة القومية العراقية عبر الحدود الجغرافية والمذهبية.
- جهود التنمية بما في ذلك القطاع الخاص، التي لم تعالجها البرامج الأخرى.

يطوّر البرنامج مبادرات لمواجهة تحديات اجتماعية واقتصادية مُعيّنة تواجه المجتمعات بما في ذلك التعليم واحتياجات العناية بالصحة والاستجابة الطارئة، والتنمية الاقتصادية وخلق الوظائف.

برنامج التنمية المحددة الأهداف هو الآن في الجولة الثانية من مراجعة الهبات ويدرس ٤٦ هبة. الجولة الأولى من مراجعة الهبات نتج عنها الموافقة على تمويل ٨ هبات قُدّرت بـ ٨,٤ مليون دولار^(١٧٣). بتاريخ ٣١ آذار / مارس ٢٠٠٨، كانت قد تمّت الموافقة على البرامج التالية:^(١٧٤)

- البرنامج الطليعي للدفاع عن عامة الناس
- مبادرة توظيف النساء
- تدريب الأطباء الجراحين المتخصصين
- تدريب المنظمات غير الحكومية
- المرافق المجتمعية المتعددة الاستخدام
- ندوات الشباب
- المصالحة
- برنامج تعليم الشباب

مشاريع صندوق دعم الاقتصاد الجارية

يوصل العديد من مشاريع صندوق دعم الاقتصاد العمل الذي بدأ مع تمويل من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. هذه المشاريع تعالج العمل على استقرار المجتمعات المحلية وتقدم الدعم لضحايا العنف، وتُموّل أعمال دعم الاستدامة الأساسية لحماية الاستثمارات الأميركية التي خصصت لإعمار البنية التحتية.

برنامج استقرار المجتمعات المحلية (GSP)

في أيار / مايو ٢٠٠٦، منحت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية هبة الإغاثة والتنمية الدولية لأجل تنفيذ برنامج استقرار الجماعات المحلية، الذي هو مشروع للأشغال العامة والتنمية الاقتصادية في العراق. يُموّل برنامج استقرار الجماعات المحلية بـ ٥١٤ مليون دولار من صندوق دعم الاقتصاد - ١٣٥ مليون دولار من المخصصات التكميلية للقرار المتواصل للسنة المالية ٢٠٠٦، و ٣٧٩ مليون دولار من الأموال التكميلية للسنة المالية ٢٠٠٧^(١٧٥). بتاريخ ٣١ آذار / مارس ٢٠٠٨، كان قد أنفق حوالي ٢٩٨ مليون دولار^(١٧٦).

هذه الأهداف الأولية تقود البرنامج الذي عمره ٢٨ شهراً إلى ما يلي:^(١٧٧)

- إيجاد الوظائف وتنمية المهارات الصالحة للاستخدام مع تركيز على الشبان العاطلين عن العمل.
- إعادة تنشيط البنية التحتية للجماعات والخدمات الأساسية.
- دعم شركات الأعمال القائمة وتطوير شركات أعمال جديدة قابلة للاستدامة.
- تخفيف النزاعات بين جماعات منتقاة.

تهدف نشاطات برنامج استقرار المجتمعات المحلية (CSP) إلى الحد من حالات التمرد، والعنف المذهبي، والجريمة، عن طريق توظيف الشباب العراقيين المسلوبين حقوق المواطنة الذين عانوا من العنف أو الذين هددهم التمرد أو نشاطات الميليشيات. يعمل البرنامج حالياً في ١٤ مدينة و ٨ محافظات: نينوى، تأميم، صلاح الدين، ديالى، الأنبار، بغداد، بابل والبصرة^(١٧٨). يطور البرنامج شبكة من مراكز خدمات التوظيف للبحث في طلبات السوق وللمساعدة في وضع العراقيين العاطلين عن العمل في وظائف طويلة الأمد

التي يعتبر البرنامج أنها أطول من ثلاثة أشهر. بتاريخ آذار / مارس ٢٠٠٨، ذكرت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) أنه كان هناك ٥٩,٠٠٠ شخص تم توظيفهم بواسطة برنامج استقرار المجتمعات المحلية CSP^(١٧٩).

يقدم برنامج استقرار المجتمعات المحلية (CSP) التدريب المهني في بغداد ونيوى وتأميم والبصرة وشمال بابل والأنبار. بتاريخ ٣١ آذار / مارس ٢٠٠٨، كان قد تخرّج أكثر من ١٦,٥٠٠ شخص من هذه التدريبات. ومنح البرنامج أيضاً أكثر من ٥٠٠٠ شهادة تدريب في محافظات بغداد ونيوى وتأميم والأنبار^(١٨٠).

تدقيق المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية لبرنامج استقرار الجماعات المحلية
خلال ربع السنة هذا، نشر المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية تقريراً وجد أدلة حول احتيال كامن في برنامج استقرار المجتمعات المحلية (CSP)، الذي تُموّله مخصصات أميركية بقيمة ٥١٤ مليون دولار. العثور على احتيال كامن – يقدر أنه يتراوح بين ٦,٧ و ٨,٤ مليون دولار – أدى إلى وقف المشاريع في أحد أحياء بغداد. أمّا العوامل التي تساهم في ضعف البرنامج إزاء الاحتيال فهي التالية:^(١٨١)

- غياب الرصد النظامي والمستقل في الموقع
- التدقيق غير الكافي بخصوص مقاولي برنامج استقرار المجتمعات المحلية (CSP).

شمل الاحتيال الكامن التحويل الممكن للأموال إلى نشاطات الميليشيات عبر عقود بأسعار مبالغ فيها لجمع النفايات، وكشوفات دوام العمل التي تحتوي على مخالفات، وعمال عراقيين وهميين لحملات التنظيف للمجتمعات المحلية التي يُموّلها البرنامج^(١٨٢).

صندوق مارلا روزيكا لضحايا الحرب العراقيين

ساعدت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) المدنيين العراقيين الذين لحقت بهم إصابات من قِبَل القوات الأميركية وقوات الائتلاف منذ أيار / مايو ٢٠٠٣. أيام سلطة الائتلاف المؤقتة، نَقَذ صندوق مارلا روزيكا^(١٨٣)، ٦٩٩ مشروعاً استفاد منها ٣٢٩,٨٥٧ من ضحايا الحرب وأعضاء عائلاتهم^(١٨٤). يغطي البرنامج عدداً من أكلاف ضحايا الحرب المدنيين في العراق بما في ذلك العناية الصحية، وتوليد الدخل وإعادة تأهيل المنازل والمدارس والعيادات المهتمة.

بتاريخ ٣ نيسان / أبريل ٢٠٠٨، تلقت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) قرابة ٤٠ مليون دولار من المخصصات الأميركية لمساعدة ضحايا الحرب العراقيين، ألزمت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) منها ٢٠ مليون دولار تحت صندوق مارلا روزيكا^(١٨٥).

صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

خلال ربع السنة هذا، أجرى المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) تدقيقاً لتحديد ما إذا كانت الوكالة متقيّدة بأحكام القانون العام الأميركي الذي يرشد إلى كيفية استخدام أموال صندوق مارلا روزيكا. ذكر التقرير التحديات التالية لنفقات الصندوق:^(١٨٦)

- مع العلم أن ثلاثة شركاء من منفيدي صندوق مارلا روزيكا قد قدموا المساعدات وفقاً لتوجيهات التركيز على عائلات المدنيين العراقيين الذين أصيبوا بأذى خلال العمليات العسكرية، ركز أحد شركاء التمويل فقط على مشاريع البنية التحتية للمجتمع المحلي في منطقة واحدة.
- على الرغم من التشديد على بناء القدرات ومساندة الاستدامة، لم تطور الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) خطة للمساعدة في نقل المعرفة الضرورية للعراقيين لتقديم المساعدة إلى ضحايا الحرب، بعد أن يكون صندوق مارلا روزيكا قد استنفذ. لقد قاد التمويل غير المنظم إلى غياب التخطيط للاستدامة في المستقبل. عندما ستنتهي المساعدة الأميركية، قد يكون العراق غير جاهز للتعاطي مع الأذى الذي عانى منه المدنيون العراقيون كنتيجة للحرب.

برنامج دعم استدامة التشغيل والصيانة (O&M)

بتاريخ ٣١ آذار / مارس ٢٠٠٨، كان قد تم إنفاق حوالي ١٧٠ مليون دولار من برنامج التشغيل والصيانة – أي بزيادة ٥٨% منذ ربع السنة الأخير^(١٨٧). يساعد هذا البرنامج بقيمة ٢٨٥ مليون دولار، الذي يديره مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) العراقيين في جهود دعم الاستدامة داخل الوزارات العراقية عن طريق تقديم خدمات داخل المحطات/المعامل، والمواد الاستهلاكية وقطع الغيار في المحطات الرئيسية، ومحطات المياه والمياه المصروفة، والصحة والنقل والاتصالات.

إن قسماً من تمويل صندوق دعم الاقتصاد لهذا البرنامج مخصص لقطاع الكهرباء الذي تلقى أكثر من ٢٠% من المبالغ المبرمجة. إن حوالي ٥٨ مليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) دعمت أيضاً برنامج التشغيل والصيانة (O&M) للقطاع، الذي يعمل لتطوير وتنفيذ ودعم خطة تشغيل وصيانة فعّالة لوزارة الكهرباء عبر كافة محطات الطاقة العراقية. هدف البرنامج تنسيق ورعاية منظمة أعمال التشغيل والصيانة بوزارة الكهرباء (MOE O&M) وتحويلها إلى مؤسسة شغالة بالكامل وفعّالة لعمليات المعامل اليومية وفي نفس الوقت أداء خدمات التشغيل والصيانة الفعّالة في ست محطات كهرباء حرارية ذات توربينات غازية تدعمها الحكومة الأميركية. برنامج التشغيل والصيانة لوزارة الكهرباء قد أنجز الآن بنسبة ٧٤% وقد مُدّد لغاية أيلول / سبتمبر ٢٠٠٨ حيث يتوقع نقل المسؤوليات إلى وزارة الكهرباء^(١٨٨).

الاستثمارات الأميركية مُعرضة لهدر إضافي في حال لم تجر صيانتها بصورة مناسبة^(١٨٩). لاحظ المفتش العام أن برامج التشغيل والصيانة الشاملة والتدريب الفعال أمور حيوية لتحسين دعم استدامة الأصول الأميركية^(١٩٠).

برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

منذ أيار / مايو ٢٠٠٣، استخدم برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) لإنتاج جهود إغاثة وإعادة إعمار محلية ذات أهداف مُحدّدة في العراق. أنشأت سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) أصلاً الصندوق مستخدمة الأصول العراقية المصادرة وعائدات النفط من صندوق تنمية العراق (DFI). في أواخر ٢٠٠٣، بدأ الكونغرس بتخصيص الأموال الأميركية لهذه المشاريع، وحتى هذا التاريخ توفر أكثر من ٢,٦٦ مليار دولار لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد.^(١٩١)

بتاريخ ٣١ آذار / مارس ٢٠٠٨، كان حوالي ٩٦% من إجمالي أموال البرنامج (CERP) قد أُلزم و ٦٨% قد أنفق. للاطلاع على وضعية تمويل برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، أنظر الشكل ٢-١٧.

خلال ربع السنة هذا، كان قد أنجز أكثر من ٩٤٠ مشروع بتمويل قدره ١٦٩ مليون دولار من إلتزامات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)^(١٩٢). بوجه عام، دعم تمويل البرنامج المشاريع المستقلة كما المشاريع الجارية التي بوشرت عبر مخصصات أميركية أخرى.

اتجاهات استخدامات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

خلافاً لأشغال البنية التحتية الواسعة النطاق الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢ (IRRF-2)، كانت مشاريع CERP تهدف إلى أن تكون أصغر وأكثر استجابة للأولويات الفورية لقادة العمليات^(١٩٣). القيادة المتعددة الجنسيات في العراق MNC-I التي نسّقت استخدامات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، تصدر إرشادات لانتقاء واستخدام الأموال في نشرتها، تحت عنوان المال كنظام سلاح (MAAWS). القيادة المتعدد الجنسيات (MNC-I) المتضمنة في النشرة "المال كنظام سلاح"، نشرت الإجراءات التشغيلية القياسية (SOP) لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) لاقتراح المشاريع، ومنح العقود وإدارة المشاريع^(١٩٤). تشير الإجراءات التشغيلية القائمة إلى أن العناصر الأساسية لانتقاء المشاريع هي سرعة التنفيذ، والقدرة على توظيف العراقيين، واستفادة الناس العراقيين، ووضوح المشاريع أمام المجتمعات المحلية^(١٩٥). الاتجاهات العامة للتمويل تتناسب مع هذه الأولويات؛ غير أن استخدام أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد قد تطورت عددياً وتصنيفياً.

برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

القيم لمشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) كان الهدف الأصلي من إنشاء برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) المشاريع الصغيرة الحجم التي سوف تفيد السكان المحليين^(١٩٦). هذه المشاريع غالباً ما تكمل الفوائد الطويلة الأمد التي تنتجها مشاريع البنية التحتية ذات الحجم الكبير، وتُعزز الجهود الاقتصادية على المستوى المحلي^(١٩٧).

الشكل ٢-١٧
وضعية أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)
مليارات الدولارات
المصادر: P.L. 109-148؛ P.L. 109-13، P.L. 108-287؛ P.L. 110-28؛ P.L. 109-289؛ P.L. 109-234؛ P.L. 110-161؛ القيادة المتعددة الجنسيات في العراق (MNCI)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/٤/٩.



ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

الجدول ٢-٢٧
متوسط التزامات مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) في كل سنة مالية

السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
\$٣٠٦,١٩٣	\$١٧٠,١٥١	\$١٧٠,١٥١	\$١٣٨,٩٦٢	\$١٢١,٦٩	متوسط قيمة الإنشاءات
\$٨٥,٢٦٦	\$٧٢,٤٦٦	\$٧٠,٩٩٣	\$٧٠,٩٩٣	\$٢,١٥٩	متوسط قيمة غير الإنشاءات

المصدر: نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)؛ التقرير الشهري للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، ٣٠ آذار / مارس ٢٠٠٨.

ملاحظة: الأرقام من نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، أداة إدارة البرنامج. نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS) هو مصدر غير مُدقق.

برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

منذ سنة ٢٠٠٤، تحوّلت استخدامات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) لتتطابق حاجات البيئة التشغيلية. الشكل ٢-١٨ يُصوّر إتجاهات قيم تمويل ومشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، بما في ذلك:

- النمو الثابت لمخصصات وإلزامات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP).
- إجمالي إلزامات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) الشهرية.
- الزيادة في متوسط قيمة المشاريع.
- الإنجازات المتفاوتة للمشاريع.

في مطلع ٢٠٠٨، ازداد متوسط الإلزامات لكل مشروع بصورة حادة. هذه الميول تتأثر كثيراً بزيادة التمويل للبرامج الأمنية ولمشاريع البنية التحتية الواسعة المجال. تظهر الاتجاهات في كل من إجمالي الإلزامات وإجمالي المشاريع زيادة مميزة في صيف ٢٠٠٧ التي تصادف بداية برنامج **أبناء العراق (Sons of Iraq)**^(١٩٨) (المعروف سابقاً بالمواطنين المحليين المهتمين). يقدم هذا البرنامج طبقة إضافية للحماية التي تؤمنها مقاومة التمرد على مستوى الأحياء والمجتمعات المحلية^(١٩٩). حالياً، يتم تمويل برنامج أبناء العراق بالكامل تقريباً عبر برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)^(٢٠٠).

سنة ٢٠٠٤، كان متوسط مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) لغير مشاريع الإنشاء مقدراً بـ ٤٢،١٥٩ دولار. حالياً، يقدر هذا البرنامج بما يتراوح بين ٧٠،٠٠٠ و ٨٠،٠٠٠ دولار^(٢٠١). متوسط إلزامات مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد غير الإنشائية ارتفع من ٦٩،١٢١ دولار سنة ٢٠٠٤ إلى ١٥١،١٧٠ دولار سنة ٢٠٠٦. هذه الأرقام انخفضت قليلاً سنة ٢٠٠٧؛ لكن، خلال الأشهر الثلاثة الأولى لسنة ٢٠٠٨، بلغ متوسط قيمة المشاريع غير الإنشائية أكثر من ٣٠٦،٠٠٠ دولار، أي بزيادة ٩١% تقريباً بالمقارنة مع العام الماضي^(٢٠٢). يُبين الجدول ٢٠٢٧ الزيادة في متوسط الإلزامات بالنسبة لكل مشروع، وفي كل سنة، منذ سنة ٢٠٠٤^(٢٠٣).

بتاريخ ٣٠ آذار / مارس ٢٠٠٨، ومن أصل كافة مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، كانت المشاريع التي قيمتها ٥٠٠،٠٠٠ دولار أو أكثر تمثل ٢,٦% فقط من العدد الإجمالي للمشاريع^(٢٠٤). لكن المشاريع المقدرتها بـ ٥٠٠،٠٠٠ دولار أو أكثر كانت تمثل ٣٧% من إجمالي إلزامات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد^(٢٠٥). وعلى عكس مع حصل مع المشاريع التي بوشر بها في سنة ٢٠٠٤، كانت هذه المشاريع العالية الكلفة مُمولة فقط بنسبة ١٣,٧ من إلزامات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)^(٢٠٦).

مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد حسب القطاعات

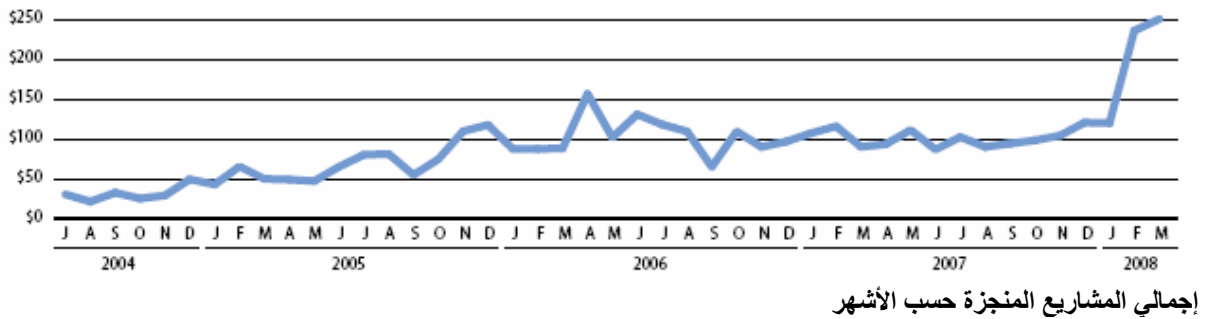
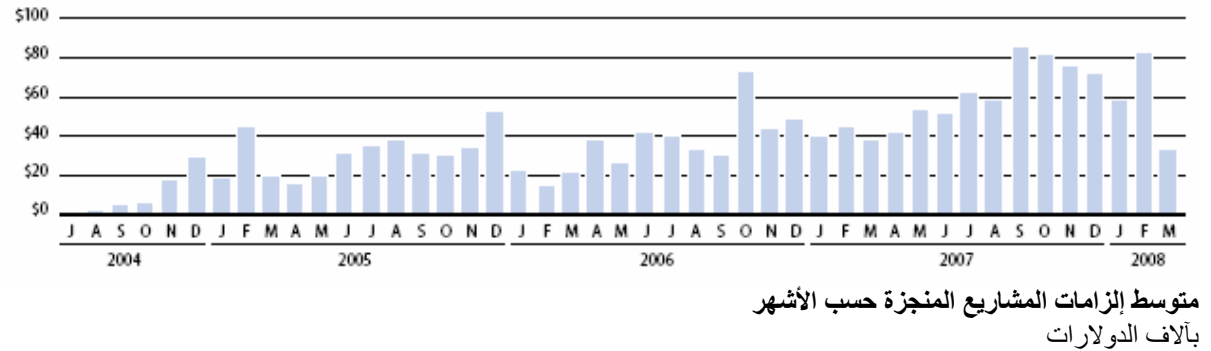
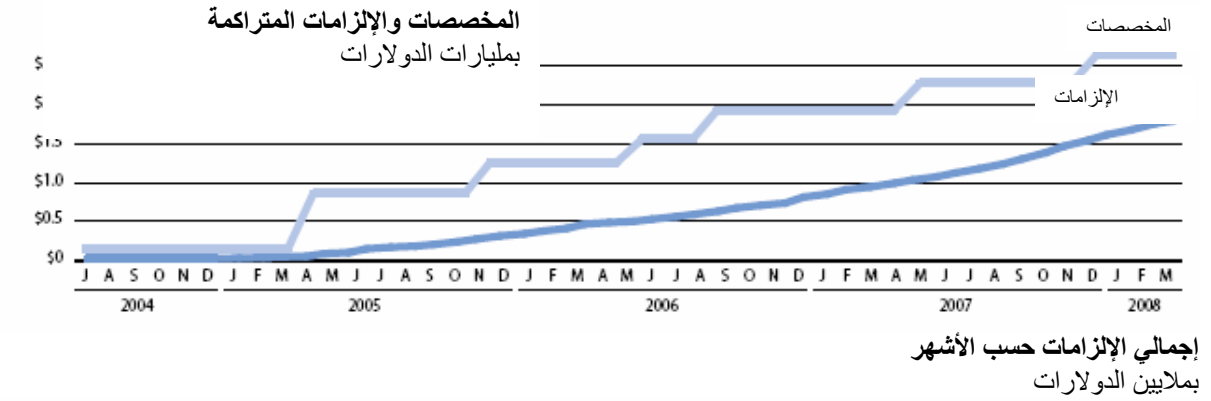
مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) تغطي تشكيلة واسعة من نشاطات إعادة الإعمار. تواصل القيادة المتعددة الجنسيات في العراق (MNC-I) الإشراف على برنامج الاستجابة هذا وتحدد أن استخدامات الأموال تتناسب مع الفئات المرخصة المبيّنة في الشكل ١٩-٢. كجزء من هذا الإشراف، أصدرت القيادة المتعددة الجنسيات في العراق إرشاداً لضمان أن تتم تلبية الجهود الاستراتيجية دون ازدواجية في العمل من المنظمات والمبادرات الأخرى^(٢٠٧). غير أن تقرير المفتش العام 07-015 "وثق حالات/أمثلة متكررة عن مشاريع لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) تتعارض مع مهمة بناء القدرات لفرق إعادة إعمار العراق (PRTs) عن طريق أداء المهمات التي تعود حقيقة إلى الحكومات المحلية والإقليمية"^(٢٠٨).

يقدم الشكل ١٩-٢ نظرة إجمالية عن إزمات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) منذ السنة المالية ٢٠٠٤ والتغيير في الإزمات لكل استخدام مسموح به من السنة المالية ٢٠٠٦ والسنة المالية ٢٠٠٧، والتي تؤكد الاتجاهات الجديدة المعتمدة. في الأصل، كانت معظم إزمات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) متركزة على مشاريع المياه والكهرباء، والبنية التحتية المتعلقة بها^(٢٠٩). ومع أن قسماً هاماً من التمويل لا يزال ينفق في تلك المجالات، كان تمويل الإجراءات الأمنية يتصاعد أيضاً. خلال ربع السنة هذا، كان هناك ارتفاع لافت جداً في الإزمات لـ "الإجراءات الوقائية"، أي زيادة بنسبة ٩٥% عن السنة المالية ٢٠٠٧. ومع أنه تراكمياً، فقد تم فقط الزام ٨,٩% من إجمالي إزمات برنامج الاستجابة لهذه الفئة، وأن قرابة ٣٥% من إزمات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية ٢٠٠٨، مولّت الإجراءات الوقائية التي شملت سياجات الأسلاك، والأنوار، ومواد الحواجز، وبرنامج أبناء العراق والإجراءات الأمنية الأخرى^(٢١٠).

برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

الشكل ١٨-٢

اتجاهات مخصصات والزامات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)
المصدر: نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)؛ التقرير الشهري للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، (٢٠٠٨/٣/٣٠)



ملاحظة: التواريخ المبينة تعكس التاريخ الفعلي لإنجاز المشاريع. بوشر العمل في مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) قبيل استلام برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) المخصصات المباشرة لأن البرنامج أنشئ الأصول العراقية المصادرة وعائدات النفط من صندوق تنمية العراق (DFI)
الشكل ١٩-٢

برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

إلزامات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) حسب نوع المشروع والسنة المالية (بملايين الدولارات)

نوع المشروع	الإلزامات حسب السنة المالية	التحول في التمويل من السنة المالية ٠٧ إلى السنة المالية ٠٨	نوع المشروع	التحول في التمويل من السنة المالية ٠٧ إلى السنة المالية ٠٨	الإلزامات حسب السنة المالية
الإجراءات الوقائية	22.82, 3.90, 1.54	95% +	الاتصالات	95% +	142.67, 72.98, 14.23
مشاريع إنسانية وإعادة إعمار أخرى	35.49, 39.44, 13.23	4% -	تصليح البنية التحتية المدنية	4% -	81.64, 26.79, 25.65
التحسينات الإدارية الاقتصادية والمالية	118.05, 107.97, 31.9	10% -	التعليم	10% -	32.30, 26.37, 23.72
العناية الصحية	161.67, 125.85, 33.14	37% -	الكهرباء	37% -	58.21, 23.93, 15.00
مدفوعات التعزية	4.20, 4.52, 1.13	41% -	إنتاج وتوزيع الغذاء	41% -	26.51, 13.34, 7.84
مدفوعات إطلاق سراح الموقوفين	45.04, 75.51, 16.31	50% -	نشاطات التنظيف المدنية	50% -	0.08, 0.46, 0.23
الزراعة	372.51, 165.58, 28.92	55% -	المياه والمرافق الصحية	55% -	38.73, 18.36, 8.18
أضرار المعارك	18.75, 19.68, 2.52	57% -	الزراعة	57% -	10.32, 10.71, 4.59
القانون والحكم	8.29, 9.07, 0.18	57% -	عربات دعم مدنية	57% -	47.80, 38.30, 16.33
النقل	153.28, 108.55, 43.80	60% -	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد السنة المالية ٠٤ - السنة المالية ٠٦ برنامج الاستجابة الطارئة للقائد السنة المالية ٠٧ برنامج الاستجابة الطارئة للقائد السنة المالية ٠٨	60% -	153.28, 108.55, 43.80

المصدر: الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٩ نيسان / أبريل ٢٠٠٨. ملاحظة: في أيار / مايو ٢٠٠٧، تم تعديل توجيهات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) لتصنيف الهبات الصغيرة في فئة "التحسينات الاقتصادية والمالية والإدارية".

مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) حسب المحافظات

بتاريخ ٣٠ آذار / مارس ٢٠٠٨، كان قد أُلزم ٢,٥٦ مليار دولار من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) لمشاريع من ١٨ محافظة. لناعية التصاميم تختلف هذه المشاريع كثيراً، استناداً إلى الأولويات المطلوبة من قِبَل القادة العسكريين بحسب تفهمهم مع الاحتياجات المتطورة للمجتمعات التي يدعمونها. لهذه الأسباب، تختلف أنواع المشاريع ومستويات التمويل من محافظة لأخرى. في السنة المالية ٢٠٠٨، كانت المحافظات الأربع الحائزة على أكبر حصة من إزامات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) كما يلي: ^(٢١١)

- الأنبار – ٢٧٨ مليون دولار
- بغداد – ٨٠٢ مليون دولار
- البصرة – ٢٣٦ مليون دولار
- نينوى – ١٦٣ مليون دولار

منذ بداية ٢٠٠٧، تلقت محافظة بغداد أكبر موازنة لمشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP). بالإجمال، بوشر العمل في بغداد في أكثر من ٥٤٠٠ مشروع مُمول من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) مع إزامات تزيد عن ٨٠٠ مليون دولار ^(٢١٢). تم خلال ربع السنة هذا إنجاز موقف للسيارات في حي الرصافة في بغداد. هذا المشروع المقدر بـ ١٧٤,٢٠٠ دولار تم تمويله بأموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية ٢٠٠٨. تشمل المشاريع الكبيرة الجارية التي على وشك الإنجاز مشاريع شبكة المجاري الصحية في الرصافة المُمولة بـ ٤,٨ مليون دولار من السنة المالية ٢٠٠٦ لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) ^(٢١٣)، ومشروع توزيع الكهرباء المُمول بـ ٤,٩ مليون دولار من السنة المالية ٢٠٠٧ من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) ^(٢١٤).

لمزيد من التفاصيل حول المقارنة بين مختلف الاستخدامات لأموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) في المحافظات المتحدة الأربع المذكورة لناعية إزامات السنة المالية ٢٠٠٨، أنظر الشكل ٢-٢٠.

نقل استدامة مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

الزيادات الأخيرة في تكاليف المشاريع الكبيرة الحجم هامة لأنها تشكل تحدياً إدارياً لمنسقي برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) ^(٢١٥). لقد أشار بعض الضباط إلى صعوبات في العثور على موظفين مؤهلين للمشاريع وصعوبات في الوصول إلى الإمدادات الكافية لدعم تشغيل وصيانة المرافق ^(٢١٦). تحدث المفتش العام عن قضايا الرقابة الإدارية الأساسية في تدقيقه في كانون الثاني/يناير الماضي حول مشاريع البنية التحتية الكبيرة الحجم لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) خلال ربع السنة الأخير، بما في ذلك غياب التخطيط الكافي لنقل السيطرة على المشاريع إلى الرسميين العراقيين ^(٢١٧). منذ نشر هذا التقرير،

أُخذت القيادة المتعددة الجنسيات في العراق (MNC-I) عدة خطوات لمعالجة هذه القضية^(٢١٨).


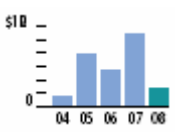

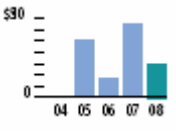

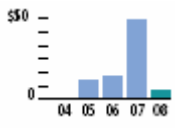

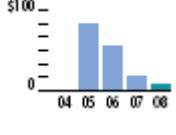
هناك أدلة على أن تخطيط دعم الاستدامة قد جرى دمج على مستوى الفرقة المتعددة الجنسيات (MND)^(٢١٩). أصدرت القيادة المتعددة الجنسيات في العراق (MNC-1) لأول مرة إرشاداً في حزيران / يونيو ٢٠٠٧ عندما تم تعديل المال كنظام سلاح (MAAWS) لإدخال لغة مباشرة أكثر حول كيفية تعريف المشاريع وتنسيقها مع الرسميين العراقيين^(٢٢٠). غير أن هذه التعديلات لم تعط أي إرشاد مباشر لعمليتي النقل والصيانة - على الأخص للمشاريع الكبرى أو الأكثر تعقيداً^(٢٢١). ذكر عدد قليل من الفرق المتعددة الجنسيات أنها عالجت مسألة التخطيط للصيانة الطويلة الأمد للمشاريع الكبرى، وزادت تنسيقها مع الرسميين المحليين^(٢٢٢). غير أن هذه الجهود لا تزال تواجه العديد من التحديات التالية:^(٢٢٣)

- دورة وضع الموازنة العراقية ليست ذات هيكلية يمكن تغييرها متى أقرت الموازنة السنوية. لذلك، إذا ما انتهت مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) في منتصف السنة دونما تمويل مسبق في الموازنة العراقية، لا يوجد نظام يسمح بإضافة المشاريع الجديدة.
- قد لا يكون لدى الولايات الإمدادات الضرورية أو خزان اليد العاملة الضرورية لصيانة هذه المشاريع.
- هناك توتر ملازم بين الاستجابة للأوضاع الأمنية الملحة والتخطيط للاستدامة على المدى الطويل. في هذه الحالات، تتم قيادة استخدام الأموال بموجب الاحتياجات التشغيلية الأمنية.

برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

الشكل ٢-٢٠

إلزامات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) حسب المحافظات

المحافظة	الخريطة	الاستخدامات الرئيسية	٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلزامات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) حسب المحافظات (بملايين الدولارات)	الإجراءات الوقائية
الأنبار		منذ ٢٠٠٤، كان القطاعان اللذان تلقيا أكبر مبلغ من أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) هما قطاعي الكهرباء والمياه والمرافق الصحية؛ كذلك، ألزم ١٧% من مجموع أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) للنقل و ١٣% للتعليم.		في الأنبار، تمثل إلزامات السنة المالية ٢٠٠٨ للإجراءات الوقائية ١٢% من مجموع إلزامات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية ٢٠٠٨. هذه زيادة بنسبة ١% بالمقارنة مع إلزامات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية ٢٠٠٧.
بغداد		منذ ٢٠٠٤، كان القطاعان اللذان تلقيا أكبر مبلغ من أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، قطاعي الكهرباء والمرافق الصحية؛ لقد ألزم ٢٩% من إجمالي أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) للمياه والمرافق الصحية و ١٣% للكهرباء.		تلقت بغداد أكبر إلزامات للإجراءات الوقائية للسنة المالية ٢٠٠٨ - ٤٣% من إجمالي إلزامات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) في هذه الفئة.
البصرة		منذ ٢٠٠٤، كان القطاعان اللذان تلقيا أكبر مبلغ من أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) قطاعي الكهرباء والمياه والمرافق الصحية؛ ٣١% من إجمالي أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) ألزمت للمياه والمرافق الصحية و ٢١% للكهرباء.		في السنة المالية ٢٠٠٨، ليست هناك إلزامات مذكورة للإجراءات الوقائية بالمقارنة مع الـ ٤٦٠٠٠ دولار في السنة المالية ٢٠٠٧.
نينوى		منذ ٢٠٠٤، كان القطاعان اللذان تلقيا أكبر مبلغ من أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، قطاعي النقل والتعليم؛ ٢١% من إجمالي أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) ألزمت للنقل و ١٩% للتعليم.		تلقت نينوى أقل من ١,٢ مليون دولار كإلزامات للسنة المالية ٢٠٠٨ للإجراءات الوقائية. وللسنة المالية ٢٠٠٧ أكثر قليلاً من ١١٢,٠٠٠ دولار ألزمت لتلبية تلك الاحتياجات للسنة المالية ٢٠٠٧.

المصدر: نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، القيادة المتعددة الجنسيات (MNC-I)، التقرير ربع السنوي، ٣٠ آذار / مارس ٢٠٠٨.

ملاحظة: السنة المالية ٢٠٠٨ ليست مُلزمة كلياً. البيانات تستند إلى ربعي السنة الأولين.

أعاد تدقيق للمفتش العام نشر خلال ربع السنة هذا، التذكير بتحديات التخطيط هذه ولاحظ أن اقتراح الوكالات الأميركية لتوحيد عملية نقل الأصول إلى الحكومة العراقية استبعد الآلية لمشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP). مسودة المستندات بين الوكالات الأميركية، وبين الحكومة الأميركية والحكومة العراقية، تتضمن فقط عملية للمشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)^(٢٢٤). مسودة الاتفاقية لا تعالج بصورة كاملة أكثر من ٣,٥ مليار دولار في مشاريع يدعمها صندوق دعم الاقتصاد (ESF)، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، وصندوق قوات الأمن العراقية (ISSF)^(٢٢٥).

علاوة على ذلك، ثمة هاجس قديم يستلزم النقل الأحادي للمشاريع على المستوى المحلي أو الإقليمي دونما ضمانات بأن الرسميين في الوزارات الذين لديهم سلطة في الموازنة على استعداد لدعم استدامة الأصول المنقولة^(٢٢٦). وحتى على المستوى القومي، تشكل هيكلية موازنة الحكومة العراقية عائقاً لصيانة مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) التي تميل لأن تكون بطبيعتها ملائمة^(٢٢٧). مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) تنجز أحياناً كثيرة وتكون جاهزة للتشغيل بسرعة أكثر من استعداد الحكومة لاستلامها. كذلك، لا وجود لتمويل الحالات الطارئة ضمن هيكلية الموازنة، الأمر الذي يحد من قدرة الحكومة العراقية على دعم صيانة مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) بعد أن تكون قد نقلت^(٢٢٨).

أعطت القيادة المتعددة الجنسيات (MNC-I) ملاحظاتها حول بعض العمليات القائمة على مستوى الفرق لضمان صيانة مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) المنجزة والمنقولة. لاحظت القيادة المتعددة الجنسيات في العراق (MNC-I) أن النظام الجديد يتطلب مذكرة تفاهم من الحكومة العراقية حول تنسيق ونقل المشاريع لكافة المشاريع الإنشائية التي تزيد عن ٥٠,٠٠٠ دولار^(٢٢٩). علاوة على ذلك، وبسبب تحول في التخطيط للتشديد على "نية المساعدات الطارئة والإنشائية للبرنامج على عكس المشاريع الإنشائية الكبيرة الحجم"، ذكر أن مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) القليلة التي تتقدم سوف تتطلب استثمارات طويلة الأجل من الحكومة العراقية^(٢٣٠).

تشغيل وصيانة مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) المرحلة II (٢) من نظام المياه المصروفة في الفلوجة هو مثال عن مشاريع الأشغال العامة الهامة التي تتطلب تمويلاً من مصادر متعددة لإنجازها ودعم استدامتها. نظام جمع ومعالجة المياه المصروفة مشروع بقيمة ٧٨ مليون دولار^(٢٣١)، مع ٩,٤ مليون دولار من أصل هذا المبلغ مُموّلة من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)^(٢٣٢)، ومع أن أموال برنامج الاستجابة (CERP) لا تمثل سوى ١٢% من إجمالي كلفة المشروع، إلا أن حجم المساهمة هام نظراً إلى أن المشاريع التي تتجاوز المليون دولار لا تمثل سوى حوالي ١% من المشاريع المُموّلة من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) حتى تاريخه، و ٢٨% من إجمالي التزامات برنامج الاستجابة (CERP)^(٢٣٣). المرحلة الثانية من المشروع مبرمجة للإنجاز في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٨^(٢٣٤). من المُقدر أن هذا المشروع سيخدم ٢٢٨,٠٠٠ عراقي في الفلوجة^(٢٣٥). إضافة إلى الخدمات التي ستوفرها محطة معالجة المياه المصروفة، يوظف المشروع حالياً ٤٥٠ عراقي ويتوقع أن يوظف عدداً أكبر مع استمرار عملية الإنشاء^(٢٣٦).

إضافة إلى المشاريع المستقلة، استخدمت أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) لتكملة مشاريع البنية التحتية الأكبر. مثلاً، مع مشروع مستشفى الأطفال في البصرة، المنجز حالياً بنسبة ٨٥%، ذكرت فرقة منطقة الخليج أن ٤٠٠,٠٠٠ دولار من أموال برنامج الاستجابة (CERP) قد استخدمت لإتمام وصل خط المياه بالمستشفى^(٢٣٧).

مع ازدياد عدد المشاريع المنقولة إلى السيطرة العراقية، أصبحت الصيانة ودعم الاستدامة أموراً حيوية للنجاح البعيد الأجل لكل من مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) والمشاريع الكبيرة الحجم الأخرى^(٢٣٨). وقد أصبح تخطيط دعم الاستدامة اعتباراً هاماً عند دراسة نجاح المشاريع.

خلال ربع السنة هذا، أصدر مكتب المفتش العام أربعة تفتيشات/معاينات لمشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP): إنشاء مدرسة سروران الابتدائية، إنشاء مدرسة بينسلاوه المتوسطة، محطة رفع مياه البوالمع G-6 في الغزالية ومجمع وزارة الداخلية في الحكومة الكردية الإقليمية. قِيمَت هذه التفتيشات التصميم قبل الإنشاء ومعايير الإنشاء، والرقابة على النوعية وتخطيط دعم الاستدامة لنقل المشاريع.

مدرسة سروران الابتدائية ومدرسة بينسلاوه المتوسطة، الواقعتان في إربيل تم تمويلهما من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) لتلبية طلبات قرية جديدة من ٦٠٠ أسرة أعيد إسكانها، جاءت من منطقة قلعة المدينة القديمة. تصميم المشروعين كان كافياً. اقترحت المشروعين وأدارتهما الفرقة المتعددة الجنسيات – الشمال الشرقي (MND-NE).

تفتيش مدرسة سروران الابتدائية في إربيل - المشروع بقيمة ٦٣٠،٦٩٣ دولار الذي بدأ في الأول من حزيران / يونيو ٢٠٠٧ - حدّد عيوب الإنشاء التي تمّ تصحيحها لاحقاً، خلص إلى أنه على الرغم من أن التصميم قبل الإنشاء والرقابة على النوعية كانا كافيين، إلا أن إدارة الإنشاء كانت دون الأفضل، كما أن التخطيط لدعم الاستدامة كان ناقصاً^(٢٣٩).

في ٤ شباط / فبراير ٢٠٠٨، أجرى مكتب المفتش العام تفتيشاً في مدرسة بينسلاوه المتوسطة، العقد البالغة قيمته ٦١١،٦٠١ دولار تمّ إنجازه منذ ٢٠٠٧. أشغال الإنشاء التي جرت معابنتها كانت كافية؛ لكن، بدون سجلات مناسبة، لم يكن بإمكان المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) المصادقة على نوعية الأشغال المنجزة. ووجد المفتش العام أيضاً أن تخطيط دعم الاستدامة لم يكن ظاهراً، الأمر الذي يترك عبء دعم الاستدامة على عاتق الحكومة الكردية الإقليمية^(٢٤٠).

أجرى المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) تفتيشاً حول أعمال إصلاح في محطة رفع مياه البوالبغ G-6 في الغزالية ببغداد، العراق. في الوقت الذي أنهى فيه المشروع بسبب الهواجس الأمنية. كان المقاول قد أنجز أشغلاً قُدّرت بأكثر من ٢٥٣،٠٠٠ دولار^(٢٤١).

علاوة على ذلك، يجري استخدام أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) لإصلاح مجمع وزارة الداخلية لإقليم كردستان الذي أصيب بأضرار بالغة سببها انفجار سيارة مفخخة في أيار / مايو ٢٠٠٧. قام مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) بتفتيش المرفق في ربع السنة هذا ولم يصدر أية نتائج سلبية مع المشروع^(٢٤٢). لمزيد من التفاصيل حول تفتيشات مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) خلال ربع السنة هذا، أنظر القسم ٣ من هذا التقرير.

تمويل الهبات الصغيرة من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد

يجري إعطاء الهبات الصغيرة للعراقيين من أصحاب المشاريع الصغرى المحرومين لتحفيز النمو الاقتصادي ولتعزيز الجهود المبذولة عبر مشاريع البنية التحتية الكبيرة الحجم. يُستخدم البرنامج أيضاً لمكافحة البطالة في العراق ولمنع أو عكس الانقطاعات في الأعمال التجارية. صحيح أن تنظيمات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) وبرنامج المال كنظام سلاح (MAAWS) لا تقدم إرشاداً معيناً حول استخدامات الهبات الصغيرة، إلا أن ممارسات الصرف تأتي إما مباشرة من الضباط العسكريين أو عبر الجهود المُنسقة التي تتلزم مع النشاطات المدنية مثل فرق إعادة إعمار المحافظات (PRTs)^(٢٤٤). يُطلب من مستعملي برنامج الاستجابة الطارئة (CERP) تنسيق وتحديد حاجات المشاريع "لتحقيق أكبر الآثار الممكنة ولضمان أن تأتي الآثار متزامنة"^(٢٤٥) مع جهود الوكالات المحلية للحكومة العراقية، وعناصر الشؤون المدنية، بما في ذلك لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات

برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

(PRDCs) وفرق إعادة إعمار المحافظات (PRTs) والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID).

الهبات لغاية ٢,٥٠٠ دولار يمكن إجراؤها بنفس شروط الموافقة التي تنظم مدفوعات التعزية. الهبات الصغيرة ما فوق ١٠,٠٠٠ دولار تتطلب موافقة قائد الفرقة^(٢٤٦). في صلاح الدين، استخدمت أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) لتلبية أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ دولار من التكاليف التشغيلية السنوية لواحدة من الهبات الصغيرة لدى برنامج فرق إعادة إعمار المحافظات (PRT) البالغ ١,٢ مليون دولار^(٢٤٧). بالنسبة لتوزيع تمويل الهبات الصغيرة من الفرقة المتعددة الجنسيات (MND) (مناطق العراق) لتاريخه، أنظر الجدول ٢-٢٨.

الجدول ٢-٢٨
الهبات الصغيرة حسب المناطق
الفرقة المتعددة الجنسيات (MND)

العدد الإجمالي للهبات الصغيرة الصادرة	إجمالي تكاليف الهبات الصغيرة	متوسط الكلفة لكل هبة صغيرة	الفرقة المتعددة الجنسيات (MND)
٦٦٤	\$١,١٣٩,٠٥٣	\$١,٧١٥	الفرقة المتعددة الجنسيات (MND) المركزية
١٠	\$٢٤,٤٤٩	\$٢,٤٤٥	الفرقة المتعددة الجنسيات (MND) الجنوب الشرقي
١١٣	\$٦٠١,٤٤٩	\$٥,٣٢٣	الفرقة المتعددة الجنسيات (MND) الجنوب الأوسط
١١٥٤	\$٢,٦١٣,١٩٨	\$٢,٢٦٤	الفرقة المتعددة الجنسيات (MND) بغداد
٢٩٥	\$٦٠٦,٨٦٠	\$٢,٠٥٧	الفرقة المتعددة الجنسيات (MND) الشمال

المصدر: القوات المتعددة الجنسيات في العراق استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ١٠ نيسان / أبريل ٢٠٠٨.
ملاحظة: القوات المتعددة الجنسيات - في الغرب والقوات المتعددة الجنسيات- في الشمال الشرقي لم تساهم في برنامج الهبات الصغيرة.

تمويل مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي

خصص الكونغرس التمويل لمكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) التابع لوزارة الخارجية لمعالجة احتياجات نظام العدل الجنائي في العراق. فمنذ الأيام المبكرة للجهود الأميركية في إعادة إعمار العراق، ركز مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) اهتمامه على إعادة إنشاء وإصلاح وتحديث قطاع العدل الجنائي في العراق^(٢٤٨)، وتطبيق السياسات والبرامج التي تطور سعة مرافق السجون، علاوة على حكم القانون في العراق من خلال دعم برامج القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) من أجل تطوير قوات الشرطة. يدير مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي برامجه سوية مع وكالات ومقاولين ومنظمات غير حكومية أخرى.

يشمل تمويل هذه النشاطات تخصيصات مالية مباشرة إلى صندوق الرقابة على المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INCLE)، التابع لمكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي - مكرّسة خصيصاً لتمويل عمله في العراق - وتحويلات مالية من صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) ومن صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF). تلقى المكتب خلال السنوات المالية بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٨، حوالي ٢,٨٨ مليار دولار من هذه المصادر:

- ١,٢٦ مليار دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) وصندوق وزارة الدفاع التي نقلت إلى مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي.
- ١,٣٥ مليار دولار من أموال صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) التي تمّ تحويلها إلى مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي.
- ٢٦١ مليون دولار من صندوق الرقابة على المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INCLE).

للحصول على نظرة إجمالية حول تمويل مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي انظر الشكل ٢-٢١.

وضعية تمويل مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي
تمّ إلزام مبلغ ٢,٦ مليار دولار وتمّ إنفاق ٢,٢ مليار دولار^(٢٥٠) من إجمالي
التخصيصات والتحويلات المالية للمكتب. للحصول على ملخص لوضعية الأموال
الإجمالية لمكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي انظر الشكل ٢-٢٢.

أبلغ مكتب الإدارة والموازنة (OMB) ان مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق
القانون الدولي (INL) تلقى تخصيصات إجمالية بلغ مجموعها ٢٨١ مليون دولار
إلى صندوق الرقابة على المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي. لكن سجلات مكتب
شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي أشارت إلى استلام مبلغ ٢٦١ مليون
دولار كتخصيصات مباشرة لا تشمل مبلغ ٢٠ مليون دولار تم تخصيصها بموجب
القانون العام (PL 108-11) للتخصيصات الإضافية الطارئة لزمّن الحرب لعام ٢٠٠٣.
في ٣١ آذار / مارس ٢٠٠٩ كان قد تمّ إلزام مبلغ ١٣٢,١٩ مليون دولار من مجموع
المبالغ المخصصة مباشرة إلى صندوق الرقابة على المخدرات وفرض تطبيق القانون
الدولي وتمّ إنفاق مبلغ ٣٩,٤٣ مليون دولار منها.^(٢٥١)

لمعرفة وضعية أموال صندوق الرقابة على المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي
التي تم تخصيصها بموجب القانون (PL 108-11) أنظر الشكل ٢-٢٣.

استعمالات الأموال

مشاريع مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي في العراق ركزت
اهتمامها على تدريب قوات الشرطة، وتنفيذ برامج حول حكم القانون وتدريب وتطوير
وكالات الإصلاحات العراقية من أجل رفع القدرة في كل واحد من هذه المجالات^(٢٥٢).
تشمل برامج مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي أيضاً إنشاء ورفع
مستوى مرافق السجون. تركز مهمة مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون
الدولي (INL) على توظيف وتدريب موظفي العدل الجنائي وتقديم مساعدة استشارية
حول مجموعة من المسائل المتعلقة بالعدل الجنائي وإدارة المحاكم.^(٢٥٣)

مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL)

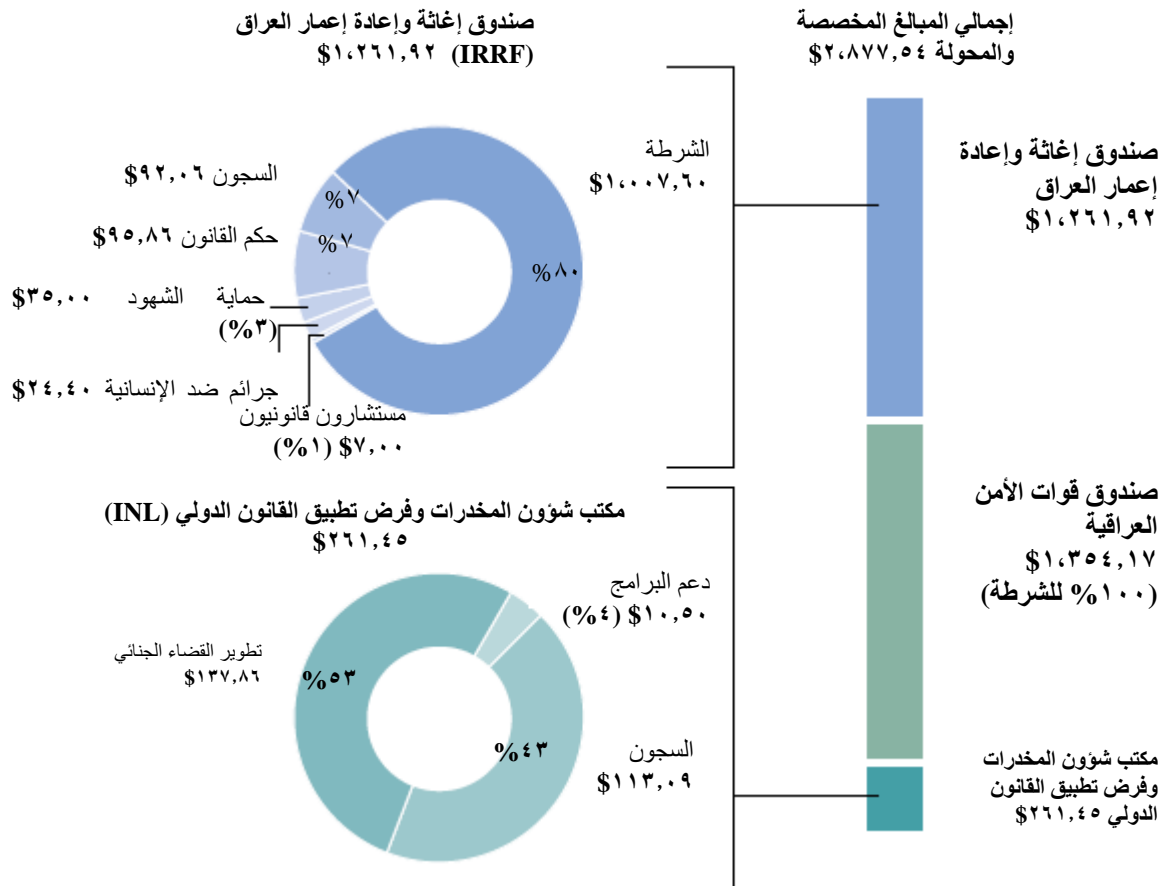
الشكل ٢-٢١

مخصصات وتحويلات مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL)

بملايين الدولارات

المصدر: مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL)، استجابة لطلب مكتب المفتش العام للبيانات

(٢٠٠٨/٤/٨)



ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

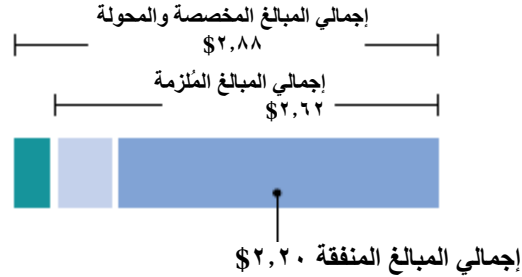
مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL)

الشكل ٢٢-٢

وضعية أموال مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL)

بمليارات الدولارات

المصدر: مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL)، استجابة لطلب مكتب المفتش العام للبيانات (٢٠٠٨/٨/٤)



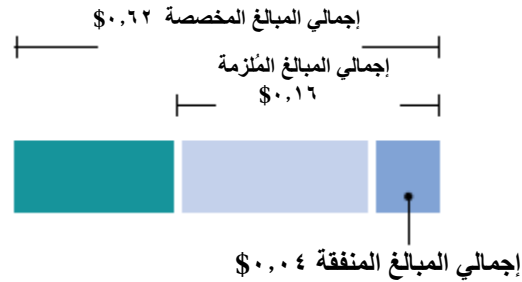
ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

الشكل ٢٣-٢

وضعية أموال صندوق الرقابة على المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INCLE)

بمليارات الدولارات

المصدر: مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL)، استجابة لطلب مكتب المفتش العام للبيانات (٢٠٠٨/٨/٤)



ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

بالإضافة إلى برامج يديرها صندوق الرقابة على المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INCLE) تنفذ برامج عديدة بالتعاون مع وكالات أخرى للعدل وتطبيق القانون مثل خدمة عمداء الشرطة الاميركيين، القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) وفرقة منطقة الخليج (GRD) التابعة لسلح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE)^(٢٥٤). أنظر الجدول ٢٩-٢ لمعرفة وضعية الأموال المخصصة لبرامج صندوق الرقابة على المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي كما كان في ٣١ آذار / مارس، ٢٠٠٨.

يستخدم مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) مقاولين لتنفيذ معظم أعمال إعادة إعمار العراق. ينفذ مقاولون بصورة حصرية تقريباً^(٢٥٥) البرنامج الدولي للمساعدة على التدريب في التحقيقات الجنائية (ICITAP) الذي تديره وزارة العدل وبرامج سلاح الهندسة في الجيش الأميركي. فمنذ عام ٢٠٠٤ تم إلزام حوالي

٥٥%، من الأموال مباشرة إلى هؤلاء المقاولين. تلقت شركة داين كورب انترناشونال معظم التمويلات من مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي، أي بالإجمال ما يزيد قليلاً عن مبلغ مليار دولار^(٢٥٦). حالياً، ينتهي جزء العقد الذي يغطي عمل شركة داين كورب في ٣٠ نيسان / أبريل ٢٠٠٨ ويتوقع منح عقد جديد لهذه الشركة. أنظر الجدول ٢-٣٠ للاطلاع على أسماء كبار المقاولين المتعاقدين مع مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي حسب مبالغ العقود الممنوحة لهم.

الشرطة

تركز معظم أعمال مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) في العراق على دعم برنامج القوات المتعددة الجنسيات في العراق الهادف إلى تدريب ومساعدة قوات الشرطة العراقية. وقد تم تخصيص أكثر من نسبة ٨٤% من أجمالي التزامات مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي لتمويل هذه الأنواع من المشاريع^(٢٥٧). يدعم مكتب شؤون المخدرات الدولية عمليات تدريب رجال الشرطة بصورة غير مباشرة من خلال تأميم مستشارين دوليين للشرطة (IPAs) وخبرات أخرى لبناء القدرات.^(٢٥٨)

يستمر مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) في العراق في دعم الجهود العسكرية لتدريب وتجهيز قوات الشرطة العراقية من خلال المساهمة في تأميم مستشارين دوليين للشرطة. يساعد المكتب الحكومة العراقية وفريق التدريب للمساعدة المدنية للشرطة (CPATT) في تحقيق احتراف مؤسسات فرض تطبيق القانون المدني وجهاز الشرطة العراقية (IPS) من أجل المحافظة على النظام بطريقة تتوافق مع المعايير الدولية لأعمال رجال الشرطة وحقوق الإنسان^(٢٥٩). خلال ربع السنة هذا استمر المكتب في دعم عمليات فرض تطبيق القانون التي تقوم بها وزارة الدفاع باستعمال الموارد التالية.^(٢٦٠)

- ٦٩٠ مستشاراً دولياً للشرطة (IPA) قاموا بتدريب وتوجيه موظفي خدمة الشرطة العراقية في فرق الشرطة الانتقالية (PTTs) بواسطة عقد مع شركة داين كورب انترناشونال.

- ١٩١ مستشاراً دولياً للشرطة، بالاشتراك مع البرنامج الدولي للمساعدة على التدريب والتحقيقات الجنائية الذي تديره وزارة العدل، زودوا الإرشادات إلى متدربين عراقيين يعملون في أكاديميات الشرطة من خلال عقد سدده البرنامج

مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL)

الدولي للمساعدة على التدريب والتحقيقات الجنائية مع شركة الموارد المهنية العسكرية انك (Military Professional Resources Inc).

- ٧٠ مستشاراً دولياً للشرطة (IPA) قاموا بتدريب وإرشاد أفراد الدائرة العراقية لتطبيق أمن الحدود بالاشتراك مع الفرق العسكرية الانتقالية لأمن الحدود (BTTs).

نشر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) في ربع السنة هذا تقريراً حول العقد الذي وقعه مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون في العراق مع شركة داين كورب لتنفيذ أوامر المهمات التي تتعلق بالعمل في العراق. والتقرير هو متابعة للتوصيات التي قدمت في عملية تدقيق جرت في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٧ حول إدارة العقد الخاص ببرنامج تدريب أفراد الشرطة العراقية، وفي تقرير مشترك مع مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية نُشر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. (٢٦١)

الجدول ٢٩-٢

تمويل صندوق الرقابة على المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INCLE) (بملايين الدولارات)

البرنامج	المخصصات	الالتزامات	النفقات
السجون	\$ ١١٣,٠٩	\$ ١١١,٠٣	\$ ٢٣,٧١
المحاكم ^(١)	٥٩,١٧	٨,٢٩	٠,٠٠
تكامل العدل	٢٦,٧٤	١,٩٢	-
النزاهة العامة	٢٣,٤٥	١٦,٨٤	١١,٩١
مستشارون لحكم القانون	١٣,٨١	٨,٩٧	٠,٢٨
فريق مهمات للجرائم الكبيرة	١٢,١٧	٩,٠٢	٠,٢٢
غير ذلك (PD & S)	١٠,٥٠	٦,١١	٣,٣١
إطار العمل القانوني	٢,٥٢	٠,٠٢	٠,٠٠
المجموع	\$ ٢٦١,٤٥	\$ ١٦٢,٢٠	\$ ٣٩,٤٣

المصدر: مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL)، استجابة لطلب مكتب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان / أبريل ٢٠٠٨.

ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

(أ) لا يمكن إظهار النفقات الإجمالية لفئة برنامج المحاكم، يبلغ مجموعها فقط ٤,٠٠٠ دولار.

مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL)

الجدول ٢-٣٠

كبار المقاولين المتعاقدين مع مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون (INL) (بملايين الدولارات)

المقاول	مبلغ الالتزام	المبلغ المنفق
داين كورب (DynCorp)	\$١,٤٢٣,٩٧	\$١,٢٥٥,٢٨
بيرنغ بوينت (BearingPoint)	\$١٦,٢٩	\$١٣,٠٤
شركة بي أي إي (PAE)	\$١,٢٦	\$٠,٤١

المصدر: مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL)، استجابة لطلب مكتب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان / أبريل ٢٠٠٨.
ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

حدد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) مبدئياً عدة مسائل تتعلق بإدارة العقود وأوصى بأن يطور مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي خطة عمل إصلاحية وأن يؤمن الموارد لتطبيقها^(٢٦٢). في ربيع السنة هذا ابلغ المفتش العام ان مكتب شؤون المخدرات (INL) اتخذ خطوات للاستجابة إلى المسائل التي أثرت في عمليتي التدقيق^(٢٦٣). انظر القسم ٣ من هذا التقرير للاطلاع على بحث أكثر تفصيلاً للنتائج التي توصل إليها المفتش العام.

برامج حكم القانون

لعب مكتب شؤون المخدرات (INL) دوراً في تقديم المشورة لمسؤولي الحكومة المركزية والمحافظات وتطوير حكم القانون في العراق. بحلول آذار / مارس ٢٠٠٨، كانت برامج حكم القانون قد تلقت أموالاً من مكتب شؤون المخدرات لدعم وتنفيذ برامج تعزز نظام العدل من خلال مساعدة السلطة القضائية في العراق في وضع مسودات قوانين، وتزويد مستشارين لحكم القانون، وتدريب القضاة والمحققين القضائيين وتحسين ظروف أمن الشهود القضائيين.^(٢٦٤)

في ربيع السنة هذا، ابلغ المفتش العام انه تم تنفيذ خطوة مهمة في التدريب القضائي عندما وافق مجلس القضاء الأعلى (HJC) على خطة لإنشاء معهد التعليم والتطوير القضائي (JEDI). سوف يقيم هذا المعهد في حرم محكمة الجنايات المركزية العراقية في بغداد لتوفير التعليم المستمر للقضاة الذين يعملون حالياً في نظام القضاء الجنائي وربما بعض القضاة الجدد^(٢٦٥). أنظر قسم "نظام الحكم وتطوير القدرات" من هذا التقرير للاطلاع على تفاصيل أكثر حول برامج أخرى لحكم القانون.

المرفق

يشترك مكتب شؤون المخدرات (INL) حالياً مع خدمة عمداء الشرطة الأميركيين لرفع مستوى المحاكم العراقية. تشمل الجهود تقييم أمن المحاكم وتأمين المساعدة والتعليم للموظفين العراقيين. وقد أبلغ المكتب انه تم تحقيق تقدم خلال ربع السنة هذا في رفع مستويات الأمن بالنسبة لبعض المحاكم في العراق. وحتى هذا التاريخ، كان المكتب قد أكمل تقييمات لمواقع ١٠ محاكم قائمة في الحلة، الموصل، بعقوبة، كركوك، بصرة، الرمادي، منطقة أبو غريب، الفلوجة، القائم، وهيت. في ربع السنة الأخير، جرى الإبلاغ بأنه تقرر رفع مستوى أمن المحاكم في بعقوبة، الحلة، كركوك والموصل. يتوقع مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي، في ربع السنة هذا، ان تبدأ أعمال رفع مستوى أمن المحاكم في كركوك في ٢٩ حزيران / يونيو وان تنتهي هذه الأعمال في ٢٢ يوليو/تموز ٢٠٠٨.^(٢٦٦)

الأمن القضائي

في التقارير المتعلقة بأرباع السنة الماضية، ابلغ المفتش العام عن التحديات الأمنية التي تواجه الموظفين والشهود القضائيين، وتهديدها لتقدم نظام القضاء. في ربع السنة هذا، ابلغ الملحق القضائي ان أحد أهم التحديات التي تواجه حكم القانون في العراق هو "استمرار استخدام العنف والتخويف ضد السلطة القضائية..."^(٢٦٧). منذ عام ٢٠٠٣ قتل ٣٥ قاضياً و٦٧ موظفاً في الأمن القضائي^(٢٦٨). وفي ربع السنة هذا قتل قاضيان وموظف قضائي واحد^(٢٦٩). لذلك، جعل هذا التهديد بالعنف مسألة الأمن القضائي ذات أولوية بالنسبة لمكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي.

عمل مكتب شؤون المخدرات منذ عام ٢٠٠٦ مع الحكومة العراقية من أجل تطبيق خدمة الحماية القضائية (JPS) حسب النظام المتبع لدى خدمة عمداء الشرطة في المدن الأميركية ولكنها لم ينجحاً حتى الآن^(٢٧٠). ابلغ المكتب ان تطبيق خدمة الحماية القضائية يواجه باستمرار هذه التحديات:^(٢٧١)

- لا يوجد تمويل ملائم لرواتب الموظفين.
- لم تصدر الحكومة العراقية أية رخص لحمل السلاح إلى موظفي خدمة الحماية القضائية.
- لم يعط أي ترخيص باستخدام أفراد القوى الأمنية كموظفين نظاميين لدى الحكومة العراقية.

ابلاغ المفتش العام عن هذه التحديات في تقارير أرباع السنة الماضية وابلغ مكتب شؤون المخدرات (INL) انه يعمل مع مجلس القضاء الأعلى على حل هذه المسائل وعلى

مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL)

تشجيع المجلس التشريعي العراقي على الإنشاء الرسمي والكامل لخدمة الحماية القضائية.

الجدول ٢-٣١
إنشاء مرافق حماية الشهود

المدينة	تاريخ الإنجاز المقدر	النسبة المئوية	التغيير منذ ربع السنة الأخير
الموصل	أوقف العمل به ^(١)	% ٥٥	غير متوفر
الرصافة	٢٠٠٨/٥/٣١	% ٦٤	لغاية ١٦ %
البصرة	٢٠٠٨/٤/١٥	% ٩٦	لغاية ٣٠ %
الكرخ	أنجز	% ١٠٠	لا تغيير

المصدر: السفارة الأميركية استجابة لطلب مكتب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان / أبريل ٢٠٠٨.
(أ) أوقف العمل في مشروع محكمة الموصل ومشروع مرافق حماية الشهود في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

عمل مكتب شؤون المخدرات (INL) أيضاً على إيجاد مساكن آمنة للقضاة وعائلاتهم. ففي ربع السنة هذا، وقر المكتب مساكن آمنة لـ ٣٧ قاضٍ وعائلاتهم. يقل هذا الرقم قليلاً عن ما تم توفيره خلال ربع السنة الماضي الذي شمل ٤٠ قاضياً مع عائلاتهم. لكن المجمع السكني الآمن يستعمل من قبل القضاة الذين يؤدون مهمات في بغداد وتكون إقامتهم فيها غير مستديمة.^(٢٧٢)

شكل تحسين وتوسيع مرافق حماية الشهود أولوية لدى مكتب شؤون المخدرات (INL). ففي نهاية آذار / مارس ٢٠٠٨ اكتمل إنشاء مرافق حماية واحد للشهود وكان مرفقان في طور الإنجاز. انتهى العمل في مشاريع إنشاء مرافق حماية الشهود والمحاكم في الموصل بعد أن أصيبت بأضرار ذات شأن بفعل التفجيرات^(٢٧٣). انظر الجدول ٢-٣١ للحصول على نظرة إجمالية على هذه المشاريع.

تنمية القدرات

في آذار / مارس ٢٠٠٨، وظف مكتب شؤون المخدرات نظرة شاملة خبيراً جديداً حول الموضوع لتقديم المشورة إلى مشروع تكامل القضاء في العراق (IJIP)، وذلك على أثر رحيل المنفذ الأصلي للمشروع^(٢٧٤). يعمل المشروع على تعزيز التنسيق بين مراكز الشرطة، والمحاكم، والسجون ويوفر تكنولوجيا أنظمة المعلوماتية التي تمكن المسؤولين من معالجة وتعقب المجرمين عبر كل مرحلة من مراحل النظام القضائي. اكمل المقاول السابق أمر التسليم الأصلي العائد له قبل ان يرحل. ويخطط مكتب شؤون المخدرات حالياً لتوسيع المشروع. وحتى هذا التاريخ، اختبر مشروع تكامل القضاء في العراق وطبق نموذجاً أولاً لنظام تعقب المدعى عليهم في ثمانية مواقع في بغداد وزود التدريب للمستعملين من الموظفين العراقيين وموظفي مكتب شؤون المخدرات (INL) ومنتج برامج كمبيوتر وكتب تعليمات إجرائية^(٢٧٥).

يعمل مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) على تعزيز قدرات الموظفين القضائيين الجدد والعاملين حالياً وذلك من خلال تزويد مستشارين في مجال القضاء الجنائي والمساعدة في التدريب. ومن خلال فريق مهمات الجرائم الرئيسية (MCTF)، يقدم عملاء فدراليين أميركيين الإرشاد والمشورة إلى موظفي تطبيق القانون العراقيين المعيّنين للعمل مع فريق المهمات. بالإضافة إلى ذلك، نظمت ثلاث دورات تدريبية لموظفي فرض تطبيق القانون العراقيين:^(٢٧٦)

- تمّ تدريب ١٧ موظفاً عراقياً في فريق مهمات الجرائم الرئيسية على الطرق التكتيكية الدفاعية، واستغلال الهاتف الخليوي، وتقنيات المقابلات، والعمليات السرية، والأسلحة النارية.
- تمّ تدريب ١٠ موظفين عراقيين في فريق مهمات الجرائم الرئيسية على تشغيل نظام التعرف الآلي على بصمات الأصابع.
- تمّ تدريب ١٠ محققين ومترجمين عراقيين على الإجراءات الواجب تنفيذها في موقع الجريمة وتقنيات التحقيقات الشرعية والقضائية المتقدمة.

وأيضاً، وبالمشاركة مع البرنامج الدولي للمساعدة على التدريب في التحقيقات الجنائية (ICITAP) دعم مكتب شؤون المخدرات هيئة النزاهة (CoI) التابعة للحكومة العراقية من خلال تدريب ١١٥ طالباً على التقنيات الأساسية للتحقيقات، والمهارات التكتيكية، وأمن الشهود^(٢٧٧). وبالإضافة إلى التدريب المحدد للموظفين، يقدم مكتب شؤون المخدرات دعماً استشارياً لتعزيز سياسات وإجراءات فرض حكم القانون. زود أيضاً

مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL)

مستشارو البرنامج الدولي للمساعدة على التدريب في التحقيقات الجنائية الإرشادات إلى محققي هيئة النزاهة التابعة للحكومة العراقية حول ٢٠٩ قضايا جديدة بالإضافة إلى ٢٥٣ قضية يجري التحقيق بها.^(٢٧٨)

يمول مكتب شؤون المخدرات تدريب ١٥ موظفاً في حكم القانون في العراق بضمنهم مستشارون قانونيون مقيمون (RLA) تابعين لوزارة العدل كما مستشارين في حكم القانون تابعين لمكتب شؤون المخدرات الدولية. في ربع السنة هذا ابلغ مكتب شؤون المخدرات الدولية ان الوكالة مولت أيضاً تدريب مستشارين قانونيين مقيمين تابعين لوزارة العدل لفرق إعادة إعمار المحافظات (PRTs). ويدعم حالياً مستشارون يمولهم مكتب شؤون المخدرات الدولية فرق إعادة إعمار المحافظات في الأنبار، بغداد، ديالى، اربيل، كربلا، كركوك (تأميم)، نينوى، النجف، وصلاح الدين.^(٢٧٩)

السجون (الإصلاحات)

تستمر خدمات السجون العراقية (ICS) في التعامل مع النمو الهام في نظام السجون. يمول مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) برامجاً لتعزيز قدرة خدمات السجون العراقية (ICS) من خلال المساعدة في تطوير قدرات الموظفين وتحسين المرافق المادية بالاشتراك مع وكالات اخرى. تشمل المشاريع إنشاء وترميم مرافق السجون.

بين السنة المالية ٢٠٠٣ والسنة المالية ٢٠٠٨ بلغ مجموع الأموال الملتزم بها لبرامج السجون التي ينفذها مكتب شؤون المخدرات اكثر من ١١٦ مليون دولار. سوف يكون لهذه البرامج تأثير كبير على نظام السجون من خلال زيادة سعة السجون بأكثر من ٤ آلاف سرير.^(٢٨٠)

حتى هذا التاريخ، جرى الالتزام بمبلغ ٨٢ مليون دولار لتنفيذ خمسة مشاريع إصلاحات وفقاً لاتفاقية في ما بين الوكالات مع فرقة منطقة الخليج (GRD)^(٢٨١). أنظر الجدول ٢-٣٢ للاطلاع على وضعية مشاريع إنشاء السجون الممولة من مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL).^(٢٨٢)

مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL)

الجدول ٢-٣٢

مشاريع إنشاء سجون ممولة من مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL)

السجن	القيمة (بملايين الدولارات)	الوضعية ^(أ)	تاريخ الإنجاز المقدر
سجن البصرة المركزي	\$٩,٨٦	صفر %	وثيقة تقنية لخط القاعدة (TBD)
سجن شمشال	\$٣٢,١٦	منجز بنسبة ٧ %	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩
حصن سوس: المرحلة الأولى	\$٦,٠٣	منجز بنسبة ٧ %	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩
حصن سوس: المرحلة الثانية	\$١١,٤٨	مخطط لطرح مناقصة للعقد	غير متوفر
سجن الناصرية: المرحلة الثانية	\$٧,٣٢	منجز بنسبة ٢٠ %	كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨ ^(ب)

المصدر: السفارة الأميركية، استجابة لطلب مكتب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان / أبريل ٢٠٠٨.

- (أ) النسب المئوية كما كانت في ١٨ آذار / مارس ٢٠٠٨. جرى تأخير تواريخ الإنجاز لسجن البصرة المركزي وسجن الناصرية. المرحلة الثانية، بصورة أولية بسبب الطقس السيئ والأداء الضعيف للمقاول.
- (ب) سحب المقاول فرق العمل من المرحلة الثانية للمساعدة في إنجاز المرحلة الأولى في الوقت المحدد لافتتاحها في نيسان / أبريل ٢٠٠٨.

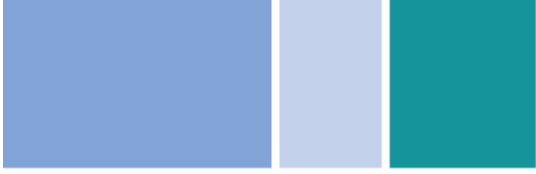
المرحلة الثانية من سجن الناصرية هي استمرار لمشروع المرحلة الأولى الممول من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. من المقرر ان تكتمل المرحلة الأولى في نيسان / أبريل ٢٠٠٨. في ربع السنة هذا عيّن مكتب شؤون المخدرات (INL) مستشاريه للعمل في سجن الناصرية لتدريب موظفي خدمات السجون العراقية (ICS) استعداداً لافتتاح المرافق الجديدة للسجن.^(٢٨٣)

في ربع السنة هذا، نشر المفتش العام تقريرين حول علميات تفنّيش سجن الناصرية – تقييم حول إنشاء المرفق الاولي لسجن الناصرية سعة ٨٠٠ سرير الذي بدأ إنشاؤه بموجب برنامج موله صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وتقييم حول إنشاء المرحلة الثانية الهادفة إلى توسيع المرفق ليستوعب ٤٠٠ سرير آخر ممولة من مكتب شؤون المخدرات. كشفت مراجعة التصميم وأعمال الإنشاء بان تصميم الإنشاء وخطة مراقبة النوعية كانا كافيين. وأيضاً، تمّت معالجة مسألة الاستدامة بشكل مباشر ضمن العقد، بحيث شملت شروط تدريب الموظفين، إعداد كتب تعليمات التشغيل، وتقديم كفالات لفترة سنة واحدة. يتم حالياً تنفيذ المشروع حسب شروط العقد ولم يُبلغ عن أية نتائج سلبية.^(٢٨٤)

ولبت أيضاً برامج السجون بحلول نهاية آذار / مارس ٢٠٠٨ أولويات إعادة الإعمار التالية:

- بدأ العمل على إنشاء سجن شمشمال عن طريق تحويل حصن أممي قديم إلى مرفق أممي متوسط وعالي يتسع لـ ٣٠٠٠ سريير.
- عمل مكتب شؤون المخدرات (INL) مع القوات المتعددة الجنسيات في العراق، وخدمات السجون العراقية، ووزارة الداخلية على إعادة تنظيم العمليات الأمنية في سجن بيدوش، قرب الموصل، واستمر في تنفيذ برامج تدريب موظفي خدمات السجون العراقية (ICS).^(٢٨٦)

من المقرر البدء بتنفيذ مشروعين جديدين للإصلاحات خلال الأشهر القادمة.



التطورات في العراق



الأمن

بعد انقضاء خمس سنوات على عملية الغزو في آذار/مارس ٢٠٠٣، لا تزال مسألة الأمن هي نقطة التركيز الأولية للجهود الأميركية في إغاثة وإعادة إعمار العراق. ساهمت كافة الصناديق الأميركية الرئيسية لإعادة الإعمار في تعزيز الأمن عبر البلاد والتزمت بتقديم مبالغ إلى هذا القطاع تجاوز مجموعها ٢٠,٣٩ مليار دولار:

- **صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF):**
ألزم مبلغ ١١,٢٣ مليار دولار للأمن.^(٢٨٧)
- **برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP):**
ألزم مبلغ ٠,٤٩ مليار دولار لمشاريع الأمن.^(٢٨٨)
- **صندوق دعم الاقتصاد (ESF):**
ألزم مبلغ ١,٤٨ مليار دولار لمشاريع الأمن.^(٢٨٩)
- **صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢ (IRRF-2):**
ألزم ما يزيد عن ٧,١٩ مليار دولار لمشاريع الأمن.^(٢٩٠)

وضعية عمليات "الطفرة" العسكرية

في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أمر الرئيس بوش بإرسال ٣٠ ألف جندي إضافي إلى العراق كجزء من تحول تكتيكي وعمالني للعمليات الحربية، القصد منه القضاء على أعمال العنف المتزايدة في العراق. تم تنفيذ عملية "التدفق" العسكري هذه من خلال نشر خمس فرق من الألوية القتالية الأميركية (BCTs)^(٢٩١)، والتي ركزت اهتمامها بصورة أولية على محافظتي بغداد والانباء. كما قام العراق بعملية "طفرة" عسكرية مماثلة لدعم عديد القوات الأميركية كجزء من خطة أمن بغداد.

في أوائل آذار/مارس ٢٠٠٨، أبلغت وزارة الدفاع ان الوضع الأمني "تحسن بصورة ذات شأن خلال الأشهر الستة الماضية". ولكن هذا التحسن لم يكن ثابتاً في بعض المناطق.^(٢٩٢) عزت وزارة الدفاع هبوط مستوى العنف إلى عدد من العوامل من ضمنها مبادرة "التدفق" العسكري^(٢٩٣)، واتفاق وقف إطلاق النار مع قوات ميليشيا المهدي

(٢٩٤)، ونشوء منظمة صحوة الانبار^(٢٩٥)، وبرز مبادرة أبناء العراق^(٢٩٦). لكن العنف انفجر مجدداً في البصرة وبغداد في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٨.

تصورت خطة الحملة المشتركة عودة كافة الألوية القتالية (BCTs) الخمسة التي أرسلت خلال التدفق العسكري مما يخفض العدد الإجمالي للألوية القتالية من ٢٠ إلى ١٥ لواء. لكن الرئيس، ووزير الدفاع، والقائد العام للقوات المتعددة الجنسيات في العراق أكدوا ان سحب هذه القوات يجب ان يخضع لشروط. بغض النظر عن النجاح الملحوظ للتدفق العسكري، فقد لاحظ قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق انه "رغم تحسن أداء قوات الأمن العراقية فيه لا زالت غير جاهزة للدفاع عن العراق أو للمحافظة على الأمن عبر أرجاء البلاد بالاستناد إلى قوتها الذاتية"^(٢٩٩).

مع انه أوصى بسحب الألوية القتالية الخمسة بنهاية تموز/يوليو ٢٠٠٨، قرر قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق تخصيص مدة ٤٥ يوماً "كفترة ترسيخ وتقييم"، قبل تنفيذ انسحابات إضافية^(٣٠٠). كان القصد من التعليق المؤقت للسحب المقرر للقوات الأميركية الإضافية^(٣٠١) تزويد القادة العسكريين "بالمرونة... للمحافظة على المكاسب الأمنية الهشة ... التي تم تحقيقها"^(٣٠٢).

تستمر الولايات المتحدة في تنفيذ برامج تدريب واسعة لقوات الأمن العراقية (ISF). فتجمع الفرق العسكرية الانتقالية معلومات حول أفراد قوات الأمن العراقية وعملياتها ضمن عملية "تقييم الاستعدادات العملائية"^(٣٠٣) وهو ما يتيح قياس إمكانية الوحدة في التقدم إلى المستوى التالي، وفعالية ونوعية القيادة وقدرة الوحدة واعتماديتها، والمدة التي يتوجب على سلطة الائتلاف المؤقتة ممارسة الإشراف الإجمالي عليها^(٣٠٤). تجري القوات الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) تقييماً لعمليات التدريب على أساس ربع سنوي أيضاً.

بغية معالجة مسائل الأمن في المناطق المعرضة للأخطار (بالأخص محافظات صلاح الدين، بغداد، ديالى، ونيوى)، تعمل القوات الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق سوية مع وزارة الدفاع ووزارة الداخلية على تركيز الجهود على هذه المحافظات. وصفت القوات الأمنية أيضاً التحديات القائمة في كافة المناطق الأربع على أنها منتظمة. وتستعمل هذه القوات فرق الشرطة الانتقالية لمساعدة وزارة الداخلية في تعزيز القيادة، وتزويد الجنود، وإدارة المعدات، وقدرات الاتصالات. أبلغت القوات الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق انه تم نشر لوائين وكتيبتين للجيش بين بغداد، وديالى، وصلاح الدين.^(٣٠٥)



أعضاء جدد في منظمة "أبناء العراق" يتم الترحيب بهم من جانب عسكريين أميركيين

وضعية قوات الأمن العراقية

باشرت سلطة الائتلاف المؤقتة بعد شهرين على الغزو الأميركي للعراق بإعادة بناء جهاز الأمن العراقي. عملت الولايات المتحدة منذ ذلك الوقت على تشكيل قوة جديدة قادرة على تحقيق الأمن الداخلي وحماية وحدة أراضي العراق. انظر الجدول ٢-٣٣ للحصول على نظرة إجمالية للخدمات الرئيسية التي تؤمنها قوات الأمن العراقية وسلطاتها الإدارية.

تمّ الإبلاغ عن بيانات أفراد قوات الأمن العراقية وفق ثلاث فئات: (٣٠٦)

- *المدرّبون:* الأرقام الإجمالية للأفراد المدربين ولكنها لا تأخذ في الاعتبار الأفراد المتغيّبين بدون إذن، المصابين أو العاملين خارج الفئات المخصصة.
- *المعيّنون:* بيانات الرواتب، التي لا تعكس مجموع "الأشخاص الحاضرين للعمل".
- *المرخصون:* هدف الحكومة العراقية النهائي لتشكيل قوة مكافحة للتمرد.

الجدول ٢-٣٣
الإشراف الوزاري لقوات الأمن العراقية

وزارة الدفاع	وزارة الداخلية
الجيش العراقي	خدمة الشرطة العراقية (IPS)
القوات الجوية	الشرطة الوطنية (NP)
القوات البحرية	دائرة فرض تطبيق القانون على الحدود (DBE)
	خدمة حماية المرافق

عينت القوات الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق الأساليب المختلفة التي تستعملها وزارة الداخلية، ووزارة الدفاع والقوات الوطنية العراقية لمكافحة الإرهاب (INCTF)، وذلك لتحديد أعداد الأفراد المرخص لهم. وضعت وزارة الداخلية سقفاً نهائياً لعدد هذه القوات ليستعمله مدراء شرطة المحافظات وغيرهم من هيئات التوظيف. تزود القيادة المشتركة في وزارة الدفاع هدف القوة العسكرية، يتم تشكيل هذه القوة العسكرية من خلال توحيد أوامر رئيس الوزراء لزيادة عدد الأفراد بنسبة ٣٥% مع الجدول المعدل للتنظيم والمعدات (MTOE) ^(٣٠٧). تستعمل القوات الوطنية العراقية لمكافحة الإرهاب الجدول المعدل للتنظيم والمعدات (MTOE) الذي وافق عليه رئيس الوزراء لوحدة العمليات الخاصة ^(٣٠٨). انظر الجدول ٢-٣٤ للاطلاع على مراجعة الترخيصات للحكومة العراقية. ^(٣٠٩)

تستمر الحكومة العراقية في توسيع خطط تجنيد القوات وقد رخصت إنشاء قوة نهائية تضم ٥٧٢،٧٢٠ فرداً. انظر الشكل ٢-٢٤ للاطلاع على مجموع الأفراد المدربين.

الجدول ٢-٣٤
قوات الأمن العراقية كما كانت في ٢٩ شباط/فبراير (١)

الجزء المكوّن	الأفراد المرخصين حالياً (٢)
قوات وزارة الداخلية (٣)	
خدمة الشرطة العراقية (IPS) (٤)	٢٨٨,٠٠١
الشرطة الوطنية (NP) (٥)	٣٣,٦٧٠
دائرة فرض تطبيق القانون على الحدود (DBE)	٣٨,٢٠٥
مجموع وزارة الداخلية	٣٥٩,٨٧٦
قوات وزارة الدفاع (٦)	
الجيش	١٨٦,٣٥٢
قوات الدعم (٧)	١٧,٣٦٩
القوات الجوية	٢,٩٠٧
القوات البحرية	١,٤٨٣
مجموع وزارة الدفاع	٢٠٨,١١١
مكتب مكافحة الإرهاب	
وحدات العمليات الخاصة (٨)	٤,٧٣٣
مجموع قوات الأمن العراقية	٥٧٢,٧٢٠

المصدر: القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) استجابة لطلب مكتب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

ملاحظات:

- لا تشمل الأرقام موظفي الوزارة
- تعكس الأرقام تراخيص الحكومة العراقية
- قوة وزارة الداخلية تستنتج دوائر أخرى تعمل داخل وزارة الداخلية بضمنها موظفي المركز الرئيسي لوزارة الداخلية، القضاء الشرعي، خدمة حماية المرافق وقوات الحرس المتعاقد معها.
- تتكون قوات الشرطة العراقية من كافة قوات الشرطة في المحافظات (المراكز، الدوريات، السير، الوحدات الخاصة) المخصصة لكافة المحافظات الثماني عشر.
- تشمل الوحدة الوطنية للاستجابة الطارئة.
- أعداد المرخصين من جانب وزارة الدفاع أخذت من الجدول المعدل للتنظيم والمعدات (MTOE) وتعكس زيادة ٢٠% في عديد الجنود استناداً إلى مبادرة رئيس الوزراء.
- تشمل قوات الدعم الوحدات اللوجستية ومراكز التدريب المخصصة جميعاً للجيش العراقي.
- لا تشمل الموظفين المخصصين لمكتب مكافحة الإرهاب (CTB) أو مركز قيادة مكافحة الإرهاب (CTC).

الضعف في إعداد التقارير

جرت بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، مراجعة المجموع المبلغ عنه للأفراد المدربين في وزارة الداخلية الذي انخفض من ٢٤١,٩٦٠ إلى ٢٢٤,٦٠٦ بعد تصحيح القيود المتكررة في البيانات. (٣١١) في ربع السنة هذا، وجدت عملية تدقيق للعمليات الحسابية لقوات الأمن العراقية عدداً من الاختلافات المستمرة في البيانات المنشورة كل ربع سنة حول أعداد الموظفين المرخصين، والمعنيين، والمدربين. (٣١٢) وجد المفتش العام ان سبباً أولياً لحصول الاختلافات في الأعداد المبلغ عنها هو التغيير، بمرور الوقت على ما يبدو، في أساليب العمل بين تقرير وآخر.

في آذار/مارس ٢٠٠٨، لاحظت وزارة الدفاع ان كلا وزارتي الدفاع والداخلية تركزان اهتمامهما حالياً بدرجة أكبر على أعداد الموظفين المرخصين، والمعيّنين، والحاضرين للعمل بدلاً من التركيز على أعداد الموظفين المدربين.^(٣١٣) في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أبلغ مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية (GAO) ان الأعداد المنشورة غير دقيقة لان وزارة الدفاع تستثني المتغيبين وتصدر وزارة الداخلية بيانات مشكوك فيها تشمل الموظفين المتغيبين بدون إجازة (AWOL).^(٣١٤)

أبلغت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق ان وزارة الداخلية بادرت بإجراء مراجعة لحساب أعداد الموظفين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.^(٣١٥) هذا التقرير، الذي كان من المتوقع ان يستغرق إعدادة عدة أشهر، يركز اهتمامه على دوائر وزارة الداخلية ووكالات أخرى، وسوف "يقارن بين أوامر التوظيف الموافق عليها وعدد الموظفين الذين أبلغت وزارة الداخلية على انهم معيّنين". والهدف هو تقليل عدد الموظفين الأشباح والتعريف عن الموظفين العاملين بدون أوامر توظيف. تخطط وزارة الداخلية أيضاً لإنشاء قاعدة بيانات للوصل بين الموارد البشرية، وجدول الرواتب، وإدارة التدريب من اجل معالجة محاسبة الموظفين.^(٣١٦)

برامج التدريب لوزارة الدفاع

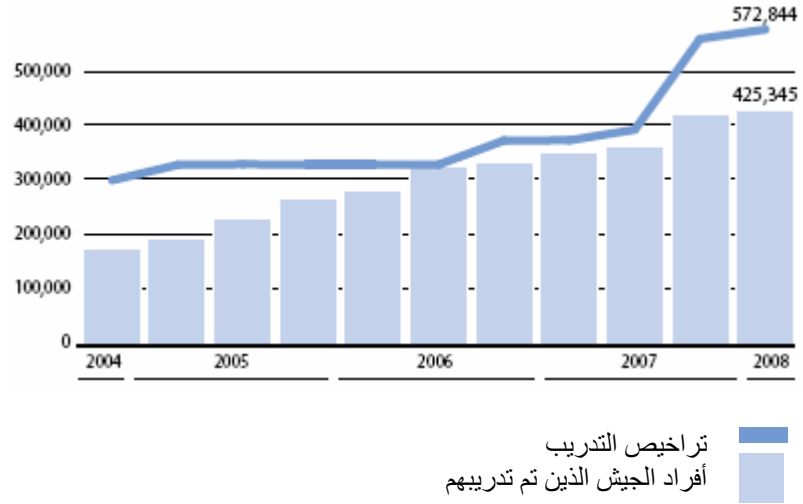
بحلول ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، كان العدد المبلغ عنه للأفراد المدربين في وزارة الدفاع ٢٠٢،٥٧٧^(٣١٧)، وهو عدد يزيد بمقدار ٨،٣٤٤ فرداً عن العدد المسجل منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، علماً بأن الترخيص المقرر لعديد القوات هو ٢٠٨،١١١.^(٣١٨)

وبغية الترافف مع زيادة أهداف القوات المرخصة، تقوم وزارة الدفاع بتوسيع نظام التدريب العسكري^(٣١٩) من خلال معالجة الفجوات في القيادة، التدريب، بناء مراكز التدريب، وتزويد التدريب الاختصاصي لتعزيز قدرات الجيش العراقي.^(٣٢٠) هناك سنوياً سبع دورات للتدريب على القتال الأساسي، ولضباط الصف، وتدريبات للتأهيل الاختصاصي للمهن العسكرية التي تجري عبر مركزي تدريب للفرق وستة مراكز تدريب للمحافظات.^(٣٢١) زادت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق السعة في هذه المواقع لتستوعب أكثر من ٢٦،٨٦٠ متدرباً في كل دورة (١٨٨،٠٢٠ في السنة)^(٣٢٢) وارتفعت سعة التدريب للقتال الأساسي بدرجة ذات شأن بلغت ٢١،٨٠٠ في كل دورة (١٥٢،٦٠٠ في السنة).^(٣٢٣)

الشكل ٢-٢٤

تدريبات وتراخيص الجيش العراقي

المصدر: وزارة الدفاع، قياس الأمن والاستقرار في العراق، تموز/يوليو ٢٠٠٥، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، شباط/فبراير ٢٠٠٦، أيار / مايو ٢٠٠٦، آب/أغسطس ٢٠٠٦، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، آذار/مارس ٢٠٠٧، حزيران/يونيو ٢٠٠٧، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وآذار/مارس ٢٠٠٨، شهادة الجنرال ديفد بتراوس (٢٠٠٨/٤/٨).



يتمثل أحد العوائق الرئيسية في الحصول على أعداد دقيقة للمتدربين في أن معدلات التسرب في الجيش العراقي تُقدّر بنسبة ٣,٦% شهرياً.^(٣٢٧) لاحظت وزارة الدفاع الأميركية أيضاً ان إصدار تقارير وزارة الدفاع العراقية حول المتغيّبين بدون إذن تتخلف بمقدار يزيد عن شهر واحد، ولذلك من المتوقع ان تُزال أسماء ٢٧ ألف فرد من جداول الرواتب بالاستناد إلى محاسبة أعداد الأفراد للعام ٢٠٠٧.^(٣٢٨)

من الجدير بالملاحظة ان المفتش العام حدّد في تدقيق حديث، القصور النسبي في عديد الضباط وضباط الصف. ويبقى النقص في عديد الضباط في قوات الدفاع العراقية مصدر قلق هام قد يحتاج على عقد من الزمن لمعالجته.^(٣٢٩) أبلغت وزارة الدفاع الأميركية مؤخراً ان لدى الجيش العراقي شواغر يجب اشغالها تزيد عن ٣٠ بالمئة في صفوف ضباط الصف ونسبة مماثلة تقريباً في صفوف الضباط. يزداد هذا النقص حدة بصورة خاصة بسبب الزيادات في عديد الأفراد المجندين وجميعهم بحاجة إلى إشراف ضباط لقيادتهم.^(٣٣٠)

الدعم الاستشاري

تستمر الولايات المتحدة، كجزء من تشديدها على التدريب، في تزويد مستشارين إلى وزارة الدفاع العراقية. بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٨، كان يعمل في العراق حوالي ٣٩١ مستشاراً أميركياً يأتي ٧٨,٨% منهم من الجيش الأميركي والبقية من مقاولين

أميركيين.^(٣٣١) يبلغ العدد الإجمالي للمستشارين العاملين في الفريق الاستشاري (AT) في وزارة الدفاع العراقية والفريق الاستشاري في مركز القيادة المشتركة (AT-JHQ) ٤٨ مستشاراً يعملون مع كبار المسؤولين العراقيين لتقوية قدرات الوزارات.^(٣٣٢)

تزود قيادات فرعية أخرى تعمل تحت إشراف القوات الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق مستشارين أيضاً إلى الحكومة العراقية. يعمل لدى الفريق الانتقالي للقوات الجوية في سلطة الائتلاف فرق استشارات على المستويات العملائية، والاستراتيجية، والتكتيكية لدى القوات الجوية العراقية. كما يعمل الفريق الانتقالي للقوات البحرية ضمن القاعدة البحرية أم قصر.^(٣٣٣)

برامج التدريب لوزارة الداخلية العراقية

في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، بلغ عدد المتدربين لدى وزارة الداخلية المبلغ عنهم ٢٣٨،٢١٦^(٣٣٤). وافقت الحكومة العراقية على تدريب قوة نهائية يبلغ عدد أفرادها ٣٥٩،٨٧٦ أي بزيادة ١٢١،٦٦٠ فرداً عن المجموع الحالي للمتدربين. تولت وزارة الداخلية أيضاً مسؤولية إدارة كافة مراكز التدريب باستثناء مركز واحد^(٣٣٥). ومنذ أوائل أيار / مايو ٢٠٠٧، تخرّج أكثر من ٣٨ ألف متطوع من ٢٦١ برنامج تدريب وأكمل أكثر من ٢٢ ألف منهم تدريبهم خلال ربع السنة هذا. يتوقع فريق التدريب للمساعدة المدنية للشرطة (CPATT) أن هناك ٢٢،٥٤٨ متطوعاً آخر سوف يتخرجون بحلول حزيران/يونيو ٢٠٠٨.^(٣٣٦)

تستمر الحكومة العراقية في توسيع خطط تشكيل القوات ورخصت لوجود حجم نهائي للقوات يبلغ ٥٧٢،٧٢٠ فرداً يعززه المعدل المرتفع للمتخرجين من برامج التدريب لوزارة الداخلية. في عام ٢٠٠٧ أكمل ٤٧،٩٣٤ مجنّداً و١٨١٧ ضابطاً تدريبهم، وبحلول نهاية آذار/مارس ٢٠٠٨، كان قد تخرّج ما يزيد عن ٢٠،٤٠٠ شرطي متطوع و٩٥٣ ضابط شرطة من دورات التدريب.

زادت وزارة الداخلية سعة تدريب الضباط بنسبة ٢٧% (١٧٢٠ مقعداً) في كلية الشرطة في بغداد وزادت سعة تدريب أفراد الشرطة المجنّدين مقدار ١٨٠٠ مقعد من خلال إنشاء مركز جديد للتدريب في بغداد^(٣٣٩). أنظر الجدول ٢-٣٥ للمقارنة بين نسب التخرج الإجمالية في عام ٢٠٠٧ مع النسب المسجلة لربع السنة الأول لعام ٢٠٠٨.

جهود الولايات المتحدة

مع استمرار التوسع في أعداد أفراد الشرطة ومنح التراخيص لها، تعمل الولايات المتحدة مع وزارة الداخلية العراقية على خفض العدد المتراكم للأفراد الواجب تدريبهم البالغ ٧٢،٠٠٠ فرد^(٣٤٠) (ناتج عن تدفق المتدربين الجدد)، وعلى وضع خطة أساسية للتوسع. تتمثل الأهداف بمعالجة المسائل المترافقة مع النمو السريع لقوات الشرطة، وبتوحيد معايير التدريب وزيادة التدريب^(٣٤١). كما شكلت القوات الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق ووزارة الداخلية العراقية فريق تقييم مشترك لتقييم هذه المعايير في مراكز التدريب^(٣٤٢). تستمر الولايات المتحدة في تزويد مستشارين للبرامج الخاصة بقوات الأمن العراقية ووزارة الداخلية. في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، كان فريق التدريب للمساعدة المدنية للشرطة (CPATT) قد شغل ٢١٢ من بين ٢٤٠ وظيفة استشارية مخصصة، وكان يشغل كافة هذه الوظائف، باستثناء وظيفتين اثنتين، أفراد من القوات المسلحة الأميركية أو أفراد يعملون لدى مقاولين أميركيين.^(٣٤٣)

أثر العدد المتصاعد للمجندين في قوات الشرطة على بعض الجهود الاستشارية. عجزت أكاديميات الشرطة المحلية عن مجاراة الطلب على التدريب الأساسي. وقامت بتخفيض نشاطات التدريب على المستوى الأعلى (يديرها مستشارون دوليون للشرطة) من أجل إقامة عدد أكبر من دورات التدريب الأساسي. لكن، وزارة الخارجية الأميركية تتوقع بأنه سوف تبرز الحاجة مرة أخرى لتوظيف مستشارين رئيسيين إلى هذه الحصص الدراسية بعد ان تسجل موجة المتطوعين تقدماً في تدريباتها.^(٣٤٤)

تعمل وزارة الداخلية العراقية والولايات المتحدة أيضاً على تخفيف التأثيرات الطائفية من خلال تنفيذ برنامج إعادة توجيه^(٣٥٤) لقوات الشرطة الوطنية العراقية. وحالياً فإن البرنامج، الذي بلغ المرحلة الثالثة من أربعة مراحل يقوم بإعادة تدريب ثمانية ألوية للشرطة الوطنية من أجل تحسين الفعالية العملية الإجمالية. والهدف النهائي هو أن تتمكن الشرطة الوطنية من إنشاء قواعد دائمة لها خارج بغداد.^(٣٤٦)

الجدول ٢-٣٥
تدريب وزارة الداخلية العراقية

الخدمة	٢٠٠٧	الربع الأول من سنة ٢٠٠٨
شرطي في دائرة الشرطة العراقية	٣٠,٧٧٣	١٤,٣٠٤
ضابط في دائرة الشرطة العراقية	١,٥٧٢	٣٧٣
مجموع دائرة الشرطة العراقية (IPS)	٣٢,٣٤٥	١٤,٦٧٧
شرطي في الشرطة الوطنية	١٢,٣٤٣	٣,٦٢٠
ضابط في الشرطة الوطنية	٢٠٦	١٩١
مجموع الشرطة الوطنية (NP)	١٢,٥٤٩	٣,٨١١
شرطي في دائرة فرض تطبيق القانون على الحدود	١,٥٨٠	١,٠٧١
ضابط في دائرة فرض تطبيق القانون على الحدود	صفر	٨٢
مجموع دائرة فرض تطبيق القانون على الحدود (DBE)	١,٥٨٠	١,١٥٣
شرطي في دائرة حماية المرافق	٣,٢٣٨	١,٤٣٦
ضابط في دائرة حماية المرافق	٣٩	٣٠٧
مجموع دائرة حماية المرافق (FPS)	٣,٢٧٧	١,٧٤٣
مجموع أفراد الشرطة	٤٧,٩٣٤	٢٠,٤٣١
مجموع ضباط الشرطة	١٠,٨١٧	٩٥٣

المصدر: القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق استجابة لطلب المفتش العام للبيانات في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

ملاحظة: الشرطة هم أفراد الشرطة الذين لا يملكون سلطة توقيف الأشخاص.

الهدف من المرحلة الحالية، التي بدأ تنفيذها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، هو "دمج المهارات الانتقالية في المحافظة على النظام غير المتوفرة لدى الشرطة حالياً" (٣٤٧). أنجز لواءان (٨٢٤ شرطي) دورة تدريبية دامت سبعة أسابيع (٣٤٨). مع أنه من المتوقع ان تنتهي هذه المرحلة بنهاية شهر آذار/مارس ٢٠٠٨، تدرس وزارة الداخلية العراقية والحلف الأطلسي توسيع البرنامج ليشمل تدريب أربعة ألوية إضافية (٣٤٩).

تعمل الولايات المتحدة أيضاً على مواجهة التحديات اللوجستية والتكنولوجية. زودت قيادة القوات الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق موظفين وتمويلات من صندوق قوات الأمن العراقية لمعالجة مسألة التقييدات على المستودعات واعمال الصيانة، ولتحسين المساءلة حول إعداد التقارير بشأن المعدات، ولرفع مستوى المواقع التجارية لقطع غيار الآليات. وكجزء من هذه المساعدة، شجعت الولايات المتحدة استعمال الأساليب التكنولوجية. وقد تم تحقيق بعض النجاح لدى مدراء أقسام اللوجستيات والموارد البشرية، ولكن قيادة القوات الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق أبلغت أنه بصورة إجمالية تبقى وزارة الداخلية العراقية مترددة بالنسبة لاستعمال أنظمة المعلوماتية. وتشير القوات المذكورة إلى وجود التحديات التالية: (٣٥٠)

● الإمكانية المحدودة للوصول إلى الطاقة الكهربائية والإنترنت.

- الشفافية المتزايدة قد تكشف عن ارتكابات محظورة.
- هناك "كره متأصل لدى القوة العاملة" تجاه التحول عن أساليب العمل اليدوية.
- يتردد العراقيون في تطبيق نظام غير مؤكد النتائج.

اللوجستيات

أصبح بناء القدرة اللوجستية العراقية نقطة تركيز لجهود الولايات المتحدة، والتي تشمل الدعم الاستشاري المتضمن داخلياً، ودورات التدريب والتخطيط لإنشاء مرافق دعم ذات قواعد ثابتة. يجري حالياً تقديم دعم استشاري وتدريب مهم من أجل الانتقال إلى وضع لوجستيات ذاتية الاستدامة لمساندة قوات الأمن العراقية. تهدف الخطط الجاري تنفيذها إلى انتقال كافة مكونات اللوجستيات إلى مؤسسات تابعة للحكومة العراقية مكتفية ذاتياً بنهاية العام ٢٠٠٨. لكن هذا الهدف المرجو منه قدرة لوجستية لقوة محلية، يبدو انه تأخر وهو يواجه تحديات إضافية تطرحها السرعة في الإنشاء المخطط المخطط.^(٣٥٢)

الانتقال إلى السيطرة العراقية

كان الهدف الأصلي نقل كافة القدرات اللوجستية بحلول الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨^(٣٥٣). لكن هذا التاريخ تغير نتيجة متطلبات تجهيز واستكمال النواقص في القوات القتالية – على حساب تطوير الدعم القتالي، وخدمات المتطلبات القتالية، والتدريب.^(٣٥٤) والآن تم تحديد كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، على انه التاريخ المتوقع للانتقال السيطرة إلى الحكومة العراقية بعد ان تكون اللوجستيات " بأكثرها" قد أصبحت مكتفية ذاتياً.^(٣٥٥)

تشمل الخطط الحالية تنفيذ برنامج طموح من أجل إنشاء القوات، والتدريب، ونشاطات تطوير البنية التحتية، وإنهاء الدعم المالي من جانب سلطة الائتلاف لتلبية الهدف المذكور. وتبقى هناك تحديات ذات شأن مطروحة^(٣٥٦)، ولكن من المتوقع أنه بحلول ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٨ يكون قد تحقق مستوى مقبول من خط قاعدي لدعم كافة فرق الجيش العراقي.^(٣٥٧)

فيما يلي أعلى التحديات الواجب التغلب عليها خلال السنة المقبلة:

- تلبية الحاجات التي تفرضها أهداف زيادة إنشاء القوات على قدرات التدريب، وإقامة القوات، والتموين، والتجهيز لقوات الأمن العراقية.^(٣٥٨)
- مزامنة المتطلبات المخططة لإنشاء القوات مع احتياجات تنفيذ موازنة الحكومة العراقية وبرامج التسليم للمبيعات العسكرية الأجنبية.^(٣٥٩)
- النقص في القدرات الوزارية لمعالجة الاحتياجات المطلوبة.^(٣٦٠)

التدريب والدعم الاستشاري

في عام ٢٠٠٧ خضع ما يزيد عن ١٠,٧٠٠ موظف في وزارة الدفاع العراقية إلى دورات تدريبية في الدعم اللوجستي. تلقى ما يزيد عن ٤٩% من المتدربين دروساً تتعلق بدعم التشكيل، وإعادة التموين والاستدامة للقوات القتالية/الأمنية. وتلقى حوالي ٣٥% من المتدربين من الجيش العراقي تدريباً رسمياً حول دعم الخدمات القتالية أما النسبة المتبقية فتم تدريبها على دعم مدارس التدريب، ومساندة وحدات دعم المستودعات الوطنية ومواقع الحاميات الأمنية.^(٣٦١)

تشمل النشاطات الجارية ما يلي:

- ١٣ فريقاً استشارياً عسكرياً لوجستياً يضم كل فريق منها ٩ مستشارين يركزون اهتمامهم على الإرشاد الخاص للقادة الرئيسيين، وعمليات المستودعات، وإدارة شؤون الذخيرة، وعمليات النفط، ودعم المعيشة.
- يقوم ١١ مستشار في مستودعات التاجي الوطنية للإمدادات والصيانة بالإرشاد الخاص في عمليات الصيانة والإمداد على مستوى المستودعات، بمضمونها مجموعة واسعة من مهارات إدارة المستودعات، وإجراء الجرد، والشحن، والاستلام.
- عن طريق مساعدة مستشارين من فريق تدريب مركز القيادة المشتركة وفريق التدريب الاستشاري لجيش سلطة الائتلاف (CAATT)، أشرف الضباط العراقيون في مركز القيادة المشتركة على العملية اللوجستية لمعدات نظام الإدارة المالية (FMS) في قيادات مواقع متعددة ومركز بسمايا للتدريب القتالي.
- يقوم فريق التدريب الاستشاري لجيش سلطة الائتلاف (CAATT) بإدارة تدريب المدربين على مجموعة واسعة من الدورات اللوجستية.
- برنامج إعادة تجديد عربات هامفي (Humvee) لتدريب الاختصاصيين الميكانيكيين في الجيش العراقي في مواقع العمل. التحق في نيسان/أبريل أول ١٢٠ ميكانيكي عراقي في هذا البرنامج الذي يدوم أربعة أسابيع.

تعمل القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق أيضاً مع وزارة الدفاع العراقية على تحسين "قدرة تنفيذ مهمات المؤسسة الأمنية"^(٣٦٢). تتم تنمية قدرات

الوزارة هذه بصورة متزامنة مع تقوية القدرة على إعادة التمويل، والإنشاء والاستدامة لهذه القوات.^(٣٦٣)

مع أن وزارة الداخلية العراقية، بعكس وزارة الدفاع العراقية، لا تملك نظام لوجستيات محددة بصورة رسمية، لكن الشرطة الوطنية تملك وحدة لوجستية كجزء من تنظيمها. ويعمل أيضاً ٣٤ مستشاراً في إدارة مديرية لوجستيات فريق الانتقال في وزارة الداخلية العراقية.^(٣٦٤)

السيطرة العراقية على المحافظات

الولايات المتحدة، ودول أخرى في سلطة الائتلاف، والعراق يتشاركون جميعاً في تحديد ما إذا أصبح من الضروري تسليم أي محافظة إلى السيطرة العراقية. تُعرف عملية الانتقال هذه، باسم السيطرة العراقية على المحافظات (PIC) وهي مؤشر عن مدى قدرة العراق على إدارة الوضع الأمني داخل أي منطقة معينة. قادة قوات الائتلاف، ومسؤولو حكومات المحافظات التابعون للحكومة العراقية، وغيرهم من قادة أمن المحافظات يرسلون تقييمات حول أوضاع المناطق إلى القائد العام للقيادة المتعددة الجنسيات في العراق. يراجع القائد العام للقيادة المتعددة الجنسيات في العراق هذه التقييمات في كل شهر^(٣٦٥)، كما تعقد أيضاً اللجنة المشتركة لنقل المسؤوليات الأمنية المجازة من العراق^(٣٦٦) اجتماعات أسبوعية حول الأوضاع في المحافظات والتقدم الأمني. يرأس هذا الاجتماع بصورة مشتركة عراقيون وضباط في القوات المتعددة الجنسيات في العراق^(٣٦٧) لتنسيق الأعمال الواجب تنفيذها قبل تنفيذ الانتقال.^(٣٦٨)

لم تصل أية محافظة جديدة إلى وضعية "السيطرة العراقية" خلال ربع السنة هذا. حتى هذا التاريخ، كان قد تم نقل تسع محافظات، بضمنها البصرة، ذي قار، ميسان، النجف، المثنى، وكربلاء إلى السيطرة العراقية. كما انتقلت المحافظات الثلاث في إقليم كردستان، أي دهوك، وأربيل، والسليمانية إلى السيطرة العراقية الرسمية على المحافظات. أنظر الشكل ٢-٢٥ فيما يخص وضعية الانتقال إلى السيطرة العراقية وتوزيع الانتقال.

شددت وزارة الدفاع الأميركية على أن عملية السيطرة العراقية على المحافظات تعتمد بدرجة كبيرة على بيئة الأمن والحكم في كل محافظة. كما لاحظت أيضاً القوات المتعددة الجنسيات في العراق أن الحدود الأمنية لهذه العملية تتأثر بالأحداث المتغيرة الجارية على الأرض^(٣٦٩). وبالنتيجة تغيرت تواريخ الانتقال المقررة لإنجاز عملية السيطرة العراقية على المحافظات بدرجة مهمة منذ التاريخ الأصلي المستهدف لها في حزيران/يونيو ٢٠٠٦. فقد تغير تاريخ الانتقال خمس مرات بين كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠٦ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وأحدث تقدير لإنجاز عملية السيطرة العراقية على المحافظات تأجل من عام ٢٠٠٨^(٣٧٠) إلى أوائل العام ٢٠٠٩، أو أبعد من ذلك.^(٣٧١)

في ربع السنة هذا، ابلغ الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) والقوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) ان التقييمات المؤقتة لانتقال الأمن، التي تتيح توقع تواريخ انتقال إلى السيطرة العراقية على المحافظات، باتت الآن سرية^(٣٧٢). وأيضاً، للمرة الأولى منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، لم تحدد وزارة الدفاع الأميركية تاريخاً نهائياً يُتوقع عنده تسليم كافة المحافظات^(٣٧٣). لكن في تقرير لاحق أمام الكونغرس أعطى قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق تاريخاً متوقعاً لنقل ثماني من المحافظات التسع المتبقية^(٣٧٤) إلى السيطرة العراقية.

حددت القوات المتعددة الجنسيات في العراق المسائل الرئيسية التي تؤثر على سرعة نقل السيطرة على المحافظات إلى الحكومة العراقية:

- قدرات الشرطة العراقية ومستوى الفساد.
- حاجة المحافظات التي ستنقل إلى السيطرة العراقية. "إلى" المحافظة على المكاسب الأمنية المحققة" والى "تحسين عمليات وتدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية".^(٣٧٥)

أنظر الشكل ٢-٢٦ للاطلاع على وضعية عملية نقل المحافظات إلى السيطرة العراقية.

انتقال مراكز العمليات الأمامية

إفقال أو تسليم مراكز العمليات الأمامية (FOB) مؤشر آخر لمدى الجهوزية الأمنية لمنطقة معينة. لا يحصل التسليم قبل ان تعتبر قوات الأمن العراقية انها قادرة على التعامل مع الشؤون الأمنية في منطقة معينة، وعندها تبدأ جيوش سلطة الائتلاف بالانسحاب. أنظر الجدول ٢-٣٦ لمقارنة أوضاع مراكز العمليات الأمامية بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ و آذار/مارس ٢٠٠٨.

استراتيجية ما بعد المرحلة الانتقالية

لا تتوقف مساعدة سلطة الائتلاف بعد ان يتم نقل محافظة معينة إلى السيطرة العراقية. من أجل التعويض عن النقص في قوات أمن أية محافظة وعن نقاط ضعف أخرى في نطاق الأمن، تبقى سلطة الائتلاف مشاركة في الدعم اللوجستي، وتزويد المستشارين، وتقديم الخدمات الطبية، وضمان أمن التنقل، كما أنها تعمل عند الضرورة كقوة رد فعل سريع^(٣٧٦). أبلغت القوات المتعددة الجنسيات في العراق ان معايير نقل المحافظات إلى السيطرة العراقية تقاس بالمقارنة مع خطة الحملة المشتركة، وهي وثيقة سرية. لكن السفير الأميركي والقائد العام للقوات المتعددة الجنسيات في العراق يراجعان هذه التقييمات على أساس ربع سنوي.^(٣٧٧)

فرق إعادة إعمار المحافظات (PRTs)، التي تعتمد على خدمات دعم المعيشة والحماية التي توفرها قوات التحالف، تتأثر أيضاً بانسحاب جيوش التحالف. سوف تعمل القوات المتعددة الجنسيات في العراق بشكل وثيق مع مجموعات عسكرية ومدنية (السفارة) لتنسيق نشاطات فرق إعادة إعمار المحافظات وتعديل متطلبات القواعد الأمنية^(٣٧٨) والتي تشمل الجهود التالية الجاري تنفيذها:

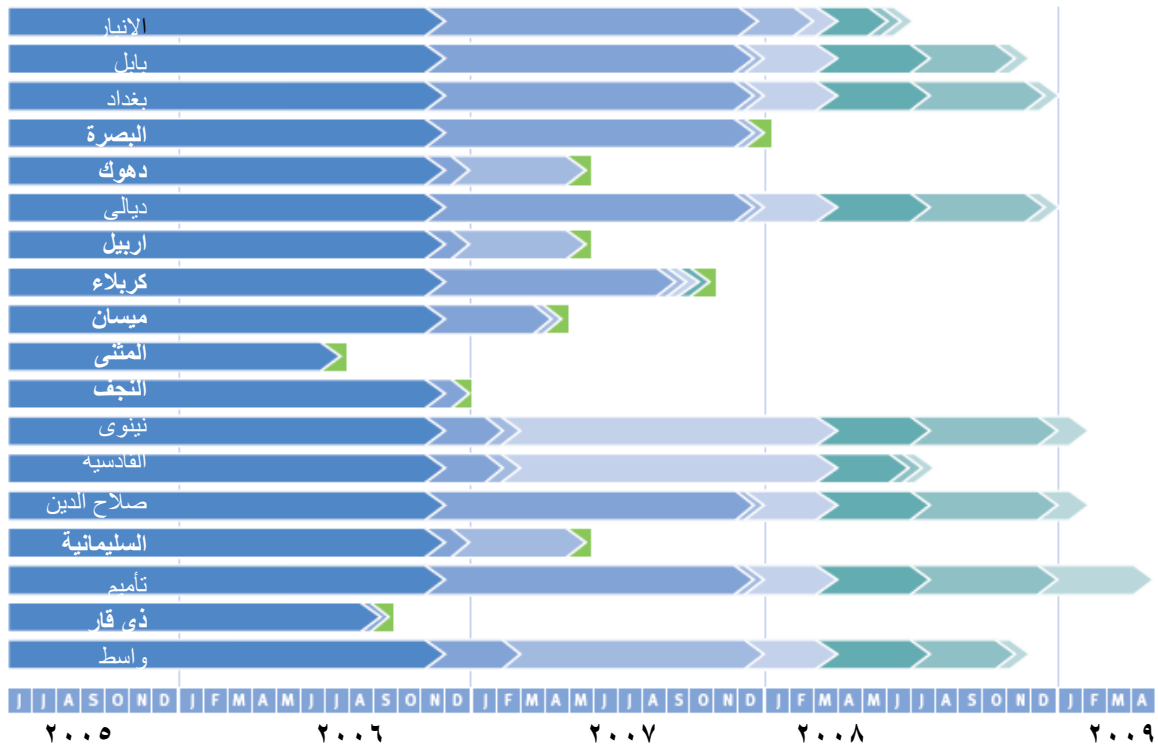
- القوات المتعددة الجنسيات- المنطقة الغربية، سوف تستمر في العمل في محافظة الانبار ولكن سيكون لديها عدد اقل من مراكز العمليات الأمامية، وسوف تحول عملها إلى دور الإشراف العام بعد السيطرة العراقية على المحافظات. وسوف يُقدّم الدعم إلى فرق إعادة اعمار المحافظات المرافقة (ePRTs) وبينها مراكز العمليات الأمامية المتبقية.
- القوات المتعددة الجنسيات – المنطقة الجنوبية الشرقية، سوف تزود الخدمات الطبية، النقل، اللوجستيات ودعم المعيشة في ثلاث محافظات انتقلت فيها السيطرة على الأمن إلى الحكومة العراقية، وهي: ميسان، ذي قار، والمثنى.

الشكل ٢-٢٥

تمديد الحد الزمني للسيطرة العراقية على المحافظات

المصادر: وزارة الدفاع الأميركية، وقياس الأمن والاستقرار في العراق، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، آذار/مارس ٢٠٠٧، حزيران/يونيو ٢٠٠٧، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

التاريخ المقرر بالأصل للانتقال إلى السيطرة العراقية على المحافظات كان في حزيران/يونيو ٢٠٠٦.



التاريخ المتوقع للسيطرة العراقية على المحافظات

التاريخ المستهدف الأصلي لنقل السيطرة العراقية على الأمن في المحافظات كان حزيران/يونيو ٢٠٠٦

تم التمديد حسب تقرير كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ رقم ٩٠١٠

تم التمديد حسب تقرير آذار/مارس ٢٠٠٧ رقم ٩٠١٠

تم التمديد حسب تقرير حزيران/يونيو ٢٠٠٧ رقم التقرير ٩٠١٠

تم التمديد حسب تقرير أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ رقم التقرير ٩٠١٠

تم التمديد حسب تقرير كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، رقم التقرير ٩٠١٠

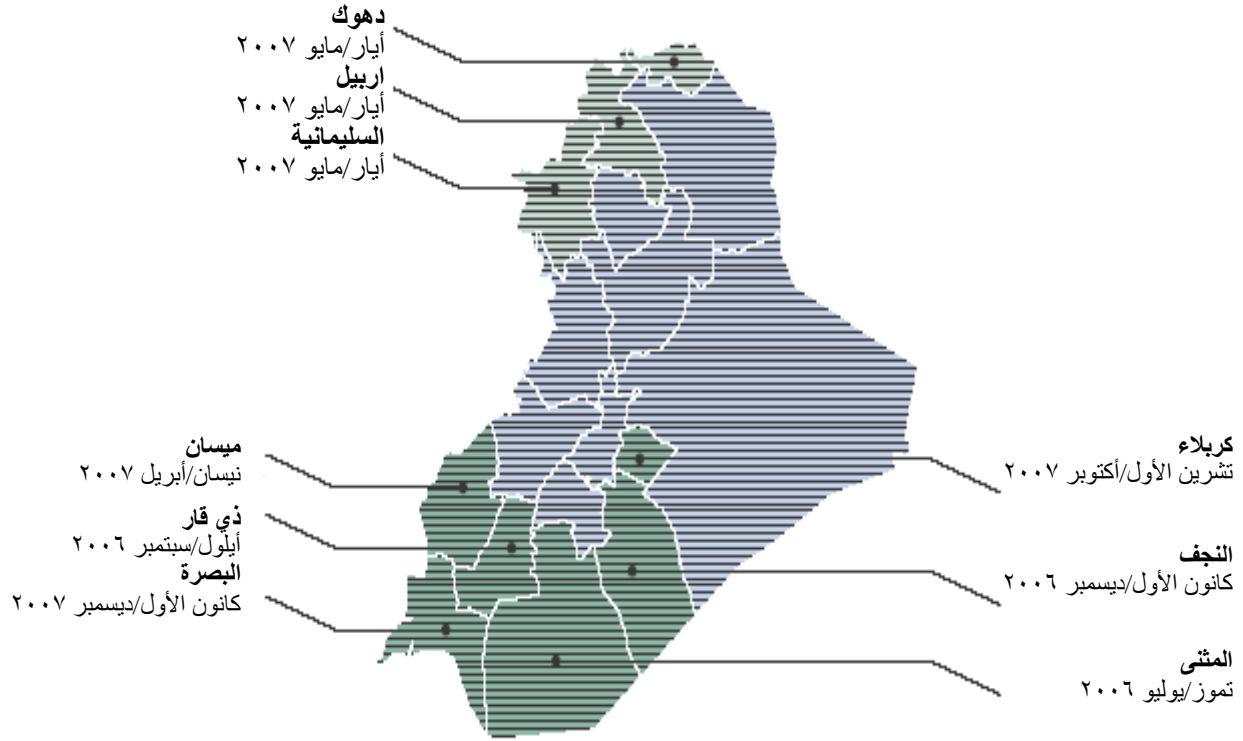
تم التمديد حسب الشهادة التي أدلى بها الجنرال بتراوس في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ أمام لجنة مجلس الشيوخ للقوات المسلحة. حققت وضعية السيطرة العراقية على المحافظات

ملاحظة: ظهرت المحافظات التي لم تحقق وضعية السيطرة العراقية على المحافظات بالأحرف التخفية.

الشكل ٢-٢٦

المحافظات التي نقلت إلى السيطرة العراقية في المحافظات

المصدر: القوات المتعددة الجنسيات في العراق، السيطرة العراقية على المحافظات، www.mnf-iraq.com، (١١/١/٢٠٠٨).



■ محافظة تم نقلها إلى السيطرة العراقية على المحافظات

■ لم يتم نقلها حتى الآن

■ منطقة إقليم كردستان: تمت إعادة المحافظات بصورة جماعية إلى السيطرة العراقية على المناطق (PIC)

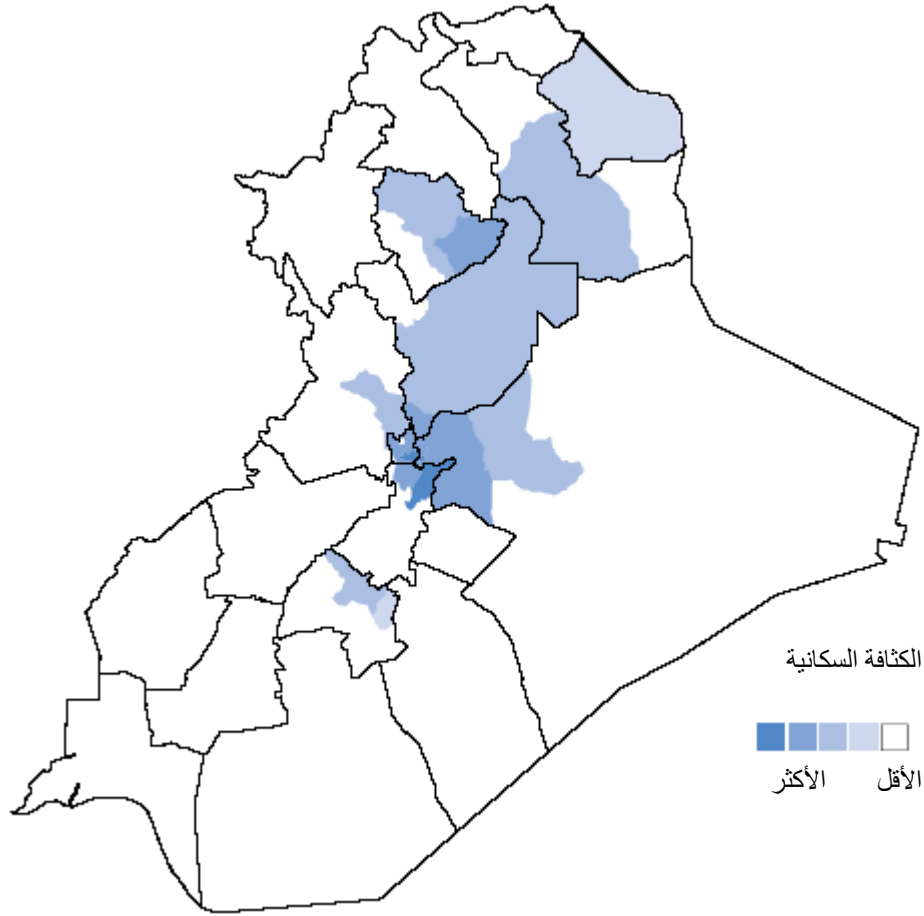
الجدول ٢-٣٦

نقل القواعد العاملة الامامية التاريخ

النسبة المئوية من المحافظات المنقولة	العدد المنقول	القواعد العاملة الامامية	التاريخ
٤٧,٣%	٥٢	١١٠	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦
٥٠,٠%	٦١	١٢٢	حزيران/يونيو ٢٠٠٧
٤٨,٨%	٦١	١٢٥	أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧
٤٨,٨%	٦١	١٢٥	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧
٥٠,٤%	٦٣	١٢٥	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

المصدر: وزارة الدفاع الأميركية: مقياس الاستقرار والأمن في العراق، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، حزيران/يونيو ٢٠٠٧، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وأذار/مارس ٢٠٠٧. ملاحظة: لم تنشر وزارة الدفاع الأميركية أي تقرير حول مراكز العمليات المتقدمة في آذار/مارس ٢٠٠٧.

الشكل ٢-٢٧
توزيع منظمة أبناء العراق
المصدر: شهادة الجنرال ديفيد بيتراوس (٢٠٠٨/٤/٨)



منظمة أبناء العراق

أنشأت هذه المنظمة عام ٢٠٠٧ وعرفت في السابق بمنظمة "المواطنون المحليون المعنيون" (CLC)، وتشكل جزءاً من سياسة الطفرة^(٣٨٠). وهي عبارة عن مجموعات من المتعاقدين المحليين جرى تمويلها إلى حد كبير من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP). أمّا الغرض من هذه المجموعات فهو العمل كطبقة إضافية للحماية المضادة للتمرد على مستوى الأحياء المحلية والمجتمع المدني. ابلغ الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) أن الهدف هو تأمين وجود عدد كافٍ من قوات الأمن العراقية للحلول محل منظمة أبناء العراق.^(٣٨١)

في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أبلغ الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق ان لدى منظمة أبناء العراق ٨٠ ألف عضو^(٣٨٢) وأنه بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٨، ارتفع عدد الأفراد المتعاقد معهم إلى ٩١،٦٤٨^(٣٨٣)، حسب ما جاء في التقارير. أنظر الشكل ٢-٢٧ للاطلاع على توزيع أفراد منظمة أبناء العراق.

يتم التعاقد مع أعضاء منظمة أبناء العراق لمدة ٩٠ يوماً^(٣٨٤) ويتراوح معدل حالات التجديد بين ٥٠% إلى ٩٨% تقريباً^(٣٨٥) كما لا يوجد أي حد مقرر سلفاً للدفعات بموجب العقود. لكن وزارة الدفاع الأميركية أبلغت انه سيتم انتهاء الدفعات عند انتقال الأعضاء إلى برامج تدريب مهني او عندما تتولى الحكومة العراقية السيطرة على هذه العقود.^(٣٨٦)

برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) هو مصدر التمويل الرئيسي للمنظمة، رغم ان الحكومة العراقية تدفع مبالغ لقسم معين استناداً إلى توقيع عقود أمنية معها^(٣٨٧). تتوقع القوات المتعددة الجنسيات في العراق ان المبالغ الإجمالية لتمويل البرامج التي تدعم منظمة أبناء العراق من موازنة السنة المالية ٢٠٠٨ سوف تصل إلى ٣٧٠ مليون دولار. أما التمويل من موازنة السنة المالية ٢٠٠٩ فسوف ينخفض مع انتقال أعضاء المنظمة للخدمة في قوات الأمن العراقية او إلى مجالات التوظيف المدني.^(٣٨٨)

تشير الاتجاهات الأخيرة بالنسبة للإلزامات إلى ان نشاطات منظمة أبناء العراق تُشكّل بصورة متزايدة نقطة تركيز لمدفوعات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد الواقعة ضمن فئة التصنيف "إجراءات وقائية". فقد ازدادت الإلزامات في موازنة السنة المالية ٢٠٠٨ بنسبة ٩٥,٥% في هذه الفئة.^(٣٨٩)

أبلغ الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق أن الكلفة الإجمالية للرواتب الشهرية على أساس ٣٥٠ دولاراً لكل مواطن^(٣٩٠) تبلغ ١٦ مليون دولاراً تقريباً من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد^(٣٩١). يجري وضع الموازنات داخلياً في أربع من اصل خمس فرق لقوات سلطة الائتلاف (الفرقة المتعددة الجنسيات-الشمال، القوات المتعددة الجنسيات-الغرب، الفرقة المتعددة الجنسيات-الوسط والفرقة المتعددة الجنسيات-بغداد). يشرف الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق على إعداد ميزانية الفرقة المتعددة الجنسيات-الوسط الجنوبي- ويعتمد في ذلك على عدد كيلومترات الطرق الدولية التي تقوم بحراستها منظمة أبناء العراق للتخطيط للتمويل اللازم.^(٣٩٢)

في ربع السنة الأخير، لاحظ الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق ان القياسات للبرنامج تشمل معدل انخفاض العنف في منطقة محددة و"تقييمات شخصية" كالعلاقات مع قوات الأمن العراقية في قطاع ما، وقبول المنظمة في المجتمع المدني، ومعايير السلوك الشخصي، وغير ذلك.^(٣٩٣)

انتقال أفراد منظمة أبناء العراق

بدأت عملية انتقال أفراد منظمة أبناء العراق إلى قوات الأمن العراقية رغم كونها محدودة النطاق. لكن الحكومة العراقية مستمرة في مناقشة مستقبل البرنامج ومدى الحاجة إلى دمج أفراد هذه المنظمة في جهاز قوات الأمن العراقية الأوسع^(٣٩٤). أبلغت القوات المتعددة الجنسيات في العراق ان منظمة أبناء العراق ساهمت في خفض مستوى العنف- شمل ذلك زيادة بنسبة ٦٥% في عدد مخابئ الأسلحة التي اكتشفت - وحصول تخفيضات في خسائر قوات الأمن العراقية، المدنيين والآليات.^(٣٩٥)

بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٨ كان قد تم انتقال أكثر من ٢١,١٠٠ عضو، من أصلهم ٨,٢٠٦ عضو في محافظة الانبار لوحدها^(٣٩٦). أبلغت القوات المتعددة الجنسيات في العراق انه بتاريخ ٢٣ آذار / مارس، ٢٠٠٨ بات ٨,٢٤١ عضواً من منظمة أبناء العراق أصبحوا جاهزين في الوقت الحاضر للانتقال إلى قوات الأمن العراقية.^(٣٩٧)

يتحول بعض الأعضاء أيضاً إلى التوظيف المدني. تموّل سلطة الائتلاف نسبة ٩٥% من مجموع الأعضاء البالغ عددهم ٤٥٠٠ الذين ينتقلون حالياً إلى برامج مدنية، وترعى الحكومة العراقية نسبة ال ٥% المتبقية^(٣٩٨). تشرف القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNC-I) والفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNF-I) على مخططات الانتقال، وتتوقع القوات المتعددة الجنسيات حصول ارتفاع ذي شأن في عمليات الانتقال الممولة من الحكومة العراقية بعد ان يصبح فيلق الخدمة المدنية والبرامج المشتركة للتعليم المهني وإعادة الإدماج قيد العمل بالكامل. خصصت الحكومة العراقية في موازنتها مبلغ ٧٠ مليون دولار لتمويل عمليات نزع السلاح، تسريح الجنود، وإعادة الإدماج وخصصت في موازنة السنة المالية لعام ٢٠٠٧ مبلغاً إضافياً بقيمة ١٢٦ مليون دولار لتمويل برنامج تدريب مهني للأعضاء السابقين في منظمة أبناء العراق^(٣٩٩). في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، خططت القوات المتعددة الجنسيات في العراق لتنفيذ انتقال ما بين ٣٠ و ٤٠ الف عضو من أعضاء أبناء العراق بنهاية العام ٢٠٠٨.^(٤٠٠)



اقتصاد العراق

يستفيد اقتصاد العراق الآن من ارتفاع أسعار النفط^(٤٠١). تُقدر وزارة الخارجية الأميركية ان حكومة العراق كسبت ما يقرب من ٤١ مليار دولار كإيرادات نفطية خلال العام ٢٠٠٧^(٤٠٢). في ربع السنة هذا، تُقدّر الإيرادات النفطية بحوالي ١٨,٢ مليار دولار وإذا احتُسب ذلك على أساس سنوي فقد تبلغ هذه الإيرادات ٧٠ مليار دولار^(٤٠٣). قامت الحكومة العراقية بتقدير مخصصات تبلغ ٣٥,٥ مليار دولار في موازنة العام ٢٠٠٨ استناداً إلى سعر ٥٧ دولاراً للبرميل على أساس إنتاج ١,٧ مليون برميل يومياً من النفط الخام.^(٤٠٤)

أشار صندوق النقد الدولي (IMF) ان من المفروض ان يتحسن أيضاً النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط "شرط التمكن من تحقيق تحسينات أمنية إضافية لكي تسمح بتنفيذ برنامج استثماري عام والعودة إلى اقتصاد يعمل بطريقة طبيعية أكثر"^(٤٠٥). ومع ذلك، تستمر الحاجة إلى تحقيق عدد آخر من التحسينات من أجل تسهيل التسليم الإجمالي للخدمات وتعزيز نمو اقتصادي أكبر.^(٤٠٦)

تعهدت الحكومة العراقية بإصدار قوانين تُقوي اقتصادها وبتخاذ خطوات لتسريع تنفيذ مشاريع للتنمية الاقتصادية التي لم يكن تنفيذها ممكناً في السنوات السابقة. فإعادة بناء البنية التحتية وتحسين تزويد الطاقة الكهربائية، والمياه، وشبكات المجاري الصحية، والتعليم، والعناية الصحية تعتبر أولويات حاسمة لتعزيز النشاط الاقتصادي^(٤٠٧). تستمر المشاريع الأميركية في دعم الحكومة العراقية في عملية إعادة بناء بنيتها التحتية وتقوية اقتصاد العراق.

في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أدلى السفير الأميركي في بغداد بشهادته حول الوضع الإجمالي لاقتصاد العراق. وأشار إلى حصول بعض المكاسب ولكنه وصف اقتصاد العراق بأنه "هش". فيما يلي الحاجات التي حددها على أنها أساسية لتأمين عدم خسارة هذه المكاسب.^(٤٠٨)

- الاستمرار في تحسين قدرات الحكومة العراقية.
- إصدار التشريعات الوطنية المتعلقة بالهيدروكربونات (النفط).
- تحسين إنتاج وتوزيع الكهرباء.
- تحسين مناخ الاستثمارات الأجنبية والمحلية.
- إيجاد الوظائف على المدى القصير والطويل.
- معالجة المشاكل البنوية والاقتصادية في القطاع الزراعي الحيوي.

اقتصاد العراق والعهد الدولي

التوقيع على العهد الدولي (*International Compact*) مع العراق (العهد) في أيار / مايو ٢٠٠٧، كان بداية ذات شأن لعملية نقل مسؤوليات إعادة الاعمار من الولايات المتحدة والمجتمع الدولي إلى الحكومة العراقية.

يحدد العهد الدولي بصورة موجزة، من بين أمور أخرى، التعهد العراقي بالعمل لإعادة الاعمار. يُبين الجدول ٢-٣٧ نموذجاً من علامات الاهتمام التي وضعتها الحكومة العراقية المؤثرة على التنمية الاقتصادية للعراق واندماجه في الاقتصاد الإقليمي والعالم. وضعت ترتيبات القروض الاحتياطية (SBA) من صندوق النقد الدولي إطار عمل إضافي لأعمال الحكومة العراقية من أجل إظهار أساس يبرر مواصلة الدعم. للاطلاع على معلومات إضافية حول جهود صندوق النقد الدولي (IMF) أنظر الملحق (م)، "الإغاثة والدعم الدولي للعراق".

القطاع	نموذج من علامات الائتداء المتعلقة بالعهد الدولي
النفط والغاز	إنشاء وتطبيق إطار عمل للمشاركة في إيرادات النفط. إصدار وتطبيق قانون الهيدروكربونات والنظام المالي. إنشاء وتطبيق آليات لضمان الشفافية في تدفقات قطاع النفط.
الكهرباء	إصدار وتطبيق التشريعات والقيام بإجراءات لتأمين توافق إطار العمل المؤسستي والقانوني للقطاع مع الممارسة الجيدة. تطبيق استراتيجية إعادة تأهيل للقطاع ممولة بصورة كافية.
المياه	اتخاذ إجراءات محددة لضمان الوصول الشامل إلى شبكات المياه وخدمات المجاري الصحية. التفاوض على توقيع اتفاقيات مياه عبر الحدود مع دول مجاورة.
الزراعة	اتخاذ إجراءات محددة لتحرير السوق الزراعية. زيادة إمكانيات الوصول إلى القروض الزراعية من خلال تطبيق إصلاحات في السوق المالية.
التصنيع	تصميم وتطبيق سياسات تتعلق بإصدار قوانين وإنشاء مؤسسات من خلال إعادة هيكلة مؤسسات تمتلكها الدولة (SOE). إزالة التقييدات الرئيسية التي تواجه تنمية القطاع الخاص.
القطاع المصرفي والمالي	اتخاذ إجراءات محددة لإعادة هيكلة المصارف التي تمتلكها الدولة. اتخاذ إجراءات محددة لتشجيع تأسيس مصارف خاصة.
العناية الصحية	اتخاذ إجراءات محددة لتحسين إمكانية الوصول إلى نظام العناية الصحية الأولية والتركيز على منع الإصابة بالأمراض والمحافظة على أسلوب صحي في الحياة. تحسين إدارة الدوائر الصحية وخدمات الطوارئ في نظام العناية الصحية.
التعليم	تحقيق الوصول الشامل إلى التعليم الأساسي . تنفيذ نشاطات محددة لتشجيع معرفة القراءة والكتابة لدى الراشدين والتدريب على المهارات، والتنمية المبكرة للأطفال، والتدريب على المهارات التي تؤمن العيش.

المصدر: العهد الدولي مع العراق، الملحق (17): منظومة الرصد المشترك، أيار / مايو ٢٠٠٧ .

المؤشرات الاقتصادية

قُدِّر الناتج القومي الإجمالي (GDP) بحوالي ٥٥,٤٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ ويتوقع ان يتجاوز معدل النمو الاقتصادي ٧% في عام ٢٠٠٨^(٤١٠). وتؤكد مؤشرات اقتصادية اخرى استعادة العراق البطيئة لعافيته الاقتصادية.

التضخم

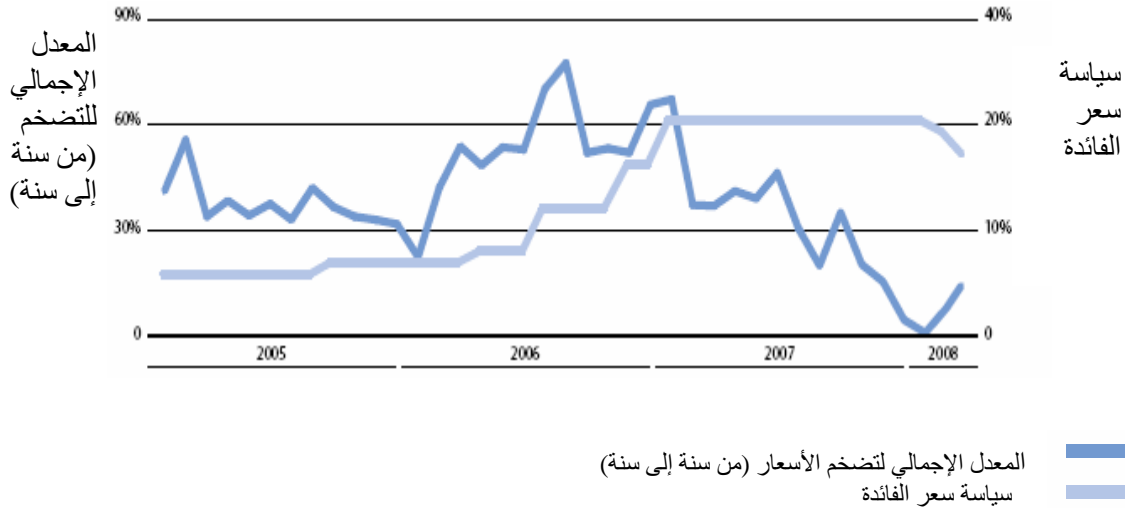
انخفض معدل تضخم الأسعار في العراق بشكل حاد بالمقارنة مع معدل السنة الماضية - ٥,٦% في آذار/مارس ٢٠٠٨، بالمقارنة مع ٣٦,٦% في آذار/مارس ٢٠٠٧^(٤١١). وقد تمت السيطرة على تضخم الأسعار عام ٢٠٠٧ من خلال رفع معدل سعر صرف العملة، وتشديد السياسة النقدية، والانضباط المالي، واتخاذ إجراءات لخفض النقص في الوقود^(٤١٢).

في عام ٢٠٠٧، سعى المصرف المركزي العراقي (CBI) إلى كبح معدل التضخم المتصاعد من خلال رفع سعر الفائدة لتسليفاته الجارية لكي تُماثل معدل سعر الفائدة الإقراض لليلة واحدة في الولايات المتحدة. بقيت سياسة سعر الفائدة لدى المصرف المركزي العراقي عند نسبة ٢٠% من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى شباط / فبراير، ٢٠٠٨^(٤١٣). وخفض المصرف المركزي العراقي أسعار الفائدة مرتين خلال ربع السنة هذه مشيراً بذلك إلى الثقة باستقرار معدل التضخم^(٤١٤). في شباط/فبراير ٢٠٠٨، خفض سعر الفائدة إلى ١٩%، وفي آذار/مارس ٢٠٠٨ إلى ١٧%. انظر الشكل ٢-٢٨ للاطلاع على معدل التضخم في العراق مقابل سعر الفائدة لدى المصرف المركزي العراقي. كان التضخم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (٤٧%)، وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ (١٣%) وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨ (٨,١%)، وهذه الأخيرة هي أول ثلاثة أشهر لم يتجاوز فيها معدل التضخم الأرقام الأحادية، من سنة إلى سنة، منذ سقوط صدام حسين^(٤١٥).

الشكل ٢-٢٨

المعدل الإجمالي لتضخم الأسعار (سنة بعد سنة)

المصدر: المصرف المركزي العراقي، المؤشرات المالية الرئيسية (٢٠٠٨/٢/٤)، وزارة المالية الأميركية، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات (٢٠٠٨/٤/١٥).



سعر صرف الدينار العراقي بالنسبة للدولار الأميركي استمر في التحسن، وفي ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بلغ سعر الصرف ١,٢٠٥ دينار للدولار الواحد^(٤١٦). تحسّن سعر صرف الدينار بنسبة ٥% منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ ويعود معظم أسباب التحسّن إلى الاستجابة لمعدل التضخم العالي في السنة الماضية^(٤١٧).

معدل البطالة

كجزء من اتفاقية العهد الدولي، وضعت الحكومة العراقية أهدافاً بشأن تخفيض نسبة البطالة إلى النصف ومضاعفة نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة غير الزراعية^(٤١٨). مع ان التقديرات الرسمية للحكومة العراقية لمستوى البطالة تبقى عند ١٧,٦% والبطالة المقنّعة عند ٣٨%، فقد تراوحت تقديرات أخرى حول البطالة لتبلغ حدّ ٥٠% في بعض المناطق^(٤١٩).

وفي جهد تقوم به الدائرة المركزية العراقية للإحصائيات وتكنولوجيا المعلوماتية لإصدار تقارير أكثر دقة تجري هذه الدائرة عملية مسح جديدة للتوظيف من أجل تحديث معلومات إحصائيات البطالة في البلاد^(٤٢٠).

توظيف العراقيين من جانب الولايات المتحدة

تُشرف القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A) على برنامج العراقيين أولاً الذي يهدف إلى زيادة عدد عقود إعادة الاعمار الممنوحة من الولايات

المتحدة إلى شركات عراقية محلية. فيما يلي الإحصائيات العائدة لهذا البرنامج من الأول من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وحتى ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٨: (٤٢١)

- تمّ منح عقود إلى شركات أعمال عراقية بقيمة ٤٢٧ مليون دولار تقريباً.
- تمّ منح نسبة ٢٧% تقريباً من إجمالي عقود المشتريات المحررة بالدولار إلى موردين عراقيين.
- تمّ منح نسبة تزيد عن ٦٥% من إجمالي الأعمال المشمولة بالعقود إلى شركات أعمال عراقية.

في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٨، كان قد تمّ تسجيل أكثر من ٤٣٠٠ شركة عراقية بموجب البرنامج. يمثل هذا زيادة بنسبة ١٧% بالمقارنة مع ربع السنة الأخير. منحت الولايات المتحدة عقوداً بمبلغ يزيد عن ٢,٨ مليار دولار إلى موردين بموجب برنامج العراقيين أولاً منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ (٤٢٢). وتقدّر القوات المتعددة الجنسيات في العراق ان برنامج العراقيين أولاً أوجد أكثر من ٨٠ ألف وظيفة مستدامة (٤٢٣).

بالإضافة إلى برنامج القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان، هدفت مبادرات ممولة من الولايات المتحدة تديرها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، وفرقة منطقة الخليج (GRD)، والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) إلى تأمين فرص عمل للمدنيين القصير والطويل لعراقيين محليين. ومن خلال برنامج تنمية القدرات والتدريب الفني على مستوى المنشآت الذي تديره، تهدف فرقة منطقة الخليج (GRD) إلى توظيف وإدماج عراقيين محليين وشركات أعمال عراقية في عملية إعادة الاعمار. فعلى سبيل المثال، أدت مبادرة النساء العراقيات التي تُديرها فرقة منطقة الخليج إلى تدريب أكثر من ٦ آلاف امرأة عراقية ومنح أكثر من ١٦٠٠ عقد من فرقة منطقة الخليج والقيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A) بموجب برنامج إعادة الاعمار. (٤٢٤)

شكّل خلق فرص التوظيف نقطة تركيز مسيطرة في برنامج استقرار المجتمع المحلي (CSP) لصندوق دعم الاقتصاد (ESF) (٤٢٥) ولكن تقرير التدقيق الذي نشره مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في ربع السنة هذا وجد أن النتائج المبلغ عنها لقياس الوظائف من خلال البرنامج لم تحوز على الإثبات بدرجة كافية. ذكر تقرير التدقيق انه "رغم الادعاء بأنه تم تجاوز أهداف التوظيف فان غياب الإثبات الكافي يقلل من مصداقية هذه الادعاءات" (٤٢٦). انظر مناقشة "صندوق الدعم الاقتصادي" الواردة سابقاً في هذا القسم للاطلاع على مزيد من المعلومات حول هذا البرنامج.

النفط والغاز

في ربع السنة هذا مائل العراق الأرقام القياسية في معدل الإنتاج والتصدير اليومي للنفط التي حققها في ربع السنة الأخير. بلغ متوسط الإنتاج ٣,٣٨٤ مليون برميل يومياً وبلغ متوسط التصدير ١,٩٧٠ مليون برميل يومياً خلال ربع السنة^(٤٢٧). تحقق بلوغ هذه المستويات رغم المعارك والهجمات على خطوط أنابيب النفط في البصرة الذي نجم عنها أول توقف في تصدير النفط من جنوب العراق منذ عام ٢٠٠٤^(٤٢٨). اضطر حقل نفط في الجنوب، يضحان تاريخياً ١٠٠ ألف برميل يومياً، إلى التوقف عن الإنتاج اثر هجوم جرى خلال الأسبوع الذي بدأ في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٨^(٤٢٩). قام العراق باستخدام مخزونه من النفط لتقليل تأثير هذا التوقف على صادرات النفط.^(٤٣٠)

كما تم أيضاً بلوغ المعدلات الشهرية العالية المذكورة أدناه:^(٤٣١)

- بلغ متوسط الصادرات لشهر آذار/مارس ٢٠٠٨، ٢,٠٤٩ مليون برميل يومياً، وهو أعلى متوسط شهري يسجل منذ ان بدأت الحرب في العراق.
- بلغ متوسط الإنتاج لشهر شباط/فبراير ٢٠٠٨، ٢,٥٠٦ مليون برميل يومياً، وهو أعلى متوسط شهري يسجل منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

بلغ متوسط الإنتاج اليومي للنفط ٢,٥٨ مليون برميل يومياً من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٢^(٤٣٢). انظر الشكل ٢-٢٩، للاطلاع على المتوسط الشهري للإنتاج والتصدير منذ منتصف عام ٢٠٠٣.

يزود قطاع النفط نسبة تقرب من ٩٥% من مداخل العراق من العملات الأجنبية^(٤٣٣). زيادات أسعار النفط العراقي الخام على امتداد السنوات الخمس الماضية، من سعر متوسط سنوي بلغ ٢٥,٩١ دولار للبرميل الواحد عام ٢٠٠٣ إلى سعر متوسط بلغ ٩١,٦٦ دولار للبرميل الواحد خلال ربع السنة الأول من عام ٢٠٠٨، أدت إلى حدوث زيادات في حجم موازنة الحكومة العراقية. ومع ان إنتاج وتصدير النفط الخام تجاوز المستويات المستهدفة فلم يستطع العراق الاستفادة بالكامل من الأسعار الأعلى للنفط، حيث أن الاستثمار غير الكافي في البنية التحتية يعرقل الإنتاج وأرباح التصدير.^(٤٣٤)

ألزمت الولايات المتحدة أكثر من ١,٩٣ مليار دولار وأنفقت ١,٨٣ مليار دولار في قطاع الغاز والنفط^(٤٣٥). أنظر الجدول ٢-٣٨ للاطلاع على نموذج لبعض أكبر المشاريع النفطية التي أنجزت بتمويلات أميركية منذ عام ٢٠٠٣.

الإنتاج والصادرات

ترتيبات القروض الاحتياطية التي وقع عليها العراق مؤخراً مع صندوق النقد الدولي تشمل تحقي هدف متوسط للإنتاج يبلغ ٢,٢ مليون برميل يومياً وهدف متوسط للتصدير يبلغ ١,٧ مليون برميل يومياً للعام ٢٠٠٨. تجاوز العراق كلا الهدفين لفترة الثلاثة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٨. فقد كانت الصادرات عبر خط أنابيب سيهان إلى تركيا مصدر معظم هذه الزيادة في متوسط التصدير في ربع السنة هذا. وازداد التدفق عبر الأنابيب بأكثر من ٨% أو بمتوسط زيادة في ربع السنة بلغت ٣٠ ألف برميل يومياً^(٤٣٦).

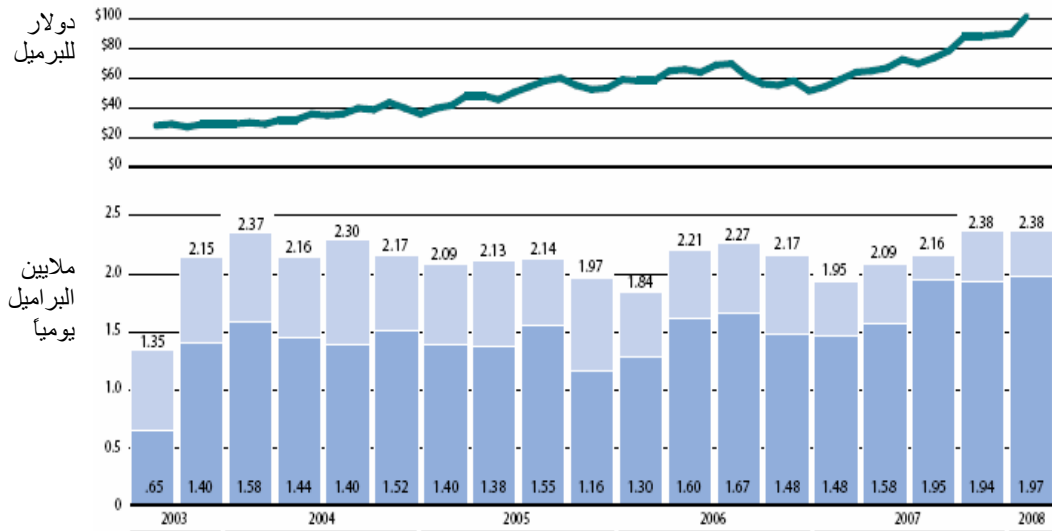
انخفض إنتاج النفط الخام في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٢,٢٤٢ برميل من مستوى ٢,٤٤٠ مليون برميل يومياً. سجل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧^(٤٣٧). عزا مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) هذا الانخفاض إلى هياج البحر الذي أحدثه طقس فصل الشتاء الأمر الذي منع السفن من الشحن المتواصل للنفط، علاوة على ذلك، أدت الانقطاعات في خطوط الأنابيب الممتدة من أحد الحقول الجنوبية إلى خفض الإنتاج مؤقتاً^(٤٣٨). أنظر الشكل ٢-٣٠ للاطلاع على نظرة إجمالية لإنتاج العراق للنفط الخام حسب المناطق منذ حزيران/يونيو ٢٠٠٣.

الشكل ٢-٢٩

إنتاج تصدير العراق للنفط الخام مقابل أسعار السوق للنفط

ملايين البراميل يومياً (MBPD)، دولارات لكل برميل

المصدر: المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، ورقة العمل المفصلة الشهرية للاستيراد والتصدير (نيسان/أبريل ٢٠٠٨)؛ الإدارة الأميركية لمعلومات الطاقة، "الأسعار العالمية للنفط الخام: متوسط أسعار منظمة الدول المصدرة للنفط (٢٠٠٧/١١/٤)".



الإنتاج
الصادرات
السعر الآني المحدد من منظمة الدول المصدرة للنفط، تسليم على ظهر الباخرة، مقابل الحجم المقدر للصادرات (دولارات للبرميل).

ملاحظة: مكتب الشرق الأدنى- العراق (NEA-I)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. أشار الرد إلى ان بيانات مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) حول النفط تختلف عن بيانات مكتب الشرق الأدنى- العراق فيما يخص الإنتاج، والصادرات، والوقود المكرر.

(أ) لا يحصل العراق على السعر المتوسط لمنظمة الدول المصدرة للنفط. كان متوسط سعر النفط الخام العراقي

٢٥،٩١ دولار للبرميل في العام ٢٠٠٣ و٩٦،٦٦ دولار للبرميل في ربع السنة الأول للعام ٢٠٠٨.

المصدر: مكتب الشرق الأدنى - العراق، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

النفط والغاز

الجدول ٢-٣٨
أكبر المشاريع النفطية التي أنجزت بتمويلات أميركية

المشروع	الموقع	صندوق التمويل	الكلفة الإجمالية (ملايين الدولارات)	تاريخ الإنجاز
عملية إصلاح الآبار	البصرة	صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق (IRRF)	\$١٥٠,٠٠	٢٠٠٧/٥/١٢
تقاطع خط أنابيب الفتح	التأميم	صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق (IRRF)	\$٧٣,٠٠	٢٠٠٦/٤/١
ميناء تصدير النفط في البصرة	البصرة	صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق (IRRF)	\$٦٥,٠٠	غير متوفر
حقن الرميطة للغاز المسيل الطبيعي (NGL)	البصرة	صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق (IRRF)	\$٣٧,٥٣	٢٠٠٧/٥/٢٩
خزانات غاز البترول المسيل (NGL) في أم قصر	البصرة	صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق (IRRF)	\$٣٢,١٣	٢٠٠٧/٥/٢٩

المصدر: فرقة منطقة الخليج (GRD)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات حول المشاريع الخمسة الكبرى حسب القطاعات، ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٨. تقرير إجمالي لمكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) حول نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

ملاحظة: بلغت قيمة المعدات الثقيلة والسيارات العائدة لوزارة النفط ٢٦٣,٢٢ مليون دولار في التقرير الإجمالي لمكتب المساعدة الانتقالية للعراق. بلغت المصاريف غير المباشرة للقطاع ٢٥١,١٨ مليون دولار وبلغت النفقات الإجمالية للإدارة والتنظيم ١١٤,٢٢ مليون دولار. وبسبب عدم وجود مشاريع لم تدرج في الجدول أعلاه، فإن هذا الجدول يعكس البيانات المتوفرة وقت النشر، وهي تشمل بيانات تم الحصول عليها من مصادر متعددة وتعكس أفضل التقديرات للاكلاف والنتائج استناداً إلى التقارير المقدمة إلى المفتش العام.

الشكل ٢-٣٠ إنتاج النفط الخام حسب المناطق ملايين البراميل يومياً

المصدر: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق، ورقة العمل المفصلة للاستيراد، والإنتاج، والتصدير (نيسان/أبريل ٢٠٠٨).



■ الجنوب
■ الشمال
متوسط الإنتاج ما قبل الحرب ٢,٥٨ مليون برميل يومياً (١٩٩٨-٢٠٠٢)
— هدف الإنتاج الفعلي لوزارة النفط^(أ)

ملاحظة: تتأثر الأرقام بفعل التدوير. مكتب الشرق الأدنى - العراق، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. لاحظت الاستجابة ان البيانات النفطية التي قدمها مكتب المساعدة الانتقالية للعراق تختلف عن البيانات التي قدمها مكتب الشرق الأدنى-العراق فيما يخص الإنتاج، والصادرات، والوقود المكرر.

(أ) في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، غيرت وزارة النفط هدفها من إنتاج ٢,٥ مليون برميل يومياً إلى ٢,١ مليون برميل يومياً بسبب إغلاق ميناء تصدير النفط في البصرة ولتحسين عدادات القياس والصيانة. معدل ٢,١ مليون برميل يومياً هو المتوسط السنوي لعام ٢٠٠٧ الذي قررته وزارة النفط سوية مع صندوق النقد الدولي. في عام ٢٠٠٤ كان قد تم تحديد معدل ٢,٥ مليون برميل يومياً بعد محادثات جرت بين فرقة منطقة الخليج ووزارة النفط (استجابة مكتب الشرق الأدنى-العراق لطلب المفتش العام للبيانات ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، و٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨). ترتيبات القروض الاحتياطية الموقع عليها مؤخراً مع صندوق النقد الدولي رفعت هدف متوسط الإنتاج إلى ٢,٢ مليون برميل يومياً لعام ٢٠٠٨.

تطوير حقول النفط في العراق

يبقى رفع معدلات إنتاج النفط أمراً حاسماً في تزويد العراق بالموارد الضرورية لإعادة إعمارهِ واستعادة عافيته الاقتصادية^(٤٣٩). ركزت ترتيبات القروض الاحتياطية الجديدة مع صندوق النقد الدولي الاهتمام على زيادة الاستثمار والإنتاج في قطاع النفط. وضعت الحكومة العراقية هدفاً في العهد الدولي ينص على زيادة إنتاج النفط الخام إلى ٣,٥ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠١٠.^(٤٤٠)

ولهذا الغرض، تسعى الحكومة العراقية إلى تطوير علاقاتها مع شركات نفط أجنبية من أجل تطوير حقول النفط في العراق. أعلنت وزارة النفط عن خطط لعقد اتفاقيات خدمات فنية مع عدة شركات نفط دولية رئيسية من أجل تحسين العمليات في حقول النفط في كركوك وجنوب الرميثة. وقالت وزارة النفط ان خططها هذه قد تزيد الإنتاج بمقدار ٥٠٠ ألف برميل يومياً.^(٤٤١)

عبرت شركات نفط دولية رئيسية عن اهتمامها في دعم هذا التطوير. ومع ان المفاوضات بدأت مع عدة شركات فلم تمنح الحكومة العراقية أية عقود لأي شركات^(٤٤٢). ما يعيق تنفيذ عقود تطوير طويلة الأمد هو غياب قوانين تتعلق بالهيدروكربون والقلق بسبب المسائل الأمنية. والى ان تصدر قوانين وطنية للهيدروكربون لن تكون الحكومة العراقية قادرة إلا على توقيع عقود خدمات إضافية لتعزيز إنتاج النفط^(٤٤٣). أدى هذا الأمر سوية مع عدم رغبة الحكومة العراقية في تقديم شروط محسنة للشركات إلى حصول تأخيرات في إنجاز العقود.^(٤٤٤)

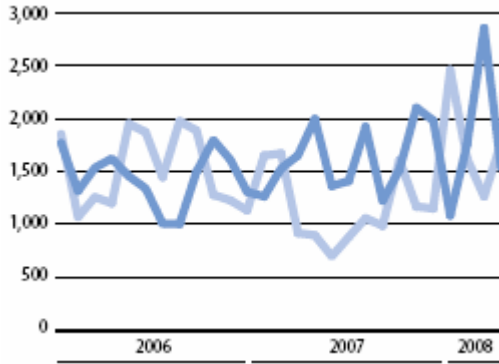
وبصورة متزامنة، تتفاوض حكومة إقليم كردستان مع عدد من شركات نفط دولية رئيسية لتطوير وتشغيل حقول النفط ضمن منطقتها. ومع ان حكومة إقليم كردستان أصدرت قانونها الخاص بالهيدروكربون في آب/أغسطس ٢٠٠٧، فقد حذرت الحكومة العراقية في ربع السنة الأخير الشركات التي توقع اتفاقيات مع حكومة إقليم كردستان قبل إصدار القانون الوطني للهيدروكربون من أنها قد تستثنى من نطاق التعاون في المستقبل مع وزارة النفط العراقية.^(٤٤٥)

الشكل ٣١-٢

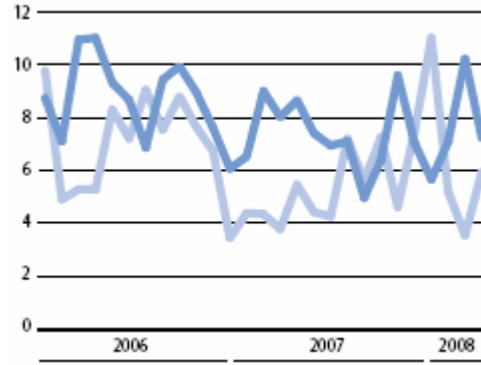
الوقود المكرر - الإنتاج والاستيراد

المصدر: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، ورقة العمل الشهرية حول الاستيراد والإنتاج والتصدير (نيسان/أبريل ٢٠٠٨).

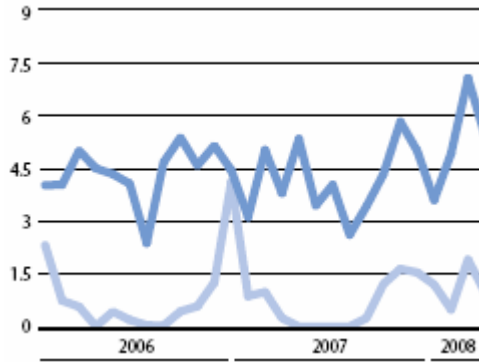
غاز البترول المسيل
بالأطنان المترية



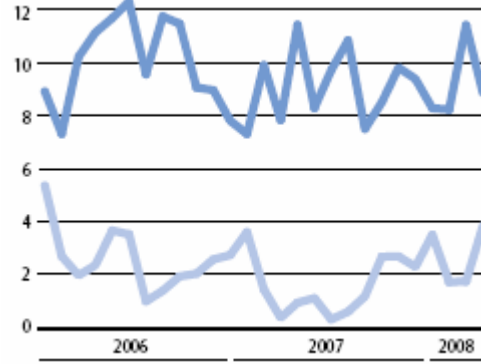
البنزين
بملايين اللترات



الغاز (الكيروسين)
بملايين اللترات



الديزل
بملايين اللترات



الإنتاج
الاستيراد

ملاحظة: استجابة مكتب الشرق الأدنى-العراق لطلب المفتش العام للبيانات في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. لاحظت ان بيانات النفط التي قدمها مكتب المساعدة الانتقالية للعراق تختلف عن البيانات التي قدمها مكتب الشرق الأدنى-العراق حول الإنتاج والصادرات.

الوقود المكرر

رغم التحسينات في إنتاج النفط الخام، يستمر العراق في جهوده لتأمين وقود مكرر (البنزين، الديزل، الكيروسين وغاز البترول المسيل). يستورد العراق كميات من الوقود المكرر تماثل تقريباً الكميات التي ينتجها محلياً. انظر الشكل ٢-٣١ للاطلاع على ملخص لكميات الوقود المكرر المزودة منذ بداية عام ٢٠٠٦.

زادت عدة انقطاعات أخيرة من إنتاج مصافي التكرير العراقية من حدة النقص من الوقود المكرر. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، تسبب حريق اندلع في مصفاة التكرير في الدورة أوقف الإنتاج لمدة أسبوع^(٤٤٦)، وفي ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، شب حريق في أكبر مصفاة تكرير في العراق، في بيجي. وفي الجنوب، أبلغت مصفاة البصرة عن نشوب حريق في أحد مرافقها.^(٤٤٧)



فريق مفتشي المفتش العام يفحصون خط أنابيب النفط في الفتح

تخطط وزارة النفط لبناء مصفاة تكرير كبيرة للنفط في الناصرية من أجل زيادة قدرة التكرير في العراق بحوالي ٣٠٠ ألف برميل يومياً^(٤٤٨). وبحلول آذار/مارس ٢٠٠٨، كانت وزارة النفط تحاول إنجاز المفاوضات حول عقد يغطي إعداد الدراسات، والأعمال الهندسية من البداية إلى النهاية، والتصاميم لمشروع المصفاة. لكن بقيت المفاوضات في مأزق حول الشروط التجارية التي تقرضها أنظمة المشتريات العراقية السارية المفعول حالياً.^(٤٤٩)

تعمل وزارة النفط وشركة نفط الشمال على إعادة العمل في أربع وحدات معالجة في محطة تثبيت الخام الجديدة في كركوك حيث لم يبق سوى برج واحد فقط يعمل منذ ان هوجمت المحطة في وقت مبكر من عام ٢٠٠٦. تبلغ قدرة كل وحدة تثبيت ٢٥٠ ألف برميل يومياً وقد اكتمل إنشاء ٨٥% من مشروع بناء برجي تثبيت في المحطة. ويتوقع ان تكتمل هذه المرحلة من المشروع بنهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٨، عندما يبدأ العمل في البرج الثالث المتوقع عن العمل.^(٤٥٠)

أمن خطوط الأنابيب

شكّلت خطوط أنابيب النفط في العراق هدفاً مركزياً للهجمات منذ بداية الحرب. بغية معالجة هذه المسألة، تم تنفيذ عدد من المشاريع الممولة من الحكومة الأميركية لحماية خطوط أنابيب النفط في العراق وذلك من خلال إنشاء مناطق الحظر حول خطوط أنابيب النفط (PEZ). يجري حالياً تنفيذ مشاريع مناطق الحظر الأربعة التالية لحماية خطوط الأنابيب في وسط العراق:^(٤٥١)

- من كركوك إلى بيجي: الإنجاز مقرر في ٣٠ نيسان / أبريل، ٢٠٠٨.
- من الدورة إلى الحلة: الإنجاز مقرر في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٨.
- من بيجي إلى بغداد: الإنجاز مقرر في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٨.
- من بغداد إلى كربلاء: الإنجاز مقرر في ٩ تموز/يوليو، ٢٠٠٩.

كما زودت الولايات المتحدة أيضاً مجموعات من الأدوات اللازمة للإصلاح السريع من خلال مشروع بقيمة ٢٠ مليون دولار. يدعم برنامج حماية أمن البنية التحتية كل من مشاريع مناطق الحظر حول خطوط أنابيب النفط وجهود تزويد الأدوات للإصلاح السريع، علماً بأن هذا البرنامج ممول بقيمة ٢٢٧ مليون دولار من صندوق دعم الاقتصاد (ESF). حُصّصت نسبة ٤٨% تقريباً من أموال البرنامج لتنفيذ مشاريع الحظر حول خطوط أنابيب النفط.^(٤٥٢)

أدى برنامج الحظر حول خطوط أنابيب النفط المتعدد المراحل إلى ارتفاع مستمر في الصادرات وانخفاض في عدد الاعتداءات على خطوط أنابيب النفط. شملت التطورات البارزة في ربع السنة هذا عودة تدفق النفط الخام إلى كيهان في تركيا، بسبب إصلاح خطوط الأنابيب الشمالية، وبسبب الإنشاء المستمر لمناطق الحظر حول خطوط الأنابيب الممتدة من كركوك إلى بيجي، وعمل الحكومة العراقية على إعادة تشغيل محطة تثبيت الخام الجديدة في الشمال.^(٤٥٣)



يستمر العراق في إحراق الغاز الطبيعي الصادر من حقول النفط لديه بسبب النقص في قدرات تخزينه ونقله

مشاريع مناطق الحظر حول خطوط أنابيب النفط، والإصلاحات المتتالية لخطوط الأنابيب هذه ساعدت بدرجة هامة في تحسين قدرات التصدير العراقية إلى الشمال. استطاعت الحكومة العراقية ان تزيد كمية الإنتاج من ١٥٩ ألف برميل يومياً في آذار/مارس ٢٠٠٧، إلى ٥٢٠ ألف برميل يومياً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.^(٤٥٤)

عدادات القياس

لا يزال تهريب النفط يُشكّل مأزقاً، رغم الجهود الحكومية في مكافحة المشكلة. يُشكّل اعتماد نظام لعدادات القياس خطوة نحو تقليص عمليات تهريب النفط. لاحظ الملحق IV من العهد الدولي انه في نهاية عام ٢٠٠٧، سينيها العراق تركيب، وإصلاح و/أو تنظيم عدادات القياس لتدفق النفط في كافة مرافق إنتاج وتوزيع النفط. لدى وزارة النفط برنامج لمدة ثلاث سنوات لتركيب أنظمة القياس المطلوبة. عملت الوزارة للعام ٢٠٠٧ والعام ٢٠٠٨ على تحديد وشراء المعدات وسوف تقوم كل شركة عاملة بتركيب المعدات خلال عام ٢٠٠٩.^(٤٥٥)

دعمت التمويلات الأميركية تركيب وتجديد العدادات في ميناء تحميل النفط في البصرة خارج المياه الإقليمية^(٤٥٦)، لكن استناداً إلى فرقة منطقة الخليج، "لا تزال العدادات الجديدة غير مستعملة لنقل النفط المراقب.^(٤٥٧) تعاقدت شركة نفط الجنوب (SOC) مع مساح قياسات للمساعدة في إنشاء أنظمة عمليات تستطيع العدادات بموجبها تسجيل مبالغ نقل النفط المراقب على فواتير، وهي خطوة ضرورية قبل ان تتمكن الهيئة العراقية العامة لتسويق النفط وشركة نفط الجنوب من كسب موافقة الزبائن.

ركبت فرقة منطقة الخليج (GRD) العدادات استناداً إلى المعايير الدولية. لكن يجب على شركة نفط الجنوب ان تشغل وتصون العدادات استناداً إلى هذه المعايير نفسها قبل ان يوافق الزبائن على استعمالها لنقل النفط المراقب. تُستعمل العدادات للتحقق من قراءات النقص في تحميل السفينة التي تحدد مبلغ نقل النفط المراقب.^(٤٥٨)

الإشراف

يجري حالياً الإعداد لنقل كافة مسؤوليات الإشراف على حساب إيرادات النفط العراقي إلى لجنة عراقية بنهاية العام ٢٠٠٨. سوف تعد لجنة الخبراء الماليين (جميع أعضائها عراقيون) ويرأسها رئيس المجلس الأعلى للتدقيق- خطط لتولي دور الإشراف على التدقيق من صندوق تنمية العراق (DFI) الذي يتم من خلاله حالياً توجيه كافة إيرادات النفط.^(٤٥٩)

تولت الهيئة الدولية الاستشارية والرقابية للعراق (IAMB) الإشراف على إيرادات النفط العراقي منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣^(٤٦٠). ومنذ أيار / مايو ٢٠٠٣، قام صندوق تنمية العراق بتوجيه ما يزيد عن ١٠٠ مليار دولار. تم استعمال معظم هذه الأموال لتمويل نشاطات الحكومة العراقية.^(٤٦١) عملت الهيئة الدولية الاستشارية والرقابية للعراق سوية مع لجنة الخبراء الماليين لضمان الانتقال السلس لمسؤوليات الإشراف.

برنامج استثمار الرساميل العراقية

لم تشهد البنية التحتية للنفط في العراق خلال السنوات القليلة الماضية غير عدد قليل من التحسينات الرأسمالية خارج الجهود الأميركية. استناداً إلى فرقة منطقة الخليج (GRD)، لم تعد تتوفر موارد ضمن البرنامج الأميركي لإعادة إعمار العراق مخصصة لمشاريع النفط.^(٤٦٢)

موازنة الاستثمارات الرأسمالية للحكومة العراقية للعام ٢٠٠٩ خصصت مبلغ ٢ مليار دولار إلى وزارة النفط. لكن خلال ربع السنة هذا ابلغ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق عن التوقعات المحافظة التي تقول بأن حوالي ٥٠% فقط من هذا المبلغ قد يلتزم بإنفاقه خلال السنة. تشمل التحديات التي تواجه تنفيذ البرنامج الاستثماري للحكومة العراقية ما يلي:^(٤٦٣)

- التقييدات التي يفرضها وجود نظام إداري ضعيف داخل الحكومة العراقية.
- أنظمة ضعيفة للمشتريات.
- عدم وجود قوانين تجارية مناسبة.

لا زال قطاع النفط في العراق في حالة مُتردية جداً. لاحظ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) أنه "ضمن البيئة الشغالة، يُمكننا توقع تنفيذ برنامج استثمارات رأسمالية بمبلغ ١٠٠ مليار دولار" لإعادة بناء البنية التحتية لقطاع النفط في العراق.^(٤٦٤)

الخطة الوطنية للطاقة

يستمر غياب التنسيق بين وزارتي الكهرباء والنفط في إعاقة إنتاج الكهرباء والنفط في العراق. خلال جلسة الحوار الأميركي العراقي حول التعاون الاقتصادي التي عقدت في شباط/فبراير ٢٠٠٨، أظهر مسؤولو الحكومة العراقية اهتماماً في اتباع استراتيجية وطنية للطاقة، لكن لم تظهر حتى الآن أي خطة ملموسة.^(٤٦٥)

طلبت حكومة إقليم كردستان من خلال فريق إعادة إعمار المحافظات في أربيل، المساعدة من برنامج الحكم المحلي (LGP) الذي تديره الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) في وضع خطة رئيسية للكهرباء لإقليم كردستان. لقد تم وضع مسودة الخطة ويقوم حالياً فريق إعادة إعمار المحافظات وسلطات حكومة إقليم كردستان بمراجعة هذه المسودة، ومن المقرر ان تنشر الوثيقة النهائية في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، سوف يعقد مؤتمر لمناقشة الخطة ووضع الخطوط الرئيسية لتنفيذها، في أيار / مايو ٢٠٠٨. لن يشارك برنامج الحكم المحلي في عملية تنفيذ الخطة.^(٤٦٦)

الكهرباء

هبط متوسط إنتاج الكهرباء لربع السنة هذا إلى أقل من مستويات ما قبل الحرب^(٤٦٧). وفي ربع السنة هذا هبط مستوى متوسط القدرة والإنتاج بسبب الصيانة المقررة في فصل الشتاء لمحطات توليد الطاقة^(٤٦٨). بلغ متوسط الإنتاج اليومي ٣,٩٨٥ ميغا واط (MW) يومياً (يشمل متوسط الطاقة المستوردة البالغة ٢٢٥ ميغا واط).^(٤٦٩) استمر الطلب في تجاوز مستوى الإنتاج وسجل متوسط ٧,٨٨٣ ميغا واط يومياً خلال ربع السنة هذا^(٤٧٠).

ازدادت السعة التشغيلية للنظام الكهربائي في العراق من ٤,٣٠٠ ميغا واط في نهاية الحرب عام ٢٠٠٣ إلى حوالي ١٠,٠٠٠ ميغا واط في آذار/مارس ٢٠٠٨.^(٤٧١) لكن الطلب المتصاعد والتوزيع غير المتساوي بين المحافظات يستمر في عرقلة تقدم العراق في توسيع هذه الخدمة الأساسية إلى مواطنيه.

خصصت الولايات المتحدة لقطاع الكهرباء في العراق مبلغ ٤,٩١ مليار دولار تقريباً وأنفقت بالفعل على هذا القطاع مبلغ ٤,٤٦ مليار دولار.^(٤٧٢) للاطلاع على عينة من أكبر المشاريع الأميركية المنفذة في هذا القطاع، أنظر الجدول ٢-٣٩. أضافت المشاريع الممولة من الولايات المتحدة ٢,٢٠٠ ميغا واط من الطاقة الجديدة والطاقة التي أعيد تأهيلها.^(٤٧٣)

الإنتاج

رغم المستويات القياسية لإنتاج الكهرباء المسجلة في نهاية العام ٢٠٠٧، فقد هبط إنتاج الطاقة الكهربائية خلال الأشهر المبكرة من عام ٢٠٠٨. هبط إنتاج الطاقة الكهربائية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨^(٤٧٤) إلى متوسط بلغ ٣,٧١٨ ميغا واط يومياً من متوسط يومي بلغ ٤,٤٣١ ميغا واط المسجل في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (يشمل المستوردات)^(٤٧٥). نهض الإنتاج من تعثره في شباط/فبراير (٣,٩٦٦ ميغا واط) وفي آذار/مارس (٤,٢٧٦ ميغا واط) متفوقاً على متوسط ربع السنة البالغ ٣,٩٨٥ ميغا واط يومياً، والذي يشمل متوسط ٢٢٥ ميغا واط من الطاقة المستوردة.^(٤٧٦)

الجدول ٢-٣٩
المشاريع الأميركية الخمسة الرئيسية في قطاع الكهرباء

المشروع	الموقع	صندوق التمويل	الكلفة الإجمالية (ملايين الدولارات)	النتائج	النسبة المئوية المنجزة من المشروع
توربينات غازية في محطة التحويل الكهربائي في كركوك	تأميم	صندوق إغاثة وإعادة أعمار العراق الأول (IRRF1)	\$٢٠٥,١٦	أنجز في ٢٩/١١/٢٠٠٥ تركيب توربينين غازيين جديدين، وحدة توليد طاقة ٦٥ ميغا واط، ووحدة توليد طاقة ٢٦٠ ميغا واط.	١٠٠%
توسيع محطة قداس	قداس	صندوق إغاثة وإعادة أعمار العراق الثاني (IRRF2)	\$١٦٢,٧٣	سوف يضيف طاقة كافية لخدمة ما بين ١٨٠ ألف و٢٣٥ ألف مسكن.	٧٣%
محطة خور الزبير الجديدة لتوليد الطاقة	البصرة	صندوق إغاثة وإعادة أعمار العراق الثاني (IRRF2)	\$١١١,٣٨	تضاعف بصورة أساسية إنتاج المحطة، وزادت سعة الشبكة الوطنية العراقية بحوالي ٥%، أنجز إنشاؤها في ٦/١/٢٠٠٦.	١٠٠%
إعادة تأهيل محطة الطاقة في الدورة	بغداد	صندوق إغاثة وإعادة أعمار العراق الثاني (IRRF2)	\$٩٠,٨٠	نقذ المقاول شروط بيان العمل (SOW) بشأن إعادة تأهيل الوحدات ٥ و٦، لكن لم تكن أية وحدة منهما شغالة في ١٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٧.	١٠٠%
الخط العلوي بين بيجي-حديثة-القائم لتزويد الطاقة إلى محافظتي صلاح الدين والانبار	صلاح الدين والانبار	صندوق إغاثة وإعادة أعمار العراق الثاني (IRRF2)	\$٨٤,٧٧	سوف ينقل طاقة إضافية لتلبية الطلبات الصناعية والتجارية والسكنية.	٨٠%

المصادر: فرقة منطقة الخليج (GRD)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات بتاريخ ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٨؛ تقييم المفتش العام رقم PA-07-103، "محطة الطاقة في الدورة، الوحدات ٥ و٦"، بتاريخ ١٨ تموز/يوليو ٢٠٠٧؛ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)؛ تقرير النشاطات، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨؛ التقرير رقم F-276-05-003-P لمكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، "تدقيق نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/قطاع الطاقة في العراق"، ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٥.

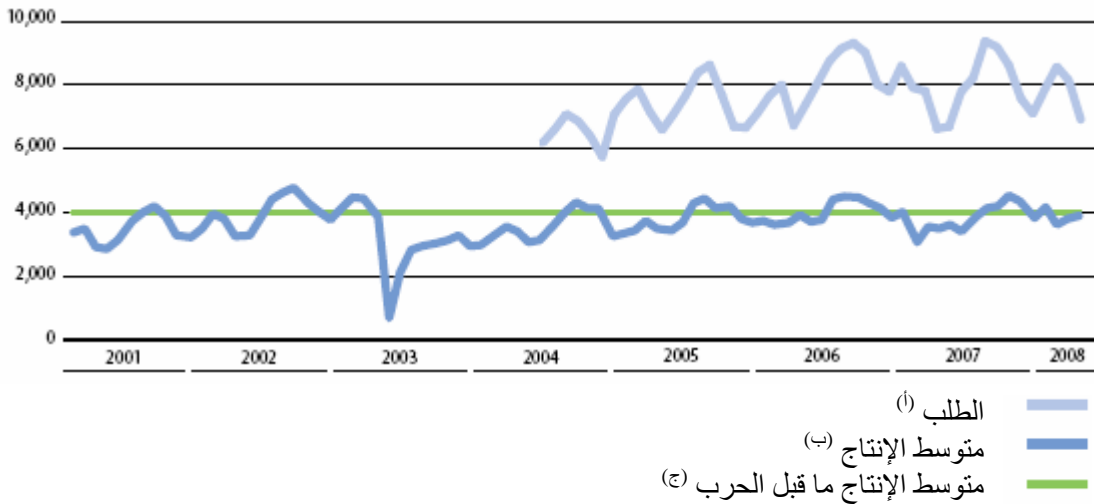
ملاحظة: يعكس هذا الجدول البيانات المتوفرة وقت نشر التقرير ويشمل بيانات أخذت من مصادر متعددة. ويعكس أفضل تقدير للاكلاف والنتائج استناداً إلى التقارير المزودة إلى المفتش العام.

بلغ الإنتاج الكهربائي المحتسب بالميغا واط/ساعة، وهو قياس الإنتاج حسب وقت الاستهلاك ٩٥،٣٧٤ ميغا واط ساعة خلال ربع السنة هذا، أي بهبوط بنسبة ٩% منذ ربع السنة الأخير ولكن بزيادة ١١% عن الإنتاج المسجل لنفس ربع السنة من السنة الماضية.^(٤٧٧)

تعزى الانخفاضات خلال أرباع السنة الأخيرة إلى التوقفات المخططة^(٤٧٨). خلال ربع السنة هذا سجل الإنتاج العراقي زيادة تقرب من ١٢% عن المستوى المبلغ عنه في السنة الماضية لمثل هذه الفترة الزمنية. انظر الشكل ٣٢-٢ للاطلاع على مراجعة لإنتاج الطاقة الكهربائية في العراق منذ عام ٢٠٠٦.

الشكل ٣٢-٢
كهرباء العراق - متوسط الإنتاج الشهري
ميغا واط (MW)

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF) "العراق في ملحق إحصائي"، آب/أغسطس ٢٠٠٧، متوسط إنتاج الكهرباء ٢٠٠٧-٢٠٠٨، مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) "تقرير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق"، الأداء اليومي لوحدات إنتاج الكهرباء (٢٠٠٧/١/١ - ٢٠٠٨/٣/٢٧). مكتب المساعدة الانتقالية للعراق، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات (٢٠٠٨/٤/١٢)، مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، تقارير الوضع الأسبوعي، (٢٠٠٨/٧/٤ - ٢٠٠٦/١٢/٢٦).



ملاحظة: تتأثر الأرقام بالتدوير، تستثني البيانات الواردة في هذا الرسم التخطيطي الكميات المستوردة.

(أ) أرقام الطلب بين شهر تموز/يوليو ٢٠٠٦ وشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ جُمعت بالاستناد إلى تقارير الوضع الأسبوعي لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO).

(ب) أشار الملحق الإحصائي لصندوق النقد الدولي إلى متوسط الإنتاج الشهري خلال العام ٢٠٠٦؛ نقاط البيانات للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ جُمعت من مكتب المساعدة الانتقالية للعراق، تقرير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق حول الأداء اليومي للوحدات الكهربائية.

(ج) مستوى ما قبل الحرب (٤,٠٧٥ ميغا واط) هو متوسط البيانات الشهرية التي نشرها صندوق النقد الدولي حول إنتاج الكهرباء في العراق من شهر آذار/مارس ٢٠٠٢ إلى شهر آذار/مارس ٢٠٠٣.

قدرة التوليد

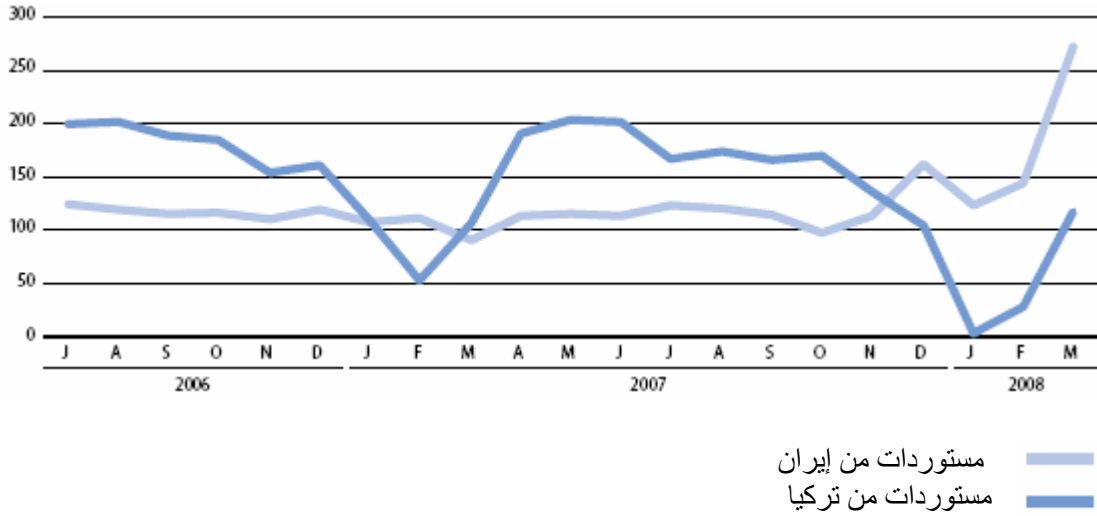
لاحظ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) في ربيع السنة هذا حصول زيادة في قدرة التوليد بلغت ٢,٦٠٠ ميغا واط خلال السنوات الأربع الماضية وانه تحققت معدلات إنتاج أعلى جاءت نتيجة إعادة تأهيل، وإعادة بناء، وإنشاء مرافق توليد جديدة، كما نتيجة التحسينات في الإنتاجية التي أمنتها برامج التشغيل، والصيانة، والاستدامة الممولة من الحكومة الأمريكية^(٤٧٩). بلغ المتوسط الإجمالي لقدرة التوليد في ربيع السنة هذا إلى ٩,٦٠٠ ميغا واط يومياً أي بزيادة تقرب من ١٣% عن متوسط ربيع السنة للقدرة المسجلة التي تستطيع المحطة إنتاجها في نفس ربيع السنة من السنة الماضية.^(٤٨٠)

الشكل ٢-٣٣

مستوردات الكهرباء

ميغا واط (MW)

المصدر: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) حول الأداء اليومي للوحدات الكهربائية (٢٠٠٦/٦/١-٢٠٠٨/٣/٢٧)



مستوردات من إيران
مستوردات من تركيا

ملاحظة: تتأثر الأرقام بالتدوير.

المستوردات

يستورد العراق الطاقة الكهربائية من إيران وتركيا المجاورتين كي يتمكن من تلبية الطلب. بلغت المستوردات متوسطاً قدره ٦% تقريباً من الإنتاج الإجمالي للكهرباء خلال ربع السنة هذا. ولم يتغير هذا المتوسط مطلقاً عن المتوسط المسجل في ربع السنة نفسه من السنة الماضية. وفي ربع السنة هذا، سمحت إضافة خط نقل جديد لإيران بتصدير طاقة كهربائية إضافية إلى العراق. تزود هذه الخطوط سوية ٢٦٥ ميغا واط من الطاقة الإضافية إلى العراق.^(٤٨١)

- ١٦٠ ميغا واط عبر الخط الممتد من سربيل ذهب (إيران) وحميرين (العراق).
- ١٠٥ ميغا واط عبر الخط الممتد من عبادان (إيران) وخور الزبير (العراق).

أوقفت تركيا صادراتها إلى البلاد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، لان الحكومة العراقية لم تجدد عقدها مع تركيا في التاريخ المحدد.^(٤٨٢) وقد استؤنفت المستوردات في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨. انظر الشكل ٢-٣ فيما يخص تاريخ الكميات المستوردة من الطاقة الكهربائية من إيران وتركيا منذ تموز/يوليو ٢٠٠٦.

توليد الطاقة العراقية

يولد العراقيون الطاقة الكهربائية باستعمال أربعة أنواع مختلفة من المولدات: مائية-كهربائية، توربينات غازية، مولدات تعمل بالديزل، ومولدات حرارية. كشفت بيانات مكتب المساعدة الانتقالية للعراق انه منذ شهر آب/أغسطس ٢٠٠٧، مع هبوط الإنتاج المائي-الكهربائي ازداد الإنتاج بواسطة التوربينات الغازية فقد سببت حالة الجفاف الحادة هبوط الإنتاج من محطات التوليد المائية الكهربائية. أمّا الإنتاج من التوربينات الغازية قد ارتفع بسبب الزيادة في القدرة كما بسبب برنامج تحسين التشغيل والصيانة في هذا القطاع المدعوم من الولايات المتحدة.^(٤٨٣)

يُشكّل عدم قدرة العراق على تزويد المولدات الكهربائية بوقود كافٍ (أو مياه) لتشغيلها بكامل طاقتها أحد التحديات في قطاع الكهرباء. يبين الشكل ٢-٣ الاتجاه المتصاعد لنقص الطاقة الكهربائية بسبب عدم توفر الوقود (أو المياه).

مع أن عدم توفر الوقود يمثل تحدياً، فإن عدم توفر المياه في هذا الوقت يطرح مشكلة أشد خطورة.^(٤٨٤) تعزى هذه المشكلة الشائكة إلى الجفاف الأخير الذي ضرب العراق وغياب عقد نظامي قبل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.^(٤٨٥) خصصت الحكومة العراقية

مبلغ ٤٠٠ مليون دولار لشراء وقود الديزل للمولدات، وقد أجازت إلى وزارة الكهرباء إجراء مشتريات مباشرة من أجل معالجة هذه النواقص.^(٤٨٦)

تزويد الطاقة

لاحظ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) في ربع السنة هذا ان تدفق القوات الأميركية حسن الوضع الأمني وعزز قدرة فرق العمل العراقية على إصلاح خطوط النقل المقطوعة الضرورية جداً لإيصال الكهرباء إلى المستهلكين.^(٤٨٧) أتاحت التحسينات في الوضع الأمني العمل على إصلاح ثلاثة خطوط نقل تعمل بجهد ٤٠٠ كيلو فولت لم تكن تعمل خلال معظم أيام العام ٢٠٠٧.^(٤٨٨)

- خط بغداد الجنوبي إلى المسيب.
- خط بغداد الجنوبي إلى غرب بغداد
- خط بيجي إلى بغداد.

سوف يعزز إصلاح خطوط إضافية الاستقرار في الشبكة الكهربائية العراقية.^(٤٨٨)

حالات التعميم التام

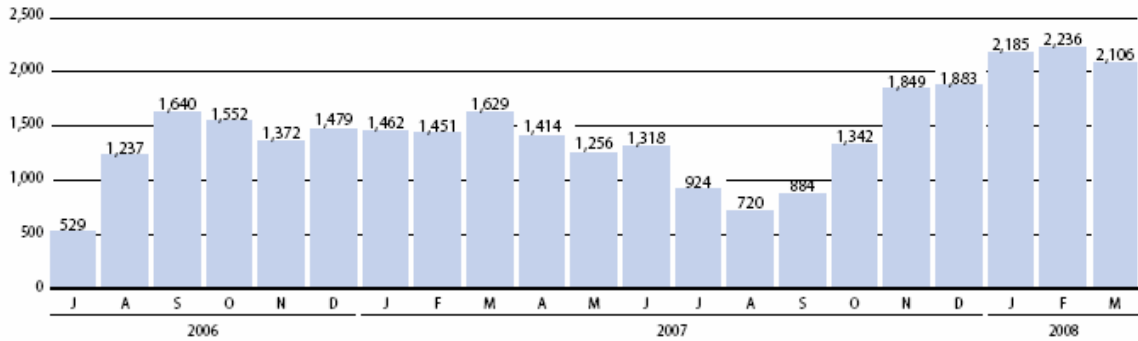
رغم الإنتاج المتزايد والتحسين المحدود في إصلاح خطوط النقل، لا يزال العراقيون يواجهون قطع التيار الكهربائي، من ضمنها حالات تعميم تام جرت في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. حصلت زيادة في حالات التعميم التام خلال السنوات الأخيرة، وحصلت تقريباً ٢٧ حالة في العام ٢٠٠٦، و٤٦ حالة في العام ٢٠٠٧، و٩ حالات في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٨.

الشكل ٢-٣٤

فقد إنتاج الكهرباء بسبب النقص في إمدادات الوقود والمياه

ميغاواط (MW)

المصدر: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، التقرير اليومي لأداء الوحدات الكهربائية (٢٠٠٦/٦/١-٢٠٠٨/٣/٢٧).



ملاحظة: تتأثر الأرقام بالتدوير.



محطات الطاقة في العراق تستمر في المعاناة من عدم توفر الوقود الكافي والملائم لها

فيما يلي بعض أسباب حالات التعتيم التام.^(٤٨٩)

- عدم الاستقرار في شبكة البلاد الكهربائية
- القطع أو التدوير على يد الإرهابيين
- سيطرة ضعيفة على الترددات الكهربائية
- غياب فترات التوقف المبرمجة لتفريغ الحمل.

من المقرر ان تُنجز، بحلول صيف عام ٢٠٠٨، مشاريع حماية خطوط النقل الممولة من الولايات المتحدة، ولم يتم الإبلاغ حتى الآن عن حصول حالات تدمير لتلك الخطوط التي تمت حمايتها.^(٤٩٠)

تقاسم الطاقة مع بغداد

فيما يلي المشاكل الرئيسية الثلاث التي تمنع نقل الكهرباء إلى بغداد.^(٤٩١)

- **عدم توفر الوقود.** بما ان الوقود الضروري للتشغيل السليم للمرافق غير متوفر بصورة ثابتة، فإن تشغيل التوربينات الغازية يجري بزيت الوقود الثقيل أو بالنفط الخام مما يسبب هبوط كفاية المحطة وزيادة فترات التوقف للتصليح. إن استعمال الوقود غير الملائم يؤدي إلى كلفة إضافية كبيرة ويفرض وقتاً أطول للصيانة.
- **شبكة كهربائية سريعة العطب.** تجاوز الطلب باستمرار، وبدرجة كبيرة، الإمدادات المتوفرة، وهذا ما أوجد إجهاداً ضخماً على الشبكة، وكذلك، وبما أن الشبكة تعمل بجهد ٤٠٠ كيلو فولت فهي تبقى معرضة لأخطار حالات الانقطاع الافرادية، وبالتالي أصبحت حالات التعتيم التام تحدث بصورة أكثر تكراراً وتجعل عملية ترميم الشبكة أكثر تعقيداً.
- **بيئة أمنية صعبة.** التدمير المتكرر لأبراج وخطوط شبكتي النقل العاملة بجهد ٤٠٠ كيلو فولت و١٣٢ كيلو فولت، ومضايقة العمال، ومن ضمنها التهديدات، والخطف والقتل، يعرق بدرجة خطيرة القدرة على استدامة تزويد الطاقة من الشبكة.

بالإضافة إلى ذلك، تستمر المحافظات العراقية في ممانعة تقاسم الطاقة من الشبكة لتلبية المستويات التي وضعتها لها وزارة الكهرباء. اظهر تقرير موجز حول تخصيص واستعمال الطاقة الكهربائية في بغداد، للأسبوع المنتهي في ٢٢

آذار/مارس ٢٠٠٨، انه تم استهلاك نسبة ٩٢% فقط من الطاقة المخصصة المرخصة لبغداد، في حين تجاوزت ١٤ محافظة أخرى استهلاك نسبة ١٠٠% من كميات الطاقة المخصصة لها من قبل وزارة الكهرباء.^(٤٩٢)

أمر المهمة لنظام الإشراف والتحكم واكتساب المعطيات (SCADA)، الذي نُفذ بموجب عقد كلفة زائداً مكافأة، هدف إلى تحقيق سيطرة افضل على تقاسم الطاقة من خلال إدخال نظام توزيع آلي عبر البلاد. لكن في تموز/يوليو ٢٠٠٧، أبلغت فرقة منطقة الخليج ان الدعم الأميركي لمشروع نظام الإشراف والتحكم (SCADA) قد توقف بسبب تخطي حدود الموازنات. وزارة الكهرباء أصبحت بالتالي مسؤولة عن إكمال تركيب النظام. ولم تستخدم تمويلات إضافية (من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق أو صندوق الدعم الاقتصادي) لدعم إنجاز نظام الإشراف والتحكم واكتساب المعطيات (SCADA) في العراق.^(٤٩٣)

نصّ مشروع أميركي رئيسي نُفذ بموجب أمر مهمة لتنفيذ نظام الإشراف والتحكم واكتساب المعطيات (SCADA) على تركيب أجهزة تحكم لمحطات التحويل الـ ١١٨ لشبكة ١٣٢ كيلو فولت.^(٤٩٤) ألغي العمل بعقد بهذا المشروع بقيمة ١٠٤ مليون دولار، والممول من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) لمنع حصول إنفاق زائد عن اللزوم فيه. ولأسباب متنوعة (بضمنها الوضع الأمني والحالة الهشة للشبكة)، لم تمنح وزارة الكهرباء تفويض بالتوقيفات المبرمجة للخط الهوائي من أجل تركيب المعدات اللازمة. وكانت النتيجة بقاء مشروع التحكم بمحطات التحويل الـ ١١٨ لشبكة ١٣٢ كيلو فولت آخر مشروع غير منفذ كان مشمولاً في أمر مهمة تنفيذ نظام الإشراف والتحكم واكتساب المعطيات (SCADA) بعد أن اكتمل تنفيذ كافة المشاريع الأخرى. عند إلغاء العمل بالعقد كان قد تم تركيب ٩١% من المعدات وجرى تشغيل نسبة ٥١%. لا يوجد أي تاريخ محدد لإنجاز العمل بسبب عدم توفر مبلغ ٧ ملايين دولار المطلوب لإنجاز المشروع^(٤٩٥). في وقت إلغاء العمل بالعقد على يد مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، زودت فرقة منطقة الخليج (GRD) إلى وزارة الكهرباء نطاق العمل اللازم لإنجاز المشروع كما لإنجاز تدريباً في العمق لموظفي وزارة الكهرباء على تشغيل وصيانة نظام الإشراف والتحكم واكتساب المعطيات.^(٤٩٦)

هناك ثلاثة مشاريع أميركية بارزة أخرى مستمرة من أجل إمداد الطاقة إلى منطقة بغداد:

- **توسيع محطة توليد في قُداس:** استمر خلال ربع السنة هذا تركيب توربينين غازيين آخرين ووحدات مساعدة في محطة توليد الطاقة في قُداس. سوف

يضيف هذا المشروع عند إكماله كمية تصل إلى ١٨٠ ميغا واط من قدرة التوليد إلى القدرة الحالية للمحطة البالغة ٤٩٢ ميغا واط. كان العقد، وهو بقيمة ١٦٢ مليون دولار، مكتملاً بنسبة ٧٠% في بداية آذار/مارس ٢٠٠٨^(٤٩٧). وتم تحديد شهر حزيران/يونيو كتاريخ لإنجاز التنفيذ.

- **استدامة خط إمداد قداس وجنوب بغداد:** قدرت كلفة هذا المشروع بحوالي ٢٢ مليون دولار وسوف يحسن أيضاً مستويات إمداد الطاقة في المنطقة الدائرية لبغداد من خلال تفتيش وتحسين مختلف الوحدات والمعدات في المحطة. عند إنجاز المشروع في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، سوف تتمكن كل وحدة من التزويد المستدام للطاقة بقدرة ٩٠ ميغا واط.

- **محطة توليد الطاقة في المسيب:** يشمل هذا المشروع، بكلفة ٣٣ مليون دولار، تشغيل ثماني وحدات بقدرة توليد ٤٠ ميغا واط لكل واحدة منها، مع أسباب دعم المعيشة وتوفير الأمن للموقع. وعند إنجاز المشروع في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، سوف يزود طاقة إضافية بنسبة ٥% تقريباً على مستوى الوطن، وطاقة إضافية بنسبة ٤٠% لبغداد.

الاستثمار الرأسمالي العراقي في قطاع الكهرباء

خصصت الحكومة العراقية مبلغ ١,٤ مليار دولار لوزارة الكهرباء في موازنتها الرأسمالية السنوية. يحتاج العراق على المدى الطويل، وبالتوافق مع الخطة الرئيسية لعام ٢٠٠٧ لوزارة الكهرباء، إلى استثمارات بقيمة تتراوح بين ٢٥ و ٣٠ مليار دولار من أجل تزويد شبكة نقل متينة تخدم بالكامل كافة أفراد الشعب العراقي بطاقة مستمرة ٢٤ ساعة/٧ أيام في الأسبوع مع تأمين احتياطات كافية وشبكات للنقل والتوزيع قوية وقادرة على التحمل.^(٤٩٨)

الجهود الأميركية في قطاع الكهرباء

سوف تزود الولايات المتحدة برامج إضافية لزيادة القدرات الفنية والإدارية من أجل دعم استثمارات الحكومة العراقية ولكنها لن تمول بعد الآن مشاريع إنشائية.^(٤٩٩)

استمرت المشاريع الأميركية الجاري تنفيذها في بغداد وفي أرجاء البلاد في تحقيق التقدم. وفي ربع السنة هذا، تم وصل أكبر مشروع كهربائي ممول من الولايات المتحدة في محافظة ميسان بالشبكة الوطنية. وبالتعاون مع وزارة الكهرباء، تم في الأول من آذار/مارس ٢٠٠٨ وصل محطة التحويل بقدرة ٤٠٠ كيلو فولت في العمارة بالشبكة.

وقد تمّ نقل هذا المشروع إلى سيطرة الحكومة العراقية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ويقدر انه سيفيد ٧٨٥،٠٠٠ مواطن. (٥٠٠)



تظل البنية التحتية في العراق بحاجة للإصلاحات والى تحسين مستواها

في ربع السنة هذا، نفذ المفتش العام عملية تدقيق لعمل شركة بريني (Perini) المتعلق ببناء مرافق نقل وتوزيع للطاقة الكهربائية في جنوب العراق. دفعت حكومة الولايات المتحدة حوالي ١٢٣ مليون دولار لتنفيذ العقد وحوالي ٨ ملايين دولار كرسوم منح مكافآت. أنظر الجدول ٢-٤٠ للاطلاع على التفاصيل ونتائج العمل الذي نفذته شركة بريني.

استدامة المشاريع الكهربائية

النجاح الطويل الأمد للجهود الأميركية لإعادة الإعمار يعتمد بقوة على قدرة وزارة الكهرباء في تنفيذ برنامج فعال للتشغيل، والصيانة، والاستدامة. فيما يلي الفوائد التي يوفرها البرنامج الفعال بعد ضم محطات التوليد الجديدة والمعاد تأهيلها إلى خط الإنتاج: (٥٠١)

- تحقيق إنتاجية متزايدة
- خفض نسبة تردي الآلات
- إطالة العمر التشغيلي للآلات

الكهرباء

تعمل الولايات المتحدة مع وزارة الكهرباء في إدارة الصيانة الروتينية وتطبيق برنامج صيانة طويل الأمد. لاحظ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق حصول نتائج إيجابية في تطبيق البرنامج. عزيت الزيادة نوعاً ما في إنتاج الطاقة الكهربائية بنسبة ٢٠% منذ العام الماضي إلى "تزايد الكفايات التي حققتها الممارسات الأفضل في التشغيل والصيانة والتي قام مشروع التطوير هذا بتنمية قدراتها الفنية." (٥٠٢)

ان تطوير برنامج لقطع الغيار الحرجة وعملية تخطيط لفترات التوقف عن العمل من أجل إجراء الصيانة ضمن وزارة الكهرباء، هي أمور مهمة أيضاً في تأمين استدامة مشاريع الكهرباء. أنجزت وزارة الكهرباء العراقية النشاطات التالية:

- جرى التصديق على برنامج لتوظيف خمسة أشخاص في كل محطة طاقة على ان يقدم هؤلاء تقاريرهم إلى المركز الرئيسي للمؤسسة المسؤولة عن برنامج قطع الغيار.
- إنجاز برنامج موسّع لتحسين أداء محطات الطاقة الحرارية العاملة، والذي بدأ بتحقيق مكاسب ذات شأن في نطاق القدرة بسبب برنامج التشغيل والصيانة المستمر تنفيذه.

أنظر القسم "صندوق الدعم الاقتصادي" في هذا التقرير للاطلاع على برنامج استدامة التشغيل والصيانة الممول من صندوق الدعم الاقتصادي (ESF).

الجدول ٤٠-٢

أعمال قطاع الكهرباء- أوامر المهمة المعطاة لشركة بريني

المشاكل	النتائج	أوامر المهمة المنجزة
إعطاء تقديرات عالية للكلفة، والتأخيرات، والقلق حول الأمن.	أنجز تنفيذ ٥ من ٨ مشاريع. ألغيت المشاريع الثلاثة الأخرى من أمر المهمة قبل بدء أعمال الإنشاء.	شبكة التوزيع في البصرة وصف العمل: ٨ مشاريع، ٥ محطات تحويل، محطة تحويل ثانوية، مكثفات لتصحيح عامل الطاقة، وإعادة تأهيل شبكة التوزيع.
إعطاء تقديرات عالية للكلفة أدت إلى إلغاء أحد المشاريع من العقد ولكن لم تحدد أسباب إلغاء المشاريع الأربعة الأخرى.	أنجز تنفيذ ٧ من ١٢ مشروع، وألغيت المشاريع الخمسة الأخرى من أمر المهمة قبل بدء أعمال الإنشاء.	شبكة التوزيع في بابل وصف العمل: ١٢ مشروع، ٥ محطات تحويل، ٥ شبكات توزيع خطوط علوية ومكثفات تصحيح لعامل الطاقة.

الجدول ٢-٤٠ (تابع)

المشاكل	النتائج	أوامر المهمة المنجزة
إعطاء تقديرات عالية للكلفة	طلب من شركة بيريني إكمال التصاميم الهندسية و عقود الشراء لأربعة مشاريع وتسليم المعدات إلى مستودع حكومي. الغي ١١ مشروعاً من أمر المهمة قبل بدء أعمال الإنشاء	شبكة التوزيع في الانبار وصف العمل: ١٥ مشروع، الغي ١١ مشروع وألغي العمل في المشاريع الأربعة المتبقية
لم يذكر شيء	أنجز تنفيذ ٣ من ٣ مشاريع	شبكة التوزيع في ذي قار وصف العمل: ٦ مشاريع، ٦ محطات تحويل
تحفظات حول إدارة جدول المراحل الإلزامية للإنشاءات.	أنجز تنفيذ ٣ من ٤ مشاريع، ألغي مشروع واحد من أمر المهمة قبل البدء بأعمال الإنشاء	شبكة التوزيع في النجف وصف العمل: ٤ مشاريع، تجديد وإنشاء ٤ محطات تحويل، وتركيب مكثفات لتصحيح عامل الطاقة.
أوامر المهمة الملغاة		
تقديرات عالية للكلفة، وتأخيرات، وأسباب أمنية.	ألغي أمر المهمة للملائمة قبل البدء بأعمال الإنشاء	إعادة تأهيل محطة التحويل في الانبار وصف العمل: ٤ مشاريع، ٤ محطات تحويل
الأمن	ألغي أمر المهمة للملائمة، قبل البدء بأعمال الإنشاء	إعادة تأهيل محطة التحويل في الرشيد وصف العمل: مشروع واحد، إنشاء محطة التحويل المنجزة جزئياً في الرشيد.
تقديرات عالية للكلفة وإعاقات	ألغي العمل بأمر المهمة للملائمة، قبل البدء بأعمال الإنشاء	إعادة التأهيل في محافظة البصرة وصف العمل: ١٠ مشاريع، إعادة تأهيل ١٠ محطات تحويل
عراقيون محليون يعيشون في موقع العمل	ألغي العمل بأمر المهمة للملائمة، قبل البدء بأعمال الإنشاء	إعادة تأهيل محطة التحويل في خور حارثة وصف العمل: مشروع واحد، تزويد دعم إنشائي وعمالي إلى وزارة الكهرباء لإعادة تأهيل خط نقل
لم يذكر شيء.	ألغي العمل بأمر المهمة للملائمة، قبل البدء بأعمال الإنشاء	إعادة تأهيل محطة أم قصر وصف العمل: مشروع واحد، إعادة تأهيل محطة تحويل

المصدر: تقرير تدقيق المفتش العام 08-011 النتائج، الكلفة والإشراف على عقد إعادة الاعمار في قطاع الكهرباء الموقع مع شركة بيريني. ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

المياه

يظل وضع البنية التحتية للمياه في العراق ضعيفاً^(٥٠٤). رغم التقدم الأخير في المشاريع الأميركية لدعم قطاع المياه في العراق، فإن إمكانية الوصول إلى مصادر مياه شفة محسنة تتفاوت بدرجة ذات شأن في ما بين المحافظات العراقية^(٥٠٥).

المشاريع الأميركية للمياه

مشاريع المياه الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) المنجزة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، أمنت تركيب قدرة معالجة قدرها ٢,٢٥ مليون متر مكعب من المياه يومياً، أي زيادة بنسبة ١٢,٥% منذ ربيع السنة الأخير^(٥٠٦). بعد ان يكتمل تنفيذ كافة المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق تكون الولايات المتحدة قد جددت أو أضافت قدرة معالجة تبلغ ٢,٤ مليون متر مكعب من المياه يومياً. يبين الشكل ٢-٣٥ آخر تحديث للمعلومات حول مقاييس إنتاج المياه من المشاريع الأميركية.

الشكل ٢-٣٥
وضعية مشاريع الماء

الاتجاهات

المقاييس

إنتاج مشاريع مياه الشفة الممولة من الولايات المتحدة
(بالملايين)



عدد الأشخاص الذين يستفيدون من مشاريع مياه الشفة
التمولة من الولايات المتحدة
(بالملايين)



المصدر: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) استجابة لطلب المفتش العام للبيانات. ٣ أبريل/نيسان ٢٠٠٨، و١٣ أبريل/نيسان ٢٠٠٨.

ملاحظة: ابلغ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق في ربيع السنة الأخير عن هدف لخدمة ٨,٣٨ مليون عراقي. يعود سبب تغيير الهدف إلى ٨,٥ مليون عراقي إلى تقديرات مكتب المساعدة الانتقالية للعراق بعد مراجعة وتصحيح الأخطاء الحسابية السابقة. البيانات المبلغ عنها هي قيم نظرية ولا تعكس مستويات الإنتاج الفعلية من جانب محطات معالجة المياه أو العدد الفعلي للأفراد الذين سوف يستفيدون من هذه الخدمة.



محطة الضخ في دببس

خصصت الولايات المتحدة مبلغ ٢,٦٠ مليار دولار وأنفقت مبلغ ٢,٢٩ مليار دولار في قطاع المياه.^(٥٠٨) أنظر الجدول ٢-٤١ للاطلاع على معلومات حول بعض أكبر المشاريع في قطاع المياه الممولة من الحكومة الأميركية منذ عام ٢٠٠٣.

تمّ تقدير تاريخ إنجاز مشروع معالجة المياه في مدينة الصدر R3 في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، لم يكن قد اكتمل تنفيذ هذا المشروع. علقت الأعمال في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، عندما فشلت طبقات الترشيح الرملية، واصبح من الضروري استبدالها بالكامل.^(٥٠٩) قدر الآن تاريخ إنجاز المشروع في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بكلفة تقدر بـ ٦٥ مليون دولار.^(٥١٠) سوف تملك المحطة بعد إنجازها قدرة إنتاج ٤ آلاف متر مكعب في الساعة وهي قدرة تكفي لخدمة ما لا يقل عن ١٩٢ ألف مواطن.^(٥١١)

اكتمل في ٢٩ آذار/مارس تنفيذ مشروع إمداد المياه في سنجار بقيمة ١٧,٩ مليون دولار وتجري حالياً عملية إنجاز العقد.^(٥١٢) مع أن الولايات المتحدة أوصت بتوظيف حارس واحد ومشغل واحد في كل موقع، لكن وزارة البلديات والأشغال زودت ٥٨ عاملاً فقط لكافة المواقع، أي مشغل واحد لكل موقع، في آذار/مارس ٢٠٠٨. المشروع يملك القدرة لخدمة ٤٨٣,٥٠٠ مواطن.^(٥١٣)

في ربيع السنة هذا، فتش المفتش العام محطة معالجة المياه في الناصرية التي تُشغل جزءاً من أكبر مشروع إمداد للمياه في العراق ممول من الولايات المتحدة. أنظر القسم ٣ للاطلاع على مزيد من المعلومات المتعلقة بعملية التفتيش هذه والنتائج الأخرى

لعمليات قام بها المفتش العام ونشرت خلال ربع السنة هذا. انظر الجدول ٢-٤٢ بالنسبة للمعلومات المحدثة حول مشاريع المياه الممولة من الولايات المتحدة الجاري تنفيذها.

شبكات المجاري الصحية

مشاريع شبكات المجاري الصحية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) التي أنجزت حتى هذا التاريخ أمنت قدرة معالجة ثابتة لمياه الصرف الصحي تبلغ ١,٢ مليون متر مكعب يومياً. أعادت المشاريع القدرة اللازمة لخدمة ٥,١ مليون عراقي. سوف يؤمن مشروع مياه الصرف الصحي في الفلوجة بعد ان يُنجز القدرة لخدمة عدد إضافي من العراقيين يصل إلى ٢٢٨ ألف شخص.^(٥١٤)

الري

استمر العمل خلال ربع السنة هذا، على إنشاء سد الموصل. وكما ابلغ عن ذلك المفتش العام في تقرير التفتيش الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، يحتاج سد الموصل إلى حقن ثابت من ملاط الإسمنت نظراً لكونه مبني فوق أساس ترابي ذوّاب.^(٥١٥) تستمر الولايات المتحدة في دعم تطوير برنامج معزز للحقن الثابت بملاط الإسمنت لمعالجة هذه المسألة. يتطلب البرنامج معدات جديدة للحقن بالملاط، وتنفيذ إجراءات معينة، وتزويد المواد للسد. في ربع السنة هذا، أكملت وزارة الموارد المائية المرحلة الأولى من الاختبارات للخلائط الجديدة من الملاط ويجري حالياً تنفيذ المرحلة الثانية من الاختبارات.^(٥١٦)



تظل الموارد المائية نقطة تركيز حرجة في نشاط إعادة الإعمار

المياه

الجدول ٤١-٢
المشاريع الخمسة الرئيسية في قطاع المياه الممولة من الحكومة الأميركية

النسبة المنوية المنجزة من المشروع	النتائج	الكلفة الإجمالية (بملايين الدولارات)	صندوق التمويل	الموقع	المشروع
١٠٠%	يزود مياه شفة إلى ٥٥٠ ألف شخص. أنجز المشروع في ٢٠٠٨/٩/١١	\$٢٧٦,٧٣	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)	ذي قار	مشروع إمداد المياه في الناصرية
١٠٠%	يزود مياه الشفة إلى ٣٣٠ ألف شخص. أنجز المشروع في ٢٠٠٦/٧/٢٠	\$١٨٣,٤٠	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)	أربيل	مشروع إمداد المياه في مدينة أربيل-إفراز
٧٥%	سوف يزيد الإنتاجية الزراعية، يحسن إدارة مياه الصرف الصحي ويحسن نوعية مياه نهر الفرات	\$٩٣,٨٠	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)	ذي قار	مشروع مضخة صرف المياه في الناصرية
٩٠%	يزود مياه شفة إلى ٥٥ ألف شخص	\$٦٢,٠٠	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)	ديالى	مشروع إمداد المياه في بلدروز
٩٨%	صممت ٦ محطات ضخ جديدة وتم إنشاؤها كجزء من إعادة تأهيل نظام التجميع وتوسيع الشبكة	\$٥٣,١٠	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)	البصرة	مشروع المجاري الصحية في البصرة

المصدر: استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٨، نظام إدارة إعادة
إعمار العراق (IRMS)، موجز إجمالي لمكتب المساعدة الانتقالية للعراق، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٨.

الجدول ٤٢-٢
وضعية مشاريع المياه الجاري تنفيذها الممولة من الحكومة الأميركية

عنوان المشروع	الكلفة الإجمالية (بملايين الدولارات)	التاريخ المتوقع للإنجاز	النسبة المئوية المنجزة من المشروع في ٢٠٠٨/٣/٣١
مشروع إمداد المياه في بلدروز: المرحلة الثانية	\$٦١,٢	٢٠٠٧/١٢/٧	%٩٠
شبكة المجاري الصحية في الفلوجة: نظام التجميع	\$٤,٥	٢٠٠٨/١/٣٠	%٥٠
شبكة المجاري الصحية في الفلوجة: المجرى الرئيسي	\$٣,٥	٢٠٠٧/١٢/١٥	%٢
شبكة المجاري الصحية في الفلوجة: ساحة مشروع الاحتفاظ بالمياه المهدورة- المرحلة الثانية	\$٠,٧	٢٠٠٧/١١/١٥	%٨٠

المصدر: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

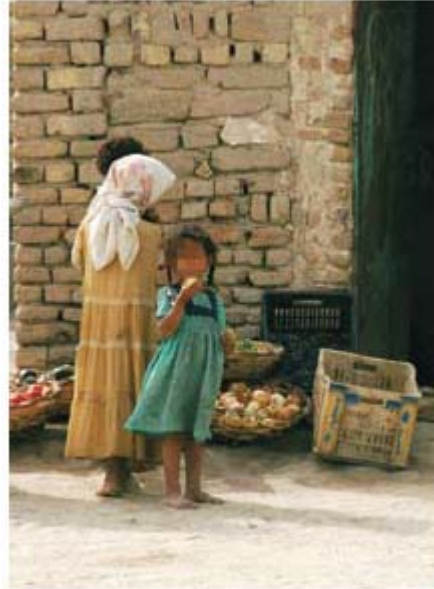
محطة ضخ مياه الصرف في الناصرية هو مشروع أميركي كبير يهدف إلى تعزيز قدرات الري والصرف في العراق، استعمل مبلغ يقرب من ١٠٠ مليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) لدعم هذا المشروع. زودت الولايات المتحدة أيضاً ما لا يقل عن ١٥٠ مولد مساند قدر ثمنهم بـ ٢٥ مليون دولار لمحطات ضخ مياه الري والصرف عبر العراق. فيما يلي الفوائد المتوقعة لهذا المشروع بعد أن يصبح قيد التشغيل:^(٥١٧)

- سوف تملك محطة الضخ قدرة على ضخ ما يزيد عن ١٧ مليون متر مكعب يومياً من مياه الصرف للري المجمع من سهل ما بين النهرين.
- سوف تحسن الصرف الزراعي في وسط العراق، وتعزز الإنتاجية الزراعية، وتقلل إلى أدنى حد على المدى الطويل ملوحة الأراضي المروية.

الزراعة

القطاع الزراعي في العراق هو المساهم الثاني الأكبر في الناتج القومي الإجمالي و أكبر صاحب عمل للقوة العاملة العراقية. تعود نسبة ١٠% من الناتج القومي الإجمالي ونسبة ٢٥% من القوة العاملة العراقية إلى هذا القطاع.^(٥٠٨)

يعتمد القطاع الزراعي بقوة على توفر الكهرباء والمياه. فتوفير طاقة كهربائية يُعتمد عليها تُشكّل مسألة رئيسية في هذا القطاع وغيابها يعيق قيام العديد من شركات الأعمال الزراعية في العراق. فعلى سبيل المثال، تحتاج عمليات تربية الدواجن إلى طاقة كهربائية ثابتة لتربية الدجاج من مكان التفقيص حتى الأسبوع الرابع من حياة الدجاج. وكذلك الأمر، فإن توفر نظام يُعتمد عليه يؤمن كمية كافية من المياه خلال فترة إنتاج الخضار ولاستمرار السلسلة الإنتاجية ذات القيمة ضروري لإطالة فترة موسم الإنتاج. الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) ذكرت في تقاريرها ان توفر المياه يرتبط بتوفر الطاقة الكهربائية نظراً للاعتماد على مضخات تديرها محركات كهربائية أو مضخات تعمل بالديزل.^(٥١٩)



القطاع الزراعي في العراق هو ثاني أكبر مساهم في الناتج القومي الإجمالي للبلاد و أكبر مشغل للقوة العاملة العراقية

تحديث القطاع الزراعي في العراق

برنامج "إنماء" للأعمال الزراعية الذي تديره الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) والذي خصص له مبلغ ٩٢,٥ مليون دولار حتى الآن، يستهدف تحسين وتحديث القطاع الزراعي في العراق. فيما يلي النشاطات التي يدعمها برنامج "إنماء":^(٥٢٠)

- زيادة تنوع المحاصيل الزراعية وإنتاجية المواشي.
- توفير أنظمة معلومات زراعية إلى المزارعين وشركات تصنيع الأطعمة.
- توفير برامج فنية مستدامة لاستصلاح الأراضي وإدارة الموارد المائية.
- زيادة قدرات شركات الأعمال الزراعية على المنافسة.
- زيادة الشراكات المحلية والأجنبية.

قام برنامج "إنماء" بدعم مشروع إنتاج الذرة لتعزيز إمدادات العلف في محافظة الانبار. وقد ساعد البرنامج أيضاً في تنفيذ مشاريع زراعة القمح في محافظتي الانبار وديالى. ومن المتوقع ان تتم عمليات الحصاد في أيار / مايو وحزيران/يونيو ٢٠٠٨. صممت هذه المشاريع لزيادة توفر علف المواشي في المنطقتين.^(٥٢١) أنظر القسم "صندوق الدعم الاقتصادي" في هذا التقرير + على مزيد من المعلومات حول هذا البرنامج.



أشجار النخيل

الإرشاد الزراعي

مشروع إعادة إحياء الإرشاد الزراعي العراقي (IAER)، الذي خصص له صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق مبلغ ٧,٨ مليون دولار وصندوق الدعم الاقتصادي مبلغ ٢,٤ مليون دولار، يهدف إلى بناء القدرة المؤسسية لوزارة الزراعة، وجامعات الزراعة في العراق، في خمس مجالات رئيسية: إنتاج المواشي، إنتاج المحاصيل الحقلية وتسويقها، وإنتاج محاصيل البستنة (إنتاج الخضار)، ومنهجية الإرشاد الزراعي وإدارة الموارد المائية والري.^(٥٢٢) فيما يلي نشاطات هذا البرنامج كما هي في آذار/مارس ٢٠٠٨.^(٥٢٣)

- تم عقد ١٤ دورة تدريب لما لا يقل عن ٣٥٠ موظفا في الإرشاد الزراعي وعضوا في هيئات التدريس في الجامعات.
- تمت مراجعة ٢١ مشروعا من مشاريع المنح المالية الصغيرة، وصادق عليها لاستعمالها على يد المتدربين كمشاريع رائدة في مجتمعاتهم، باللجوء إلى تطبيق منهجيات إرشادية زراعية جديدة.
- تم تزويد ٢٠ جهاز كمبيوتر محمولا مع برامج مترافقة وتدريب لتنمية الاتصالات المتعددة الوسائط للإرشاد الزراعي.

يخطط مشروع إعادة إحياء الإرشاد الزراعي العراقي (IAER) لعقد ما لا يقل عن ٧ دورات تدريب إضافية بنهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.^(٥٢٤) في آذار/مارس ٢٠٠٨ كان قد جرى إلزام نسبة ٦٥% تقريبا من أموال البرنامج.^(٥٢٥)

مستشارون زراعيون في فرق إعادة إعمار المحافظات (PRT)

تركز فرق إعادة إعمار المحافظات اهتمامها أيضاً على تطوير القطاع الزراعي للعراق. وزارة الزراعة الأميركية نشرت ٢٠ مستشاراً زراعياً للعمل مع فرق إعادة إعمار المحافظات وتخطط لنشر ١٥ مستشاراً إضافياً في عام ٢٠٠٨.^(٥٢٦) عمل فريق التطوير الزراعي في واسط مع المجلس المحلي في النعمانية لتعيين نقطة الاختناق في الري وخطط لتنفيذ إصلاحات في قناة الري تزيد سعة المياه لتخدم ما بين ٣٥٠ و ٤٠٠ فرد. عمل الفريق أيضاً مع حكومة المحافظة لتحسين تعليم المزارعين وتأمين الوصول إلى تكنولوجيا جديدة.^(٥٢٧)

إنتاج التمور

قبل بداية فرض العقوبات صدر العراق جزءاً كبيراً من إنتاجه من التمور - شكلت التمور العراقية نسبة ٣٠% من الإمداد العالمي للتمور.^(٥٢٨) برز موردون من دول أخرى خلال التسعينات من القرن الماضي للتعويض عن انسحاب التمور العراقية من السوق العالمية وكافح العراق منذ ذلك الوقت للدخول مجدداً إلى السوق المربحة للتمور.^(٥٢٩) بالإضافة إلى ذلك لا يوجد في العراق القانون التنظيمي المطلوب لتزويد شهادات التصدير الدولية الضرورية للبيع في أسواق أوروبا والولايات المتحدة.^(٥٣٠)

كانت مسألة إعادة إحياء صناعة التمور العراقية نقطة تركيز لعدة جهود قادتها الولايات المتحدة. دعمت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارة الزراعة في إعادة إنشاء المشاتل الزراعية لأشجار النخيل وكان لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية استراتيجية ذات طبعين قيد الإعداد لدعم هذه الجهود. فيما يلي أهداف هذه الاستراتيجية:^(٥٣١)

- توسيع عمليات التصنيع المحلية للتمور لتشمل منتجات التمور المستهلكة محلياً.
- تنظيم عمل مزارعي النخيل الفرديين لتلبية المعايير الدولية التي تؤمن لهم الوصول إلى أسواق مربحة أكثر.

التصنيع

قيدت المسائل الأمنية منذ عام ٢٠٠٣ إعادة إحياء القطاع الصناعي في العراق. ابتداءً من السنة الماضية، عمل فريق المهمة الأميركي لتحسين الأعمال وعمليات الاستقرار (TFBSO) على تسريع استئناف المصانع لنشاطاتها. أعاد هذا الفريق تشغيل ٢٩ مصنعاً في العراق أو زاد الإنتاج فيها مولداً ما يزيد عن ١٠ آلاف فرصة عمل مستدام.^(٥٣٢) في تموز/يوليو ٢٠٠٧، كانت ستة مصانع فقط قد استأنفت عمليات الإنتاج.^(٥٣٣) وأعيد تشغيل ١٧ مصنعاً بنهاية العام ٢٠٠٧.^(٥٣٤) وفي ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨، كان فريق المهمة قد أطلق ٤٨ مشروعاً في ٣٠ مصنع أو خط إنتاج إضافي عبر البلاد نتيجة تخصيص مبلغ ٥٠ مليون دولار من صندوق حرية العراق.^(٥٣٥)

يعمل فريق المهمة الأميركي المذكور أعلاه بشكل وثيق مع القوات المتعددة الجنسيات في العراق حيث يركز اهتمامه على إعادة تشغيل مؤسسات متوقفة تملكها الدولة العراقية، وعلى مجالات صناعية أخرى. انظر الجدول ٢-٤٣ بالنسبة لأوصاف وتحديثات مشاريع فريق المهمة لتحسين الأعمال و عمليات الاستقرار. في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، دعم فريق المهمة الحكومة العراقية حول الموافقة على الاستثمارات الخاصة الأولى في مرافق التصنيع. وهكذا، قامت ثلاثة مصانع إسمنت تملكها الدولة بإنجاز شراكات استثمارية مع اتحادات مستثمرين دوليين سوف يملكون اسهماً بالشراكة مع الحكومة العراقية. خصصة هذه المصانع هي المقصودة على المدى الطويل.^(٥٣٦)

النقل

عرقلت سنوات من العنف وعدم الاستقرار قدرة العراق في إعادة بناء البنية التحتية للنقل. أدرجت في الجدول ٢-٤ بعض اكبر الجهود الأميركية في هذا القطاع.

الطيران

اشترت الحكومة العراقية في ربع السنة هذا، ٤٠ طائرة من شركة بوينغ و ١٠ طائرات من شركة بومباردييه بمبلغ إجمالي ٥,٩ مليار دولار.^(٥٣٧) كان القصد من هذا الاستثمار تقوية قدرة الطيران المدني العراقي وتمكين الخطوط الجوية العراقية من تلبية الطلب المتزايد على النقل الجوي.^(٥٣٨)

استمرت الأعمال الممولة من الولايات المتحدة في المطار الدولي في البصرة. يشمل هذا المشروع بكلفة ٢٣,٥ مليون دولار نظام الدعم بالرادار، الأجهزة المساعدة للملاحة الجوية، الأدوات المساعدة للاتصالات ومعالجة المياه. التاريخ المقدر لإنجاز المشروع هو أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.^(٥٣٩)

في ربع السنة هذا بدأ فريق إعادة إعمار المحافظات (PRT) في النجف ووزارة النقل التنسيق فيما بينهما لوضع خطة رئيسية لإنشاء المطار الدولي في النجف. أعلنت وزارة النقل أنها سوف تخصص مبلغ ٢٠ مليون دولار لدعم هذا المشروع.^(٥٤٠) سوف تزود الخطة الرئيسية خارطة طريق لتطوير كما لإنشاء وتشغيل المطار الدولي.

عنصر فريق العمل لتحسين عمليات الأعمال والاستقرار (TF-BSO)	أمثلة عن المشاريع
<p>الاستثمار الخاص</p> <p>تسهيل فرص الاستثمار المباشر الخاص السريع من مؤسسات، شركات خاصة وشركات مساهمة</p>	<ul style="list-style-type: none"> ● استلم اتحاد استثماري الرخصة، وحقوق الاستئجار، والأرض لبناء فندق ضخم مؤلف من ٢٥٠-٣٠٠ غرفة في المنطقة الدولية. قدمت سلسلة فنادق دولية رسائل نوايا لتشغيل هذا الفندق الجديد بعد إنجازه. ● محاسبون ومستشارون قانونيون في فريق العمل (TF-BSO) يعملون لدعم المجلس الاستشاري العراقي المؤسس حديثاً ووزارة المالية من أجل وضع عمليات شفافة لتقييم ومنح العقود للاستثمارات الخاصة في العراق. يسهل فريق العمل عملية تقديم العروض ومراجعة المقترحات لإنشاء مكاتب جديدة، تطويرات فندقية، ومتاجر للبيع بالتجزئة، ومشاريع تصنيع زراعي، وعمليات صناعية جديدة.
<p>مؤسسة طلب السوق/الخصخصة الصناعية</p> <p>إعادة خلق الطلب الداخلي ضمن العراق في ما بين المصانع، تسهيل اتفاقيات التوريد الإقليمي والعالمي، وإنشاء مشاريع مشتركة جديدة.</p>	<ul style="list-style-type: none"> ● المحاسبون والمستشارون القانونيون لدى فريق العمل (TF-BSO) قدموا دعماً لحكومة العراق خلال عملية الحيازة بالشراء لطائرات نفاثة تجارية من شركات أميركية وأوروبية لصنع الطائرات لحساب شركة الخطوط الجوية العراقية. ● سهل موظفو فريق العمل (TF-BSO) ضمن مكتب إدارة البرامج إنشاء علاقة بين المؤسسة العامة للصناعات الميكانيكية (SCMI)، وبين مؤسسة قائمة لتوزيع المنتجات، وشركة كايس نيوهولاند (CNH) في منطقة الشرق الأوسط. وبهذا سوف تزود شركة كايس نيوهولاند مجموعات من أجزاء التراكورات إلى المؤسسة العامة للصناعات الميكانيكية التي ستقوم بتجميع التراكورات لتوزيعها عبر شبكة البيع. عمل موظفو مكتب إدارة البرنامج (PMO) مع وزارة الزراعة للمساعدة في تركيز الطلب الداخلي ضمن العراق على هذا الترتيب. عاد حوالي ١٢٠٠ شخص تقريباً إلى العمل.
<p>تجديد القدرة الصناعية</p> <p>إعادة بدء تشغيل/إطلاق الإنتاج في القاعدة الصناعية العراقية المعطلة</p>	<ul style="list-style-type: none"> ● المؤسسة العامة للسجاد اليدوي في بغداد عادت إلى الإنتاج ويعمل لديها أكثر من ٣٠٠ شخص بعد استلام معدات الإنتاج، وقطع التصليح، وقطع الغيار، والمواد الأولية. ● أعيد بدء تشغيل المؤسسة العامة للصناعات الميكانيكية (SCMI) في بابل وهي تقوم بتجميع التراكورات الزراعية، والبيوت الزجاجية الزراعية، ومعدات الري. شملت المساعدة ٢٠٠ مجموعة من أجزاء التراكورات لاستعمالها في التدریب والإنتاج، ومعدات للإنتاج، وقطع التصليح ومواد أولية. وبذلك عاد حوالي ألف شخص إلى العمل.

عنصر فريق العمل لتحسين عمليات الأعمال والاستقرار (TF-BSO)	أمثلة عن المشاريع
<p>• عقود/حوافز اقتصادية مباشرة سياسات، عمليات، وأنظمة لدعم القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A) في منح عقود أميركية مباشرة إلى شركات أعمال عراقية خاصة.</p>	<p>• عمل فريق العمل لتحسين عمليات الأعمال والاستقرار (TF-BSO) مع دائرة الشؤون القانونية داخل وزارة الدفاع الأميركية والكونغرس للتشريع الرسمي لقانون برنامج "العراقيون أولاً". تحقق هذا الهدف بالتصديق على القسم ٨٨٦ من قانون الترخيص للدفاع القومي للسنة المالية ٢٠٠٨. نتيجة لنص هذا القانون أصبح بمقدور العديد من العمليات التعاقدية خارج العراق لشراء تجهيزات وخدمات لاستعمالها في العراق أو أفغانستان ان تخصص لشركات عراقية أو أفغانية. القدرة على جعل المنافسة تقتصر على هذه الشركات سوف يمكن زيادة التطوير الاقتصادي في هاتين الدولتين.</p>
<p>• الشبكات المصرفية والمالية تعزيز الحافز لتطوير الخدمات المالية لقيام قطاع خاص قوي والبنية التحتية المترافقة معه، من خلال تلبية شروط تعاقدية.</p>	<p>• تم إنشاء اتحاد مصرفي خاص بين ١٠ مؤسسات مالية خاصة تعمل عبر ١٥٠ فرع مصرفي موزعين عبر العراق تملك قدرة تحويل إلكترونية للأموال مترافقة مع وصلات إلى شبكات مالية دولية. أنشأ الاتحاد المصرفي الخاص نموذج تشغيلي لبنية تحتية مالية خاصة أساسية مشتركة من أجل المعالجة الكفوءة للمدفوعات ومعاملات التحويل المالية. ساهمت المصارف العراقية بمبلغ ١٧٥ ألف دولار تقريباً لصندوق الاتحاد.</p>
<p>• البنية التحتية للاتصالات تعزيز الحافز لتطوير بنية تحتية للاتصالات اللاسلكية واللاسلكية الضرورية القادرة على دعم النشاط الاقتصادي.</p>	<p>• طور فريق اتصالات العراق (ICT) لدى فريق العمل لتحسين عمليات الأعمال والاستقرار (TF-BSO) نظام المعلومات الجغرافية (GIS) الذي يمكن تشغيله من جانب الحكومة العراقية والقوات المتعددة الجنسيات في العراق لتخطيط البنية التحتية على مستوى كامل الوطن وكامل المدن وللتجديد والتصميم المديني.</p> <p>• تقرير تحليل وتوصيات البنية التحتية للاتصالات العراقية: طور فريق الاتصالات العراقية وسلم تقريراً تحليلياً من ٤٠٠ صفحة راجع فيه الجهود الحالية والمحتملة في المستقبل لفريق الاتصالات العراقية وركز الاهتمام على البنية التحتية المدنية-العسكرية والخدمات الأساسية لفريق الاتصالات العراقية. يستعمل الآن هذا التقرير بكامله كمرجع أساسي على يد العديد من عناصر التخطيط ومدراء المشاريع الخاصة بالاتصالات الذين يدعمون عملية حرية العراق.</p>

المصدر: القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

الجدول ٤٤-٢
المشاريع الأميركية الخمسة الأكبر في قطاع النقل

المشروع	الموقع	صندوق التمويل	الكلفة الإجمالية (بملايين الدولارات)	النسب المئوية المكتملة من الأشغال
مطار البصرة،: الرادارات وأجهزة المساعدة للملاحة الجوية، والاتصالات، ومعالجة المياه	البصرة	صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق (IRRF)	\$٢٣,٤٠	% ٨٠
طريق السيارات بمسارين: بين الديوانية والسماوة (٧٠,٣ كلم)	القادسية	صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق (IRRF)	\$١٦,٦١	% ٤٢
طريق السيارات بمسارين: بين بغداد وكركوك-القسم الشمالي (٢٦,٤ كلم)	صلاح الدين	صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق (IRRF)	\$١٥,٣٨	% ٣٨
طريق السيارات بمجازين: بين بغداد وكركوك-القسم الجنوبي (٦٠,٥ كلم)	صلاح الدين	صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق (IRRF)	\$١٣,٩٦	% ٢٨
مطار الموصل- إعادة تأهيل برج مركز الاتصالات الجوية	نينوى	صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق (IRRF)	\$١٢,١٠	% ١٠٠

المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، ملخص عام مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٨.

ملاحظة: يعكس الجدول بيانات توفرت وقت نشر التقرير ويشمل بيانات زودت من مصادر متعددة ويعكس أفضل تقدير للاكلاف والنتائج استناداً إلى التقارير المزودة إلى المفتش العام.



إعادة تأهيل محطة الركاب في مطار بغداد الدولي

السكك الحديدية

نقلت سكك حديد الجمهورية العراقية (IRR) ما يزيد عن ٨٠٠ قطار ابتداءً من الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ وحتى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٨، ويمثل ذلك أعلى متوسط خلال ربع سنة سجل منذ عام ٢٠٠٣ وزيادة بنسبة ١٢% عن ربع السنة الأخير: (٥٤١)

- كانت ٤٣ قاطرة قيد الخدمة الفعلية.
- انطلق ١٦٣ قطار ركاب بين بغداد والبصرة.
- سافر ١٦،٣٥٧ راكباً بين بغداد والبصرة.

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أبلغ ملحق النقل في السفارة الأميركية ان المسائل الأمنية عرقلت استقرار القوة العاملة لدى سكك حديد الجمهورية العراقية (٥٤٢). نفذت سكك حديد الجمهورية العراقية عدة تحسينات على عمليات الأمن وفتحت الأقسام التالية منذ خريف عام ٢٠٠٧: (٥٤٣).

- قسم الطريق الرئيسي الشمالي/الجنوبي بين الحلة وبغداد.
- قسم الطريق الرئيسي الشمالي/الجنوبي بين بغداد وبيجي.
- الخط الغربي بين بيجي حتى نهاية الخط في عاكشات.
- الدائرة الغربية من جنوب بيجي إلى الرمادي/الفلوجة.

رغم استمرار تعرض السلامة الجسدية للموظفين للتهديد فقد داوم بانتظام بين ١٠٠٠ و ١٥٠٠ موظف في سكك حديد الجمهورية العراقية، بزيادة عن العدد المسجل في ربع السنة الأخير. (٥٤٤)

الطرق والجسور

خلال ربع السنة هذا استمر العمل في مشروع الطريق السريع بين بغداد وكركوك. أصبح القسم الشمالي مكتملاً بنسبة ٨%. والقسم الجنوبي مكتملاً بنسبة ٢٣%. التاريخ المقدر لإنجاز المشروع هو ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. (٥٤٥)

الشحن البحري والموانئ

أنجز في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، مشروع رصيف التحميل والتفريغ المباشر للسفن (RO-RO) في ميناء أم قصر. (٥٤٦) الرصيف الجديد للسفن أصبح شغالاً ويستقبل البضائع والركاب. في الوقت الحاضر لا توجد قياسات متوفرة لقياس تأثير الرصيف الجديد على عمليات الميناء. (٥٤٧)

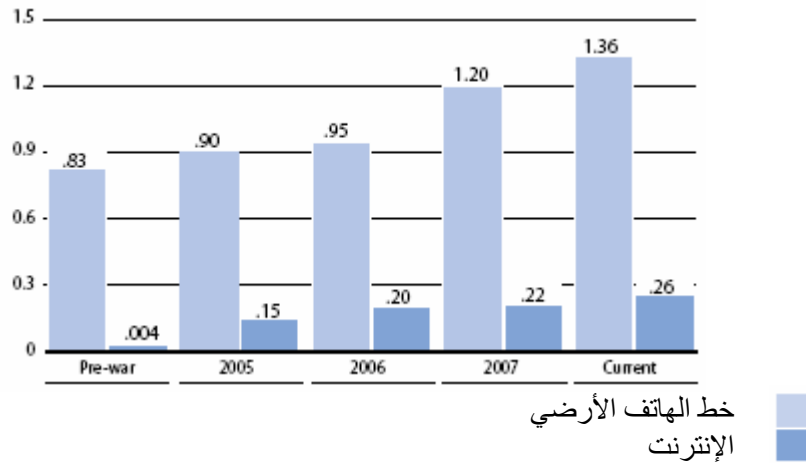
تأخر بصورة مؤقتة العمل في مشروع نلسون كراين للتجديد بسبب عدم توفر الطاقة الكهربائية. حُلت مشكلة الطاقة وطلب من المقاول إعادة حشد العمال لإكمال المشروع. (٥٤٨)

الشكل ٢-٣٦

استعمال الإنترنت والهاتف في العراق

(ملايين المشتركين)

المصدر: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات (٢٠٠٨/٤/٣)



الاتصالات

تستمر زيادة استعمال البنية التحتية للاتصالات في العراق^(٥٤٩). ازداد عدد المشتركين في الهاتف الخليوي في العراق بنسبة تزيد عن ٥٠% منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، حيث بلغ عدد المشتركين حوالي ٧,٧ مليون عراقي^(٥٥٠). يبين الشكل ٢-٣٦ الاتجاه المتزايد لاستعمال خط الهاتف الأرضي والإنترنت منذ فترة ما قبل الحرب. فيما يلي الإحصاءات الحالية لنظام الاتصالات في العراق:

- أكثر من ١٢ مليون مشترك في خدمات الهاتف الخليوي يعملون الآن^(٥٥١).
- كان هناك تقريباً ١,٣٦ مليون مشترك في خدمات خط الهاتف الأرضي في العراق حتى ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨^(٥٥٢).
- لدى المؤسسة العامة لخدمات الإنترنت حوالي ٢٠٠ ألف مشترك عبر الهاتف وعدد محدود من مشترك الخوط الرقمية (DSL)^(٥٥٣).

تلقي نظام الاتصالات العراقية تخصيصات بمبلغ ٤٧ مليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) لبناء شبكة نطاق عريض لاسلكي ومرفق لتحويل المكالمات الهاتفية في الميمونة. عند إنجازه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، سوف يضم مركز مقسم الهاتف الذي بلغت تكاليف إنشائه ٢٢,٧ مليون دولار مبني من سبعة طوابق للمكاتب الرئيسية، مبنى لمركز البريد، مرآب للسيارات، وساحة عامة. سوف يضم المبنى الرئيسي مفاتيح التحويل لمنطقة بغداد الكبرى. في شباط/فبراير ٢٠٠٨، كان قد أنجز تنفيذ نسبة ٤٠% من المشروع.

المصارف والتمويل

لدى المصارف التجارية التي تملكها الحكومة العراقية نسبة ٩٠% من مجموع الأصول في القطاع المصرفي العراقي. لكنها لا تقدم سوى عدد صغير جداً من القروض للقطاع الخاص^(٥٥٤). بالمقارنة مع مصارف أخرى تعمل في المنطقة فان قواعد الودائع ومحافظ القروض لدى المصارف العراقية صغيرة، ومعظم مؤسسات الإقراض تنقصها الخبرة في تقييم الأخطار. ولذلك، ليس هناك سوى بضعة مصارف قليلة تقدم قروضاً يستحق أجل تسديدها بعد أكثر من سنة^(٥٥٥). تدعم جهود عديدة تقودها الولايات المتحدة توسيع مجالات البدائل التمويلية إلى شركات الأعمال العراقية.

الاتصالات/المصارف والتمويل

الشركة العراقية للكفالات المصرفية (ICBG) تساعد في إمداد الموارد المالية إلى الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم. تشكلت الشركة العراقية للكفالات المصرفية من ١١ مصرفاً عراقياً خاصاً بمساعدة من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارة المالية الأميركية. تشرف هذه الشركة حالياً على محفظة من كفالات القروض تشمل ٢٥ قرصاً، قدمت مصارف خاصة ١٢ قرصاً منها.^(٥٥٨) أسست الشركة مؤخراً فرعاً لعملياتها في أربيل.^(٥٥٩)

سوق الأوراق المالية العراقي

فتح سوق الأوراق المالية العراقي (ISX) أمام المستثمرين الأجانب في آب/أغسطس ٢٠٠٧. شملت الاستثمارات الأجنبية في سوق الأوراق المالية منذ آب/أغسطس ٢٠٠٧، ما يلي:^(٥٦٠)

- ٨٢ مستثمراً غير عراقيين
- ١,٠٧٩ معاملة/عملية
- عدد الأسهم المتداولة بلغ ٩,٩٤٢,٩٧٩,٣٤٦ سهماً.
- القيمة الإجمالية بلغت ١٨ مليون دولار.^(٥٦١)

استمرت جهود الولايات المتحدة في تطبيق مشروع مكننة سوق الأوراق المالية العراقي المصمم لتخفيف العبء الإداري لعمليات تبادل شهادات الأسهم الحالية^(٥٦٢). تدعم الولايات المتحدة الجهود المستمرة لزيادة قدرة لجنة السندات المالية العراقية وسوق الأوراق المالية العراقي في مجالات متنوعة شملت إدارة المخاطر، والمعايير الدولية، وعمليات المكننة.^(٥٦٣)

التحويل الإلكتروني للأموال

يُشكّل برنامج التحويل الإلكتروني للأموال الذي تديره القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-IA) خطوة أخرى في تحديث القطاع المالي العراقي. جعلت القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان من التحويل الإلكتروني بمثابة أولوية لمقاوليها. حقق البرنامج الرائد الذي بدأ تنفيذه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، تخفيضاً مهماً في المعاملات النقدية الورقية. في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٨، تم دفع نسبة ٦٤% من المستحقات الإجمالية للعقود بالدولار عبر نظام التحويل الإلكتروني للأموال. ونفذت إلكترونياً نسبة ٤٤% من كافة معاملات الدفع.^(٥٦٤) يشمل ذلك دفع مبلغ ٢٤,٢ مليون دولار إلى شركات عراقية حتى ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٨.^(٥٦٨) يبيّن الشكل ٢-٣٧ نسبة التبني للتحويل الإلكتروني للأموال من خلال برنامج وزارة الدفاع الأميركية هذا.

لاحظت وزارة المالية الأميركية النتائج التالية الناجمة عن زيادة التبنّي للتحويل الإلكتروني للأموال عبر هذا البرنامج:^(٥٦٦)

- الزيادة في حجم الأموال النقدية المتدفقة عبر الأنظمة الإلكترونية للمدفوعات دفع المصارف العراقية الخاصة إلى تأسيس شركة "أموال" (المؤسسة المالية المصرفية التي تنتظر الترخيص من قبل المصرف المركزي العراقي للعمل كنظام تشغيلي للمدفوعات) للخدمات الإلكترونية المصرفية.
- زيادة في أعداد البائعين العراقيين الذين يستلمون إلكترونياً المدفوعات المتعلقة بعقودهم، وبتزايد الطلب في السوق العراقية لمنتجات وخدمات الأعمال المصرفية بالتجزئة.
- اصبح من المرجح أكثر للبائعين العراقيين ان يشجعوا الشركات الموردة لهم كما موظفيهم على فتح حسابات مصرفية كي يتمكنوا من تسديد مستحقاتهم إلكترونياً أيضاً.

الشكل ٢-٣٧

معدل تبنّي برنامج التحويل الإلكتروني للأموال

النسبة المئوية للمدفوعات إلى الشركات العراقية

المصدر: المراجعة العسكرية لمركز الأسلحة الموحد في الجيش الأميركي، "تجديد الأمل: إعادة التنشيط الاقتصادي في العراق تتحرك قدماً" (آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠٠٨).



نقدًا
تحويل إلكتروني للأموال (EFT)

ملاحظة: تتأثر الأرقام بالتدوير.

كتب الاعتمادات المصرفية

في مبادرة قادتها الحكومة العراقية لتحديث عمل المصارف الخاصة، فوض مجلس الوزراء في ربع السنة هذا المصارف العراقية الخاصة بإصدار كتب الاعتماد التي تقل قيمتها عن ٢ مليون دولار بدلاً من إصدارها لدى مصرف التجارة العراقي. بالإضافة إلى ذلك، أصبح الآن باستطاعة المصرف المركزي العراقي إصدار كتب اعتماد بدلاً من وزارة المالية. ابلغ مكتب الشرق الأدنى ان هذه التغييرات قد تؤدي إلى حصول زيادة في المعاملات لدى المصارف الخاصة. لكن كتب الاعتماد التي تقل قيمتها عن ٢ مليون دولار لم تُشكّل أكثر من نسبة ٧,٥% من القيمة الإجمالية السنوية لكتب الاعتمادات المصرفية في العام ٢٠٠٧.^(٥٦٧)

العناية الصحية

لا يزال العراقيون لا يستطيعون الوصول إلى العناية الصحية الأساسية^(٥٦٨). هرب من البلاد ما لا يقل عن ٢٠ ألف طبيب (من بين ٣٤ ألف طبيب مسجل عام ١٩٩٠) ويقدر ان عدد الأطباء والمرضات الذين قتلوا منذ عام ٢٠٠٣ يزيد عن ٢٢٠٠^(٥٦٩). بالإضافة إلى ذلك، تستمر مشاكل البنية التحتية الطبية القائمة قبلاً والوضع الأمني الذي لا يمكن التنبؤ به في عرقلة التقدم في هذا المجال^(٥٧٠).

احتياجات المرافق والبنية التحتية لقطاع العناية الصحية للعراقيين شكلت نقطة اهتمام لجهود إعادة الاعمار العراقية والأميركية على حد سواء انظر الجدول ٢-٤٥ بالنسبة للتفاصيل المتعلقة بالمشاريع الأميركية الخمسة الأكبر في هذا القطاع.

الجدول ٢-٤٥
المشاريع الأميركية الخمسة الأكبر في قطاع العناية الصحية

النسبة المئوية من إنجاز المشروع	النتائج	الكلفة الإجمالية (بملايين الدولارات)	صندوق التمويل	الموقع	المشروع
٨٥%	سوف يكون المستشفى الأحدث للعناية في الحالات الفانقة والمرجعية ويركز اهتمامه على علم الأورام في طب الأطفال	\$١٦٣,٦٠	مصادر تمويل متعددة	البصرة	مستشفى الأطفال في البصرة
١٠٠%	تجديد شامل للمستشفى بضمه المطبخ الصناعي، حجرة غسل الملابس، والغرف الميكانيكية	\$١٤,٢٦	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)	النجف	المستشفى التعليمي في النجف
٥%	غير متوفر	\$١٤,٠٨	صندوق دعم الاقتصاد (ESF)	ميسان	المرحلة الثانية من المستشفى الجراحي في ميسان

الجدول ٤٥-٢ (تابع)

النسبة المئوية من إنجاز المشروع	النتائج	الكلفة الإجمالية (بملايين الدولارات)	صندوق التمويل	الموقع	المشروع
٩٩%	غير متوفر	\$١٢,٥٠	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)	بغداد	مستشفى الولادة وطب الأطفال
٥%	غير متوفر	١٠,٠٠٠	صندوق دعم الاقتصاد (ESF)	ديالى	المستشفى العام في بعقوبة

المصادر: نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، ملخص عام مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٨؛ فرقة منطقة الخليج (GRD) استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٨ و٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

ملاحظة: يعكس الجدول بيانات توفرت وقت نشر التقرير وتشمل بيانات وردت من مصادر متعددة، ويعكس الجدول تقديراً للاكلاف والنتائج استناداً إلى التقارير المزودة إلى المفتش العام.



مستشفى الأطفال في البصرة، آذار/مارس ٢٠٠٨



منظر من سطح المستشفى، آذار/مارس ٢٠٠٨



أعمال الكسوة بالحجارة للمدخل الرئيسي، آذار/مارس ٢٠٠٨

مراكز العناية الصحية

شكل برنامج مراكز العناية الصحية الأولية جزءاً مركزياً من الجهود الأميركية لإعادة الاعمار في هذا القطاع. فتحت فرقة منطقة الخليج ٣١ مركز عناية صحية أولية من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ حتى آذار/مارس ٢٠٠٨، واصبح هناك الآن ٦٠ مركزاً مفتوحاً أمام الناس. صدرت ثلاثة أوامر مهمة للعقد الأصلي العائد لبرنامج مراكز العناية الصحية الأولية الذي تم التعاقد على أساسه في بناء ١٥٠ مركز عناية صحية أولية عبر العراق. تم لاحقاً خفض نطاق ٨ مراكز^(٥٧١)، والعدد الحالي المستهدف للإنجاز هو ١٣٦ مركزاً بعد تخفيضه من ١٤٢ مركزاً إثر تدمير ٥ مراكز ووجود مركز واحد غير صالح من الوجهة الإنشائية^(٥٧٢). أبلغت فرقة منطقة الخليج انها تعمل حالياً على إنجاز العدد المتبقي من مراكز العناية الصحية الأولية بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨^(٥٧٣). أنظر الجدول ٢-٤٦ للحصول على معلومات محدثة حول التقدم في إنجاز هذه المراكز.

تأمين استدامة مراكز العناية الصحية الأولية

أكبر تحدي يواجهه وزارة الصحة هو تأمين الموظفين اللازمين لتشغيل مراكز العناية الصحية الأولية المنقولة إلى السيطرة العراقية وفتحها أمام الناس. استلمت فرقة منطقة الخليج تقارير تشير إلى فشل وزارة الصحة في تشغيل وصيانة المرافق بصورة صحيحة^(٥٧٤). لكن مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) وفرقة منطقة الخليج (GRD) يعالجان مسألة استدامة مراكز العناية الصحية الأولية بالتنسيق مع وزارة الصحة. على سبيل المثال، باستعمال ١,٣ مليون دولار من أموال برنامج استدامة التشغيل والصيانة الممول من صندوق دعم الاقتصاد، تم شراء وتسليم مجموعات الأدوات اللازمة لأربعين مركزاً للعناية الصحية لتصلح معدات الطب الاحيائي^(٥٧٥).

مستشفى الأطفال في البصرة

بلغت نسبة أعمال الإنشاءات المشمولة في العقد قيمة ١٦٣,٦ مليون دولار لمستشفى الأطفال في البصرة التي أنجزت نسبة ٨٥% من بنائه، ونسبة ٥٤% من عملية تكامل المعدات الطبية فيه. حُدد في الأصل للبرنامج سقف إنفاق يبلغ ٥٠ مليون دولار. لاحظت مراجعة أجراءها المفتش العام لإدارة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لهذا المشروع ان الكلفة ارتفعت من ١٤٩,٥ مليون دولار إلى ١٦٩,٥ مليون دولار بسبب التغيير في تصميم حجم المرفق، وأخطاء في التصميم، وعراقيل في العقود، وإنشاءات رديئة، ومسائل أمنية^(٥٧٦) استُعملت عدة مصادر تمويل لتسديد الكلفة الزائدة. يبين الشكل ٢-٣٨ مصادر تمويل هذا المشروع.

كان حوالي ألف عامل يعملون في اليوم في الموقع حتى تاريخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٨ عندما توقف العمل بسبب تفاقم مسائل الأمن في المحافظة. التاريخ المقدر لإنجاز عقد الإنشاءات هو ٢١ تموز/يوليو ٢٠٠٨، ولإنجاز خدمة تكامل المعدات الطبية هو ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. من المتوقع ان يتم إنجاز فتح المستشفى على مراحل ابتداءً من أوائل العام ٢٠٠٩.^(٥٧٧)

الجدول ٤٦-٢
وضعية مراكز العناية الصحية الأولية

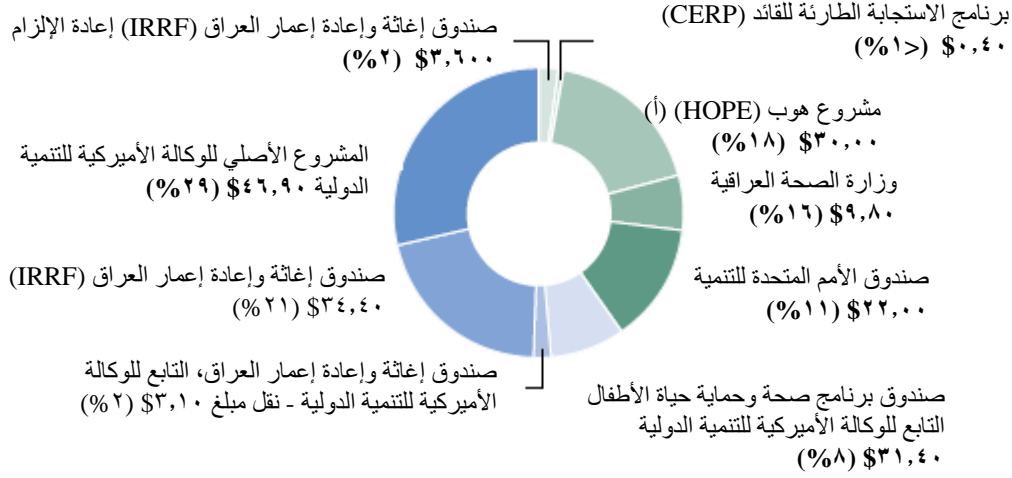
وضعية مركز العناية الصحية الأولية	عدد مراكز العناية الصحية الأولية (كما هو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧)	عدد مراكز العناية الصحية الأولية (كما هو في آذار/مارس ٢٠٠٨)
مُنجز ومفتوح أمام الناس	٢٩	٦٠
مُنجز. رفضت وزارة الصحة استلامه	١٤	١٢
مُنجز وتم قبوله من قبل وزارة الصحة	٣٧	٢٦
توقف تنفيذه بسبب الوضع الأمني	لا شيء	٥
قيد الإنشاء: مُنجز بنسبة ٩٠-١٠٠%	٣٥	١٥
قيد الإنشاء: مُنجز بنسبة ٧٥-٩٠%	١٤	٩
قيد الإنشاء: مُنجز بنسبة أقل من ٧٥%	٧	٤
أخرج من البرنامج	٤	٦
أعيد إدخاله في البرنامج	٢	٥
العدد الإجمالي لمراكز العناية الصحية الأولية الممولة	١٤٢	١٤٢

المصدر: فرقة منطقة الخليج (GRD)، الاستجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ و٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

الشكل ٢-٣٨

أكلاف مستشفى الأطفال في البصرة

بملايين الدولارات، النسبة المئوية من مبلغ ١٦٣,٦٠ مليون دولار
المصدر: فرقة منطقة الخليج (GRD)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات (٢٠٠٨/٤/٥)



ملاحظة: تتأثر الأرقام بالتدوير

(أ) مشروع هوب (HOPE) هو منظمة لا تبغي الربح تدعم مبادرات العناية الصحية على مستوى العالم. وكلمة هوب تمثل الأحرف الأولى باللغة الإنكليزية لمنظمة الفرص الصحية للناس في كل مكان (Health Opportunities for People Everywhere)

التعليم

التزمت الحكومة العراقية استناداً إلى العهد مع العراق بتنفيذ عدة أهداف في قطاع التعليم:

- تحسين معدل معرفة القراءة والكتابة بين الراشدين بنسبة ٢٥% وزيادة معدلات إنجاز المدارس ٢٥%.
- تحقيق تكافؤ بين الجنسين على كافة مستويات التعليم.
- زيادة موازنة التعليم من ٣,٥% إلى ما لا يقل عن ٥% من الناتج القومي الإجمالي.

بدون شمول المدارس في إقليم كردستان، تؤمن وزارة التعليم المركزية بقاء كافة المدارس (حوالي ١٧,٣٠٠ مدرسة توجد في حوالي ١٤,٢٠٠ مبنى مدرسة) مفتوحة فيما عدا الإقبال المؤقت في مناطق واجهت مسائل أمنية خلال ربع السنة هذا، كالبصرة وأجزاء من مدينة بغداد.

الدعم الأميركي في قطاع التعليم

في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥، أنجزت فرقة منطقة الخليج ١٠٢٩ مشروع بناء وإعادة تأهيل مدارس باستعمال صناديق تمويل أميركية. يشمل هذا العدد ٨١١ مشروعاً بتمويل من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، ٢٠٦ مشاريع بتمويل من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، و ١٢ مشروعاً بتمويل من صندوق دعم الاقتصاد (ESF). أنجزت أيضاً فرقة منطقة الخليج (GRD) بناء ٤٢ مدرسة بتمويل من صندوق تنمية العراق (DFI).^(٥٧٩)

مع أنه كان قد تمّ إنفاق كافة أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق المخصصة لهذا القطاع بحلول حزيران/يونيو ٢٠٠٦، فإن المشاريع الجارية لبناء المدارس يتم دعمها من تمويلات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) وصندوق دعم الاقتصاد (ESF). تم تصنيف حوالي ١٤٠ مشروعاً يجري تمويله من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد على أنهم في طور التنفيذ بالإضافة إلى ٧٢ مشروع لفرق إعادة إعمار المحافظات/لجان إعادة الإعمار وتنمية المحافظات (PRT/PREDC) بتمويل من صندوق دعم الاقتصاد.^(٥٨٠)

أعيد فتح مدرسة قداس الثانوية للذكور في المنصور التي تضررت خلال ربع السنة هذا بعد أن أنجزت فرقة منطقة الخليج مشروع تجديد بكلفة ٥٦٨،٠٠٠ دولار من صندوق تمويل برنامج فرق إعادة إعمار المحافظات/لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات. أنجز التجديد الذي صممه عراقيون على يد مقاول عراقي تحت إشراف مهندس مشاريع عراقي يعمل لدى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي.

برزت فرق إعادة إعمار المحافظات كواحدة من الآليات الأميركية الأولية لتعزيز قطاع التعليم في العراق. ويشكل دعم المنسق الأكاديمي في فرقة إعادة إعمار المحافظات في محافظة المثنى مثلاً حديثاً عن ذلك. وقد أنشأ المنسق الأكاديمي مكتباً له في جامعة ذي قار، وطلبت ست مدارس مجاورة أن يقدم المنسق مشورته إلى الطلاب حول الدراسة في الولايات المتحدة.^(٥٨٢)

نظام معلومات إدارة التعليم، هو مشروع بقيمة مليوني دولار لإدارة المعلومات وتطوير القدرة لدى وزارة التعليم، وقد أصبح الآن منجزاً بنسبة ٧٠% وعند إنجازه بالكامل سوف يزود بيانات في الوقت الحقيقي إلى المسؤولين في الوزارة حول كافة جوانب نشاطات الوزارة التي تشمل جداول الرواتب، والطلاب، والدرجات، والموظفين.^(٥٨٣)

نظام الحكم وتنمية القدرات

التقدم في نظام الحكم وتنمية قدرات الحكومة العراقية على كافة المستويات يبقين أولوية استراتيجية لاستدامة الاستثمارات الأميركية في إعادة إعمار العراق. فمنذ كانون الثاني/يناير تم اتخاذ أربع خطوات مهمة لتعزيز هذه الأهداف:

- دخل قانون تشكيل المناطق حيز التنفيذ بعد تعليق دام حوالي ١٨ شهراً.
- تمت المصادقة على قانون سلطات المحافظات التي تشمل شرط إصدار قانون انتخابات.
- أعلن رئيس الوزراء ان عام ٢٠٠٨ سوف يكون عام التركيز على إعادة الإعمار ومكافحة الفساد.
- صادق مجلس النواب على الموازنة العراقية لعام ٢٠٠٨ التي يبلغ مجموعها ٤٩,٨٨ مليار دولار.^(٥٨٤)

الموازنة العراقية

تمثل موازنة الحكومة العراقية لعام ٢٠٠٨ زيادة ذات شأن من مبلغ ٦ مليارات دولار المقدمة من جانب العراق للأشهر الستة الأخيرة من عام ٢٠٠٣.^(٥٨٥) وبسبب زيادة بلغت نسبة ٥٢% في تخصيصات الموازنة، وبسبب التضخم العالي وركود المفعول في المدفوعات بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦، فقد هبطت معدلات الإنفاق الفعلي من ٩٨% إلى ٦٦%.^(٥٨٦)

وكما ابلغ عنه المفتش العام في ربع السنة الأخير تجاوز ارتفاع سعر النفط توقعات الحكومة العراقية للعام ٢٠٠٧ مما وقر للعراق كسب غير متوقع في أرقام الموازنة بلغ حوالي ١٠ مليار دولار للعام ٢٠٠٧.^(٥٨٧) واستناداً إلى هذا الكسب أعلنت الحكومة العراقية عن خطط لإصدار موازنة إضافية بقيمة ٥ مليارات دولار إلى موازنة العام ٢٠٠٨، بحلول نهاية حزيران/يونيو ٢٠٠٨.^(٥٨٨)

نظام الحكم وتنمية القدرات

الجدول ٤٧-٢

الموازنة الرأسمالية العراقية لإعادة الإعمار، السنوات التقويمية ٢٠٠٣-٢٠٠٨

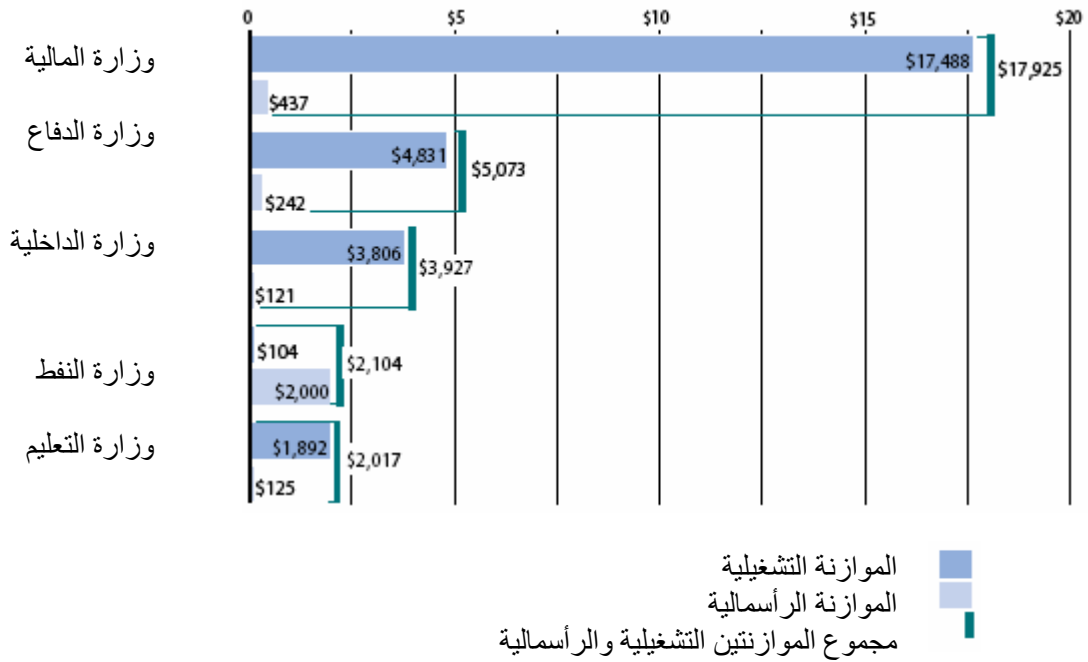
السنة التقويمية	الموازنة الرأسمالية بالدينار	سعر صرف الدينار/الدولار (١)	الموازنة الرأسمالية العراقية	مصدر الوثيقة
٢٠٠٣	لم تزود بالدينار	غير متوفر	\$٦٠٩,٥٠٠,٠٠٠	الجمهورية العراقية: إيرادات ونفقات الموازنة لعام ٢٠٠٣، تموز-كانون الأول / ديسمبر
٢٠٠٤	٥,١١٤,٣٢٣,٠٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠	\$٣,٤٠٩,٥٤٨,٦٦٧	"رئاسة الجمعية الوطنية المؤقتة العراقية: الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٠٥"
٢٠٠٥	٧,٥٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠	\$٥,٠٣٣,٣٣٣,٣٣٣	رئاسة الجمعية الوطنية المؤقتة العراقية: الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٠٥
٢٠٠٦	٩,٢٧٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠	\$٦,١٨١,٣٣٣,٣٣٣	"موازنة الحكومة العراقية" (حسب ما تم الموافقة عليها من جانب الجمعية الوطنية الانتقالية وصدرت بموجب قانون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥). وزارة المالية الأميركية استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/١/٤.
٢٠٠٧	١٢,٦٧٩,٢٥٤,٠٠٠,٠٠٠	١,٢٦٠	\$١٠,٠٦٢,٩٠٠,٠٠٠	الموازنة الفدرالية العراقية المصادق عليها للعام ٢٠٠٨. استجابة وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/٤/٣.
٢٠٠٨	١٥,٦٧١,٢٢٧,٠٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠	\$١٣,٠٥٩,٠٠٠,٠٠٠	الموازنة الفدرالية العراقية المصادق عليها للعام ٢٠٠٨. استجابة وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠٠٨/٤/٣.
المجموع			\$٣٨,٣٥٥,٦٥٠,٣٣٣	

(أ) مصدر سعر الصرف، وزارة المالية الأميركية، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ و٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

نظام الحكم وتنمية القدرات

الشكل ٢-٣٩

مخصصات الوزارات العراقية الخمس الأكبر في الموازنة العامة للعام ٢٠٠٨
بملايين الدولارات
المصدر: وزارة المالية الأميركية، استجابة لطلب المقتش العام للبيانات، (٢٠٠٨/٤/٣)



موازنة الحكومة العراقية للعام ٢٠٠٨

صادق مجلس الرئاسة في شباط/فبراير ٢٠٠٨ على الموازنة النهائية للحكومة العراقية لعام ٢٠٠٨، التي شملت ما يزيد عن ٣٦,٨ مليار دولار للنفقات التشغيلية وما يزيد عن ١٣ مليار دولار للنفقات الرأسمالية. بصورة إجمالية تمثل هذه الموازنة زيادة بنسبة ٨,٨ مليار دولار عن موازنة السنة الماضية بضمنها زيادة في الموازنة الرأسمالية تبلغ ٣ مليارات دولار^(٥٨٩). أنظر الجدول ٢-٤٧ للحصول على نظرة إجمالية على الزيادات في الموازونات الرأسمالية خلال السنوات الخمس الماضية.

خُصص لوزارة المالية القسم الأكبر من موازنة العام ٢٠٠٨، وهو مبلغ ١٧,٩ مليار دولار. أما المخصصات البالغة ٥,٤٨ مليار دولار لحكومة إقليم كردستان (KRG) فهي تمثل ثاني أكبر المخصصات في موازنة العام ٢٠٠٨. استناداً إلى وزارة المالية الأميركية، عندما تحرر وزارة المالية العراقية الأموال المخصصة لحكومة إقليم كردستان، فإن هذه الأموال تعتبر بحكم المنفقة. خُصص ما يزيد عن ٢,٥ مليار دولار من موازنة حكومة إقليم كردستان للنفقات الرأسمالية، وهو مبلغ يمثل ٤٦% من موازنة الإقليم^(٥٩٠). أنظر الشكل ٢-٣٩ للاطلاع على نظرة إجمالية لأكثر خمس موازونات تشغيلية ورأسمالية للعام ٢٠٠٨.

التنفيذ الوزاري للموازنة

في عام ٢٠٠٧ أنفقت الحكومة العراقية نسبة تزيد قليلاً عن ٥١% من الموازنة الرأسمالية الإجمالية المخصصة للوزارات، أي ٤ مليارات دولار من اصل الموازنة الرأسمالية البالغة ٧,٩ مليار دولار. أنفقت نسبة ٧٥% تقريباً من الموازنة التشغيلية للعام ٢٠٠٧ شملت نسبة ١٠٠% من الموازنة المخصصة لدفع تعويضات الموظفين. لم تتوفر حتى ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أية بيانات حول تنفيذ الموازنات الوزارية للعام ٢٠٠٨^(٥٩١).

ان التعقب والإبلاغ عن نفقات الموازنة الرأسمالية يشكل أحد معالم الاهتداء ال ١٨ التي قررها الكونغرس الأميركي كوسيلة لتقييم التقدم في إعادة إعمار العراق. لكن التغييرات التي أدخلت على نظام إعداد التقارير حول الموازنات الرأسمالية للحكومة العراقية جعلت تعقب النفقات تحدياً جدياً. نتيجة لذلك، أنشأت وزارة المالية العراقية تقريراً خاصاً حول رأس المال لمعالجة التقدم نحو التنفيذ الكامل للموازنة الرأسمالية^(٥٩٢).

نظام الحكم وتنمية القدرات

الشكل ٤٠-٢
تنفيذ الموازنة الرأسمالية في المحافظات لعام ٢٠٠٧ (بملايين الدولارات)

المحافظة	الإجمالي المتوفر	الإجمالي المتوفر بالمقارنة مع المجموع المنفق	النسبة المئوية للإنفاق مقابل الإجمالي المتوفر
الأنبار	\$١٠٧,١	الإجمالي المتوفر \$١٠٧,١ الإجمالي المنفق \$٤,٠	% ٣,٧
بابل	\$١٢٧,٠	الإجمالي المتوفر \$١٢٧,٠ الإجمالي المنفق \$٦١,٩	% ٤٨,٨
بغداد	\$٥٥٩,٥	الإجمالي المتوفر \$٥٥٩,٥ الإجمالي المنفق \$١٧٤,٤	% ٣١,٢
البصرة	\$١٩٥,٢	الإجمالي المتوفر \$١٩٥,٢ الإجمالي المنفق \$٤٠,٨	% ٢٠,٩
القادسية	\$٦٤,٣	الإجمالي المتوفر \$٦٤,٣ الإجمالي المنفق \$٢٤,٧	% ٣٨,٥
ديالى	\$١٠٩,٥	الإجمالي المتوفر \$١٠٩,٥ الإجمالي المنفق \$٠,٠	% ٠,٠

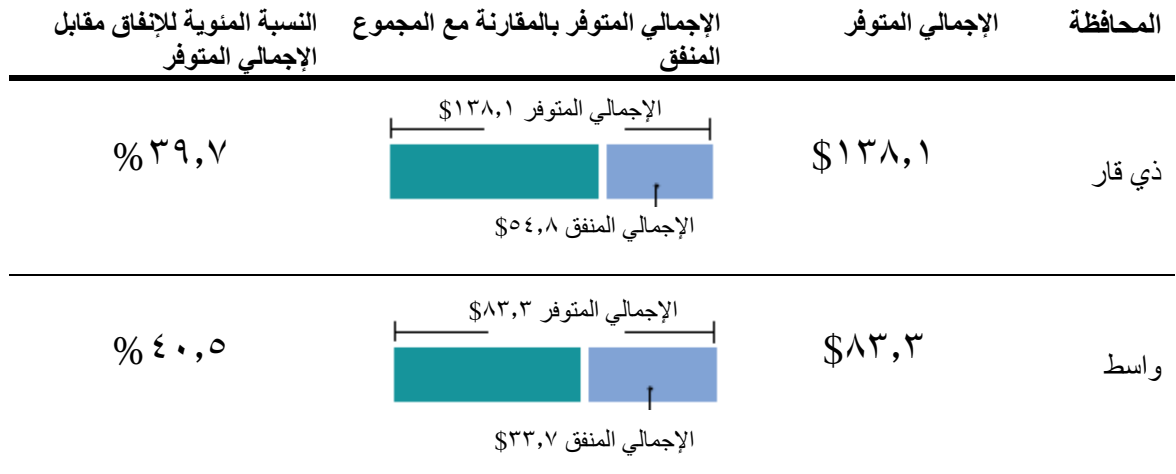
نظام الحكم وتنمية القدرات

الشكل ٤٠-٢ (تابع)

المحافظة	الإجمالي المتوفر	الإجمالي المنفق	النسبة المئوية للإنفاق مقابل الإجمالي المتوفر
كربلاء	\$٧١,٤	\$٧١,٤	% ٤١,١
كركوك/تأميم	\$٩٠,٥	\$٩٠,٥	% ٣٤,٢
ميسان	\$٧٦,٢	\$٧٦,٢	% ٥١,٣
المثنى	\$٥٢,٤	\$٥٢,٤	% ١٨,٩
النجف	\$٨٨,١	\$٨٨,١	% ٦٤,١
نينوى	\$٢٢٦,٢	\$٢٢٦,٢	% ٢٥,٩
صلاح الدين	\$٩٢,٩	\$٩٢,٩	% ٣٣,٩

نظام الحكم وتنمية القدرات

الشكل ٤٠-٢ (تابع)



المصدر: استجابة وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ملاحظة: الأموال المخصصة في الموازنة والمنتقاة من عام ٢٠٠٦، لم تعتبر بمثابة تمويل متوفر لموازنة العام ٢٠٠٧. لم تُذكر هنا محافظات دهوك، أربيل، والسليمانية، وهي المحافظات الثلاث التابعة لإقليم كردستان.

حكومة إقليم كردستان

سجل إقليم كردستان أعلى تنفيذ للموازنة الرأسمالية للعام ٢٠٠٧، أنفق الإقليم حوالي ١,٤٩ مليار دولار من الموازنة الرأسمالية التي بلغ مجموعها ١,٥٦ مليار دولار، أي ما نسبته ٩٥,٣% من الموازنة الرأسمالية لتلك السنة^(٥٩٣). يتكون إقليم كردستان من محافظات دهوك، أربيل، والسليمانية.

موازنات المحافظات وتنفيذها

خصّصت موازنة الحكومة العراقية لعام ٢٠٠٨ مبلغ ٣,٣٨ مليار دولار للمديريات العامة في المحافظات العراقية- أكثر من ٥٠ مليون دولار للنفقات التشغيلية وأكثر من ٣ مليارات دولار للنفقات الرأسمالية. يتلقى كل مجلس محافظة وكل محافظة مبلغ ٨٨ مليون دولار كنفقات تشغيلية^(٥٩٤).

نظام الحكم وتنمية القدرات

تنفيذ الموازنة الرأسمالية في المحافظات خلال عام ٢٠٠٧ تجاوز نسبة ٣١% (٦٥٠,١ مليون دولار) مقابل المبلغ المتوفر (حوالي ٢,١ مليار دولار). أنفقت محافظة النجف نسبة أكبر من موازنتها من أي محافظة أخرى، أكثر من ٦٤%. وفي ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ لم تتوفر بيانات حول الإنفاق في عام ٢٠٠٨ من موازونات المحافظات.^(٥٩٥) ولكن أنظر الشكل ٢-٤ لمقارنة تنفيذ الموازونات الرأسمالية للعام ٢٠٠٧ حسب المحافظات.

أشارت تقارير وزارة المالية ان محافظات ديالى والأنبار كانت اقل نجاحاً في تنفيذ الموازنة خلال العام ٢٠٠٧. فمن ١١٠ ملايين دولار توفرت للعام ٢٠٠٧ لم تبلغ محافظة ديالى عن إنفاق أي مبلغ من هذه الأموال وأبلغت محافظة الأنبار عن إنفاق ٤ ملايين دولار فقط من ١٠٧ ملايين دولار متوفرة للمحافظة، أي ما نسبته اقل من ٤% من الأموال المتوفرة.^(٥٩٦)

وبالمقارنة، فإن نسبة نفقات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في هاتين المحافظتين كانت أعلى، فأنفقت الأنبار ٨١% (٢٢٦ مليون دولار) من إزامات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، والبالغة ٢٧٨ مليون دولار، وأنفقت محافظة ديالى ٦٧% (حوالي ٩٣ مليون دولار) من إزاماتها البالغة ١٣٧ مليون دولار.^(٥٩٧)

الديمقراطية والمصالحة

أصبح قانون إنشاء المناطق نافذ المفعول ابتداءً من ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، بعد تعليق استمر مدة ١٨ شهراً. وللقانون تاريخ طويل من الخلافات داخل العراق. لا زال قسم كبير من هذه الخلافات يحتاج إلى حل.

في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨، صادق مجلس النواب على مجموعة من ثلاثة قوانين، شملت قانون سلطات المحافظات. وكجزء من هذه العملية التشريعية تم التصديق على قانون العفو العام وتمت الموافقة على موازنة الحكومة العراقية للعام ٢٠٠٨.^(٥٩٨)

نظام الحكم وتنمية القدرات

قانون إنشاء المناطق يصبح نافذ المفعول

طبق قانون إنشاء المناطق في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وكان مجلس النواب قد صادق عليه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، ولكن أوقف تنفيذه لمدة ١٨ شهراً. مع أن قانون إنشاء المناطق سوف يمنح سلطات للمناطق، تتوقع السفارة الأميركية أن تبقى قدرة مجالس المحافظات محدودة في إنشاء مناطق جديدة بعد تطبيق القانون.^(٥٩٩)

يمثل القانون خطوة باتجاه اللامركزية في الحكومة العراقية، ولكن السفارة الأميركية لاحظت انه يوجد دعم شعبي قوي لتقسيم السلطة الذي ينص عليه القانون. وحتى الآن، تبقى أهمية القانون نظرية إلى حد كبير.^(٦٠٠)

الخلفية

في آذار/مارس ٢٠٠٤ نص القانون الإداري الانتقالي (TAL) على منح أول سلطة قانونية لمجموعات من المحافظات لتشكيل مناطق^(٦٠١). واعترافاً بالحكم الذاتي الذي يتمتع به إقليم كردستان منذ ما قبل الحرب حول القانون الإداري الانتقالي إمكانية بروز أقاليم أخرى من تجمعات مماثلة.^(٦٠٢)

نص الدستور العراقي، الموقع في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أيضاً على إصدار قوانين لإنشاء مناطق كتقسيمات فرعية سياسية في الجمهورية الفدرالية العراقية^(٦٠٣). صادق مجلس النواب على قانون "الإجراءات العملائية لإنشاء المناطق" بعد حوالي سنة تقريباً، ولكن الخلافات العميقة حول طرق معاملة القانون للمجموعات الطائفية المختلفة في العراق أدى إلى قيام كتل حزبية وإلى مقاطعة القرار البرلماني^(٦٠٤). ونظراً لتداعيات القانون الخاصة للتحويل المناطقي القائم على المصالح الطائفية والذي تدفعه مصالح الموارد فقد تأخر تنفيذه إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

إن سنّ وتطبيق التشريعات حول إجراءات إنشاء مناطق شبه مستقلة كانا واحدة من علامات الاهتمام ال ١٨ التي وضعها الكونغرس الأميركي لقياس درجة المصالحة ضمن المجتمع العراقي، ولتحسين أمن الشعب العراقي، ولتزويد خدمات أساسية إلى السكان ولتعزيز رفاهيتهم الاقتصادية.^(٦٠٥)

المصادقة على قانون سلطات المحافظات

يحدد قانون سلطات المحافظات، الذي أقرّ في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨، العلاقة بين الحكومة المركزية والمحافظات غير المندمجة ضمن مناطق (باستثناء المحافظات الثلاث التي تُشكّل إقليم كردستان)^(٦٠٦). لكن لن يصبح القانون نافذ المفعول قبل تلبية شرط إصدار قانون للانتخابات الوطنية^(٦٠٧). نقض المجلس الرئاسي تطبيق هذا القانون في ٢١ شباط/فبراير

نظام الحكم وتنمية القدرات

٢٠٠٨ مشيراً إلى عدم موافقته على السياسات المركزية التي يوفرها^(٦٠٨)، ولكن الغي قرار النقض هذا في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٨.^(٦٠٩)

الغرض من قانون سلطات المحافظات هو الفصل في توازن السلطات بين المحافظات والحكومة المركزية. بموجب المادة ٢ تفوض المحافظات إصدار قوانين خاصة بها ولكن يحق للحكومة المركزية إلغاء أي قانون يتعارض مع الدستور أو القانون الفدرالي. بالإضافة إلى ذلك، يملك مجلس النواب سلطة عزل حكام المحافظات وحل مجالسها. ويستطيع مجلس الوزراء ان يعزل أي مسؤول رئيسي آخر في المحافظات.^(٦١٠)

يفرض القانون التصديق على قانون الانتخاب بحلول ١٥ أيار / مايو ٢٠٠٨، ولكن من غير المتوقع ان تجري الانتخابات في المحافظات قبل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. يراجع مجلس الوزراء حالياً مسودة قانون للانتخابات، كما ويعد مكتب رئيس مجلس الوزراء مسودة قانون يتعلق بتنظيم الانتخابات في المحافظات الذي من المتوقع ان ينص على هيكلية قانونية لكافة الانتخابات العراقية^(٦١٢).

قبل أن يصبح بالإمكان إجراء انتخابات يجب ان تتخذ كل محافظة استعدادات إدارية تشمل تعيين مسؤولين رئيسيين للإشراف على الانتخابات. في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أبلغت سفارة الولايات المتحدة ان مجلس النواب عين أسماء مرشحين لإشغال ١٢ مقعداً من المقاعد الـ ٢٠^(٦١٣). في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٨، أنجزت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) مقابلاتها لإشغال المقاعد الثمانية المتبقية. من بين ٨٠٠ مقدم طلب اختارت البعثة الـ ١٥ الأكثر تأهيلاً لكل مكتب محافظة انتخابي (GEO). وأوصت بهم لمجلس النواب الذي سوف يختار خمسة مرشحين من كل محافظة للانضمام إلى اللجنة العليا المستقلة للانتخابات (INEC).^(٦١٤) ومن بين هؤلاء سوف تختار اللجنة العليا المستقلة للانتخابات مديراً واحداً لكل مكتب محافظة انتخابي. مع أن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق قدمت توصياتها إلى مجلس النواب، إلا أن إجراء المقابلات لمحافظة نينوى سوف يحتاج لإعادة لان الوضع الأمني في الموصل قيد عدد المرشحين المؤهلين. خلال الدورة الأولى من المقابلات^(٦١٥) أبلغت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أيضاً ان اللجنة العليا المستقلة للانتخابات في بغداد تقوم بتوظيف ٦٥٠٠ شخص للعمل في مراكز تسجيل الناخبين الـ ٥٥٠ في البلاد. من المتوقع ان يتم تعيين موظفين في هذه المراكز المنتشرة في كافة أنحاء العراق كي تصبح مستعدة للانتخابات المقرر إجراؤها في الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.^(٦١٦)

نظام الحكم وتنمية القدرات

قانون العفو العام

صدر قانون العفو العام سوية مع قانون سلطات المحافظات استجابة للاحتجاج حول المعدل غير المتناسب للسجناء من الطائفة السنية. أشارت التقارير ان نسبة ٨٠% من مجمل السجناء هم من الطائفة السنية وأبلغت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أنه جرى احتجاز عديدين بدون وجود دليل كافٍ بارتكاب جريمة. أكدت الحكومة العراقية أنها تدعم إصدار قانون عفو عام محدود من أجل دعم المصالحة الوطنية^(٦١٧). سوف يؤدي قانون العفو العام الذي طبق في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٨، إلى إطلاق سراح ٣٧٧ محتجزاً من سجن في بابل. كان معظم المحتجزين الذين أطلق سراحهم من الطائفة السنية وجرى احتجازهم لفترة طويلة بدون توجيه تهمة أو صدور حكم ضدهم.^(٦١٨)

قانون الهيدروكربون قيد المراجعة

من المتوقع أن تشمل مجموعة تشريعات الهيدروكربون قانون إطار عمل لقطاع النفط والغاز كما ثلاثة قوانين مساندة أخرى^(٦١٩). من المنتظر أن يحدد إطار العمل الخطوط العريضة لشروط الإنتاج والتنقيب عن النفط داخل العراق. صممت القوانين المساندة لمجموعات تشريعات الهيدروكربون لتحقيق ثلاثة أهداف:^(٦٢٠)

- وضع الخطوط العريضة لتقاسم الإيرادات.
- إعادة هيكلة وزارة النفط
- تأسيس شركة نفط العراق الوطنية.

أحد الخلافات الأساسية في تشريعات الهيدروكربون هو المستوى المستقبلي للسلطة الممنوحة للحكومة المركزية. سيطرت الحكومة المركزية بين عام ١٩٨٥ وعام ٢٠٠٦ على كافة العمليات النفطية من خلال وزارة النفط. لكن دستور العام ٢٠٠٦ شمل ترتيباً لمشاطرة السلطة مع حكومة إقليم كردستان. فسرت حكومة إقليم كردستان هذا الترتيب على أنه شرط لسيطرة الإقليم على النفط. وفي عام ٢٠٠٧ أصدرت حكومة إقليم كردستان قانون إطار العمل الإقليمي للهيدروكربون.^(٦٢١)

وتمثلت نقطة خلاف أخرى حول القانون بتكوين المجلس الاتحادي للغاز والنفط (FOGC)، والذي يراجع عقود النفط قبل المصادقة عليها نهائياً من جانب شركة النفط الوطنية العراقية، أو وزارة النفط أو أي حكومة محافظة. لكن قبل إمكانية تشكيل المجلس الاتحادي للغاز والنفط يجب على العراق أولاً أن يؤسس شركة نفط وطنية^(٦٢٢). بدون تشريع الهيدروكربون من الصعب على الحكومة العراقية ان تتقدم بالنسبة للعقود مع شركات أجنبية من أجل تطوير حقول النفط في العراق^(٦٢٣). أنظر "قسم/اقتصاد العراق" في هذا التقرير للحصول على معلومات أكثر حول قطاع النفط.

نظام الحكم وتنمية القدرات

يجري مجلس الوزراء حالياً مراجعة لقانون إدارة الإيرادات، الذي يُشكّل جزءاً من مجموعة تشريعات الهيدروكربون. صُمم القانون لوضع إطار عمل لتقاسم إيرادات النفط بين المحافظات. (٦٢٤) واستناداً إلى وزارة الخارجية الأميركية يُنتظر ان يحقق هذا القانون تقدماً في الأشهر القادمة. (٦٢٥)

قانون اجتثاث البعث

رغم انه كان من المؤمل ان يقرب قانون اجتثاث البعث العراق باتجاه المصالحة الوطنية، يبدو بدلاً من ذلك أنه رسّخ النظام الذي سبق قانون اجتثاث البعث (٦٢٦). أبلغت السفارة الأميركية انه لم يتم حتى الآن تطبيق أي إصلاح للمساعدة في المصالحة الوطنية كما أنه لم يحدث سوى تقدم محدود في حل المسائل العالقة حول اجتثاث البعث. وضعت مسودات لتعديلات تعالج المسائل المتعلقة بالإصلاح ولكن لم تعالجها الحكومة العراقية. لم يقدم مجلس الوزراء توصياته إلى مجلس النواب بشأن المصادقة على تعيين سبعة لمناصب المفوضين. (٦٢٧)

مكافحة الفساد

في عام ٢٠٠٦ أدرج البنك الدولي العراق كدولة خالية من وسائل السيطرة على الفساد. يقيس مؤشر السيطرة على الفساد للبنك الدولي المدى الذي تستخدم فيه السلطة لتحقيق مكاسب شخصية (٦٢٨). مشيراً إلى التزام الحكومة العراقية بكسر دائرة الفساد المستشري، أطلق رئيس الوزراء على سنة ٢٠٠٨ "سنة إعادة الإعمار ومكافحة الفساد".

الجهود الأميركية لمكافحة الفساد

في ربع السنة هذا وجد مدققو المفتش العام ان وزارة الخارجية الأميركية والسفارة الأميركية في العراق اتخذتا خطوات مهمة تجاه تطبيق خطة إدارة مكافحة الفساد التي صادقت عليها وزيرة الخارجية الأميركية في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

درس المفتش العام الجهود الأميركية لمكافحة الفساد في العراق للمرة الأولى في تموز/يوليو ٢٠٠٦. حدد تقرير صدر في ٢٨ تموز/يوليو ٢٠٠٦، عدم وجود تنسيق وقيادة تركز الاهتمام على نشاطات مكافحة الفساد. أوصى المفتش العام في ذلك الوقت ان تعين وزارة الخارجية مسؤولاً قيادياً عالي الرتبة لإدارة برنامج مكافحة الفساد. في تموز/يوليو ٢٠٠٧ أصدر المفتش العام تقريراً آخر حول مكافحة الفساد عبّر فيه عن قلقه المستمر من عدم تركيز السفارة اهتمامها على جهود مكافحة الفساد. وجد المفتش العام انه يبدو ان ليس لدى السفارة خطة تربط مسائل مكافحة الفساد بالمخطط الإجمالي للجهود الأميركية لإعادة الاعمار. كما أنه لا يوجد خط قاعدي لقياس التقدم. تعالج السفارة في الوقت الحاضر المسائل

نظام الحكم وتنمية القدرات

التي عبر المفتش العام عن قلقه حولها في مراجعته بتاريخ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ حول الجهود السابقة لمكافحة الفساد. سوف يستمر المفتش العام في رصد جهود السفارة في التطبيق.

هيئات مكافحة الفساد التابعة للحكومة العراقية

في ربع السنة هذا قابل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الرئيس الجديد لهيئة النزاهة (COI) من أجل مناقشة جهود مكافحة الفساد داخل العراق^(٦٢٩). تشكلت هذه الهيئة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤^(٦٣٠) وكانت تعرف في السابق بهيئة النزاهة العامة. وتعمل في نطاق التحقيق ومنع الفساد داخل الوزارات العراقية ولتحسين جهود مكافحة الفساد من خلال برامج تعليمية وتوعية شعبية^(٦٣١).

وكذلك قابل المفتش العام أيضاً رئيس المجلس الأعلى للتدقيق (BSA) الذي يعمل كهيئة إشراف رئيسية في الحرب ضد الفساد، خلال هذا الاجتماع، اعترف رئيس المجلس الأعلى للتدقيق بالتأثيرات المشتة التي يتركها الفساد على عدد من الوزارات العراقية^(٦٣٢).

التحديات التي تواجه جهود مكافحة الفساد

تواجه هيئة النزاهة، والمجلس الأعلى للتدقيق، ووكالات عراقية أخرى لمكافحة الفساد تحديات ضخمة تشمل:^(٦٣٣)

- العنف وتخويف المسؤولين
- أنظمة غير ثابتة لحكم القانون
- تقييدات على قدرة وكالاتهم

يستمر موظفو هيئة النزاهة بتلقي التهديدات بالانتقام الجسدي خلال قيامهم بواجباتهم. بحلول ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨ كان قد قتل ما لا يقل عن ٣٩ عضواً من هيئة النزاهة. بصورة إضافية، يواجه المحققون تخويفاً سياسياً يفرض عليهم الكشف عن طبيعة القضايا التي يحققون فيها إلى الوزارات والمسؤولين الذين يجري التحقيق معهم^(٦٣٤).

الموارد المحدودة وحالات النقص في القدرات قيدت فعالية الوكالات العراقية لمكافحة الفساد. تتعرض الوزارات التي تواجه تحديات مماثلة إلى الاحتيال، والهدر، وإساءة الاستخدام، نظراً لعدم وجود أنظمة للإدارة المالية^(٦٣٥).

السلطة القضائية في العراق

استناداً إلى الملحق القضائي في سفارة الولايات المتحدة يتوجب على جهود حكم القانون في العراق ان تتغلب على تحديات ذات شأن، ومن بينها:^(٦٣٦)

- العنف الذي يستهدف الموظفين القضائيين
- أحكام خاطئة تصدرها المحاكم تشوبها أهواء قبلية، ودينية، وسياسية، وشخصية على أيدي السلطات القضائية.
- عدم ثقة الناس بالعملية القضائية بسبب كل من ممارسات الفساد المرتكبة حالياً والفظائع التي ارتكبتها نظام الحكم السابق في العراق.
- عدم توفر محاكم ومرافق احتجاز كافية.

علاوة على ذلك، تستمر الحصانة في أعلى الهرم في عرقلة تقدم عمليات مكافحة الفساد المترسخ داخل صفوف المسؤولين في الحكومة المركزية. وكما أدلى المفتش العام بشهادته في آذار/مارس ٢٠٠٨ يفرض قانون أصدرته الحكومة العراقية عام ٢٠٠٧ على ضباط فرض تطبيق القانون الحصول على إذن قبل التحقيق مع الوزراء الحاليين والسابقين في الحكومات العراقية.^(٦٣٧)

نظام الحكم وتنمية القدرات

الشكل ٢-٤١

مواقع محاكم الجنايات الرئيسية (MCCs)

المصدر: وزارة الدفاع الأميركية، قياس الأمن والاستقرار في العراق، آذار/مارس ٢٠٠٨



نظام الحكم وتنمية القدرات

تنمية القدرات القضائية

نتج عن القدرة المحدودة للقضاة والمحققين العراقيين تواجد عدد كبير من المحتجزين العراقيين الذين ينتظرون تعيين قاضٍ للنظر في قضاياهم. في الأول من نيسان/أبريل ٢٠٠٨، كان يعمل في العراق ٨٥١ قاضٍ، و٣١٧ مدعياً عاماً و٤،٥٣٠ موظفاً قضائياً. لا يزال العنف الممارس ضد الموظفين القضائيين يؤدي إلى تخفيض أعداد هؤلاء. في ربع السنة هذا قتل قاضيان وموظف قضائي عراقي^(٦٣٨)، واستناداً إلى مجلس القضاء الأعلى (HJC)^(٦٣٩)، تم توظيف ثلاثة قضاة جدد فقط خلال ربع السنة هذا لمعالجة النقص^(٦٤٠).

القدرة المحدودة للمحاكم الجنائية المركزية العراقية (CCC-I) التي تعمل في موقعين في بغداد، الكرخ والرصافة، شكلت اختناقاً لقضايا عديدة. من أجل تسريع عمليات الاستماع أنشأ مجلس القضاء الأعلى ١٥ فرعاً^(٦٤١) للمحاكم الجنائية المركزية العراقية في خمس مدن، هي: الموصل، كركوك، تكريت، بعقوبة والرمادي. تدير هذه الفروع التي تدعى محاكم الجنايات الرئيسية (MCCs) جلسات استماع للتحقيق في قضايا ترتبط بالأعمال الإرهابية ومحاكمتها^(٦٤٢). يبين الشكل ٢-٤١ مواقع وجود محاكم الجنايات الرئيسية في العراق.

نظرت محكمة الجنايات الرئيسية في كركوك في ٢٦ قضية منذ إنشائها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. قبل إنشاء هذه المحكمة كان ثلاثة قضاة متجولين من مجلس القضاء الأعلى ينظرون في القضايا المرفوعة أمام المحاكم في كركوك. أصدرت محكمة الجنايات الرئيسية أحكاماً في قضايا تراكت بدون حل على مدى سنتين ويعمل فيها حالياً ثلاثة قضاة، ونائب عام، ومحامي دفاع^(٦٤٣).

تعاونت منظمة الأمم المتحدة، ووزارة الخارجية الأميركية وفرقة المشاة الثالثة في تزويد التدريب لأكثر من ٢٥٠ قاضٍ عراقي (حوالي ٣٠% من كافة القضاة العاملين حالياً في العراق). أصبح يتمكن هؤلاء القضاة من خلال هذا البرنامج من الوصول بواسطة الكمبيوتر إلى تفاصيل تشمل ٩٠ سنة من التشريعات القانونية العراقية^(٦٤٤).

نظام الحكم وتنمية القدرات

الجدول ٢-٤٨

وضعية المشاريع الجاري تنفيذها في كامب بوكا

عنوان مشروع بوكا	النسبة المئوية المنجزة من الاشغال	تفاصيل إضافية
رفع مستوى كافة المجمعات ال ١٣	٧٧%	يتوقع إنجاز الإنشاءات قبل نهاية أيار / مايو ٢٠٠٨
وحدات إسكان معيارية للمحتجزين	٤٢%	تنوي فرقة منطقة الخليج إضافة أبراج حراسة إلى هذه المرافق. يتوقع إنجاز الإنشاءات في نيسان/أبريل ٢٠٠٨
محطة معالجة المياه المصروفة	٢٥%	أنجز إنشاء الاهوار بنسبة ٩٥%. يتوقع إنجاز الإنشاءات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨
مصنع القرميد	١٤%	يتوقع إنجاز الإنشاءات بحلول حزيران/يونيو ٢٠٠٨
محطة معالجة المياه	٩%	يتوقع ان يبدأ حفر الآبار في آذار/مارس ٢٠٠٨ ويتوقع إنجاز الإنشاءات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

المصدر: فرقة منطقة الخليج، النشرة نصف الشهرية لتقرير الحالة "SITREP"، ١٩ شباط / فبراير - ٣ آذار/مارس ٢٠٠٨، الصفحات ٩-١٠، وزارة الدفاع الأميركية "المحتجزون المعتدلون يساعدون في التعريف على المتطرفين في العراق"، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، www.defenselink.mil، استجابة لفرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥؛ استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

تنمية قدرات مراكز الاحتجاز (السجون)

في آذار/مارس ٢٠٠٨ كان هناك أكثر من ٢٣ ألف شخص محتجز في مرافق السجون التي تديرها الولايات المتحدة في العراق. يشمل هذا العدد ٣٠٠،١٩ محتجز في كامب بوكا و ٣،٩٠٠ محتجز في كامب كروكر^(٦٤٥). تتركز الجهود الأميركية بصورة متزايدة على انتقال مرافق السجون إلى الحكومة العراقية، بضمنها:

- تنمية قدرات ضباط عراقيين لإصلاح السجناء (ICO)
- إنشاء وتطوير مراكز الاحتجاز
- تطوير برامج لتعليم السجناء.

نظام الحكم وتنمية القدرات

ضباط عراقيين لإصلاح السجناء

استناداً إلى القوات المتعددة الجنسيات في العراق، فإن تنمية واستدامة توظيف ضباط عراقيين لإصلاح السجناء هما أمران يشكلان تحديات صعبة. يوظف ضباط الإصلاح العراقيون يوماً واحداً من كل ثلاثة أيام ويسجلون معدل غياب مرتفع. لا تعتقد القوات المتعددة الجنسيات في العراق ان ضباط إصلاح السجناء العراقيين ليس لديهم جداول عمل قابلة للاستدامة. وتشير التقارير ان برنامج ضباط الإصلاح العراقيين هذا لا يمثل حلاً قابلاً للحياة لقضايا التوظيف في مراكز الاحتجاز.^(٦٤٦)

إنشاء مراكز الاحتجاز (السجون)

يقيم في كامب بوكا، أحد أكبر مراكز الاحتجاز الذي تديره الولايات المتحدة، حوالي ١٩,٣٠٠ محتجز. يوجد هذا المركز في البصرة وانفق ما يزيد عن ٢٢٢ مليون دولار على مشاريع إنشائه خلال السنة المالية ٢٠٠٧، وأكثر من ١٢٢ مليون دولار خلال السنة المالية ٢٠٠٨. أنجز إنشاء ثلاثة مجمعات في كامب بوكا خلال ربع السنة هذا. أفادت فرقة منطقة الخليج ان المهندس المقيم يعمل على إنجاز مستندات اكتمال عقود المشاريع^(٦٤٨). أنظر الجدول ٢-٤٨ للاطلاع على وضعية المشاريع التي لا تزال قيد الإنشاء في كامب بوكا.

يجري حالياً تنفيذ مشاريع تديرها الولايات المتحدة في مركزي إعادة تكامل مرافق الاحتجاز الميدانية (TIFRIC) في الرمادي والتاجي. من المتوقع إنجاز أعمال الإنشاءات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في مركز إعادة تكامل مرافق الاحتجاز الميدانية في الرمادي (الواقع في محافظة الانبار). سوف يكون للمركز سعة احتجاز تبلغ ٨,٢٨٠ شخصاً ويتوقع ان تبلغ تكاليف إنشائه ٩٨ مليون دولار. من المقرر ان تنجز أعمال الإنشاءات في مركز ثانٍ في التاجي (في محافظة ديالى) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. يضم مركز التاجي وحدة إسكان موحدة المعايير للسجناء (MDHU) التي سوف تستخدم لعزل السجناء المعروفين بتطرفهم داخل مرافق الاحتجاز. السعة الإجمالية لمركز التاجي تبلغ حوالي ٦ آلاف محتجز، ومن المتوقع ان تبلغ تكاليف الإنشاء ٧٧ مليون دولار^(٦٤٧). أنظر الجدول ٢-٤٩ للاطلاع على معلومات محدثة حول الإنشاءات في كل من مركزي إعادة تكامل مرافق الاحتجاز الميدانية (TIFRIC).

هناك خطط لتنفيذ مشروع جديد هو مرفق لاحتجاز وإصلاح الأحداث ولكن التنفيذ ينتظر الموافقة على المخصصات الإضافية للسنة المالية ٢٠٠٨، للحرب العالمية على الإرهاب.^(٦٥٠)

نظام الحكم وتنمية القدرات

الجدول ٢-٩

وضعية المشاريع الجاري تنفيذها في مركزي إعادة تكامل مرافق الاحتجاز الميدانية (TIFRICs)

عنوان المشروع	النسبة المئوية المنجزة	تفاصيل إضافية من الأشغال
مركز إعادة تكامل مرافق الاحتجاز الميدانية في الرمادي (TIFRIC)	٢٤%	كان من المقرر إنجاز المرحلة الأولى في آذار/مارس ٢٠٠٨، ولكن فرقة منطقة الخليج أبلغت ان الإنشاء أصبح حالياً متأخراً عن التاريخ المقرر. فيتوقع ان ينتهي الإنجاز الإجمالي للمشروع بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ناقص ترجمة
مصنع القرميد في مركز إعادة تكامل مرافق الاحتجاز الميدانية في الرمادي	٣%	أبلغت فرقة منطقة الخليج ان المرحلة الأولى من المشروع المقرر إنجازها في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، تسير وفق الجدول الزمني الموضوع. تقرر تاريخ الإنجاز النهائي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.
وحدة الإسكان موحدة المعايير للسجناء (MDHU) في مركز إعادة تكامل مرافق الاحتجاز في التاجي	١٧%	يستمر تنفيذ أعمال إنشاء المعسكر، مسح الموقع، تسوية الأرض، وتطوير مجموعات التصميم. التاريخ المقرر للإنجاز الإجمالي هو تموز/يوليو ٢٠٠٨.
مصنع القرميد من مركز إعادة تكامل مرافق الاحتجاز الميدانية في التاجي	٣%	يستمر تنفيذ أعمال إنشاء المعسكر، مسح الموقع، تسوية الأرض، وتطوير مجموعات التصميم. التاريخ المقرر للإنجاز الإجمالي هو تموز/يوليو ٢٠٠٨.

المصدر: فرقة منطقة الخليج، النشرة نصف الشهرية لتقرير الحالة "SITRIEP"، ١٩ شباط / فبراير-٣ آذار/مارس ٢٠٠٨، الصفحات ٩-١٠، وزارة الدفاع الأميركية. المحتجزون المعتدلون يساعدون في التعريف على المتطرفين في العراق، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، www.defenselink.mil، استجابة لفرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥؛ استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

برامج تعليمية للسجناء

سوف يتوفر عدد أكبر من البرامج للسجناء عندما تدخل المرافق الجديدة في طور التشغيل، وسوف تشمل هذه البرامج فرصاً تعليمية، سوف يقدم مركزاً توحيد مرافق الاحتجاز الميدانية (TIFRICs) في الرمادي والتاجي برامج تعليمية سوية مع تقديم المشورة والمساعدة المكتبية. يؤكد فريق المهمة ١٣٤ (TF-134) انه بدأ تنفيذ برامج رائدة في كامب بوكا وكامب كروبر. ومن المتوقع ان يتسمر في تنفيذ هذه البرامج.^(٦٥)

نظام الحكم وتنمية القدرات

تنمية القدرات الوزارية

بما ان من المقرر انتقال المشاريع والمسؤوليات إلى الحكومة العراقية فقد أصبحت أهمية تنمية القدرات وتأمين الاستدامة نقطة تركيز لوكالات عدة تديرها الولايات المتحدة.

تساعد الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) ومكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) في عملية تنمية واستدامة القدرات التنفيذية والوزارية. عملت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) مع وزارتي الداخلية والدفاع لتعزيز القدرات الوزارية. انظر القسم ٣ من هذا التقرير للاطلاع على أحدث تدقيق أجراه المفتش العام حول عملية نقل الأصول.

برنامج "تطوير"

برنامج إنماء القدرات الوطنية (NCD) الذي تديره الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) الذي خصصت له مبلغ ٢٠٩,٥ مليون دولار حتى هذا التاريخ^(٦٥٢) يعرف باللغة العربية باسم "تطوير".^(٦٥٣) ساعد برنامج "تطوير" منذ آب/أغسطس ٢٠٠٦، الحكومة العراقية في تنمية قدرات الإدارات العامة وقدرات التدريب المهني.^(٦٥٤) ومن المقرر ان ينتهي برنامج "تطوير" في تموز/يوليو ٢٠٠٩.^(٦٥٥) استناداً إلى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية يساعد مستشارو برنامج "تطوير" الوزارات العراقية ومؤسسات الحكومة العراقية في جهود تنمية القدرات. أنظر الجدول ٢-٥٠ للاطلاع على قائمة الوزارات العاملة مع "تطوير" كما كانت في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

تتلقى هذه الوزارات المساعدات المخصصة لها عبر فرق إشراك الوزارات (METs) التي عرفت سابقاً بفرق مستشاري الإدارة العامة.^(٦٥٦) تنشر الوكالة الأميركية للتنمية الدولية هذه الفرق داخل الوزارات لتزويد المساعدة يوماً بيوماً في مواقع الوزارات.^(٦٥٧) في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، كان يعمل في برنامج "تطوير" ٧٠ مستشاراً من ضمنهم أكثر من ٣٥ يتكلمون اللغة العربية.^(٦٥٨)

تعمل حالياً فرق إشراك الوزارات، بالإضافة إلى عملها مع الوزارات في تنمية القدرات، ضمن مكاتب رئيس الوزراء، ونواب رئيس الوزراء، وأمانة سر مجلس الوزراء، والمجلس الرئاسي.^(٦٥٩) مع أن برنامج "تطوير" قام بتطوير خطة إدارة أدائه الداخلي، فقد لاحظت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ان التغييرات الأخيرة في سياسات إشراك الوزارات لم تكن قد أخذت في عين الاعتبار بعد.

ولهذا السبب تعمل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مع مقاولين محليين لوضع مقاييس تقيس بدقة اكبر التقدم داخل الوزارات. لكن سوف تستعمل هذه المقاييس فقط ضمن برنامج "تطوير" وليس لقياس التقدم عبر المدى الكامل لعمل تنمية القدرات الذي تقوم به السفارة الأميركية.^(٦٦٠)

نظام الحكم وتنمية القدرات

في ربع السنة الأول من عام ٢٠٠٨، أبلغت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ان ما لا يقل عن ٤,٢٠٠ موظف عراقي في الوزارات ومدراء عامين في المحافظات شاركوا في ١٨٠ حصة تدريب من خلال برنامج "تطوير". ركزت هذه الحصص الدراسية اهتمامها على إدارة العقود والمشاريع، والإدارة المالية، والقيادة والاتصالات. بالإضافة إلى دورات التدريب للموظفين العراقيين، يزود برنامج "تطوير" أيضاً تدريباً للمفتشين العاميين الذي يركز الاهتمام على مبادئ التدقيق، وتسليم الخدمات، ومكافحة الفساد.^(٦٦١)

يرعى برنامج "تطوير" مبادرة جديدة خلال ربع السنة هذا، وهي مجموعة "تطوير" للطاقة ستدعم هذه المبادرة وزارتي النفط والكهرباء في ترشيد تنفيذ الموازنة في كلا الوزارتين. استناداً إلى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، فإن الخطط لهذا البرنامج قد تم إعدادها بمساعدة وزارة الطاقة الأميركية، والقسم الاقتصادي في السفارة الأميركية، ومكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، وفرقة منطقة الخليج (GRD) وموظفين من كلا الوزارتين.^(٦٦٢)

الجدول ٢-٥٠

الوزارات التي تتلقى المساعدة من برنامج "تطوير"

وزارة النفط
وزارة الكهرباء
وزارة المالية
وزارة التخطيط وتنسيق التطوير
وزارة البلديات والأشغال العامة
وزارة الموارد المائية
وزارة العدل
وزارة الصحة
وزارة الزراعة
وزارة حقوق الإنسان
وزارة المهجرين والهجرة

المصدر: استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

اللاجئون، المهجرون في الداخل وحقوق الإنسان

يقدر ان ٤,٧ مليون عراقي تهجروا من منازلهم^(٦٦٣)، ٢,٧ منهم اصبحوا مهجرين داخل البلاد (IDPs)^(٦٤٤)، أي بزيادة ٣٠٠ ألف شخص منذ ربع السنة الأخير. ويعيش أكثر من مليوني عراقي كلاجئين في دول أخرى.^(٦٦٥) تهجر العراقيون بمعدل أبطأ عام ٢٠٠٧ من معدل العام ٢٠٠٦. لكن المنظمة الدولية للهجرة (IOM) أشارت في تقاريرها ان ما يزيد عن ١,٥ مليون شخص تهجروا منذ شباط/فبراير ٢٠٠٦.^(٦٦٦)

نظام الحكم وتنمية القدرات

زادت الولايات المتحدة مساهمتها لمساعدة اللاجئين العراقيين من ٤٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٦ إلى حوالي ١٥٠ مليون دولار في النصف الأول من عام ٢٠٠٨^(٦٦٧). في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، نشر عضوان في مجلس الشيوخ الأميركي تقريراً يدعو إلى تعيين مسؤول أميركي خبير للإشراف على اللاجئين العراقيين وعلى سياسة المهجرين داخل البلاد التي تتبعها الولايات المتحدة. استناداً إلى البيت الأبيض، تم في السنة الماضية تعيين مسؤولين اثنين خبيرين لإدارة سياسة التعامل مع المهجرين في العراق.^(٦٦٨)

المساعدة إلى اللاجئين

استقر العديد من اللاجئين العراقيين في دول مجاورة، ١,٥ مليون منهم في سوريا، وأكثر من ٥٠٠ ألف في الأردن،^(٦٦٩) تحدثت التقارير على أن كلا البلدين يعانيان صعوبة في تنفيذ برامج مستدامة لدعم أعداد اللاجئين الذين يعيشون حالياً داخل حدودهما، فعلى سبيل المثال، تم تسجيل حوالي ١٤٤ ألف طفل عراقي في مدارس سورية حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧^(٦٧٠). يبين الشكل ٢-٤٢ عدد اللاجئين العراقيين في الدول المجاورة.

في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أعلن لبنان أنه سوف يعترف بشرعية وجود آلاف اللاجئين العراقيين داخل حدوده. في السابق كان هؤلاء اللاجئين يعتبرون مهاجرين غير شرعيين معرضين للاحتجاز. أبلغت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR) أن حوالي ٥٠ ألف عراقي يعيشون حالياً في لبنان وتقدر أن أكثر من ٧٧ بالمئة منهم دخلوا البلاد بصورة غير قانونية.^(٦٧١)

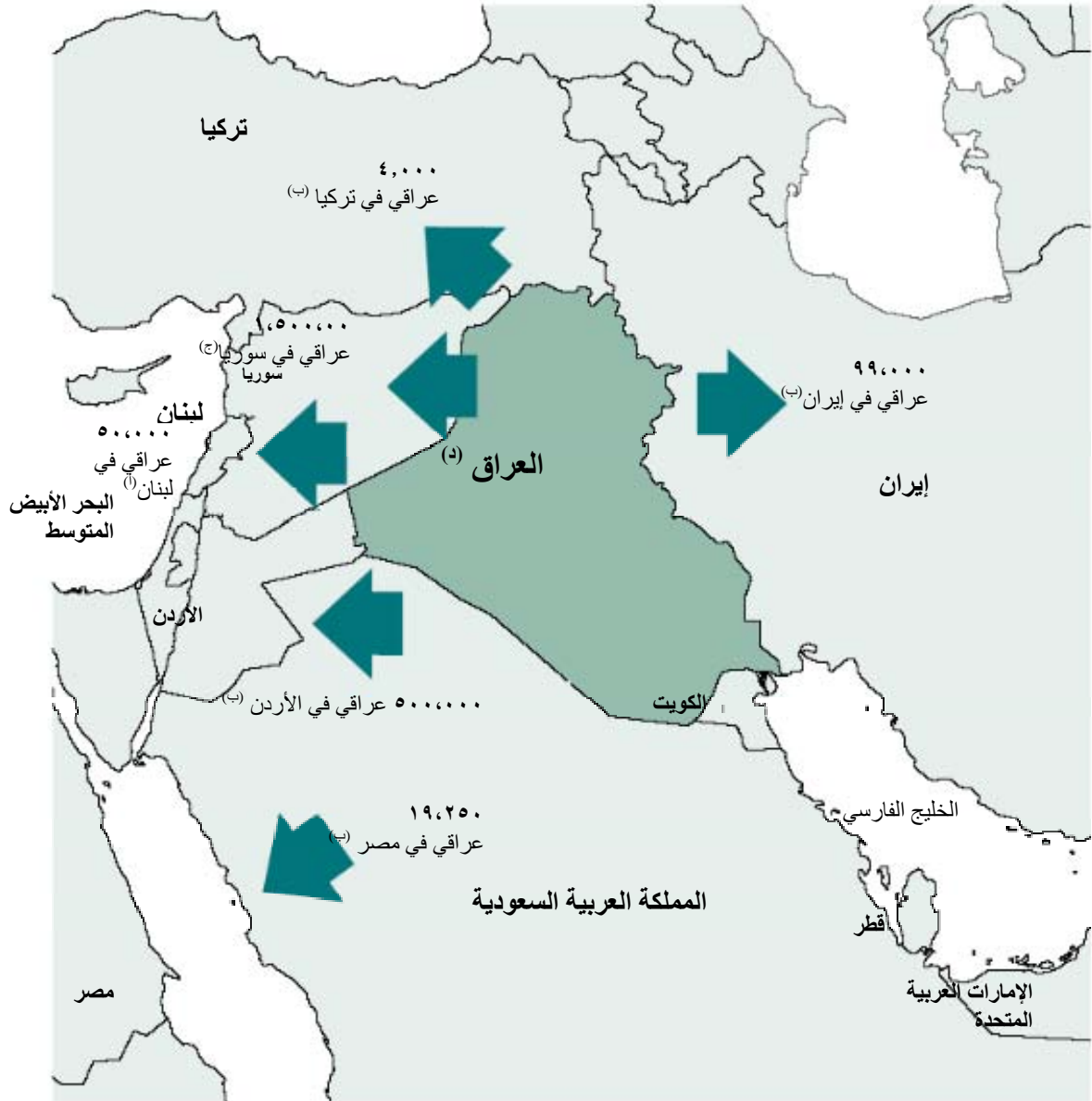
سعى حوالي ٤٥,٢٠٠ عراقي للهجرة إلى الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٧. أي ما يقارب ضعف عدد طالبي الهجرة في عام ٢٠٠٦^(٦٧٢). استقر بصورة دائمة في الولايات المتحدة ١,٦٠٨ عراقيين في السنة المالية ٢٠٠٧. في شباط/فبراير ٢٠٠٨ وافقت الولايات المتحدة على دخول ٤٤٤ لاجئ، بزيادة عن ٣٧٥ لاجئ في كانون الثاني/يناير. استناداً إلى المنسق العام لشؤون اللاجئين العراقيين في وزارة الخارجية تتجه الولايات المتحدة إلى إدخال ١٢ ألف عراقي إلى البلاد بنهاية السنة المالية ٢٠٠٨.^(٦٧٤)

المساعدة للأشخاص المهجرين داخل البلاد

تقدر المنظمة الدولية للهجرة (IOM) أن ١,٢ مليون عراقي تهجروا داخل البلاد قبل شباط/فبراير ٢٠٠٦، وأن أكثر من ١,٥ مليون عراقي بقليل تهجروا منذ ذلك الوقت مما أوصل العدد الإجمالي للمهجرين داخل البلاد إلى ٢,٧ مليون شخص.

نظام الحكم وتنمية القدرات

الشكل ٢-٤
حركة اللاجئين العراقيين



ملاحظات: التغييرات في البيانات قد تشير إلى عراقيين عاندين ولكنها جمعت أيضاً من عدة مصادر جديدة. كافة الأرقام هي تقديرات تقريبية.

أ- المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "ترحب باعتراف لبنان باللاجئين العراقيين"، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨..

ب- المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "نداء عالمي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩"، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

ج- المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "الاحتفال الذي إدارته المفوضية في سوريا يلقي الأضواء على فنون وثقافة العراق"، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

د- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، كتيب الأحداث العالمية، تقدير سكان العراق: ٣٠٠،٤٧٥،٢٧ كما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

هـ- رئيس المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "يبحث أزمة اللاجئين مع الملك الأردني عبدالله" ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

نظام الحكم وتنمية القدرات

المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة نشرت تقاريراً تشير إلى ان العديدين من العراقيين المهجرين داخل البلاد، البالغ عددهم ٢,٧ مليون، يعيشون بدون الضروريات الحياتية الأساسية وتشير التقارير ان اكثر من مليون مهجر داخل البلاد هم بدون مسكن أو طعام ولا يملك مليون شخص منهم دخلاً منتظماً.^(٦٧٦)

الموقعان اللذان يضمنان أعلى نسبة من المهجرين داخل البلاد هما بغداد (اكثر من ٦٠% من المهجرين العراقيين داخل البلاد) وديالى (٢٠% تقريباً من المهجرين داخل البلاد)^(٦٧٧). قد يؤدي الوضع الأمني المتدهور في كركوك والموصل إلى زيادة التهجير إلى داخل البلاد من هاتين المنطقتين.^(٦٧٨)

في آذار/مارس ٢٠٠٨، خصص مكتب المساعدة الأجنبية في حالات الكوارث (OFDA) التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) كامل مبلغ ٦٣,٣ مليون دولار الذي تلقاه عام ٢٠٠٧ لتزويد المساعدة إلى المهجرين العراقيين داخل البلاد. أبلغت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ان البرامج الممولة من هذه الأموال ساعدت اكثر من ٥٠٠ ألف شخص مهجرين داخل البلاد عبر كافة المحافظات العراقية الثماني عشر، أي ما يقارب من ٤٢% من مجموع المهجرين داخل البلاد في العراق.^(٦٧٩)

العائدون

استناداً إلى المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، لم يعد غير عدد قليل من العراقيين المهجرين داخل البلاد إلى منازلهم. بين عام ٢٠٠٣ و عام ٢٠٠٥ عاد إلى العراق حوالي ٣٠٠ ألف عراقي من إيران، والمملكة العربية السعودية، ولبنان، والأردن، ودول أخرى. لكن انخفضت أعداد العائدين منذ ذلك الوقت. ويغادر البلاد عدد اكبر من العراقيين. أبلغت المفوضية ان الذين يغادرون البلاد يضمون المهنيين الذين تحتاج إليهم جهود إعادة الاعمار داخل العراق^(٦٨٠). لم يبلغ عن وجود مجموعات اقلية بين العائدين (بضمنهم مسيحيين، صابئة، مانيين ويزيديين).^(٦٨١)

نظام الحكم وتنمية القدرات

حقوق الإنسان

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، كان قد تم إلزام حوالي ١٥ مليون دولار من مبلغ ١٥,٦ مليون دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق المتوفرة لحماية حقوق الإنسان. استعمل معظم هذه الأموال للتوثيق والنشر العام لقصاص الضحايا العراقيين لانتهاكات حقوق الإنسان، تشمل نماذج من البرامج:^(٤٨٢)

- بث برامج إذاعية لمدة ثلاثة اشهر تعرض القصص الشخصية لانتهاكات حقوق الإنسان. بثت هذه البرامج باللغتين العربية والكرديّة.
- إعداد ونشر ٤ آلاف نسخة من الكتاب "شهادات" الذي يصف انتهاكات حقوق الإنسان على يد نظام الحكم العراقي السابق.

أعلن الوزير العراقي لحقوق الإنسان في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨، ان الوزارة تخطط لبدء تنفيذ مشروع أعاد حفر المقابر الجماعية. وتقرر ان تبدأ عملية الحفر، بدءاً بواحدة من ثماني عمليات مخططة في محافظة النجف، في الأول من نيسان/أبريل ٢٠٠٨^(٦٨٣) استناداً إلى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي يحتمل ان يكون النظام السابق في العراق قد نفذ ما يزيد عن ٤٠٠ مقبرة جماعية يوجد العديد منها في مواقع ريفية. يقدر ان الكشف عن كافة هذه المقابر الجماعية قد يستغرق فترة تزيد عن ٢٠ سنة.^(٦٨٤)

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

تدقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
عمليات التفتيش للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
تحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
خط الاتصال المباشر للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
مواقع الإنترنت للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
تحديث التشريعات

القسم ٣

تدقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

منذ آذار/مارس ٢٠٠٤ وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أصدر مكتب المفتش العام ١١٥ تدقيقاً، منها سبعة تدقيقات جديدة منذ الأول من شباط/فبراير ٢٠٠٨. تفاصيل تدقيقات المفتش العام مقدمة عبر صفحات هذا التقرير.

في ربع السنة هذا تناولت تدقيقات المفتش العام نطاقاً متنوعاً من المسائل والبرامج، بضمنها:

- خمس تقارير من سلسلة متواصلة من تدقيقات العقود التي تبحث بالنتائج، والأكلاف، والإشراف المتعلقة بعقود رئيسية لإعادة الإعمار في العراق.
- شهادة حول المبلغ النقدي في صندوق تنمية العراق (DFI) الذي تحتفظ به الولايات المتحدة قبل نقله إلى الحكومة العراقية.
- مدى التقدم المحقق في معالجة المسائل المثارة في ثلاثة تقارير سابقة للمفتش العام بشأن جهود مكافحة الفساد في العراق، نقل مشاريع إعادة الإعمار المنجزة إلى الحكومة العراقية، وإدارة العقود المتعلقة ببرنامج تدريب الشرطة العراقية.
- تقارير مؤقتة حول إنهاء عقود، ومعلومات حول قوات الأمن العراقية.

يدرج الجدول ٣-١ لائحة بمنتجات هذه التدقيقات.

لدى المفتش العام عشرة تدقيقات جاري تنفيذها، وتم التخطيط لبدء تنفيذ تدقيقات أخرى خلال ربع السنة التالي. ينفذ المفتش العام عمليات التدقيق وفقاً للمعايير الحكومية المقبولة عموماً لعمليات التدقيق.

أنتجت تقارير المفتش العام عشرات التوصيات المصممة لتحقيق تحسينات إدارية وأعمال تصحيحية ضرورية في نشاطات إعادة الإعمار والإغاثة. إن تطبيق هذه التوصيات المقدمة في تقارير التدقيقات أمر حاسم. يتابع مدقو المفتش العام بانتظام تنفيذ التوصيات التي لا تزال مفتوحة في محاولة لتطبيقها بالكامل حتى المدى العملي الممكن لهذه التوصيات.

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

- للحصول على معلومات حول كافة عمليات التدقيق المنجزة التي أجراها المفتش العام حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أنظر الملحق (ي)، الجدول ي-١.
- للحصول على معلومات حول وضعية تطبيق توصيات المفتش العام الواردة في تقارير عمليات التدقيق المنجزة، بما في ذلك التوصيات التي لا زالت مفتوحة، أنظر الملحق (ي)، الجدول ي-٢.
- للحصول على النص الكامل لكافة منتجات التدقيقات النهائية، قم بزيارة موقع المفتش العام على الإنترنت www.sigir.mil.

الجدول ١-٣

المنتجات النهائية لتدقيقات المفتش العام منذ الأول من شباط/فبراير ٢٠٠٨

رقم التقرير	عنوان التقرير	تاريخ إصدار التقرير
08-011	النتائج، والكلفة، والإشراف على عقد إعادة إعمار قطاع الكهرباء الموقع مع شركة بيريني	نيسان/أبريل ٢٠٠٨
08-012	الشهادة حول المبلغ النقدي في صندوق تنمية العراق لدى مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق	آذار/مارس ٢٠٠٨
08-013	التقرير المؤقت حول عمليات إنهاء عقود إعادة إعمار العراق	نيسان/أبريل ٢٠٠٨
08-014	مدى التقدم في التحسينات الموصى بها لإدارة العقود المتعلقة ببرنامج تدريب الشرطة العراقية	نيسان/أبريل ٢٠٠٨
08-015	تحليل مؤقت لمعلومات قوات الأمن العراقية التي زودها تقرير وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق"	نيسان/أبريل ٢٠٠٨
08-016	الجهود الأميركية لمكافحة الفساد في العراق: مدى التقدم المحقق في تطبيق الخطط الإدارية المعدلة	نيسان/أبريل ٢٠٠٨
08-017	نقل مشاريع إعادة الإعمار إلى الحكومة العراقية: بعض التقدم تحقق ولكن يجب تحقيق تحسينات لاحقة لتجنب الهدر	نيسان/أبريل ٢٠٠٨

عمليات التدقيق التي يقوم بها المفتش العام منسقة بشكل جيد مع هيئات تدقيق أخرى منخرطة في أعمال تتعلق بالعراق. يتم تعزيز هذا التنسيق من جانب ممثلين لهذه الهيئات الذين يجتمعون كل ربع سنة في مجلس المفتشين العامين في العراق (IIGC) للتنسيق الرسمي لنشاطات التدقيق من أجل منع تكرار الجهود ومشاطرة المعلومات التي تم الحصول عليها من نشاطات التدقيقات الجارية. اجتمع مجلس المفتشين العامين في العراق (IIGC) في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨، في المركز الرئيسي للمفتش العام في ارلنتغتون، بولاية فرجينيا. شارك بعض الأعضاء في الاجتماع عبر الهاتف من بغداد ومن مواقع أخرى في الولايات المتحدة. حضر الاجتماع ممثلون عن:

- المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR).
- المفتش العام للجيش (Army IG).
- مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع (DoD OIG).
- مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية (DoS OIG).

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

- مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID OIG).
- وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA).
- وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA).
- وكالة التدقيق في القوات الجوية.
- خدمة التدقيق في القوات البحرية.
- مكتب المحاسبة الحكومية (GAO).

**المنتجات النهائية لتدقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
النتائج والكلفة، والإشراف على عقد إعادة إعمار قطاع الكهرباء الموقع مع
شركة بيريني
(تقرير المفتش العام SIGIR-08-011، نيسان/أبريل ٢٠٠٨).**

المقدمة

نص تعديل صدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ على قانون تفويض المفتش العام أن عليه أن يعدّ، قبل انتهاء أجل هذا التفويض، تقريره النهائي للتدقيق الشرعي حول الأموال التي جرى تخصيصها لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. جرى توسيع هذه السلطة بموجب القانون رقم PL.110-181 المتعلقة بالدفاع القومي للعام ٢٠٠٨ ليشمل إعداد تقرير تدقيق نهائي شرعي حول "كافة المبالغ المخصصة، أو المتوفرة بأشكال أخرى، لإعادة إعمار العراق". من أجل تلبية هذا المطلب قام المفتش العام بتنفيذ مجموعة من عمليات التدقيق المركزة على العقود التي يدرس فيها عقود رئيسية لإعادة إعمار العراق. هدف التدقيقات هذه فحص النتائج، والأكلاف، والإشراف الإداري على العقود مع التشديد على مسائل تتعلق بإمكانيات التعرض لأخطار الاحتيال، والهدر، وإساءة الاستعمال.

هذا التقرير، هو التقرير الخامس ضمن هذه السلسلة من المراجعات المركزة على العقود، والتي تتناول أشغال إعادة الإعمار التي تعاقبت عليها حكومة الولايات المتحدة ونفذتها شركة بيريني. يناقش هذا التقرير أشغال جرى تنفيذها بموجب عقد تصميم وبناء رئيسي منح عام ٢٠٠٤ في قطاع الكهرباء.

نزولاً عند طلب سلطة الائتلاف المؤقتة في آذار/مارس ٢٠٠٤، منح سلاح الهندسة في الجيش الأميركي العقد W914NS-04-D-0011، وهو عقد على أساس الكلفة زائداً رسم ثابت وكميات غير محددة وتاريخ تسليم غير محدد إلى شركة بيريني لتزويد خدمات تصميم وبناء في قطاع الكهرباء. كان الهدف هو بناء مرافق نقل وتوزيع للطاقة الكهربائية في جنوب العراق على أن لا تتجاوز قيمة العقد مبلغ ٥٠٠ مليون دولار مع فترة نفاذ أساسية تبلغ سنتين زائداً ثلاث سنوات اختيارية.

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

كان من المقرر تنفيذ الأهداف من خلال إصدار أوامر مهمة استناداً إلى العقد الأساسي. أصدرت الحكومة لاحقاً ١١ أمر مهمة؛ أمر مهمة واحد لحشد المستلزمات من جانب المقاول، و ١٠ أوامر مهمة لبناء شبكات توزيع الكهرباء وإعادة تأهيل أو بناء محطات تحويل. طلبت أوامر المهمة من شركة بيريني تقديم تقرير تقييم للموقع (يقدم بصورة عامة بعد ٣٠ يوماً من إصدار أمر المهمة)، واقتراح بالكلفة بشأن العمل المتفق عليه (يقدم بصورة عامة بعد ١٥ يوماً على تقديم تقرير تقييم الموقع).

بصورة أولية كان مكتب إدارة البرامج (PMO) التابع لسلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) يتولى مسؤولية إدارة البرنامج. في أيار / مايو ٢٠٠٤، حل مكتب العقود والمشاريع (PCO) محل مكتب إدارة البرامج وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، تولت القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A) إدارة كافة عقود سلطة الائتلاف المؤقتة. زود سلاح الهندسة في الجيش الأمريكي (USACE) في فرقة منطقة الخليج (GRD) خدمات ضمان النوعية.

بموجب شروط العقد كان على المقاول ان يقدم فواتير دورية إلى الحكومة من أجل تسديدها، وفرضت إجراءات مكتب العقود والمشاريع ان يراجع مكتب العقود ويصادق على الفواتير، وان يصدق ممثل لضابط العقود على استلام السلع أو الخدمات.

تقييد على التقييم

قيدت الوثائق غير الكاملة للعقد عملية التقييم التي قام بها المفتش العام. كانت الوثائق الناقصة مهمة لإجراء تقدير كامل أكثر لبرنامج ضمان النوعية لفرقة منطقة الخليج. بذل مسؤولو فرقة منطقة الخليج جهوداً إضافية لتعيين موقع الوثائق الناقصة بعد مؤتمر الخروج عند انتهاء العمل الميداني للمفتش العام. رغم التقييدات على البيانات المتبقية يعتقد المفتش العام ان الدليل الذي تم الحصول عليه يوفر أساساً معقولاً للنتائج والاستنتاجات بالنسبة لأغراض التدقيق.

النتائج

اكتمل تنفيذ ٥ أوامر مهمة من بين أوامر المهمة العشرة، ولكن تم تخفيض نطاق عدد من أوامر المهمة بدرجة ذات شأن، وانهي العمل بـ ٥ أوامر مهمة لملائمة الحكومة. بصورة عامة، انهي مكتب العقود والمشاريع العمل بأوامر المهمة لانه اعتقد ان الاكلاف التي اقترحتها شركة بيريني كانت عالية ويبدو ان قراره بإنهاء العمل بأوامر المهمات آمن حماية المصالح الحكومية. في كافة الحالات، تم اتخاذ قرار تخفيض نطاق كل أمر مهمة أو إنهاء العمل بكل أمر مهمة بعد إنجاز عملية تقييم للموقع ولكن قبل البدء بأعمال الإنشاءات. لم يترك أي مشروع بدأت شركة بيريني بتنفيذه دون ان يكتمل تنفيذه. لكن حدد المفتش العام عدداً من المجالات التي كان من الممكن فيها تحسين الإدارة الحكومية للعقد بالنسبة لمسؤوليات ضمان النوعية، وقرارات منح المكافأة، ومراقبة حركة التغييرات لدى المسؤولين الرئيسيين عن تنفيذ العقد.

نتائج وأكلاف الإنشاءات

دفعت الحكومة الأميركية حوالي ١٢٣ مليون دولار لشركة بيريني بموجب العقد. شمل هذا المبلغ ٤٧٦،٦٦٨ دولاراً عن أمر المهمة رقم ١، (حشد المستلزمات). وسمح بدفع حوالي ٨ ملايين دولار كمنح مكافأة. وقد تم إنجاز أمر مهمة واحد، وتم إما تخفيض نطاق أوامر المهمة الأخرى أو إنهاء العمل بها لملائمة الحكومة. واستناداً إلى مسؤولي مكتب العقود والمشاريع كانت نوعية الأعمال الإنشائية لشركة بيريني جيدة جداً، ولكن الحكومة الأميركية قررت ان مقترحات الكلفة التي قدمتها الشركة كانت عالية جداً. ويعود سبب ذلك بدرجة كبيرة إلى الاكلاف غير المباشرة للشركة، فقررت الحكومة عدم مواصلة العمل مع شركة بيريني. وأيضاً بالنسبة لبعض المشاريع التي بدأ تنفيذها، لم ترض الحكومة عن تأخيرات أعمال شركة بيريني، ومطالبها بتمديدات لفترات تنفيذ العقود. أثرت المسائل الأمنية أيضاً على عدة أوامر مهمة.

بعد انقضاء حوالي سنة واحدة على توقيع العقد، قرر مسؤولون حكوميون سحب أشغال من عقد شركة بيريني وإكمالها من خلال عقود بسعر ثابت تمنح إلى شركات مقاولات دولية أخرى. وكما أشرنا إليه سابقاً، طلبت أوامر المهمة من شركة بيريني اجراء تقييم لموقع العمل ومن ثم تقديم مقترح لكلفة الأشغال المتفق عليها. حصلت كافة تخفيضات نطاق المشاريع أو إلغائها بعد إكمال تقييمات الموقع ولكن قبل البدء بتنفيذ الإنشاءات، وذلك بصورة عامة بسبب عدم اتفاق الحكومة وشركة بيريني على الكلفة. يبين الجدول ٣-٢ نتائج أوامر المهمة هذه.

عيّنت مراجعة المفتش العام لوثائق العقود بوجه عام ثلاثة أسباب أولية لتخفيض نطاق العمل بموجب أوامر المهمة هذه:

- مقترحات الكلفة التي قدمتها شركة بيريني تجاوزت بدرجة كبيرة الموازنات والتمويل المتوفر.
- مصادر القلق حول إدارة الشركة للجدول الزمنية، لإنجاز المشاريع.
- المسائل الأمنية

أشار مسؤولون سابقون في مكتب العقود والمشاريع إلى التقديرات العالية للاكلاف غير المباشرة التي قدمتها شركة بيريني وإلى أنها كانت عاملاً مساهماً رئيسياً في تقديراتها المرتفعة للكلفة. كما أن الاكلاف غير المباشرة المرتفعة جعلت من الصعب على الحكومة وعلى بيريني التوصل إلى اتفاق وإلى تسوية نهائية لأوامر المهمة الخمسة التي أنجزت جزئياً. في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، صدر التعديل رقم ٥ على العقد الذي فرض على شركة بيريني تزويد تقرير مفصل بالكلفة غير المباشرة ولكن التقرير الأول وصل في حزيران/يونيو ٢٠٠٥، بعد أن تم تخفيض نطاق معظم أوامر المهمة أو إلغاؤها (أشار

المفتش العام في تقاريره السابقة إلى ان التأخيرات في بدء تنفيذ أعمال الإنشاء بموجب عقود التصميم والبناء ساهمت في ارتفاع الاكلاف غير المباشرة).^(٦٨٥)

لا تتوفر سوى معلومات قليلة في ملف العقد تتناول التأخيرات في المشروع. هناك طلبات من شركة بيريني للموافقة على التأخيرات القابلة للتبرير ومراسلات من ضابط العقود يشتكي فيها من التأخيرات. لكن ليس هناك سوى معلومات قليلة حول الأسباب التي دفعت ضابط العقود إلى اعتبار طلبات بيريني غير معقولة. يشير المقاول إلى مسائل أمنية، والتقييد بالأعراف الدينية العراقية، ومسائل ملكية الأراضي، وعدم القدرة على الوصول إلى بعض المواقع. لم يكن ممكناً للمفتش العام الحكم على معقولية هذه الطلبات بدون الحصول على معلومات إضافية.

نتيجة الاكلاف العالية والتأخيرات اختارت الحكومة تخفيض نطاق العمل بموجب عدد من أوامر المهمة المتعلقة بالعقد وحاولت تحقيق نفس النتائج من خلال التعاقد المباشر. ذكر مسؤولون سابقون في مكتب العقود والمشاريع ان هذا القرار أحر إكمال المشاريع، ولكنه سمح بان يبقى البرنامج ضمن حدود الموازنة وبذلك أتاح تنفيذ عمليات إعادة إعمار أكثر. لم يُمارس حق التمديد الاختياري لثلاث سنوات على عقد شركة بيريني.

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الجدول ٢-٣
نتائج أوامر مهمات الإنشاء

المشاكل	النتيجة	أوامر المهمة المنجزة
ذكرت تقديرات عالية للكلفة، تأخيرات وهواجس أمنية	إنجاز ٥ من ٨ مشاريع؛ ألغيت المشاريع الثلاثة الأخرى من أمر المهمة قبل بدء أعمال الإنشاء	أمر المهمة رقم ٢
ذكر تقديرات عالية للكلفة كسبب لإلغاء مشروع واحد من أمر المهمة، ولكن لم تحدد أسباب إلغاء المشاريع الأربعة الأخرى.	إنجاز ٧ من أصل ١٢ مشروع؛ ألغيت المشاريع الخمسة الأخرى من أمر المهمة قبل بدء أعمال الإنشاء	أمر المهمة رقم ٣
ذكرت تقديرات عالية للكلفة	طلب من بشركة بيريني إكمال الأعمال الهندسية والمشتريات لاربعة مشاريع وتسليم المعدات إلى مستودع حكومي. ألغى أحد عشر مشروعاً من أمر المهمة قبل بدء أعمال الإنشاء	أمر المهمة رقم ٦
هواجس حول إدارة البرنامج الزمني لمعالم الإنشاءات.	إنجاز ٣ من أصل ٦ مشاريع	أمر المهمة رقم ٧
هواجس حول البرنامج الزمني لإدارة معالم الإنشاءات	إنجاز ٣ من أصل ٤ مشاريع؛ ألغى مشروع واحد من أمر المهمة قبل البدء بأعمال الإنشاء	أمر المهمة رقم ٨
أوامر المهمة الملغاة		
تقديرات عالية للكلفة، تأخيرات وأسباب أمنية	ألغى العمل به للملاءمة، قبل البدء بأعمال الإنشاء	أمر المهمة رقم ٤
أسباب أمنية	ألغى العمل به للملاءمة، قبل البدء بأعمال الإنشاء	أمر المهمة رقم ٥
تقديرات عالية للكلفة وتأخيرات	ألغى العمل به للملاءمة، قبل البدء بأعمال الإنشاء	أمر المهمة رقم ٩
عراقيون محليون يعيشون في الموقع	ألغى العمل به للملاءمة، قبل البدء بأعمال الإنشاء	أمر المهمة رقم ١٠
اكالاف عالية وتأخيرات	ألغى العمل به للملاءمة، قبل البدء بأعمال الإنشاء	أمر المهمة رقم ١١

ملاحظة: أمر المهمة رقم ١، لم يذكر أعلاه، كان أمر مهمة غير إنشائية استعمل لتغطية أكلاف حشد المستلزمات للبدء بأعمال الإنشاء.

المصدر: تحليل المفتش العام لبيانات العقود.

إدارة العقود والإشراف عليها

حدد المفتش العام مسائل متنوعة تتعلق بالإشراف كان لها تأثير سلبي على إنجاز المشاريع

تشير المعلومات المتوفرة إلى ان فرقة منطقة الخليج لم تنفذ بصورة فعالة مسؤوليات ضمان النوعية (QA). تعاقد مكتب العقود والمشاريع مع فرقة منطقة الخليج على تزويد خدمات ضمان النوعية مقابل رسم يبلغ ٤ % من كلفة العقد. تفرض إجراءات مكتب العقود والمشاريع (PCO) تقديم تقرير ضمان النوعية لكل عملية تفتيش في أي موقع عمل. طلب المفتش العام نسخاً من تقارير ضمان النوعية من فرقة منطقة الخليج وتلقى تقارير حول أربع محطات تحويل فرعية فقط (٣٩ تقريراً حول محطة واحدة، ٣٦ تقريراً حول محطة واحدة و٥ تقارير حول كل واحدة من المحطتين الأخرتين). مع ان هذا قد يُشكّل مسألة تتعلق الاحتفاظ بالسجلات، يبدو انه يدعم ادعاء مسؤولين سابقين في مكتب العقود والمشاريع الذين كانوا مسؤولين عن العقد بان مكتب العقود والمشاريع تلقى نتيجة ذات قيمة محدودة مقابل الأموال التي دفعها إلى فرقة منطقة الخليج مقابل ضمان النوعية. استناداً إلى موظفين في مكتب العقود والمشاريع كانوا مضطرين ان يعتمدوا على مقال إدارة برنامجهم لتكملة جهود ضمان النوعية.

لم يتم الاحتفاظ بوثائق كافية للدعم الملائم لعملية وقرارات منح المكافآت. بالإضافة إلى ذلك، تعلقت معظم مقاييس مراقبة الكلفة العائدة لخطة منح المكافآت بالالتزام الإداري ولم تشمل قياسات قابلة للتحديد ذات تأثير كاف لتوليد حافز لدفع شركة بيريني لمراقبة الاكلاف. وجد المفتش العام أيضاً ان الحكومة لم تستعمل مقياس تحويل فعال لمنح المكافآت لإيجاد الحوافز بغية تأميم أداء متفوق من جانب المقاول. منحت الحكومة اكثر من نسبة ٧٠ % من عقود منح المكافآت إلى شركة بيريني للفترة الكاملة من عملها رغم ان علامات أداء الشركة كانت "متوسطة" أو "فوق المتوسط".

حصل تبدل واسع في موظفي إدارة العقد الرئيسيين. فمثلاً، استناداً إلى مراجعة للوثائق ذات العلاقة، تأكد للمفتش العام ان ما لا يقل عن ١٤ ضابط عقود شاركوا في تنفيذ العقد خلال السنتين ونصف السنة التي تلت منح العقد. يمثل هذا متوسط ضابط عقود جديد واحد في كل ٦٥ يوم. استناداً إلى مسؤول سابق في مكتب العقود والمشاريع، أعاق معدل هذا التبدل التقدم في العمل.

ومع ان المفتش العام وجد صعوبة مبدئياً في الوصول إلى وثائق عديدة تتعلق بعمليات التفتيش الخاصة بضمان النوعية ومدفوعات اخرى مساندة للعقد، فقد قام مسؤولون من فرقة منطقة الخليج بجهود إضافية لتحديد أمكنة وجود العديد من هذه الوثائق في مواقع متعددة في العراق كما في الولايات المتحدة، بعد ان شارف عملنا الميداني على الانتهاء. في نهاية الأمر تمكن المفتش العام من الحصول على ومطابقة وثائق تدعم المدفوعات ال ١٨٨ التي سددتها الحكومة الأميركية إلى بيريني بموجب العقد.

تعكس نتائج المفتش العام المتعلقة بالإشراف على العمليات التي كانت تنفذ وقت منح العقد وتنفيذه وخاصة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦. ذكر مسؤول أقدم في فرقة منطقة الخليج ان الفرقة وظفت حديثاً مواطنين محليين عراقيين لتعزيز جهودها في ضمان النوعية. علاوة على ذلك، ذكر مسؤول رئيسي في القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A) ان الحكومة بدلت استراتيجيتها بشأن العقود في العراق بعيداً عن عقود من نوع كلفة زائداً مكافأة، وأنها تركز الآن اهتمامها على تحقيق النتائج من خلال عقود بأسعار ثابتة. لم يشمل نطاق التدقيق تقييماً لتأثير العمليات الجارية.

التوصية

تولت القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A) المسؤولية عن العقود التي كانت قد أبرمت بالأصل مع هيئات تعاقدية أخرى. هذا الأمر يحدّ من إمكانية القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان بالنسبة للمشاكل التي حصلت في إدارة ملفات العقود التي نقلت إليها. لكن المفتش العام يعتقد أنه من الإلزامي على القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان، وهي المدير الحالي للعقد، ان تتأكد من احتواء ملف العقد على وثائق كافية لدعم شرعية الدفعات التي تجري بموجب العقد. استناداً إلى ذلك، يوصي المفتش العام بان يأمر قائد القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان باتخاذ خطوات لضمان احتواء كافة ملفات العقود، بضمنها العقود المنقولة من وكالات تعاقدية أخرى، وثائق تدعم أعمال إدارة العقد والمدفوعات الرئيسية وان يتم الاحتفاظ بمثل هذه الملفات في موقع مركزي إلى المدى الممكن عملياً.

الدروس المكتسبة

حدد المفتش العام الدروس المكتسبة التي يمكن تطبيقها على استراتيجيات إدارة العقود في المستقبل في بيانات كتلك التي تميز إعادة إعمار العراق عند استعمال عقود كبيرة من نوع الكلفة زائداً المكافأة بدون تحديد مدة التسليم والكميات:

- الطلب من المقاول الأولي تزويد تقارير مفصلة للأكلاف غير المباشرة على مستوى المشروع بموجب العقد من أجل تسهيل اتخاذ القرارات الاستراتيجية.
- ضمان تأميم عمليات تفتيش مناسبة حول ضمان النوعية تشمل أعداداً كافية من الموظفين المدربين.
- دمج مراقبة الأكلاف غير المباشرة كمقياس في خطة منح المكافأة وإعطاء المقياس تأثيراً كافياً لتحفيز المقاول على تدقيق ومراقبة تلك الأكلاف.

- استكشاف الاستراتيجيات البديلة لإدارة العقود من أجل تحقيق الاستقرار في القوة العاملة من ضباط العقود.

تعليقات الإدارة والاستجابة للتدقيق

في مسودة تقريره، حدد المفتش العام وجود ضعف في مراقبة الإدارة المادية، ناجم عن عدم وجود وثائق تدعم المدفوعات التي جرت بموجب العقد. شمل المفتش العام في تقريره توصية أولية بأن على فرقة منطقة الخليج (GRD) أن تحدد ما إذا كانت الوثائق موجودة في الملفات أو أن تُبلغ عن ضعف مادي كما نص عليه قانون الجيش 2-11. زودت فرقة منطقة الخليج لاحقاً نسخاً عن فواتير شركة بيريني ومستندات الدفع لدعم كافة المدفوعات التي جرت بموجب العقد. وأدرك المفتش العام أيضاً بأن العمليات تغيرت بسبب نقل البرنامج من مكتب العقود والمشاريع إلى فرقة منطقة الخليج. وتبعاً لذلك، في سياق إعداد تقريره النهائي، حذف المفتش العام التوصية الأولية المتعلقة بالضعف المادي، ولكنه أضاف توصية جديدة إلى هذا التقرير، وتطرق إلى ضرورة أن تقوم القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان بتحديد المحاسبة عن ملفات العقود التي ورثتها من وكالات تعاقدية أخرى. زودت فرقة منطقة الخليج أيضاً بتعليقات فنية تم التطرق إليها في التقرير حيث ما يلزم. علقت فرقة منطقة الخليج أيضاً بالقول ان المفتش العام لم يبذل جهداً كافياً للحصول على وثائق من المركز المالي في ميلينغتون، بولاية تينيسي. لكن المفتش العام أكد انه اتصل بالمركز المالي خلال عملية التدقيق وحصل على تأكيدات بان فريق التدقيق تم تزويده بكافة الوثائق المتوفرة. جرى إبلاغ القادة الرئيسيين في فرقة منطقة الخليج عن الوثائق الناقصة في وقت مبكر من عملية التدقيق، كما عجز هؤلاء عن تحديد مكان الوثائق الناقصة، إلى ان بُذلت جهود خاصة قرب انتهاء فترة العمل الميداني للمفتش العام.

علقت فرقة منطقة الخليج أيضاً على ان المفتش العام لم يطلب نسخاً من تقارير ضمان النوعية قبل مؤتمر الخروج الذي عقد في شباط / فبراير. لكن كان لدى المفتش العام رسائل إلكترونية تُظهر ان فريق التدقيق قدم طلبات متعددة للحصول على التقارير ابتداءً من اكثر من شهرين قبل انعقاد مؤتمر الخروج.

شهادة حول المبلغ النقدي في صندوق تنمية العراق الموجود في حوزة مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة، في وسط العراق (تقرير SIGIR 08-012، آذار/مارس ٢٠٠٨)

المقدمة

- طلب من المفتش العام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ أن: يشهد بشأن المبلغ النقدي الموجود في صندوق تنمية العراق (DFI) والذي كان خاضعاً لمراقبة المراقب المالي/مدير حسابات صندوق تنمية العراق لدى

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق (JASG-C) (المخزون في الغرفة المحصنة في الطابق الأرضي من ملحق السفارة الأميركية في بغداد).

- يتأكد من ان المبلغ النقدي الموجود يتطابق مع الأرقام الواردة في السجلات الحسابية للحكومة العراقية.
- يشهد بشأن نقل المبلغ النقدي إلى الحكومة العراقية.

لكن وقت قيام المفتش العام بالمراجعة، لم تكن مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق (JASG-C) قد أنهت إجراءات النقل. لذلك قدم هذا التقرير شهادة فقط بشأن المبلغ النقدي الموجود والمتعلق بالأرقام الواردة في السجلات الحسابية ومدى الالتزام بالإجراءات المطبقة.

اصدر مجلس الأمن الدولي في عام ٢٠٠٣ قراره رقم ١٤٨٣ الذي فوّض مسؤولية إدارة صندوق تنمية العراق (DFI) إلى سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA). نص القرار ١٤٨٣ على وجوب ان يتم دفع الأموال من صندوق تنمية العراق حسب أوامر سلطة الائتلاف المؤقتة بالتشاور مع الإدارة المؤقتة للعراق. علاوة على ذلك، نص القرار على وجوب استعمال أموال صندوق تنمية العراق بطريقة شفافة في العراق للأغراض التالية: تلبية الحاجات الإنسانية للناس، إعادة الاعمار الاقتصادي واصلاح البنية التحتية، ومواصلة نزع السلاح، وتسديد اكلاف الإدارة المدنية، ولأغراض اخرى تفيد الشعب العراقي. كان صندوق تنمية العراق (DFI) الوسيلة المالية الأولية لتوجيه الإيرادات من مبيعات النفط العراقي الجارية، ومن إيداعات اتفاقية "النفط مقابل الغذاء" غير المحجوزة، ومن أصول وطنية أعيدت إلى العراق من اجل جهود إغاثة وإعادة إعمار العراق.

وصف قانون سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) رقم ٢، تحت عنوان "صندوق تنمية العراق"، والصادر في حزيران/يونيو ٢٠٠٣ المسؤوليات المتعلقة بإدارة، واستعمال، ومحاسبة وتدقيق صندوق تنمية العراق. كان القصد من هذا القانون ضمان إدارة الصندوق بطريقة شفافة لمصلحة الشعب العراقي وبالنيابة عنه، وبالتوافق مع القرار ١٤٨٣، وبوجوب استعمال كافة المدفوعات من صندوق تنمية العراق لأغراض تفيد الشعب العراقي.

خلال إدارة سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) للعراق أدار المراقب المالي لدى سلطة الائتلاف أموال صندوق تنمية العراق، وعندما حلت سلطة الائتلاف المؤقتة في حزيران/يونيو ٢٠٠٤، أعيد تعيين المراقب المالي لدى السلطة كمراقب مالي لدى مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق (JASG-C) وتولى مسؤولية مراقبة صندوق تنمية العراق. منح وزير المالية العراقي، من خلال عدد من المذكرات، سلطة الإدارة والانتداب لصندوق تنمية العراق إلى القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A).^(٦٨٦) وفي ٣١ كانون

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، انتهى إشراف القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان على برنامج صندوق تنمية العراق.

يحكم المجلد الخامس من نظام الإدارة المالية لدى وزارة الدفاع (FMR) كامل السياسة الإنفاقية في وزارة الدفاع، وذلك من خلال إعداد وتطبيق المتطلبات، والمبادئ، والمعايير، والمسؤوليات، والإجراءات، والممارسات، والمسؤوليات القانونية الملقاة على عاتق ضباط الإنفاق، والضباط المخولين التصديق عليها، وغيرهم من الموظفين المسؤولين في الوزارة. يحكم الفصل ٣ من المجلد الخامس العمليات النقدية، ويعيّن إجراءات حماية الأموال والوثائق ذات الصلة كما إجراءات التسليف المسبق للأموال إلى الوكلاء.

الأهداف

أهداف هذه الشهادة كانت اجراء عدّ مادي للمبلغ النقدي الموجود بحوزة مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق (JASG-C) في صندوق تنمية العراق، من اجل تحديد:

- هل ان المبلغ النقدي الموجود يتوافق مع الأرقام الواردة في سجلات المحاسبة لدى مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة (JASG-C)؟
- هل ان الإجراءات المستعملة لخرن الأموال تلبّي أنظمة الإدارة المالية المطبقة؟

النتائج

أجرى المفتش العام عمليتين لعدّ للمبالغ النقدية في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨. أظهرت كل عملية عدّ ان المبلغ النقدي المخزون في الغرفة المحصنة يتطابق مع رصيد صندوق تنمية العراق في السجلات الحسابية لدى مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة (JASG-C).

أجرى المفتش العام عمليتي عدّ لان النقل المتوقع للأموال إلى الحكومة العراقية لم يكن قد تمّ. أظهرت عملية المراجعة أيضاً ان مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق (JASG-C) التزمت بالأنظمة المطبقة بشأن المحافظة على المساءلة الحسابية عن الأموال بانتظار عملية النقل. شهادة المفتش العام بشأن المبالغ الفعلية محدّدة بالضرورة بتاريخ ظهور هذه الشهادة.

أجرى المفتش العام في ٢٦ شباط/فبراير عملية عدّ للمبلغ النقدي المخزون في الحجرة المحصنة في السفارة استناداً إلى شروط "مذكرة الاتفاقية" بين المفتش العام ومجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق. حدد المدققون وجود مبلغ ٢٤,٤٥٥,١٨٩,٤٠ دولار بالعملة الأميركية في الحجرة المحصنة وتطابق هذا المبلغ مع الأرقام الواردة في سجلات المحاسبة الرسمية.

التقرير المؤقت حول إلغاء عقود إعادة إعمار العراق (تقرير SIGIR-08-013، نيسان أبريل ٢٠٠٨)

المقدمة

إن إعادة بناء العراق تُشكّل أولوية في السياسة الخارجية والأمن القومي للولايات المتحدة، وهي أكبر عملية مساعدة أميركية جرت منذ الحرب العالمية الثانية. جرى تخصيص حوالي ٤٦,٣ مليار دولار لنشاطات إعادة إعمار العراق عام ٢٠٠٣. في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ كان قد أُلزم حوالي ٣٥,٤٦ مليار دولار من هذا المبلغ معظمه بموجب اتفاقيات تعاقد.

طُرحت على المفتش العام في أحيان كثيرة أسئلة حول المشاكل الحاصلة في البرنامج الأميركي لإعادة الإعمار. شملت هذه الأسئلة: المدى الذي تم عنده إلغاء عقود بسبب الأداء السيئ للمقاول. تحتوي العقود الحكومية عادة شروطاً تسمح للحكومة الأميركية بإلغاء عقد مُعَيّن عند انتفاء الحاجة إلى التجهيزات أو الخدمات التي ينص عليها، أو عندما يصبح أداء المقاول غير مرضٍ، أو عندما يبرز أي وضع آخر يبرر الإلغاء.

بغية معالجة هذه المسألة، قيّم المفتش العام توفر المعلومات الإجمالية حول أشغال عقود كهذه تساهم بإعادة إعمار العراق. يزود هذا التقرير المؤقت نظرة إجمالية حول عمليات الإلغاء لسبب الملائمة والتقصير، كما ويعرض المعلومات المتوفرة بشأن عمليات إلغاء العقود. سوف تقدّم مراجعة متابعة، تبصرات إضافية حول عوامل وظروف مثل هذه القرارات حول عقود مختارة وأسباب اتخاذها.

النتائج المؤقتة

مع ان المعلومات حول عمليات إلغاء العقود غير كاملة، تُظهر البيانات المتوفرة ان حوالي ٨٥٥ عقد لإعادة إعمار العراق، أو أوامر مهمة ضمن عقود فردية قد أُلغيت لملائمة الحكومة الأميركية أو بسبب التقصير من جانب المقاول. تأتي هذه المعلومات من نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS) الذي شمل في آذار/مارس ٢٠٠٨، معلومات حول ٤٧,٣٢٠ مشروع. المقصود من نظام إدارة إعادة إعمار العراق هو ان يكون مستودعاً وأرشيفاً لتخزين كافة بيانات مشاريع إعادة الإعمار وغيرها من المشاريع المجمعة من مختلف الوكالات الأميركية المنفذة للمشاريع في العراق. لكن لا يعطي هذا النظام صورة كاملة وثابتة لنشاطات إعادة الإعمار والتغييرات في العقود، بسبب الاستعمال غير المنتظم للوكالات المتعددة لنظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS).

هناك تقييد لشمولية نظام إدارة وإعادة إعمار العراق بسبب عدم احتوائه للمعلومات الكاملة عن مشاريع تنفذها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، أو مشاريع أنجزتها وزارة الدفاع الأميركية قبل عام ٢٠٠٦، أو مشاريع جرى تمويلها بواسطة مخصصات من غير

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. إن إضافة عمليات لإلغاء العقود مستمدة من هذه المصادر قد ترفع بالتأكيد عدد المشاريع التي أُلغيت. مع ذلك، فإن بيانات إلغاء العقود المتوفرة في نظام إدارة إعادة إعمار العراق هي المعلومات المتاحة الأكثر اكتمالاً. يبين الجدول ٣-٣ عدد إلغاء العقود المعيّنة في نظام إدارة إعادة إعمار العراق كما كان في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٨.

من المهم الملاحظة أن العقود وأوامر المهمات التي تشوبها المشاكل، يجري أحياناً تغيير أو خفض نطاق أشغالها، بدلاً من إلغائها. يشار إلى هذه الممارسة على أنها عملية "خفض نطاق العمل" وهي بالفعل عملية إلغاء جزئي. وعند تطبيقها على عقود تشوبها مشاكل يكون لها تأثير إلغاء العقد أو أمر المهمة بدون الحاجة إلى الإلغاء لملائمة الحكومة أو بسبب تقصير المقاول.

عين عمل المفتش العام حالات عديدة استعملت فيها تعديلات في العقود بدلاً من الإلغاء ولكن لا تتوفر بيانات تُظهر وتيرة تكرار حصول هذا الأمر. إن نطاق العمل عملية مناسبة لهذا الأمر ولكنها تخفي المشاكل في المشاريع والمدى الذي تحصل فيه.

بأي حال، ونظراً لمستوى الاهتمام بمسألة عمليات إلغاء العقود، يخطط المفتش العام لإجراء "مراجعة متابعة" بالاعتماد، إلى حد معين، على مجموعة من دراسات القضايا للقيام بدراسة أوثق لمعرفة أساس هذه القرارات، والنسبة المئوية للأشغال المنجزة وقت الإلغاء، بما يخص كل عقد أو أمر مهمة، وأكلاف هذه النسبة من الأشغال المنجزة. سوف يعالج المفتش العام في تقريره التالي ما إذا تم منح أي واحد من المقاولين المقصرين عقود متابعة، وما إذا أخذ ضباط العقود في اعتبارهم أداء المقاول في عقود سابقة قبل منحه عقداً جديداً.

لا يحتوي التقرير المؤقت على أية استنتاجات أو توصيات.

الجدول ٣-٣

إلغاءات العقود في قاعدة بيانات نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS) كما كانت في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٨

وزارة الدفاع (DoD)						
فرقة	القيادة المشتركة	الفيلق المتعدد	مركز القوات	الوكالة	وزارة	المجموع
منطقة	للعقود في العراق	الجنسيات في العراق	الجوية	الأميركية	الخارجية	
الخليج	وأفغانستان	(MNC-I)	للامتياز البيئي	للتنمية	(DoS)	
(GRD)	(JCC-I-A)		(AFCEE)	الدولية		
				(USAID)		
١٤٥	٤٠٢	١٢٨	٦٨	٠	٠	٧٤٣
إلغاء لملائمة الحكومة						
٨٧	١٤	١١	٠	٠	٠	١١٢
إلغاء بسبب التقصير						
٢٣٢	٤١٦	١٣٩	٦٨	٠	٠	٨٥٥
مجموع الإلغاءات						

المصدر: قاعدة بيانات نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٨.

تعليقات الإدارة والاستجابة للتدقيق

تلقى المفتش العام تعليقات على مسودة هذا التقرير المؤقت من فرقة منطقة الخليج ومن مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO). قالت فرقة منطقة الخليج ان فشل نظام إدارة إعادة إعمار العراق في تزويد صورة كاملة لإعادة إعمار العراق سببه واقع عدم استعمال كافة وكالات التنفيذ نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS) على أساس منتظم. ذكرت فرقة منطقة الخليج أيضاً ان تخلف هذه الوكالات عن الإدخال الروتيني للبيانات يؤثر على قدرة النظام في تزويد معلومات جارية ودقيقة.

لم يوافق مكتب المساعدة الانتقالية للعراق على ان القصد كان بالملق ان يكون نظام إدارة إعادة إعمار العراق مستودعاً وأرشيفاً لخزن بيانات إعادة الإعمار إضافة إلى بيانات لا تتعلق بإعادة الإعمار صادرة من مختلف وكالات التنفيذ الأميركية الفاعلة في العراق. لكن عدة وثائق لمكتب المساعدة الانتقالية للعراق أكدت ان هذه الوظيفة هي الغرض المقصود من هذا النظام. ومهما كان الأمر، وكما جاء في هذا التقرير والتعليقات الرسمية لفرقة منطقة الخليج، لا تقوم كافة الوكالات بإدخال بيانات إلى نظام إدارة إعادة إعمار العراق على أساس منتظم.

زود كل من فرقة منطقة الخليج (GRD) ومكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) تعليقات فنية أدخلت إلى هذا التقرير بالقدر المناسب. كما تلقت المفتش العام أيضاً تعليقات فنية من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أدخلت إلى هذا التقرير حيث كان مناسباً أيضاً.

التقدم في التحسينات الموصى بها لإدارة عقود برنامج تدريب قوات الشرطة

(تقرير SIGIR 08-014، نيسان/أبريل ٢٠٠٨)

المقدمة

هذا التقرير هو متابعة لتقرير المفتش العام بتاريخ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧^(٦٨٧). وهو يحدّث وضعية: (١) التحسينات التي نفذها مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) في وزارة الخارجية على إدارته لعقد داين كورب الخاص ببرنامج تدريب قوات الشرطة (IPTP)، و(٢) تطبيق مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي لتوصية المفتش العام في ذلك التقرير. يحدّث التقرير أيضاً معلومات وضعية التوصيات التي قُدمت في التقرير المشترك للمفتش العام (SIGIR) ومكتب المفتش العام لدى وزارة الخارجية (DoS OIG)، تاريخ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، حول أمر المهمة رقم ٣٣٨ لعقد داين كورب. بالإضافة إلى ذلك، يستمر المفتش العام في الإشراف على إدارة عقد مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي حول برنامج تدريب قوات الشرطة. نفذت أعمال المتابعة لهذا التقرير بموجب المشروع ٨٠١٥.

مهمة مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي هو وضع سياسات وإدارة برامج لمحاربة الإنتاج والمتاجرة بالمخدرات فيما بين الدول، ولمحاربة الجريمة الدولية،

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

ولتقوية فرض تطبيق القانون، وتقوية قدرات حكم القانون الأخرى خارج الولايات المتحدة. لهذا الغرض، منح مكتب شؤون المخدرات (INL) العقد S-LMAQM-04-C-0030 إلى داين كورب في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤. أصبح العقد الآن في السنة الأخيرة من التمديد الاختياري، علماً بأنه يغطي مدة سنة أساسية واحدة وأربع سنوات تمديد اختيارية على أساس سنة واحدة لكل تمديد^(٦٨٩). استناداً إلى مكتب شؤون المخدرات، سوف يمدد العقد الخاص ببرنامج تدريب قوات الشرطة (IPTP) إلى الوقت الضروري للتمكن من إعادة التنافس على العقد في العام ٢٠٠٩.^(٦٩٠)

مع ان العقد يشمل مهمات تدعم برامج مكتب شؤون المخدرات (INL) للعراق وأفغانستان، فإن المفتش العام يركز اهتمامه على عقود المهمات في العراق. من بين هذه المهمات يفرض على داين كورب تزويد المسكن، والطعام، والأمن، والمرافق وأنظمة دعم التدريب، والكادرات من موظفي فرض تطبيق القانون يملكون تخصصات متنوعة لدعم برنامج تدريب الشرطة المدنية العراقية. تنتهي مدة نفاذ مفعول أمر المهمة الحالي المتعلق ببرنامج تدريب قوات الشرطة العراقية في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، حيث يتم عندها منح أمر مهمة جديد. استناداً إلى مسؤولين في مكتب شؤون المخدرات (INL) ألزم المكتب حتى ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، حوالي ١,٧٥ مليار دولار وانفق من هذا المبلغ ١,٤٢ مليار دولار لتنفيذ البرنامج العراقي.

ذكر تقرير تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، ان موظفين في مكتب شؤون المخدرات (INL) اكتشفوا سابقاً نقاط ضعف خطيرة في إدارة المكتب للعقود، وتعهدوا بتنفيذ عدد من التحسينات، تشمل:

- تنظيم ملفات العقود
- زيادة عدد موظفي المركز الرئيسي للمكتب وموظفي إدارة العقود في العراق.
- تحسين الإشراف على المشروع وإجراءات الأعمال كما الإشراف على إدارة الممتلكات.
- جمع أدلة حول الأكلاف المتجاوزة أو الخاطئة.

نظراً لاتساع المشاكل التي يواجهها مكتب شؤون المخدرات (INL) وعدد الأعمال المنوي اتخاذها لمعالجة هذه المشاكل، أوصى المفتش العام ان يقوم المكتب بما يلي: (١) وضع خطة عمل منسقة، وشاملة وتصحيحية يوافق عليها مساعد وزير الخارجية، (٢) إعطاء تعهد بتأمين الموارد الضرورية لتطبيق الخطة، و(٣) ووضع عملية لتقييم تنفيذ الخطوات ومدى تأثيرها في إشراف المكتب على عقد داين كورب.

ذكر التقرير المشترك الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، ان الإدارة السيئة للعقود على يد مكتب شؤون المخدرات (INL) ومكتب إدارة التملكات (OAM) في وزارة الخارجية أدى

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

إلى بقاء ممتلكات غير مشمولة في الحسابات وتعريض ملايين الدولارات لأخطار غير ضرورية. وعلى وجه التخصيص، دفعت وزارة الخارجية حوالي ٤٣,٨ مليون دولار لصنع عربات مقطورة لمعسكر الإسكان وتخزينها مؤقتاً، لكنها لم تستعمل على الإطلاق. شملت هذه المدفوعات مبلغ ٤,٢ مليون دولار لآعمال غير مرخص بها تتعلق بإدارة المعسكر. علاوة على ذلك، من المحتمل ان تكون وزارة الخارجية قد أنفقت ٣٦,٤ مليون دولار اخرى لشراء أسلحة ومعدات بضمنها سيارات مدرعة، ودروع للأفراد، ومعدات اتصالات قد يتعذر إجراء المحاسبة بشأنها نظراً لان الفواتير كانت غامضة وكانت وثائق الدعم والقيود في سجلات التملك غير موجودة بالنسبة لبنود معينة. أوصى التقرير المشترك بتنفيذ عدد من الأعمال للمساعدة في علاج الوضع.

النتائج

قام مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) بجهد مركز لتطبيق التوصيات التي وردت في تقارير سابقة حول برنامج تدريب قوات الشرطة العراقية (IPTP) أعدها المفتش العام ومكتب المفتش العام في وزارة الخارجية. فيما يخص التوصية الواردة في تقرير تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وضع مكتب شؤون المخدرات خطة مشروع مفصلة تشمل تنفيذ مبادرات لتحسين إدارة العقود. فعلى سبيل المثال، عيّنت الخطة المهمات المفصلة لإدارة الممتلكات في العراق، ولبذل جهود استعادة الاكلاف المختلف حولها بموجب العقود، ولمطابقة الفواتير، مع المهمات المختلفة لإعادة التناقص ومنح العقود في أواخر العام ٢٠٠٩.

فيما يخص التوصيات الواردة في تقرير المفتش العام في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، بدأ مكتب شؤون المخدرات (INL) تنفيذ أعمال للاستجابة لهذه التوصيات. فقد قام بالترتيبات اللازمة، للاستفادة من عربات المقطورات المتعلقة بمعسكر الإسكان الذي يتسع ل ١٠٤٠ شخصاً^(٦٩١)، وسعى إلى استعادة الدفعات التي قد لا يكون قد تم تفويضها بصورة صحيحة، وطلب اجراء عمليات تدقيق للفواتير وحصل عليها.

وفي حين ان أعمال مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) هي الآن في مراحل مختلفة من الإنجاز، يعتقد المفتش العام أنها، إذا ما أخذت بمجملها، فإن هذه الأعمال سوف تحسّن الإدارة الإجمالية للعقود. يشجع المفتش العام مكتب شؤون المخدرات (INL) على إنجاز جهوده في الوقت المناسب ويخطط للاستمرار في رصد التقدم الذي يحققه المكتب.

لم يقدم المفتش العام أية توصيات إضافية نظراً للأعمال المتخذة والتي هي قيد التنفيذ.

تعليقات الإدارة والاستجابة للتدقيق

وافق مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) على عرض المفتش العام للوقائع واختار عدم إعطاء تعليقات رسمية.

التحليل المؤقت للمعلومات حول قوات الأمن العراقية التي زودها تقرير وزارة الدفاع تحت عنوان "قياس الاستقرار والأمن في العراق" (تقرير SIGIR-08-015 (نيسان/أبريل ٢٠٠٨).

المقدمة

ينص القسم ٩٠١٠ من قانون تخصيصات وزارة الدفاع للعام ٢٠٠٧، القانون العام 109-289، على أن يقدم وزير الدفاع تقرير ربع سنوي إلى الكونغرس يعرض فيه مجموعة شاملة من مؤشرات الأداء وإجراءات التقدم نحو تأمين الاستقرار العسكري والسياسي في العراق. أحد المؤشرات التي يتم الإبلاغ عنها هي المعلومات حول إعداد قوات الأمن العراقية (ISF) المرخصة (المطلوبة)، والمعينة (على جدول الرواتب)، والمدرّبة. راجع المفتش العام المعلومات المتوفرة من أجل تقييم:

- مدى إمكانية الاعتماد على الأرقام حول فائدة عديد القوات المرخصة، والمعينة، والمدرّبة حسب ما أشار إليه تقرير وزارة الدفاع ٩٠١٠ في آذار/مارس ٢٠٠٨ "قياس الاستقرار والأمن في العراق" (تقرير القسم ٩٠١٠).
- المنهجية المتبعة في جمع المعلومات، وتشمل مدى مراجعات و/أو مصادقات وزارة الدفاع على صحة هذه المعلومات.

من أجل تحقيق الأهداف، راجع المفتش العام وحلّل تقرير القسم ٩٠١٠ لوزارة الدفاع الصادر في آذار/مارس ٢٠٠٨، المتعلق بقوات الأمن العراقية وقارن المعلومات الواردة فيه مع تقارير سابقة للقسم ٩٠١٠. كما راجع المفتش العام أيضاً التقارير السابقة التي أعدها كل من المفتش العام، وفرقة منطقة الخليج، واللجنة المستقلة للقوات الأمنية في العراق (تقرير جونز)، وغيرها. وعقد المفتش العام أيضاً مباحثات مع مسؤولين في مكتب نائب وزير الدفاع (السياسة).

فرضت خطة التدقيق على المفتش العام إجراء مباحثات والحصول على معلومات مع مسؤولين في القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I)، والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I)، والفيلق المتعددة الجنسيات في العراق (MNC-I). وكأساس لهذه المباحثات قدم المفتش العام أسئلة خطية تتعلق بالأهداف. تلقى المفتش العام أجوبة خطية على الأسئلة من خلال مكتب نائب وزير الدفاع في وقت متأخر من دورة المراجعة وأدخل هذه المعلومات إلى هذا التقرير حسب ما هو مناسب. لكن المفتش العام يخطط لتنفيذ متابعة إضافية مع مسؤولين أميركيين في العراق للحصول على فهم أكثر شمولاً لمنهجيات جمع البيانات وإعداد التقارير كما لجهود تقوية العمليات ذات العلاقة.

النتائج

تظهر نتائج عمل المفتش العام حتى هذه النقطة ان الجهود بُذلت لتحسين المعلومات المتعلقة بأعداد قوات الأمن العراقية المرخصين، والمعيّنين، والمدربين المشمولين في تقارير وزارة الدفاع حول القسم ٩٠١٠. لكن التفاصيل الواردة في هذه التقارير وفي غيرها من المعلومات المتوفرة تقترح ضرورة مواصلة الحذر عند الاعتماد على دقة وفائدة بيانات الأرقام. ويعود ذلك للأسباب التالية:

- استمرار وجود حالات من التشكيك حول العدد الحقيقي للأفراد العراقيين المعيّنين والمدربين الذين يلتحقون فعلاً بوظائفهم في أي وقت من الأوقات. هناك أسماء عدد كبير من الأفراد مسجلين على جدول الرواتب غير متوفرين للخدمة لأسباب متنوعة مثل تغييبهم بإجازة، أو تغييبهم بدون إذن، أو إصابتهم بجروح، أو مقتلهم.
 - التغييرات المتطورة في منهجية إعداد التقارير تجعل من الصعب مقارنة المعلومات الواردة في تقرير معين مع تلك الواردة في تقارير سابقة.
 - أعداد الأفراد الذين أبلغ عنهم بأنهم مدربون لا تتطابق بسهولة مع أعداد الأفراد المعيّنين، لان أرقام هذه الأعداد الأخيرة تشمل أفراداً لم يتدربوا بعد. بالإضافة إلى ذلك، تشمل أرقام أعداد الأفراد المعيّنين والمدربين اشخاصاً تركوا الخدمة، ومن المعترف به بشكل واسع على ان عدد الأفراد المدربين هو بحد ذاته مؤشر غير كاف لقدرة القوات.
 - النقص في الضباط وضباط الصف المنخرطين في قوات الأمن العراقية يظل يُشكّل نقصاً مهماً طويلاً الأمد سوف تتطلب معالجته عقداً من الزمن.
 - هناك ضرورة معترف بها في الحاجة إلى قوات أمن عراقية إضافية بحلول العام ٢٠١٠ لتكوين قوة لمكافحة التمرد قادرة على حماية البلاد من التهديدات الداخلية وحالات التمرد.
 - لا زالت قوات الأمن العراقية تعتمد على دعم لوجستي ذو شأن كبير من قوات الائتلاف.
 - مع التركيز الحالي على معالجة حاجات الأمن الداخلي لا يزال من الضروري التركيز الطويل الأمد على هيكلية القوات اللازمة لمقاومة التهديدات الخارجية.
- أفادت التقارير انه تم استخلاص المعلومات حول أعداد قوات الأمن العراقية، المشمولة في تقارير القسم ٩٠١٠، من مصادر متعددة داخل الوزارات العراقية الفردية استناداً إلى

عمليات تستمر في التطور. تشمل هذه المعلومات الجهود الجارية لتطوير نظام إبي للبيانات لإدارة مساءلة ومحاسبة ودفع رواتب القوات العسكرية العراقية. نفذت وزارة الدفاع بعض الجهود لتحديد درجة اعتمادية البيانات المقدمة في تقارير القسم ٩٠١٠ والتعليق عليها. لكن، مع تسلم الحكومة العراقية سيطرة أكبر على القوات المدربة والمعيّنة، يتوقع المسؤولون الأميركيون أنه سوف تتوفر لهم رؤية أقل وضوحاً حول درجة الاعتماد على البيانات. سوف تقيم المتابعة اللاحقة للمفتش العام جهود تحسين جمع المعلومات ودرجة الاعتماد عليها.

تعليقات الإدارة والاستجابة للتدقيق

زود مكتب وزير الدفاع (OSD) تعليقات غير رسمية على مسودة هذا التقرير ودمجت هذه التعليقات في هذا التقرير، حسب ما هو ملائم. زودت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) تعليقات على مسودة هذا التقرير اتفقت بصورة عامة مع الاستنتاجات الواردة في التقرير. كما زودت هذه القيادة أيضاً تعليقات محددة على البيانات الواردة في هذا التقرير التي قمنا بإدخالها حسب ما هو ملائم.

علقت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق بالقول ان مباحثات المفتش العام حول (١) النقص في الضباط وضباط الصف، (٢) القوات الإضافية للأمن الداخلي المطلوبة بحلول العام ٢٠١٠، (٣) تجنيد قوات الشرطة يتجاوز سعة التدريب، (٤) النواقص في الدعم اللوجستي والقتالي كانت خارج نطاق العمل. لكن على الرغم من أن بعض المعلومات الواردة في هذا التقرير تذهب إلى أبعد من الأهداف المحددة بشأن دقة الأعداد، فإن هذه المعلومات مهمة بالنسبة للأهداف الأوسع لأنها تزود سياقاً مهماً لفهم دقة وفائدة المعلومات الواردة في التقارير.

الجهود الأميركية لمكافحة الفساد في تطبيق خطة الإدارة المعدلة

(تقرير SIGIR 08-016، نيسان أبريل/ ٢٠٠٨)

المقدمة

هذا آخر تقرير ضمن سلسلة التقارير التي أعدها المفتش العام لتقييم جهود الحكومة الأميركية في مكافحة الفساد في العراق. نفذ المفتش العام مراجعات لهذه البرامج إدراكاً منه للتأثير الهام على إعادة الإعمار الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي في العراق. وصف المفتش العام تأثير الفساد في العراق على أنه "التمرد الثاني".

استنتجت تقارير سابقة للمفتش العام ان الجهود الأميركية في هذا المجال تنقصها خطة شاملة تقدم مقاييس تربط البرامج باستراتيجية إجمالية كما بخطوط قاعدية يمكن من خلالها قياس مدى التقدم. علاوة على ذلك، وجد المفتش العام ان هذه الجهود مرت بفترات من نشاط عالٍ وفترات كانت فيها هزيلة. أشار المفتش العام في تقريره الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، ان السفارة الأميركية في العراق اتخذت أو أنها تنوي اتخاذ خطوات لتحسين النشاطات الأميركية لمكافحة الفساد وكجزء من خطة جديدة لإدارة جهود مكافحة الفساد. أكد المفتش العام انه في حال تم تطبيق هذه الإجراءات بصورة فعالة فأنها قد تعالج كافة توصيات المفتش العام. يتمثل هدف المفتش العام في هذا التقرير بمراجعة التقدم الذي حققته كل من وزارة الخارجية والسفارة الأميركية في هذا الصدد.

النتائج

وجد المفتش العام ان وزارة الخارجية والسفارة الأميركية تتخذان خطوات لتطبيق خطة مكافحة الفساد المعدلة التي صادقت عليها وزيرة الخارجية الأميركية في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، مع ان الخطة هي الآن في المراحل المبكرة من التطبيق يعتبر التقدم المحقق حتى هذه النقطة مشجعاً. تدعم أعمال حديثة أهداف الخطة لرفع درجة أولوية نشاطات مكافحة الفساد من خلال إعادة تنظيم الموظفين والموجودات وتحسين الإشراف والتنسيق. على وجه الخصوص، عينت وزارة الخارجية الأميركية في ١١ آذار / مارس ٢٠٠٨ منسقاً جديداً لمبادرات مكافحة الفساد في العراق الذي سوف يرفع تقاريره مباشرة إلى نائب رئيس البعثة وسوف يزامن كافة السياسات والبرامج الأميركية لمكافحة الفساد. علاوة على ذلك، أعادت السفارة تعيين موظفين في مكتب المنسق وهي في طور تعيين موظفين مجربين في أعمال مكافحة الفساد.

كما أن السفارة باشرت أيضاً تحركها إلى الأمام بطرق أخرى. فقد وضعت مسودة إطار عمل استراتيجية أولية لمكافحة الفساد، وشكلت سبع مجموعات عمل فرعية لمكافحة الفساد (ACWG) تتمتع بمجالات محددة من المسؤولية كوضع الاستراتيجية والتخطيط، وعمليات

المختصرات والتعريفات

يتضمن هذا القسم جميع المختصرات الموجودة في تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

ACRONYMS	DEFINITIONS	ARABIC
ABOT :	Al Basrah Oil Terminal	محطة البصرة لتحميل النفط
ACWG:	Anticorruption Working Group	مجموعة عمل مكافحة الفساد
ARTWG	Asset Recognition and Transfer Working Group	مجموعة عمل التعرف على الأصول ونقلها
AT:	Advisory Team	الفريق الاستشاري
AWOL:	Absent Without Leave	غياب بدون إذن
BCT:	Brigade Combat Team	فريق اللواء القتالي
BIAP:	Baghdad International Airport	مطار بغداد الدولي
BSA:	Board of Supreme Audit	المجلس الأعلى للتدقيق
BSH:	Basrah Regional Airport	مطار البصرة الإقليمي
CATT:	Coalition Army Advisory Training Team	فريق التدريب الاستشاري لجيش سلطة الائتلاف
CAP:	Community Action Program	برنامج عمل المجتمع المحلي
CAPS:	Commercial Accounts Payable System	نظام الذمم الدائنة التجارية
CBI:	Central Bank of Iraq	البنك المركزي العراقي
CCC-I:	Central Criminal Courts Iraq	المحاكم الجنائية المركزية العراقية
CD:	Capacity Development	تطوير القدرات
CDG:	Community Development Group	مجموعة تنمية المجتمع المحلي
CENTCOM:	U.S. Central Command	قيادة المنطقة الوسطى للقوات المسلحة الأميركية
CERP:	Commander's Emergency Response Program	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد
CFAR:	Contingency Federal Acquisition Regulation	قانون التملك الفدرالي للطوارئ
CFLCC:	Coalition Forces Land Component Command	قيادة المكون الأرضي لقوات الائتلاف
CHRP:	Commanders Humanitarian Relief and Reconstruction Fund	صندوق الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار للقادة

المختصرات والتعريفات

CID-MPFU:	U.S. Army Criminal Investigation Command, Major Procurement Fraud Unit	وحدة الكشف عن الاحتيال في المشتريات الرئيسية لدى قيادة التحريات الجنائية للجيش الأمريكي
CLFCC:	Coalition Forces Land Component Command	قيادة المكون الأرضي لقوات الائتلاف
CMATT:	Coalition Military Assistance Training Team	فريق التدريب للمساعدة العسكرية التابع للتحالف
COFE:	Committee of Financial Experts	لجنة من الخبراء الماليين
CoI	Commission on Integrity (previously known as Commission on Public Integrity)	هيئة النزاهة
CoM:	Council of Ministers	مجلس الوزراء
Compact:	International Compact with Iraq	العهد الدولي مع العراق
CoR:	Council of Representatives	مجلس النواب
CPA:	Coalition Provisional Authority	سلطة الائتلاف المؤقتة
CPATT:	Civilian Police Assistance Training Team	فريق مساعدة التدريب الميداني للشرطة
CSP:	Community Stabilization Program	برنامج استقرار المجتمع المحلي
CY:	Calendar Year	السنة التقويمية
DAD:	Donor Assistance Database	قاعدة بيانات مساعدات المانحين
DBE:	Department of Border Enforcement	دائرة فرض تطبيق القانون على الحدود
DCAA:	Defense Contract Audit Agency	وكالة تدقيق العقود الدفاعية
DCIS:	Defense Criminal Investigative Service	خدمة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع
DFAS:	Defense Finance and Accounting Service	خدمة المالية والمحاسبة الدفاعية
DFI:	Development Fund for Iraq	صندوق تنمية العراق
DoD:	Department of Defense	وزارة الدفاع
DoD OIG:	Department of Defense Office of Inspector General	مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع
DoJ:	Department of Justice	وزارة العدل
DoS:	Department of State	وزارة الخارجية
DoS OIG:	Department of State Office of Inspector General	مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية
EC:	European Commission	المفوضية الأوروبية
EFT:	Electronic Funds Transfer	التحويل الإلكتروني للأموال

المختصرات والتعريفات

ePRT:	Embedded Provincial Reconstruction Team	فرق إعادة الإعمار المرافقة
ESF:	Emergency Support Funds	أموال الدعم للطوارئ
FBI:	Federal Bureau of Investigation	مكتب التحقيقات الفدرالي
FMIS	Financial Management Information System	نظام المعلوماتية للإدارة المالية
FMR:	Financial Management Regulation	قانون الإدارة المالية لدى وزارة الدفاع
FMS:	Foreign Military Sales	المبيعات العسكرية الأجنبية
FOB:	Forward Operating Base	القواعد العاملة الأمامية
FOGC:	Federal Oil and Gas Council	المجلس الاتحادي للغاز والنفط
FY:	Fiscal Year	السنة المالية
GAO:	Government Accountability Office	مكتب المحاسبة الحكومية
GDP:	Gross Domestic Product	الناتج القومي الإجمالي
GEO:	Governorate Electoral Office	مكتب المحافظة الانتخابي
GOI:	Government of Iraq	الحكومة العراقية
GRD:	Gulf Region Division	فرقة منطقة الخليج
GRN:	Gulf Region North	منطقة الخليج الشمالية
GWOT:	Global War On Terrorism	الحرب العالمية على الإرهاب
HDD:	Horizontal Directional Drilling	الحفر الأفقي الاتجاهي
HEAD:	Higher Education and Development	التعليم العالي والتنمية
HJC:	Higher Judicial Council	مجلس القضاء الأعلى
IA:	Interagency Agreement	الاتفاقيات بين الوكالات
IAER:	Iraq Agricultural Extension Revitalization	إعادة إحياء الإرشاد الزراعي العراقي
IABM:	International Advisory and Monitoring Board	الهيئة الدولية الاستشارية والرقابية للعراق
ICBG:	Iraqi Company for Bank Guarantees	الشركة العراقية للكفالات المصرفية
ICCTF:	International Contract Corruption Task Force	قوة مهمة مكافحة الفساد في العقود الدولية
ICE:	Immigration and Customs Enforcement	وكالة فرض قوانين الهجرة والجمارك
ICITAP:	International Criminal Investigative Training Assistance Program	برنامج المساعدة الدولي للتدريب في التحقيقات الجنائية
ICO:	Iraqi Correctional Officers	ضباط عراقيين لإصلاح السجناء
ICS:	Iraqi Corrections Services	مرافق التأديب (السجون) العراقية

المختصرات والتعريفات

IDA:	International Development Association (World Bank)	رابطة التنمية الدولية (البنك الدولي)
IDP	Internally Displaced Person	مهجرون في داخل البلاد
IFMIS:	Iraq Financial Management Information System	نظام المعلوماتية للإدارة المالية في العراق
IG:	Inspector General	المفتش العام
IIGC:	Iraq Inspectors General Council	مجلس المفتشين العاميين العراقي
IHEC:	Independent High Electoral Commission	اللجنة العليا المستقلة للانتخابات
IHT:	Iraqi High Tribunal	المحكمة العليا العراقية
IJIP:	Iraq Justice Integration Project	مشروع تكامل القضاء في العراق
IMET:	International Military and Education Training	التدريب العسكري والتعليمي الدولي
IMF:	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
INCLE:	International Narcotics Control and Law Enforcement Fund (INL)	صندوق الرقابة على المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي
INCTF:	Iraqi National Counter-Terrorism Force	القوات الوطنية العراقية لمكافحة الإرهاب
INL:	Bureau of International Narcotics and Law Enforcement Affairs (DoS)	مكتب المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (وزارة الخارجية)
IOM:	International Organization for Migration	المنظمة الدولية للهجرة
IPA:	International Police Advisor	مستشار دولي للشرطة
IPS:	Iraqi Police Service	خدمة الشرطة العراقية
IPTP:	Iraqi Police Training Program	برنامج تدريب قوات الشرطة العراقية
IRFFI:	International Reconstruction Fund 1	الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق الأول
IRFF2:	International Reconstruction Fund 2	الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق الثاني
IRMS:	Iraq Reconstruction Management System	نظام إدارة إعادة إعمار العراق
IRR:	Iraqi Republic Railway	سكة حديد الجمهورية العراقية
IRRF:	Iraq Relief and Reconstruction Fund	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
IRRF 1:	Iraq Relief and Reconstruction -1	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول
IRRF 2:	Iraq Relief and Reconstruction -2	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني
IRS-CI:	Internal Revenue Service, Criminel Investigation	قسم التحقيقات الجنائية لدى مصلحة ضريبة الدخل

المختصرات والتعريفات

ISF:	Iraqi Security Force	قوات الأمن العراقية
ISFF:	Iraq Security Forces Fund	صندوق قوات الأمن العراقية
ISP:	Infrastructure Security Protection	برنامج حماية أمن البنية التحتية
ISX:	Iraq Stock Exchange	سوق الأوراق المالية العراقي
ITAO:	Iraq Transition Assistance Office	مكتب المساعدة الانتقالية للعراق
JASG-I	Joint Area Support Group-Iraq	مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في العراق
JCC-I/A:	Joint Contracting Command-Iraq/Afghanistan	القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان
JCTSR:	Joint Committee to Transfer Security Responsibility	اللجنة المشتركة لنقل مسؤولية الأمن
JEDI:	Judicial Education and Development Institute	معهد التعليم والتطوير القضائي
JHQ-AT:	Joint Headquarters-Advisory Team	الفريق الاستشاري في مركز القيادة المشتركة
JPS:	Judicial Protection Service	خدمة الحماية القضائية
JROC:	Joint Reconstruction Operation Center	مركز العمليات المشتركة لإعادة الاعمار
KBR:	Kellogg Brown & Root, Inc.	شركة كيلوغ، براون أند روت، انك
Km:	Kilometer	كيلومتر
KRG	Kurdistan Regional Government	حكومة إقليم كردستان
KV:	Kilovolt	كيلو فولت
LADP:	Local Area Development Programme	برنامج تنمية المناطق المحلية
LGP:	Local Governance Programs	برامج الحكم المحلي
LOGCAP:	Logistics Civilian Augmentation Program	برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني
MAAWS:	Money as a Weapon System	المال كنظام سلاح
MBPD:	Million Barrels Per Day	مليون برميل في اليوم
MCC:	Major Crimes Court	محاكم الجنايات الرئيسية
MCTF:	Major Crimes Task Force	فريق مهمات الجرائم الرئيسية
MDHU:	Modular Detainer Housing Unit	وحدة إسكان موحدة المعايير للسجناء
MET:	Ministerial Engagement Team	فرق إشراك الوزارات
METSI:	Middle East Transition Support Initiative	مبادرة دعم الانتقال في الشرق الأوسط
MMPW:	Ministry of Municipalities and Public Works	وزارة البلديات والأشغال العامة
MMC-I:	Multi-National Corps-Iraq	فيلق القوات المتعددة الجنسيات في العراق
MND:	Multi-National Division	الفرقة المتعددة الجنسيات
MND-NE	Multi-National Division-Northeast	الفرقة المتعددة الجنسيات – الشمال الشرقي

المختصرات والتعريفات

MNF-I:	Multi-National Force-Iraq	القوات المتعددة الجنسيات في العراق
MNSTC-I:	Multi-National Security Transition Command-Iraq	القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق
MOD:	Ministry of Defense	وزارة الدفاع
MoDM	Ministry of Displacement and Migration	وزارة المهجرين والهجرة العراقية
MOE:	Ministry of Electricity	وزارة الكهرباء
MOF:	Ministry of Finance	وزارة المالية
MOI:	Ministry of Interior	وزارة الداخلية
MOU:	Memorandum of Understanding	مذكرة تفاهم
MTOE:	Modified Table of Organization and Equipment	الجدول المعدل للتنظيم والمعدات
MW:	Megawatt	ميغا واط
MWh:	Megawatt-hour	ميغا واط ساعة
NCD:	National Capacity Development	إنماء القدرات الوطنية (العراقية)
NCO:	Non-commissioned Officer	ضباط الصف
NDAA:	National Defense Authorization Act	قانون تفويض الدفاع القومي (الأميركي)
NDS:	National Development Strategy	استراتيجية التنمية الوطنية (للعراق) (وزارة الخارجية)
NEA-I:	Bureau of Near Eastern Affairs-Iraq (DoS)	مكتب شؤون الشرق الأوسط -العراق
NFI:	Non-food Item	مواد غير غذائية
NGO:	Non-Governmental Organization	منظمة غير حكومية
NP:	National Police	الشرطة الوطنية (العراقية)
NRRRF:	Natural Resources Risk Remediation Fund	صندوق إعادة إصلاح الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية
O&M:	Operations & Maintenance	التشغيل والصيانة
OMB:	Office of Management and Budget	مكتب الإدارة والموازنة
OPA:	Office of Provisional Affairs	مكتب الشؤون الاحتياطية
ORHA:	Office of Reconstruction and Humanitarian Assistance	مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية
OTI:	Office of Transition Initiatives	مكتب المبادرات الانتقالية
PC:	Provincial Council	مجلس المحافظة
PCO:	Project and Contracting Office	مكتب المشاريع والعقود
PEG:	Provincial Economic Growth	برنامج التنمية الاقتصادية للمحافظات
PEZ:	Pipeline Exclusion Zone	مناطق الحظر لخطوط الأنابيب

المختصرات والتعريفات

PHC:	Primary Health Care	العناية الصحية الأولية
PIC:	Provincial Iraqi Control	سيطرة المحافظات العراقية
P.L	Public Law	قانون عام
PM:	Prime Minister	رئيس الوزراء
PRDC:	Provincial Reconstruction Development Committees	لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات
PRT:	Provincial Reconstruction Team	فِرَق إعادة إعمار المحافظات
PST:	Provincial Support Team	فِرَق دعم المحافظات
QA:	Quality Assurance	ضمان النوعية
QC:	Quality Control	مراقبة النوعية
QM:	Quality Management	إدارة الجودة/النوعية
QRF:	Quick Response Fund	صندوق الاستجابة السريعة
RCC:	Regional Contract Command	القيادة الإقليمية للعقود
RCT:	Regimental Combat Team	فرق الألوية القتالية
RIE:	Restore Iraq Electricity	إعادة كهرباء العراق إلى وضعها السابق
RIO:	Restore Iraq Oil	إعادة نفط العراق إلى وضعه السابق
RLA:	Resident Legal Advisor	مستشارون قانونيون مقيمون
RO-RO	Roll On-roll Off	رصيف التحميل والتفريغ المباشر للسفن
RTI:	Research Triangle Institute	معهد مثلث الأبحاث (ريسيرتش تراينغل)
SBA:	Stand-By Arrangement (IMF)	ترتيبات القروض الاحتياطية (من صندوق النقد الدولي)
SCADA:	Supervisory Control and Data Acquisition	نظام الإشراف والتحكم واكتساب المعطيات
S/CRS:	Department of State Office of the Coordinator for Reconstruction and Stabilization	مكتب مُنسق إعادة الإعمار وإرساء الاستقرار في وزارة الخارجية (الأميركية)
SIGAR:	Special Inspector General for Afghanistan Reconstruction	المفتش العام الخاص لإعادة إعمار أفغانستان
SIGIR:	Special Inspector General for Iraq Reconstruction	المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
SOC:	South Oil Company	شركة نفط الجنوب
SOP:	Standard Operating Procedures	الإجراءات التشغيلية المعيارية
TAL:	Transitional Administrative Law	القانون الإداري الانتقالي
TDP:	Targeted Development Program	برنامج التنمية المُحددة الأهداف (المستهدفة)
TCA:	Trade and Cooperation Agreement	اتفاقية تجارة وتعاون
TFBSO:	Task Force to Improve Business and Stability Operations	قوة المهام لتحسين عمليات الأعمال والاستقرار
TIFRIC:	Theater Internment Facility Reintegration Center	مركز إعادة تكامل مرافق الاحتجاز الميدانية

المختصرات والتعريفات

Treasury:	United States Department of Treasury	وزارة المالية الأميركية
UEPS:	Universal Electronic Payment System	نظام الدفع الإلكتروني العالمي/الشامل
UK:	United Kingdom	المملكة المتحدة
UN:	United Nations	الأمم المتحدة
UNAMI:	UN Assistance Mission for Iraq	بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة
UNCAC:	UN Convention Against Corruption	ميثاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
UNDG:	United Nations Development Group	مجموعة التنمية التابعة للأمم المتحدة
UNDG- ITF:	United Nations Development Group Iraq Trust Fund	صندوق الائتمان العراقي لدى مجموعة التنمية في الأمم المتحدة
UNDP:	United Nations Development Programme	برنامج الأمم المتحدة للتنمية
UNHCR:	United Nations High Commissioner for Refugees	المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة
UNICEF:	United Nations Children's Fund	صندوق الأمم المتحدة الدولي للأطفال (اليونيسيف)
UNSCR:	United Nations Security Council Resolution	قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
USAAA:	United States Army Audit Agency	وكالة التدقيق في الجيش الأميركي
USACE:	United States Army Corps of Engineers	سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة
USAID:	United States Agency for International Development	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
USAID: OIG	United States Agency for International Development Office of the Inspector General	مكتب المفتش العام لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
USIP:	U.S. Institute of Peace	معهد السلام الأميركي
USTDA:	U.S Trade and Development Agency	الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية
WHO:	World Health Organization	منظمة الصحة العالمية

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

التقييم، والتعليم العام، وإزالة النزاعات من البرامج وتنسيقها. وأكملت السفارة جردة أولية لكافة برامج مكافحة الفساد الممولة من الحكومة الأميركية. بالإضافة إلى ذلك، وبغرض رصد وتزويد الدعم لجهود الحكومة العراقية قررت السفارة الأميركية ان تتعقب وضعية كل مبادرة لمكافحة الفساد، والتي أعلنت عنها الحكومة خلال مؤتمر مكافحة الفساد الذي عقد في الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

لاحظ المفتش العام وتشجّع بسبب التقدم الذي حققته السفارة خلال مجرد فترة ثلاثة أشهر منذ صدور تقرير المفتش العام الأخير حول مكافحة الفساد. في الوقت الحاضر، تعالج السفارة القلق الذي أثاره المفتش العام في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، لكون الجهود السابقة لإعادة تنشيط وتنسيق الجهود الأميركية لمكافحة الفساد كانت غير فعالة إلى درجة كبيرة وعانت من عدم توفر المتابعة المستمرة من الإدارة. يستمر المفتش العام في تشجيع الالتزام المستدام للسفارة بالإدارة الفعالة لجهود مكافحة الفساد وبالأخص بالنسبة للقيادة والإشراف من جانب مسؤولين كبار على أساس يومي. سوف يستمر المفتش العام في تزويد تقارير ربع سنوية حول وضعية هذا البرنامج.

تعليقات الإدارة والاستجابة للتدقيق

زود المفتش العام مسودة من هذا التقرير إلى وزارة الخارجية الأميركية وإلى السفارة الأميركية في بغداد، ولم تقدم أي واحدة منهما تعليقات على مسودة التقرير.

نقل مشاريع إعادة الاعمار إلى الحكومة العراقية: تحقق بعض التقدم ولكن يجب تنفيذ تحسينات إضافية لتجنب الهدر.
(التقرير SIGIR-8-017، نيسان / أبريل ٢٠٠٨)

المقدمة

هذا التقرير هو آخر التقارير في سلسلة أعدها المفتش العام حول نقل مشاريع إعادة الاعمار الممولة من الحكومة الأميركية^(٦٩٢) إلى الحكومة العراقية. وكما ابلغ عنه المفتش العام في تقرير تموز / يوليو ٢٠٠٧^(٦٩٣)، من الضروري تنفيذ عملية فعّالة لنقل مشاريع الاستثمارات الرأسمالية وذلك لثلاثة أسباب رئيسية: السبب الأول، سوف تتيح هذه العملية للحكومة العراقية بان تدرك أن تنفيذ المشروع قد أنجز وان الولايات المتحدة زودت كافة الوثائق اللازمة والتدريب الضروري. السبب الثاني، تصادق هذه العملية على شرعية قبول الحكومة العراقية للمسؤولية بشأن تشغيل وصيانة واستبدال رأسمال المشروع. السبب الثالث، قبول الحكومة العراقية للمشاريع وصيانتها أمر حاسم لضمان عدم هدر مليارات الدولارات من المساعدة الأميركية لإعادة الاعمار بسبب عدم الصيانة والاستعمال غير الصحيح للأصول الرأسمالية.

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

حدد المفتش العام سابقاً المشاكل التالية في عملية نقل الأصول:

- غياب عملية موحدة بين الوكالات الأميركية لنقل المشاريع المنجزة إلى الحكومة العراقية.
- نقل من جانب واحد للمشاريع إلى وزارات فردية-كوزارة الكهرباء مثلاً- أو نقل المشاريع إلى مسؤولين في المحافظات أو مسؤولين محليين بدون الحصول على ضمانات بأن المسؤولين في الوزارات الذين يملكون سلطة إنفاق تخصيصات الموازنة مستعدون لتأمين استدامة المشروع المنقول.

شملت توصيات المفتش العام خطوات لتحسين العملية كما لتحسين إمكانيات قيام الحكومة العراقية بالصيانة الصحيحة للأصول المنقولة.

هدف هذه المراجعة هو تحديد التقدم الأميركي في تنفيذ توصية توجيهية رئيسية واحدة قدمها المفتش العام لتحسين دقة سياسات الولايات المتحدة وخطتها وإجراءاتها المتبعة في عملية نقل مشاريع إعادة الاعمار الممولة من الحكومة الأميركية إلى الحكومة العراقية. سوف تعالج تقارير مستقبلية توصيات أخرى قدمها المفتش العام حول نقل الأصول كما حول جهود الحكومة العراقية لاستدامة هذه الأصول المنقولة.

النتائج

اتخذت الوكالات الأميركية المشاركة في نشاطات إعادة الاعمار خطوات لتحسين سياسات وخطط وإجراءات نقل الأصول، ولكن يجب تنفيذ أعمال إضافية لمعالجة مشاكل قديمة العهد عرقلت التطبيق الفعال للبرامج. تقع مسؤوليات إدارة نشاطات نقل الأصول على عاتق وزارة الخارجية، وزارة الدفاع والوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

الهيئة الرئيسية المكلفة بإدارة هذه الجهود- مكتب المساعدة الانتقالية للعراق في وزارة الخارجية الأميركية (ITAO) - شكلت مجموعة عمل تعيين الأصول ونقلها (ARTWG) تضم أعضاء من وكالات أخرى لتنفيذ المشاريع. أدت هذه الجهود إلى وضع مسودة اتفاقية بين الوكالات (IA) حول عملية النقل الأميركية قد تستعملها كافة الوكالات المنفذة للمشاريع. يعالج هذا العمل حالات القلق السابقة لدى المفتش العام بسبب عدم اشتراك كافة الوكالات في اتفاقية وقعت عام ٢٠٠٦ تنص على تطبيق سياسة نقل موحدة. مكتب المساعدة الانتقالية للعراق وضع أيضاً في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٧، مسودة "مذكرة تفاهم" (MOU) مع الحكومة العراقية فيما يخص الأدوار والمسؤوليات المرتبطة بنقل الأصول. مع ذلك، فإن

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

التغييرات الإجرائية المنصوص عليها في مسودة الاتفاقية IA ومسودة الاتفاقية مع الحكومة العراقية لم تعالج بالكامل نواقص حرجة معينة في عملية النقل.

سوف تعرّض هذه النواقص، في حال عدم معالجتها بصورة كافية، مجمل الاستثمارات الأميركية في العديد من مشاريع الأصول الرأسمالية إلى خطر استئصالها بصورة غير فعّالة وغير كافية أو عدم استئصالها على الإطلاق. قد تزيد هذه الحالة، بدرجة كبيرة، القلق القائم حول الهدر المرتبط بنشاطات إعادة الاعمار الأميركية في العراق. حدد المفتش العام المجالات التالية التي تتوجب معالجتها:

- يفترق البرنامج حالياً إلى إجراءات مساءلة ومحاسبة واضحة لإدارة عملية النقل، فيما بين الوكالات المشاركة بالبرنامج أي وزارة الخارجية، وزارة الدفاع والوكالة الأميركية للتنمية الدولية. كما أن الهيكلية الإدارية الإجمالية للبرنامج مجزأة مما يؤدي إلى ممارسات غير فعّالة وغير كافية في نقل الأصول. فعلى سبيل المثال، شملت مسودة الاتفاقية (IA) مشاريع ممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق فقط واستثنت مشاريع بقيمة إجمالية تزيد عن ٢,٢ مليار دولار - ممولة من صندوق دعم الاقتصاد (ESF) الذي تديره الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) وصندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) الذي تديره وزارة الدفاع وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) - علاوة على ذلك، فإن مجموعة العمل هيئة غير رسمية تعتمد على تعاون الأعضاء أكثر مما تعتمد على خطوط واضحة لسلطة إدارية وعلى تطبيق سياسات وممارسات معينة. وبذلك لا توجد أية آلية تضمن المحاسبة.
- مسودة الاتفاقية (IA) بين الوكالات الأميركية لإعادة الاعمار لا تتضمن معايير موحدة لعملية نقل الأصول بل تعطي توجيهات للوكالات حول كيفية تطبيق سياساتها وإجراءاتها الخاصة. هذا التعدد في المسؤوليات يؤدي إلى انتشار معايير وإجراءات مختلفة تساهم في غياب الشفافية في عملية النقل وتخلق الفوضى للولايات المتحدة وللحكومة العراقية في آن واحد. خلال عملية التدقيق هذه ابلغ مسؤولون من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، ومن فرقة منطقة الخليج (GRD) ومن القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات (MNSTC-I) ان مسؤولين من الوكالة الأميركية لإعادة الاعمار قد يبحثون عن مسؤولين عراقيين راغبين في التوقيع على وقبول المشاريع على مستويات لا حصر لها، تشمل وزارات، ومحافظات ومجتمعات محلية. وبمثابة استجابة ومحاولة أخيرة، قام مسؤولون أميركيون في بعض الحالات بنقل مشاريع من جانب واحد بسبب فشل محاولاتهم الحصول على قبول رسمي للمشروع من جانب الحكومة العراقية. مع

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

ان مسودة الاتفاقية (IA) تتضمن توجيهها حول استعمال هذا الإجراء، فإنه في بعض الحالات قد يتجاوز حجم عمليات النقل ما كان متوقعاً. فعلى سبيل المثال، أبلغت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وزارتين بأنها ستنقل من جانب واحد ٥٧٥ مشروع ممول من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. عدلت هذه القيادة لاحقاً هذا العدد وانزلته إلى ٣٨٨ مشروع، فُدرت قيمتهم بأكثر من مليار دولار. كانت بعض المشاريع قد نُقلت بصورة غير رسمية"، في السابق. النقل من جانب واحد يعرّض الاستثمار إلى خطر أكبر من خطر عدم صيانتها بصورة صحيحة نظراً لطبيعته المتأصلة.

• الجهود الأميركية للحصول على توقيع الحكومة العراقية على مذكرة التفاهم بشأن أدوار ومسؤوليات نقل الأصول وصلت إلى مأزق. لم يجب نائب رئيس الوزراء على مذكرة التفاهم المسلمة له في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٧. علاوة على ذلك، من المحتمل ان لا تؤدي هذه المذكرة إلى تحسينات ذات شأن، حتى ولو تم توقيعها: تنص المذكرة ان الشروط المذكورة في الوثيقة لا تلزم أي طرف. بالإضافة إلى ذلك، فان غياب اتفاقية موقعة مع الحكومة العراقية يثير القلق بان تتخلف الحكومة العراقية عن استثمار الموارد - الموظفين، التدريب والتمويل - الضرورية لتحقيق الفائدة الكاملة من الاستثمارات الأميركية في إعادة الاعمار. يجب ان تصبح الحكومة العراقية فريقاً أكثر نشاطاً في العملية.

الاستنتاج

مكتب المساعدة الانتقالية للعراق، ووزارة الدفاع والوكالة الأميركية للتنمية الدولية بذلوا جهوداً لتحسين الخطط، والسياسات والإجراءات المتعلقة بنقل الأصول إلى الحكومة العراقية. لكن البرنامج الأميركي يشكو باستمرار من نقاط ضعف خطيرة قد تعرض للخطر، في نهاية الأمر، الكثير من الاستثمارات الأميركية لإعادة إعمار العراق. يعاني البرنامج الأميركي من غياب هيكلية إدارية تزود سلطة محاسبية واضحة كما مجموعة شفافة من سياسات وإجراءات النقل. تتضاعف نقاط ضعف البرنامج أكثر عند عدم الاستجابة في الوقت المناسب للاتفاقية الرسمية لنقل الأصول التي اقترحتها الحكومة الأميركية.

التوصيات

بغية معالجة المسائل القديمة العهد التي أثرت بصورة عكسية، ومن المتوقع ان تستمر في التأثير، على تطبيق برنامج نقل الأصول وخفض خطر عدم استعمال أو هدر الأصول الرأسمالية في العراق الممولة من الحكومة الأميركية، يوصي المفتش العام بان يأمر السفير الأميركي وقائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق سوية بتنفيذ الأعمال التالية:

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

- تقييم الهيكلية الإدارية الحالية لعملية نقل الأصول وتصميم هيكلية جديدة تعطي خطوطاً واضحة للسلطة، والمسؤولية والمحاسبة.
- تصميم مجموعة موحدة وشفافة من السياسات، والعمليات والإجراءات الواجب اتباعها لنقل الأصول، لتستعملها كافة الوكالات المشاركة في كافة المشاريع الأميركية بغض النظر عن مصدر التمويل.
- وضع معايير محددة لإجراء عمليات نقل من جانب واحد كأسلوب "المحاولة الأخيرة" لنقل الأصول الأقل خطراً. يجب ان تؤكد هذه المعايير بوضوح ان عمليات النقل من جانب واحد هي الاستثناء وليست ممارسة عامة وانه يجب الأخذ في الاعتبار اكلاف الاستثمار وتعقيدات الاستدامة.
- الدخول فوراً في مباحثات رفيعة المستوى مع الحكومة العراقية حول مذكرة التفاهم لنقل المشاريع المنجزة من كافة الوكالات الأميركية لإعادة الاعمار الممولة من كافة مصادر التمويل.

تعليقات الإدارة والاستجابة للتدقيق

تلقى المفتش العام تعليقات خطية على مسودة هذا التقرير من وزارة الخارجية، وفرقة منطقة الخليج. توافق وزارة الخارجية على وجوب استعمال إجراءات موحدة لعملية نقل الأصول ولكنها تعتقد بوجوب ترك التفاصيل الفنية لنقل الأصول إلى الوكالات القائمة بالتنفيذ. لم توافق وزارة الخارجية على وجوب ان تشمل عملية النقل مشاريعاً منفذة من كافة مصادر التمويل كما لم توافق فرقة منطقة الخليج أيضاً على ان استعمال عمليات وإجراءات مختلفة يعرقل تسليم الحكومة الأميركية للأصول إلى الحكومة العراقية. يستمر المفتش العام في الاعتقاد بضرورة وضع إجراءات موحدة وسوف يتسمر في التأكد من هذه المسألة في أعمال المتابعة.

عمليات التدقيق الجاري تنفيذها

يقوم المفتش العام حالياً بعمليات التدقيق التالية:

- تدقيق المفتش العام SIGIR-7022: مراجعة الإنفاق والأداء بموجب عقود المشروع المشترك لفلور-اميك (FluorAMEC) – قطاعات الكهرباء والأشغال العامة/المياه (تركيز على مراجعة العقود).

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

- تدقيق المفتش العام SIGIR-7023: مراجعة الإنفاق والأداء بموجب عقود مؤسسة تريانغل للأبحاث (Research Triangle Institute)
- تدقيق المفتش العام SIGIR-8001: مسح صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF).
- تدقيق المفتش العام SIGIR-8003: مراجعة الإنفاق والأداء بموجب مشاريع كيلوغ براون اند روت سرفيسز انك (KBR) لإعادة الإعمار – قطاع النفط (تركيز على مراجعة العقود).
- تدقيق المفتش العام SIGIR-8004: مراجعة ١٠٠ عملية تدقيق نفذها المفتش العم (تقرير شامل).
- تدقيق المفتش العام SIGIR-8006: مراجعة الإنفاق والأداء بموجب مشاريع بارسونز لإعادة الإعمار - الأمن والعدل.
- تدقيق المفتش العام SIGIR-8016: مسح عقود الحكومة الأميركية المتعلقة بمهمات السلامة الشخصية في العراق.
- تدقيق المفتش العام SIGIR-8017: مراجعة عقود وزارة الدفاع الأميركية في العراق مع شركة ايجيز برايفيت سكيوريتي (Aegis Private Security Company).
- تدقيق المفتش العام SIGIR-8018: مراجعة صندوق الاستجابة السريعة (QRF) وبرنامج المساعدة السريعة للعراق (IRAP).
- تدقيق المفتش العام SIGIR-8019: مراجعة مشتركة مع المفتش العام في وزارة الخارجية لعقد بلاكووتر وأوامر المهمة المترافقة لشركة ووردوايد برسونال بروتكتيف سرفيسز (Worldwide Personal Protective Services). (يحل محل تدقيق المفتش العام ٧٠١٨ السابق).

عمليات التدقيق المخطط لتنفيذها

صادق الكونغرس الأميركي مؤخراً على قانون الترخيص للدفاع القومي للعام ٢٠٠٨ وسّع نطاق عمل المفتش العام ومدّد تفويضه إلى أبعد من العام ٢٠٠٨، التاريخ النهائي المقرر سابقاً. سوف يتسمر المفتش العام في العمل حتى بعد انقضاء ١٨٠ يوماً على التاريخ الذي

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

تبقى فيه المبالغ المخصصة، أو المتوفرة بأشكال أخرى، لإعادة إعمار العراق وغير المنفقة التي تقل عن ٢٥٠ مليون دولار.

مدد القانون سلطة التدقيق للمفتش العام بحيث تشمل كافة صناديق التمويل المخصصة لإعادة إعمار العراق بدون النظر إلى السنة المالية وبدون ان تتقيد هذه السلطة بحسابات تخصيص محددة. وسع هذا التغيير أيضاً نطاق التفويض القانوني السابق المعطى للمفتش العام حول إنجاز إعداد تقرير تدقيق شرعي لكافة الأموال المخصصة أو الموفرة بأشكال أخرى لإعادة إعمار العراق قبل ان يتوقف المفتش العام عن العمل. علاوة على ذلك أعطى القانون أيضاً إلى المفتش العام دوراً رئيسياً في وضع خطة تدقيق شاملة لمجموعة من عمليات تدقيق العقود، والعقود من الباطن، وأوامر المهمة وأوامر التسليم التي أصدرتها وكالة فدرالية من أجل تنفيذ مهمات الأمن وإعادة الإعمار في العراق وذلك بالتشاور مع مفتشين عامين آخرين.

وضع المفتش العام مؤخراً خطة استراتيجية جديدة للسنتين التقييميتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تستند إلى تقييم إجمالي لجهود التدقيق التي نفذها حتى هذا التاريخ كما جهود تنفيذ شروط قانونية شرعت حديثاً. ينوي المفتش العام إنجاز جهوده في التدقيق ضمن سياق الأهداف الثلاثة الواسعة النطاق التالية:

- تحسين ممارسة الأعمال والمحاسبة في إدارة العقود ومنح إعادة إعمار العراق.
- تقييم وتقوية اقتصاد وكفاية وفعالية البرامج والعمليات المصممة لتسهيل إعادة إعمار العراق.
- السعي لتحسين المتواصل لمنتجات وخدمات المفتش العام.

الهدف الأول: انهمك المفتش العام في إنجاز مجموعة من تدقيقات مركزة على عقود كبيرة تعود لإعادة إعمار العراق، استعداداً لتنفيذ شرط إعداد تقرير تدقيق شرعي نهائي في المستقبل. ركزت عمليات التدقيق هذه على الإدارة والإشراف الإجمالي على العقود، وعلى نتائج هذه العقود وتقييم احتمالات تعرضها للاحتيال، وللهدر ولسوء الاستعمال. سوف يوسع المفتش العام تدقيقات العقود في المستقبل لتشمل عقوداً نُفذت من خلال تمويلات وتخصيصات إضافية، وتشمل أيضاً سنوات التمويل، والبرامج بضمنها عقود إنشائية كما عقود غير إنشائية. سوف يشدد المفتش العام بشكل موسع على عمليات تدقيق عقود الأمن الشخصي لناحية التوافق مع الشروط القانونية الجديدة.

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الهدف الثاني: بحلول السنة الخامسة في العراق وخلال فترة انتقال ونقل المشاريع إلى الحكومة العراقية، من المتوقع ان تُطرح أسئلة تتعلق بالتقدم الإجمالي الذي تحقق في تنفيذ الأهداف الأميركية في مناطق نُفذت فيها برامج رئيسية تؤثر على قدرة العراق على تأمين حكم ذاتي ثابت، وتنمية اقتصادية وأمن. لذلك سوف يكرس المفتش العام موارداً لتوسيع ما يشمل التدقيق من برامج تهدف إلى تقديم المساعدة في هذه المجالات الثلاثة.

الهدف الثالث: من أجل زيادة قدراته في تحقيق شروط التدقيق الشرعي والمتطلبات الموسعة الأخرى، يتوقع المفتش العام ان يطلق جهداً رائداً لتشكيل ثلاثة خلايا تدقيق شرعي يتكون كل منها من شخصين، مدقق ومحقق، لتعزيز قدرة المفتش العام على كشف الاحتيال ولتوثيق المعلومات الثبوتية الضرورية لدعم الدعاوى المدنية أو الجنائية.

يطور المفتش العام الآن خطة عمل أكثر تفصيلاً أكثر على المستوى التكتيكي تركز على عمليات التدقيق الفردية المطلوب نجازها بموجب خطته الاستراتيجية. للحصول على مزيد من المعلومات حول خطة التدقيق الاستراتيجية الجديدة للمفتش العام. راجع موقع المفتش العام على الإنترنت www.sigir.mil/audits.

عمليات التفتيش

في ربيع السنة هذا قِيم المفتش العام وأصدر تقاريراً حول سبعة مشاريع. شملت أربعة من التقييمات السبعة أعمال الإغاثة وإعادة الإعمار الممولة بموجب برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP). كما قيم المفتش العام أيضاً مشروعين، أحدهما موضوعه الإنشاءات والآخر الاستدامة، ممولين من صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF). بالإضافة إلى مشروع ممول من خلال مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) لدى وزارة الخارجية.

تركزت عمليات تقييم الاستدامة التي نفذها المفتش العام على ما إذا كانت المشاريع المسلمة إلى العراقيين تعمل وفق القدرة المقررة لها في العقد الأساسي أو حسب هدف أمر المهمة. من أجل تحقيق ذلك، كان يحدد المفتش العام ما إذا كانت المشاريع أصبحت تعمل وفق القدرة المقررة لها عندما استلمتها الحكومة الأميركية، وثم عندما جرى نقلها إلى مشغلين عراقيين، وخلال عملية التقييم. بالإضافة إلى ذلك، كان يحدد المفتش العام ما إذا كانت عملية الاستدامة مخططة بصورة ملائمة وعمّا إذا كان من المحتمل لها ان تستمر.

كانت الأهداف العامة لعمليات تقييم الإنشاءات التي قام بها المفتش العام هي التالية:

- هل تم التصميم الملائم لمكونات المشروع قبل الإنشاء أو التركيب؟
- هل تلبى أعمال الإنشاء أو إعادة التأهيل معايير التصميم؟
- هل كانت برامج مراقبة النوعية (QC) لدى المقاول وبرامج الحكومة الأميركية لضمان النوعية (QA) ملائمة؟
- هل عولجت بصورة ملائمة مسألة استدامة المشروع وفعاليتته التشغيلية؟
- هل كانت نتائج المشروع متناسقة مع الأهداف الأصلية.

أنجز المفتش العام برنامج عمليات تفتيش، منذ بدأ تنفيذه في صيف عام ٢٠٠٥، ١١٥ تقرير تقييم للمشاريع، و٩٦ عملية تفتيش في موقع العمل، و٤٨١ عملية تقييم جوية.

عمليات تفتيش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

وكما حصل في أرباع السنوات السابقة، أعاق عدم استتباب الأمن في أجزاء من البلاد مشاريع إعادة إعمار العراق وعمليات التقييم من قبل المفتش العام وقيدت إلى حد كبير إمكانية الوصول إلى مواقع المشاريع. وبسبب نشاط المتمردين في منطقة الناصرية تقيدت عمليات التفتيش في موقع العمل لمحطة معالجة المياه في الناصرية بحوالي ٣٠ دقيقة فقط لكل عملية واحدة. وعلى نفس هذا المنوال، هذه الخطوط رفض مقاول الأمن الخاص والجيش الأميركي تلبية طلبات فرق التفتيش تأمين حرس للوصول إلى مشروع محطة رفع مياه الصرف الصحي G6 في الغزالية. وبالتالي، لم يتمكن المفتش العام من تنفيذ عملية تقييم في موقع العمل.

في ربع السنة هذا، قيمت عمليات التفتيش التي قام بها المفتش العام وللمرة الأولى مشروعاً ممولاً من مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL). جرى تمويل مشروع توسيع سجن الناصرية من مكتب شؤون المخدرات لإنشاء مبنى أمني متوسط إضافي يتسع لإيواء ٤٠٠ سجين، ومبنى مرافق للزيارة، وموقع للعمل، وتمديدات لمرافق الخدمات، وكافة الإنشاءات الأمنية كاملة مع كافة الأثاثات، والتجهيزات، والمعدات، والمباني جاهزة للتشغيل المستدام. كان مشروع توسيع سجن الناصرية قد أنجز بنسبة ١٧% عند تفتيشه، وكانت التصاميم والأعمال الإنشائية متوافقة مع أهداف المشروع. سوف يكتمل مشروع إنشاء وحدة إسكان تتسع لإيواء ٤٠٠ سجين في حال استمرت النوعية الجارية للإنشاءات والإدارة الفعالة للمشروع.

يُدرج الجدول ٣-٤ عمليات تقييم المشاريع التي أنجزها المفتش العام خلال ربع السنة هذا. انظر الملحق ١ للحصول على لائحة كاملة لعمليات تقييم المشاريع من أرباع السنوات السابقة. يبين الشكل ٣-١ الموقع التعريفي لكل مشروع جرى تقييمه خلال ربع السنة هذا كما في أرباع السنوات السابقة.

عمليات تقييم المشاريع من قبل المفتش العام

يزود هذا القسم موجزات لتقارير تقييم المشاريع التي أنجزها المفتش العام خلال ربع السنة هذا. راجع موقع المفتش العام على الإنترنت www.sigir.mil.

محطة معالجة المياه في الناصرية

الناصرية-العراق

(تقرير SIGIR PA-07-116)

هدف أمر التسليم كان تصميم وإنشاء نظام إمداد جديد لمياه الشرب يتكون من محطة جديدة لمعالجة المياه قادرة على إنتاج ٢٤٠ ألف متر مكعب يومياً من مياه الشرب وحوالي ١١٠ كيلو مترات من أنابيب النقل لخدمة خمس مدن داخل محافظة ذي قار. علاوة على ذلك، فرض أمر المهمة على المقاول تأمين فترة عمليات وصيانة بعد اختبار الأداء الناجح وإدارة ثلاثة حصص تدريب في المدرسة وفي موقع العمل للعراقيين الذين تعين أسماءهم وزارة البلديات والأشغال العامة (MMPW).

عمليات تفتيش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الجدول ٤-٣
سبعة مشاريع جرى تقييمها في ربع السنة هذا

اسم المشروع	نوع التقييم	المحافظة	الكلفة المقررة	الوكالة المنفذة	مصدر التمويل	المقاول	منطقة فرقة منطقة الخليج
محطة معالجة المياه في الناصرية	استدامة	الناصرية	\$٢٧٦,٧٣٠	فرقة منطقة الخليج (GRD)	صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق (IRRF)	شركة فلوراميك (FluorAmecc)	الجنوب
إصلاح محطة رفع مياه الصرف الصحي G6 في الغزالية	إنشاء	بغداد	\$٣٢٩	فرقة منطقة الخليج (GRD)	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)	محلي	الوسط
مجمع وزارة الداخلية في كردستان	إنشاء	أربيل	٧,٤٠٠	فرقة شمال منطقة الخليج (GRN)	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)	تغريس (تركيا)	الشمال
المدرسة الابتدائية في سروران	إنشاء	أربيل	\$٦٩٤	فرقة شمال منطقة الخليج (GRN)	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)	محلي	الشمال
المدرسة المتوسطة في بيناسلوا	إنشاء	أربيل	٦٠٢	فرقة شمال منطقة الخليج (GRN)	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)	محلي	الشمال
توسيع سجن الناصرية	إنشاء	الناصرية	\$٦,٢٦٣	فرقة جنوب منطقة الخليج (GRS)	مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL)	محلي	الجنوب
متابعة توسيع سجن الناصرية	إنشاء	الناصرية	\$١٥,٥٢٣	فرقة جنوب منطقة الخليج (GRS)	صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق (IRRF)	محلي	الجنوب

عمليات تفتيش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الشكل ١-٣
عمليات تقييم المشاريع

المواقع التقريبية للمشاريع ال ١١٥ حيث أجريت عمليات التفتيش وجرى تحليلها أو الإبلاغ عنها حتى هذا التاريخ



مشروع إمداد مياه الشفة في الناصرية، بكلفة حوالي ٢٧٧ مليون دولار الذي يضم محطة معالجة المياه في الناصرية والمرافق وخطوط النقل المترافقة معها يعد أكبر مشروع مياه مولته الحكومة الأميركية في العراق، وأحد أكبر مشاريع إعادة الإعمار في العراق بوجه عام.

صمم هذا المشروع بالأساس كمشروع مشاركة بالكلفة مع الحكومة العراقية. تمول الحكومة الأميركية مشروع إمداد المياه وتمول الحكومة العراقية تأمين الطاقة الدائمة المطلوبة للتشغيل، وإصلاح التسربات في نظام التوزيع للسماح بانسياب مياه الشرب من خطوط النقل إلى المستهلك النهائي، وتزود موظفين مؤهلين و مندفعين لكي يدر بهم المقاول، شركة فلور اميك (FluorAMEC)، لتشغيل وصيانة المرفق بعد تسليمه إلى الحكومة العراقية.

بغية زيادة كمية وتحسين نوعية المياه المتوفرة للمواطنين القاطنين في خمس مدن من محافظة ذي قار، صممت محطة معالجة المياه في الناصرية لتعمل ٢٤ ساعة في اليوم بسعة

عمليات تفتيش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

إنتاج إجمالي تبلغ ٢٤٠ ألف متر مكعب من مياه الشرب يومياً (١٠ آلاف متر مكعب في الساعة). بدأت أعمال الإنشاءات في آب / أغسطس ٢٠٠٤، وجرى اختبار تشغيلها في حزيران / يونيو ٢٠٠٧. وسلم المشروع رسمياً إلى الحكومة العراقية في ١٢ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٧. لكن عند التسليم، تخلفت الحكومة العراقية عن تزويد الطاقة التي يمكن الاعتماد عليها من الشبكة الوطنية للكهرباء، وعن إصلاح التسربات في نظام التوزيع، وعن تزويد موظفين مؤهلين ومدفعين لتدريبهم.

خلال اختبارات التشغيل، لم تتمكن شركة فلور اميك من اختبار الإنتاج التشغيلي الإجمالي للمرفق لان الحكومة العراقية لم تؤمن طاقة يعتمد عليها من الشبكة الوطنية للكهرباء إلى محطة معالجة المياه.

أهداف تقييم المشروع

كان الهدف من تقييم هذا المشروع تزويد معلومات في الوقت الحقيقي حول الإغاثة وإعادة الإعمار إلى أطراف معنيين لتمكينهم من اتخاذ الإجراءات المناسبة، عندما يكون ذلك مبرراً. على وجه التخصيص، حدد المفتش العام ما إذا كان المشروع المكتمل يعمل بالسعة المقررة في هدف العقد الأصلي لأوامر المهمة. من أجل تحقيق ذلك، حدد المفتش العام ما إذا كان المشروع يعمل بالسعة الكاملة أو القدرة الكاملة عندما قبلته الحكومة الأميركية وعند نقله إلى الوزارة العراقية المناسبة وعند مراقبته خلال زيارات الموقع.



عداد الانسياب المعطل جرى تفكيكه من قبو عدادات محطة المضخات للخدمة العالية



مياه الصرف الصحي تغمر المجتمعات الأهلية في الناصرية

عمليات تفتيش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الاستنتاجات

زار المفتش العام محطة معالجة المياه في الناصرية مرتين في ٦ كانون الأول ٢٠٠٧، و ٢١ شباط / فبراير ٢٠٠٨. كانت المحطة خلال كلا الزيارتين تعمل فقط وفق نوبة عمل واحدة من ثماني ساعات يومياً، وتنتج ما بين ٢٠٠٠ و ٢٣٠٠ متر مكعب في الساعة من مياه الشرب. علاوة على ذلك، كانت كمية المياه المعالجة تزود إلى ثلاث مدن فقط من المدن الخمس. لم يتمكن مواطني مدينتي الديوانية وسوق الشيوخ من الوصول إلى المياه المعالجة بسبب الصنابير غير الشرعية المركبة على خط النقل وضعف أنظمة التوزيع. نتيجة ذلك، وقت زيارتي المفتش العام للموقع كانت محطة معالجة المياه تنتج فقط ٢٠% من إنتاجها المقرر، وتعمل وفق نوبة عمل واحدة من ثماني ساعات فقط في اليوم، وتخدم نسبة ٦٠% فقط من المدن المقرر ان تغذيها بالمياه.

نتج ذلك بسبب عدد من العوامل:

- عدم توفر طاقة يعتمد عليها من الشبكة الوطنية للكهرباء.
- عانى نظام التوزيع القديم من تسربات وكان عاجزاً عن تحمل الضغوط والتدفقات الأعلى للمياه.
- تركيب صنابير مياه غير شرعية على خط النقل إلى الديوانية.
- كان موظفو وزارة البلديات والأشغال العامة غير المؤهلين وغير المندفعين غير راغبين في الحضور الثابت إلى حصص التدريب التي نظمها المقاول.

لم تعالج الحكومة العراقية هذه المسائل طوال أربعة أعوام تقريباً، ولأن الوزارات العراقية كانت عاجزة عن تزويد طاقة يعتمد عليها من الشبكة الوطنية وتأمين عدد كافٍ من الموظفين المؤهلين والمندفعين، كانت محطة معالجة المياه تعمل بمعدل إنتاج قدره ٢,٣٠٠ متر مكعب في الساعة فقط خلال الزيارة الثانية للمفتش العام في ٢١ شباط / فبراير ٢٠٠٨. بالإضافة إلى ذلك وبسبب رفض وزارة البلديات والأشغال العامة معالجة مسألة صنابير المياه غير الشرعية والوضع البالي لنظام التوزيع، لم تتوفر مياه الشرب لمدينتي الديوانية وسوق الشيوخ. نتيجة الإعاقات العراقية تصل مياه الشرب فقط إلى قسم من الشعب العراقي التي صممت وخصصت لخدمته.

عمليات تفتيش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

التزم مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) بتأميم نجاح هذا المشروع. ومن أجل إنقاذ الاستثمارات المهمة التي أجرتها حكومة الولايات المتحدة نيابة عن ولفائدة الشعب العراقي، شكل مكتب المساعدة الانتقالية للعراق وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي ووزارة البلديات والأشغال العامة فريق تقييم فني لتحديد الوضع الحالي لمحطة معالجة المياه وكفاية موظفي وزارة البلديات والأشغال العامة والحلول الممكنة.

إشارات التحسن

لاحظ المفتش العام منذ زيارته للموقع بعض التحسينات نتيجة تأثير جهود الحكومة الأميركية وعلى وجه الخصوص السفير الأميركي، ومكتب المساعدة الانتقالية للعراق، وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي. فعلى سبيل المثال، ورغم عدم إمكانية تحديد القياس الدقيق للمياه المعالجة بسبب تعطل عدادات الانسياب فقد ابلغ المفتش العام ان محطة معالجة المياه في الناصرية زادت من إنتاج المياه المعالجة من ٢٣٠٠ متر مكعب في الساعة إلى ٦ آلاف متر مكعب في الساعة. علاوة على ذلك، قرر المحافظ والمجلس البلدي لمدينة الديوانية مؤخراً نزع الصنابير غير الشرعية عن خطوط النقل، الأمر الذي سوف يسمح لمحطة معالجة المياه بإعادة فتح الخط وتزويد المياه المعالجة إلى مدينة الديوانية.

مع ان هذه الأعمال مشجعة، فلا زالت الحكومة العراقية بحاجة إلى إيجاد حلول للمدى الطويل لمسائل الطاقة التي يعتمد عليها من الشبكة الوطنية، وخطوط التوزيع المتسربة، والموظفين المؤهلين والمندفعين لتشغيل وصيانة محطة معالجة المياه ٢٤ ساعة في اليوم، سبعة أيام في الأسبوع. كرّس السفير الأميركي، ومكتب المساعدة الانتقالية للعراق، وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي جهودهم لمساعدة الحكومة العراقية في إيجاد وتطبيق الحلول الضرورية.



نموذج للتسربات في خطوط التوزيع عبر أرجاء العراق

التوصيات وتعليقات الإدارة

أوصى المفتش العام، من أجل حماية استثمارات الحكومة الأميركية البالغة ٢٧٧ مليون دولار، بأن يراجع بشكل شامل مدير ومكتب المساعدة الانتقالية للعراق التقرير الذي أعده فريق التقييم الفني والمقترحات اللاحقة، وان يحدد الطريقة الفعالة لزيادة الإنتاج التشغيلي حتى السعة التصميمية، ومنع حصول تلف لاحق بمعدات المحطة وتسريع تطبيق الخطة. راجع مكتب المساعدة الانتقالية للعراق وفرقة منطقة الخليج مسودة التقرير ووافقا بصورة عامة على استنتاجاته وتوصياته، وزودوا كلاهما معلومات توضيحية أدمجت في التقرير النهائي. راجع المفتش العام التعليقات التوضيحية وعدل التقرير النهائي حسب ما هو ملائم.

إصلاح محطة رفع مياه الصرف الصحي G6 في الغزالية، بغداد-العراق (تقرير 1-118-07-PA-SIGIR)

كان هدف هذا العقد ترميم محطتي رفع مياه الصرف الصحي في منطقة الغزالية إلى السعة التشغيلية المصممة. في ٢٦ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٦، صدر أمر التسليم رقم ٠٠٠٦، للعقد W917BG-06-D-0007، إلى مقاول محلي بمبلغ ٣٢٨،٧٧٥ دولار. كانت أعمال الإصلاح وإعادة التأهيل تشمل استبدال وصيانة المولدات الكهربائية والمضخات في كل موقع بالإضافة إلى أعمال التحكم والأشغال الكهربائية وتجديدات هندسية معمارية محدودة. محطتا رفع مياه الصرف الصحي المشمولتان في هذا العقد كانتا المحطتين محطتي رفع مياه الصرف الصحي G6 و G7 في الغزالية. صدر إشعار المباشرة بالعمل في ٧ تشرين الثاني /

عمليات تفتيش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

نوفمبر ٢٠٠٦، لفترة أداء لإنجاز المشروع تبلغ ١٥٠ يوماً. في ١٠ تشرين الثاني ٢٠٠٧، تم إلغاء العمل بأمر التسليم بسبب "تغير في الظروف الأمنية"، التي حصلت في كلا محطتي الرفع، الأمر الذي منع المقاول من إنجاز المشروعين.

هدف تقييم المشروع

هدف تقييم هذا المشروع كان تزويد معلومات في الوقت الحقيقي لمشروع الإغاثة وإعادة الاعمار حول إصلاح محطة الرفع G-6 في الغزالية، بغداد، إلى الهيئات المعنية لتمكينها من اتخاذ العمل الملائم عند بروز ما يبرر ذلك. على وجه التخصيص حدد المفتش العام ما يلي:

- هل كانت مكونات المشروع مصممة بصورة ملائمة قبل الإنشاء أو التركيب؟
- هل كانت أعمال الإنشاء وإعادة التأهيل تلبى معايير التصميم؟
- هل كان برنامج مراقبة النوعية قيد الاستعمال؟
- هل كان العقد أو أمر المهمة يعالج مسألة استدامة المشروع؟
- هل كانت نتائج المشروع متوافقة مع الأهداف الأصلية؟

كان الجيش الأميركي في السابق قادراً على تأمين حرس يرافق فريق التفتيش من مكتب المفتش العام إلى محطة رفع مياه الصرف الصحي G7 في الغزالية^(٦٩٥). ولكن بسبب نشاط المتمردين في منطقة محطة رفع مياه الصرف الصحي G6 في الغزالية، رفض الجيش الأميركي ومقاول الأمن الخاص الطلبات المتكررة لفريق التقييم للحصول على حرس يرافق الفريق لتفتيش الموقع. بالتالي اعتمد هذا التقييم بصورة حصرية على المعلومات التي جرى الحصول عليها من ملف العقد والتصوير الجوي لموقع المشروع. شمل ملف العقد وثيقة العقد، تعديلات العقد، جدول الكميات، تقارير مراقبة النوعية وضمان الجودة، صوراً فوتوغرافية لتقدم عمليات الإنشاء وفواتير.

عمليات تفتيش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الاستنتاجات

حددت عملية التقييم ما يلي:

- لم يحتو ملف العقد وثائق حول تصميم المكونات. طلب بيان أعمال للعقد من المقاول إعداد تصاميم تشمل الهندسية المعمارية، والهيكلية، والميكانيكية، وسمكرة، وكهربائية. وفرض جدول الكميات على المقاول ان يفحص ويعد تقريراً حول المضخات، وصمامات، وخطوط الأنابيب، وفتحات المراقبة، وأجهزة التحكم، والمولدات، ولوحات التوزيع الكهربائية. لم يتضمن ملف العقد عروض التصميم الضرورية من المقاول، كالرسوم البيانية التي تحدد تدفق مياه الصرف الصحي الداخلة إلى محطة الغزالية G6 والخارجة منها إلى كامل منطقة الغزالية. بالإضافة إلى ذلك، لم يوجد في الملف أية رسوم تخطيطية تعطي توضيحات حول مواقع تركيب قطع معينة من المعدات ووظائفها.
- نظراً لعدم تمكن المفتشين من زيارة محطة رفع مياه الصرف الصحي G6 في الغزالية استند المفتش العام في تقييم نوعية العمل إلى الوثائق الموجودة في ملف العقد. أثبت ملف العقد بالوثائق ان سلاح الهندسة في الجيش الأميركي أجرى تفتيشاً في نيسان / أبريل ٢٠٠٧، ووجد خلاله نماذجاً ذات شأن عن نوعية متدنية من الأعمال التي نفذها المقاول. فعلى سبيل المثال، لم تكن إحدى المضخات المغمورة الغاطسة موصولة بالمولد أو بشبكة الطاقة الكهربائية الوطنية، وكانت وصلات الأنابيب غير مكتملة، وعدّاد الأمبير لا يعمل، ولوحظ عمل من نوعية سيئة في مبنى الخدمات. ابلغ سلاح الهندسة في الجيش الأميركي المقاول بهذه النواقص.

عمليات تفتيش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)



تصوير جوي لمحطة رفع مياه الصرف الصحي G6 في الغزالية

كانت خطة مراقبة النوعية لدى المقاول مفصلة بدرجة كافية، بضمنها استعمال التقارير اليومية لمراقبة النوعية من اجل توثيق نواقص الإنشاء. لكن تطبيق برنامج مراقبة النوعية لدى المقاول لم يحدد وجود أية نواقص في الإنشاء ذات شأن، مثل ممارسات تركيب المعدات الكهربائية الخطرة المحتملة. بالإضافة إلى ذلك لم، يوجد سجل نواقص في تقارير مراقبة النوعية العائدة لهذا المشروع.

- عانى برنامج ضمان النوعية للحكومة الأميركية من الوضع الأمني المتدهور في المنطقة. استناداً إلى وثائق سلاح الهندسة في الجيش الأميركي هناك تقارير حول ضمان النوعية لهذا المشروع لا تغطي أكثر من ١١ يوماً. وقد صدر آخر تقرير يومي حول ضمان النوعية في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٦.
- الاحتياجات المفروضة في العقد وأمر التسليم تضمنت معالجة مسألة الاستدامة. فرض شرط "إدارة الكفالة" على المقاول تزويد كفالة إجمالية للإنشاءات لمدة سنة واحدة؛ وفرض أمر التسليم على المقاول ان يزود كافة كتيبات التعليمات والصيانة وكافة الكفالات المصدقة ومن اجل المحافظة على استمرارية استعمال المولدات

عمليات تفتيش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الكهربائية في موقع العمل، نص أمر التسليم على تزويد محطة رفع مياه الصرف الصحي بكمية من الوقود تكفي لستة أشهر.

- ألغي العمل بالعقد بسبب الوضع الأمني المتدهور في المنطقة الأمر الذي منع المقاول من إكمال الأشغال، وبالتالي لم تن نتائج مشروع تجديد وإنشاء محطة رفع مياه الصرف الصحي G6 في الغزالية يتوافق مع الأهداف الأصلية المنصوص عليها في أمر التسليم. طلب بيان العمل لأمر التسليم من المقاول "تزويد مرفق كامل جاهز للاستعمال عند انتهاء الإنشاء"، وعند إلغاء العمل بالمشروع لم يكن مرفق G6 في الغزالية صالحاً للتشغيل. تظهر الوثائق في ملف العقد انه لم يتم وصل المرفق بشبكة التوزيع الرئيسية.

تولي الحكومة العراقية المسؤولية

تم إنشاء مركز العمليات المشتركة لإعادة الاعمار (JROC) لتنسيق ومزامنة جهود إعادة الإعمار في بغداد. يضم المركز ممثلين عن القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I)، والفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) في بغداد (MND-B)، ووزارة الخارجية الأميركية (DoS)، وفريق إعادة الاعمار المحافظات (PRT) في بغداد، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، والحكومة العراقية، وسلاح الهندسة (USACE) في فرقة منطقة الخليج (GRD).

تزود كل منظمة بيانات إلى مركز العمليات المشتركة لإعادة الاعمار تقدم "صوتاً موحداً" إلى لجنة التخطيط المشتركة التي تقرر بشأن مشاريع الخدمات للمناطق المستهدفة بموجب هذه العملية. تولت أمانة العاصمة بغداد مسؤولية تنفيذ عدد من مشاريع مياه الصرف الصحي في بغداد بضمنها محطة رفع مياه الصرف الصحي G6 في الغزالية.

التوصيات وتعليقات الإدارة

نظراً للوضع الأمني الحالي في منطقة الغزالية، وتولي أمانة العاصمة المسؤولية عن عدد من مشاريع مياه الصرف الصحي في بغداد، بضمنها محطة رفع مياه الصرف الصحي G6 في الغزالية لم يحتوي هذا التقرير على توصيات حول أية أعمال تصحيحية. لذلك، لم تكن تعليقات الإدارة مطلوبة. راجعت فرقة منطقة الخليج (GRD) التقرير ولم يكن لديها أية تعليقات إضافية.

تجديد مجمع وزارة الداخلية لحكومة إقليم كردستان: أربيل، العراق

تقرير SIGIR PA-08-119

الهدف من هذا المشروع الممول من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) كان إصلاح مجمع وزارة الداخلية لحكومة إقليم كردستان الذي أصيب بأضرار جسمية نتيجة تفجير سيارة محملة بالمتفجرات في ٧ أيار / مايو ٢٠٠٧. قدرت القيمة الأصلية للمشروع بـ ٥,٩ مليون دولار. لكن عندما تقرر لاحقاً أن البناء تضرر بدرجة لا يمكن معها إصلاحه، زودت حكومة إقليم كردستان مبلغ ١,٥ مليون دولار إضافياً لتغطية أكلاف هدم وإعادة بناء المبنى.

أهداف تقييم المشروع

كان الهدف من تقييم هذا المشروع تزويد معلومات في الوقت الحقيقي حول أعمال الإغاثة وإعادة الإعمار إلى الهيئات المعنية لتمكينها من اتخاذ العمل الملائم عند بروز ما يبرر ذلك. أجرى المفتش العام هذا التقييم المحدود النطاق استناداً إلى معايير النوعية لعمليات التفتيش التي أصدرها المجلس الرئاسي حول النزاهة والفعالية. شمل فريق التقييم هذا مهندس/مفتش، ومدقق/مفتش. وعلى وجه التخصيص، أجاب المفتش العام على الأسئلة التالية:

- ١- هل تم تصميم مكونات المشروع بصورة كافية قبل بدء الإنشاء أو التركيب؟
- ٢- هل كانت أعمال الإنشاء وإعادة التأهيل تلبى معايير التصميم؟
- ٣- هل استعمل برنامج كافٍ لإدارة النوعية؟
- ٤- هل عالج العقد أو أمر المهمة مسألة استدامة المشروع؟
- ٥- هل سوف تتوافق نتائج المشروع مع أهدافه الأصلية؟

الاستنتاجات

حددت عملية التقييم ما يلي:

- تمّ تصميم مكونات المشروع بصورة كافية قبل الإنشاء أو التركيب. كان تخطيط الإنشاء كافياً لأن بيان العمل المتعلق بالعقد منح للمقاول "إمكانية العمل المخصص والمرونة في تحديد نطاق العمل. كما ان فريق الهندسة في سلاح الهندسة للجيش الأميركي (USACE) التابع لقيادة منطقة الخليج – الشمال

عمليات تفتيش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

(GRN)، ووزارة الداخلية في حكومة إقليم كردستان عملاً بشكل وثيق مع المقاول بشأن المراجعة والموافقة على الإنشاء وخطط مراقبة النوعية (QC). وأخيراً، كان المقاول قد أنشأ مؤخراً المجمع الأصلي (قبل ان يتم تفجيره) لحساب حكومة إقليم كردستان وأعطى معلومات مفصلة حول التصميم، والمواد، والموارد الضرورية لإكمال عملية التجديد.

- لاحظ المفتش العام ان نوعية الصنع والمواد المستعملة في الإنشاء كانت ملائمة. أمنت الشراكة بين فرقة منطقة الخليج- الشمال، حكومة إقليم كردستان، والمقاول وجود فريق إداري فعال نتج عنه تنفيذ نوعي للعقد وإدارة نوعية للإنشاءات.
- سهلت خطة مراقبة النوعية (QC) لدى المقاول، وبرنامج ضمان النوعية (QA) للحكومة الأميركية التجديد النوعي لمجمع وزارة الداخلية. وصفت خطة مراقبة النوعية لدى المقاول الإجراءات، والممارسات، والهيكليات التنظيمية المحددة، كما وتتابع النشاطات الواجب ان يطبقها المقاول لتنفيذ العمل وفقاً لشروط العقد.
- تحقق برنامج ضمان النوعية للحكومة الأميركية من فعالية ودقة خطة مراقبة النوعية لدى المقاول والإجراءات اللازمة لإنتاج نوعية العمل المطلوب.
- أظهرت حكومة إقليم كردستان خلال السنة التي سبقت عملية التفجير إدارة ناجحة لاستدامة مجمع وزارة الداخلية. سوف يكون مبنى الصيانة والتشغيل تحت إدارة المدير العام للإدارة المحلية وهو المنصب الذي يشغله حالياً مهندس معماري لديه الموظفين الملائمين والمهارات المطلوبة لتشغيل وصيانة المجمع.
- في حال استمر المشرف بممارسة نفس المستوى الحالي من الإشراف، من المنتظر ان يتوافق مجمع وزارة الداخلية لحكومة إقليم كردستان عند إنجازه مع أهداف العقد الأصلية ومن المنتظر ان يُشكّل المشروع المكتمل مجعاً حكومياً يعمل بانتظام. قبول المجمع من جانب حكومة إقليم كردستان سوف يتطلب إنجاز عملية النقل الرسمية التي وضعتها فرقة منطقة الخليج – الشمال (GRN).

عمليات تفتيش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)



الأضرار في الجهة الشمالية لمبنى الخدمات والجدار المحيط



مبنى الخدمات بعد إعادة تجديده

عمليات تفتيش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)



الجدار بعد إصلاحه، والجدران على شكل "T"، المركبة، وغرفة الحرس المعاد إنشاؤها. أخذت الصورة من سطح مبنى الخدمات

التوصيات وتعليقات الإدارة

لا يحتوي هذا التقرير على أية نتائج سلبية أو توصيات لإجراء عمل تصحيحي. لذلك لم تكن تعليقات الإدارة مطلوبة. بحثت نتائج عملية التقييم هذا بصورة مفصلة مع المهندس المقيم، وفرقة منطقة الخليج – الشمال (GRN)، وأعطى موجزاً بها إلى مكتب الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) عند اكتمال العمل الميداني. عقد المفتش العام مؤتمرات خروج رسمية لمكتب ارتباط التدقيق في فرقة منطقة الخليج في ٤ آذار / مارس ٢٠٠٨، وإلى الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق في ٥ آذار / مارس ٢٠٠٨.

أبلغت فرقة منطقة الخليج المفتش العام انها راجعت التقرير ولا توجد لديها أي تعليقات عليه.

المدرسة الابتدائية في سرواران، أربيل، العراق

تقرير رقم SIGIR PA-08-120

الهدف من مشروع إنشاء المدرسة الابتدائية في سرواران هو الدعم لتشييد حكومة إقليم كردستان (KRG) على التعليم من خلال تلبية الطلب المتعاظم على المدارس نظراً لزيادة عدد السكان في المنطقة. والغرض من المدرسة هو تلبية الطلب لقرية جديدة مكونة ٦٠٠ عائلة أعيد إسكانها من منطقة القلعة القديمة في المدينة.

عمليات تفتيش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

أهداف تقييم المشروع

كان الهدف من تقييم المشروع تزويد معلومات حول المشروع في الوقت الحقيقي حول أعمال الإغاثة وإعادة الإعمار إلى الهيئات المعنية لتمكينها من اتخاذ العمل الملائم عند بروز ما يبرر ذلك، وأجريت عملية التقييم المحدودة النطاق هذه وفقاً لمعايير النوعية لعمليات التفتيش التي أصدرها المجلس الرئاسي حول النزاهة والكفاءة. شمل فريق التقييم مهندس/مفتش، ومدقق/مفتش. على وجه التخصيص حدد المفتش العام الإجابة على الأسئلة التالية:

- ١- هل تم تصميم مكونات المشروع بصورة كافية قبل بدء الإنشاء أو التركيب؟
- ٢- هل كانت أعمال الإنشاء وإعادة التأهيل تلبى معايير التصميم؟
- ٣- هل استعمل برنامج كافٍ لإدارة النوعية؟
- ٤- هل عالج العقد، أو أمر المهمة مسألة استدامة المشروع؟
- ٥- هل سوف تتوافق نتائج المشروع مع أهدافه الأصلية؟

الاستنتاجات

أكدت عملية التقييم ما يلي:

- إن مكونات المشروع كانت مصممة بصورة كافية قبل الإنشاء أو التركيب. جدول الكميات والرسوم المتعلقة بالعقد، سوية مع الحوار الذي جرى بين الفرقة المتعددة الجنسيات – الشمال الشرقي (MND-NE)، وحكومة إقليم كردستان، والمقاول أدت إلى تزويد تفاصيل كافية للمقاول لتصميم المشروع وتنفيذ كافة الأعمال الضرورية.
- لم تكن إدارة تنفيذ وإنشاء المشروع مثالية لأن إدارة المشروع تركت مسائل تتعلق بالنوعية بدون حل. وكانت النتيجة ان استنتج فريق التفتيش ان العمل كان اقرب إلى نسبة ٩٠% من الإنجاز، بدلاً من نسبة ٩٩% التي أعلن عنها المقاول وقررتها إدارة المشروع. يستند هذا الاستنتاج إلى كمية العمل التكميلي المطلوب لإنجاز المشروع ولتصحيح النواقص التي تم تحديدها خلال زيارة الموقع.

عمليات تفتيش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

- بعد انقضاء شهر واحد على زيارة المفتش العام لموقع العمل في ٥ آذار / مارس ٢٠٠٨، بحث المفتش العام موجزاً لمسودة التقرير هذا مع ممثلين من الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) والفرقة المتعددة الجنسيات-الشمال الشرقي (MND-NE). في هذا الموجز، زودت صوراً فوتوغرافية إلى فريق التفتيش تثبت بأنه تم تنفيذ الأعمال التصحيحية للنواقص المبلغ عنها، ما عدا بندين لم يشملهما العقد، أي نظام الإنذار بالحريق وحماية منطقة حفرة المياه المعدومة وبالوعة المجاري الصحية.
- لم ينص العقد على إعداد خطة مراقبة للنوعية. لكن إشراف مراقب الموقع على الإدارة الملائمة للمقاول والإشراف على برنامج ضمان النوعية للحكومة الأميركية عوضاً عن عدم وجود خطة لمراقبة النوعية.
- لم يكن التخطيط للاستدامة ظاهراً. لم يجد المفتش العام أي إثبات في ملف وثائق العقد انه كان من المطلوب بموجب العقد تزويد وثائق الإنجاز، وكتب تعليمات التشغيل والصيانة، وتدريب المستعملين، والكفالات. بدون شرط تعاقدى ينص على تزويد هذه العناصر الضرورية ينتقل عبء تأمين توفرها بتفصيل كاف ونوعية كافية لدعم الاستدامة الفعالة على عاتق حكومة إقليم كردستان.
- في حال استمر المشرف القيام بالإشراف وفق المستوى الحالي من المنتظر ان يلي وان يتوافق مشروع إنشاء مدرسة سارواران الابتدائية، عند إنجازه، مع الأهداف الأصلية للعقد ومن المنتظر ان يحقق المشروع المنجز وجود مدرسة ابتدائية شغالة.

مسائل اخرى ذات أهمية

أشارت عملية التقييم للمفتش العام إلى حالات القلق التالية المتعلقة بالعملية المتمثلة بقيام الفرقة المتعددة الجنسيات – الشمال الشرقي (MND-NE)، بمنح عقود وإدارة أعمال الإنشاء:

- سلطة منح العقود: بموجب إجراءات التشغيل المعيارية (SOP) التي يتبناها برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (الفقرة ٤ هـ) يجب ان يقوم ضابط عقود مخول بالتفاوض حول المشاريع التي تنفذ من مخصصات الحكومة الأميركية والمشاريع العراقية الممولة من برنامج الاستجابة السريعة للقائد التي تتجاوز قيمة كل واحد منها مبلغ ٥٠٠ ألف دولار. ضابط العقود لقوات الائتلاف من الجمهورية الكورية

عمليات تفتيش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

منح العقد لمشروع إنشاء المدرسة الابتدائية في سروران. ذكر ضابط العقود لدى قوات الائتلاف من الجمهورية الكورية ان عملية تفويضه بالسلطة بدأت مع القائد العام للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق واستمرت عبر القائد العام للفرقة المتعددة الجنسيات-الشمال الشرقي، ومدير المالية في هذه الفرقة. لكن لم يتمكن ضابط العقود لقوات الائتلاف من الجمهورية الكورية تزويد أية وثيقة تظهر تفويض من أي ضابط عقود مخول ومرخص لمنح عقود نيابة عن الولايات المتحدة.

● محتوى العقد: لم يتوافق العقد الممنوح من الفرقة المتعددة الجنسيات في الشمال الشرقي مع معايير المشتريات الأميركية ومن المحتمل انه أعاق الإدارة الفعالة والإشراف على العمل. يحتوي العقد شروطاً مفصلة، وجداول كميات، ورسوم توفر تصميماً معقولاً للمقاول تلبي حاجة بناء المدرسة. مع ذلك، لم يشمل العقد شروط إعداد خطة لمراقبة النوعية، وتقارير يومية عن تقدم العمل في الموقع، ونتائج اختبارات موثقة، ومصادقات على المواد/المعدات. كما ان العقد لم يتطلب عملية نقل موثقة. وأخيراً اشترط العقد على ان تكون تركيبات غرف الحمامات مصنوعة في إيران الخاضعة حالياً لعقوبات تجارية أميركية.



حاملات الدلاء لمعدات إطفاء الحريق الوحيدة التي لوحظت وقت زيارة الموقع

عمليات تفتيش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

التوصيات

يقدم المفتش العام التوصيات التالية:

- يجب ان ينسق الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) العمل مع الفرقة المتعددة الجنسيات في العراق-الشمال الشرقي (MND-NE) لضمان إعداد مجموعة نقل كافية للاستدامة قبل نقل مشروع إنشاء المدرسة الابتدائية في سروران إلى حكومة إقليم كردستان.
- يجب ان ينسق الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق العمل مع الفرقة المتعددة الجنسيات في العراق- الشمال الشرقي لضمان تصحيح النواقص التي عيها تفتيش المفتش العام ولكنها ظلت بدون تصحيح عند إنجاز هذا التقرير، وذلك قبل نقل المشروع إلى حكومة إقليم كردستان وهي: (١) تركيب أنظمة ملائمة للإحساس بالحريق، والإنذار ضد الحريق، ومكافحة الحريق، و(٢) تأمين حماية منطقة حفرة المياه المعدومة ومنطقة بالوعة المجاري الصحية لمنع وصول الطلاب إليهما.
- يجب ان ينفذ الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) مراجعة قانونية لتحديد ما إذا كان بالإمكان تفويض شركاء الائتلاف بمنح العقود الممولة من مخصصات أميركية. في حال أجز ذلك يجب ان يتخذ الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) ثلاثة خطوات: أولاً، التأكد من ان شركاء الائتلاف الذين يمنحون عقوداً ممولة من الولايات المتحدة مفوضون بصورة صحيحة، وثانياً، مراجعة محتويات العقود الممنوحة من الفرقة المتعددة الجنسيات-الشمال الشرقي (MND-NE)، للتأكد من توافقها مع السياسات أو المعايير الأميركية للمشتريات لنفس نوع العقد، وثالثاً، إزالة شرط شراء منتجات إيرانية من جانب المقاولين المتعاقدين مع الفرقة المتعددة الجنسيات-الشمال الشرقي من كافة العقود.
- في حال استنتجت الفرقة المتعددة الجنسيات-الشمال الشرقي، ان السلطة القانونية لمنح العقود الممولة من مخصصات أميركية لا يمكن تفويضها إلى شركاء الائتلاف، يجب عندئذ اتخاذ الإجراء الضروري لنقل إدارة العقد إلى سلطة التعاقد الأميركية الصحيحة.

عمليات تفتيش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)



مدرسة سروران - تشطيب المبنى الخارجي

تعليقات الإدارة

طلب من الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) إعطاء تعليقات على مسودة هذا التقرير ولكنه لم يزودها. ابلغ الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق المفتش العام بان طلبات الحصول على تعليقات منه يجب تمريرها عبر القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) والقيادة العسكرية المركزية الأميركية. يطلب المفتش العام ان يزود الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق أو القوات المتعددة الجنسيات في العراق تعليقات على التوصيات الأربع الواردة في هذا التقرير.

مدرسة بيناسلاوا المتوسطة، اربيل، العراق

تقرير SIGIR PA-08-121

كان الهدف من مشروع إنشاء المدرسة المتوسطة في بيناسلاوا هو دعم تشديد حكومة كردستان على التعليم من خلال تلبية الطلب المتعاظم على المدارس بسبب الزيادة في عدد السكان في المنطقة. سوف تلبية المدرسة طلب قرية جديدة مكونة من ٦٠٠ عائلة أعيد إسكانها من منطقة القلعة القديمة في المدينة.

عمليات تفتيش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

أهداف تقييم المشروع

كان الهدف من تقييم المشروع تزويد معلومات حول المشروع في الوقت الحقيقي حول أعمال الإغاثة وإعادة الإعمار إلى الهيئات المعنية لتمكينها من اتخاذ العمل الملائم عند بروز ما يبرر ذلك، وقد أجريت عملية التقييم المحدودة النطاق هذه وفقاً لمعايير النوعية لعمليات التفتيش التي أصدرها المجلس الرئاسي حول النزاهة والكفاءة. شمل فريق التقييم مهندس/مفتش، ومدقق/مفتش. وعلى وجه التخصيص حدد المفتش العام الاستجابة للأسئلة التالية:

- ١- هل تم تصميم مكونات المشروع بصورة كافية قبل بدء الإنشاء أو التركيب؟
- ٢- هل كانت أعمال الإنشاء وإعادة التأهيل تلبية معايير التصميم؟
- ٣- هل استعمل برنامج كافٍ لإدارة النوعية؟
- ٤- هل عالج العقد، أو أمر المهمة مسألة استدامة المشروع؟
- ٥- هل سوف تتوافق نتائج المشروع مع أهدافه الأصلية؟



قسم السياج المحيط

عمليات تفتيش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)



اراضي المرفق الممهدة

الاستنتاجات

أكدت عملية التقييم ما يلي:

- مكونات المشروع كانت مصممة بصورة كافية قبل الإنشاء أو التركيب. جدول الكميات والرسوم المتعلقة بالعقد، سوية مع الحوار الذي جرى بين الفرقة المتعددة الجنسيات – الشمال الشرقي (MND-NE) وحكومة إقليم كردستان والمقاول أدى إلى تزويد تفاصيل كافية للمقاول لتصميم المشروع وتنفيذ كافة الأعمال الضرورية.
- تبدو نوعية الصنع والمواد المستعملة في الإنشاء التي لاحظها المفتش العام ملائمة. لكن بدون وجود سجل موثق لنتائج الاختبارات، وصور فوتوغرافية، وموافقات على المواد المستعملة وغير ذلك، لا يستطيع المفتش العام ان يصادق على نوعية العمل المنجز. يشمل ذلك الجودة الإنشائية للجدران الحاملة للأثقال، والأرضيات، ونوعية التسليك الكهربائي واعمال السمكرة الداخلية. فإذا نتج عن نوعية الصنع السيئة أو المواد ذات النوعية المتدنية إنشاء معيب، من المحتمل ان لا يكتشف ذلك إلا بعد انتهاء سريان مفعول الكفالات.
- لاحظ فريق تفتيش المفتش العام ثلاثة مجالات تدعو إلى القلق: أولاً، لم يتم تركيب أنظمة للإحساس بالحريق، والإنذار ضد إنذار الحريق، ولمكافحة الحريق في المرفق، كما لم ينص العقد على وجودها. ثانياً، لم يتم تأمين منطقة حفرة المياه المعدومة وبالوعة المجاري الصحية لمنع الطلاب من الدخول إلى المنطقة، ثالثاً،

عمليات تفتيش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

تم تنفيذ باب الدخول إلى بالوعة المجاري الصحية بنوعية صنع متدنية وكان لذلك معرضاً للانهايار.

- لم ينص العقد على إعداد خطة مراقبة للنوعية، لكن إشراف مراقب الموقع على الإدارة الملائمة للمقاول والإشراف على برنامج ضمان النوعية للحكومة الأميركية عوضاً، على ما يبدو، عن عدم وجود خطة لمراقبة النوعية.
- لم يكن التخطيط لضمان الاستدامة ظاهراً. ولم يجد المفتش العام أي إثبات في ملف وثائق العقد انه كان مطلوباً بموجب العقد تزويد وثائق الإنجاز، وكتب تعليمات التشغيل والصيانة، وتدريب المستعملين، والكفالات. بدون شرط تعاقدى ينص على تزويد هذه العناصر الضرورية ينتقل عبء تأمين الاستدامة إلى حكومة إقليم كردستان. قدرة حكومة إقليم كردستان المؤكدة في المحافظة على بنيتها التحتية يخفف من خطر احتمال عدم تمكنها من تأمين استدامة المدرسة الجديدة.
- إذا استمر المراقب القيام بالإشراف وفق المستوى الحالي من المنتظر ان يلبي مشروع إنشاء المدرسة المتوسطة في بيناسلاوا، عند إنجازه، مع الأهداف الأصلية للعقد وأن يتوافق معها. ومن المنتظر ان يحقق المشروع المنجز مدرسة متوسطة تعمل بشكل جيد.

مسائل اخرى ذات أهمية

أشارت عملية التقييم للمفتش العام إلى حالات القلق التالية المتعلقة بالعملية المتمثلة بقيام الفرقة المتعددة الجنسيات – الشمال الشرقي (MND-NE)، بمنح عقود وادارة أعمال الإنشاء:

- سلطة منح العقود: بموجب إجراءات التشغيل المعيارية التي يتبعها برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (الفقرة ٤ هـ) يجب ان يقوم ضابط عقود مخول بالتفاوض حول المشاريع التي تنفذ من مخصصات من الحكومة الأميركية والمشاريع العراقية الممولة من برنامج الاستجابة السريعة للقائد التي تتجاوز قيمة كل واحد منها مبلغ ٥٠٠ ألف دولار. ضابط العقود لقوات الائتلاف من الجمهورية الكورية منح العقد لمشروع إنشاء المدرسة الابتدائية في بيناسلاوا. ذكر ضابط العقود لدى قوات الائتلاف من الجمهورية الكورية ان عملية تفويضه بدأت مع القائد العام للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق واستمرت عبر القائد العام للفرقة المتعددة الجنسيات-الشمال الشرقي، ومدير المالية في هذه الفرقة. لكن لم يتمكن ضابط

عمليات تفتيش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

العقود لقوات الائتلاف من الجمهورية الكورية تزويد أية وثيقة تظهر وجود أي ضابط عقود مخول ومرخص لمنح عقود نيابة عن الولايات المتحدة.

- محتوى العقد: لم يتوافق العقد الممنوح من الفرقة المتعددة الجنسيات في الشمال الشرقي مع المعايير الأميركية للمشتريات، ومن المحتمل انه أعاق الإدارة الفعالة والإشراف على العمل. يحتوي العقد شروطاً مفصلة، وجدول كميات ورسوم تحتوي تصميماً معقولاً للمقاول تلبية حاجة بناء المدرسة. لكن العقد لم ينص على شروط إعداد خطة لمراقبة النوعية، وإعداد تقارير يومية لتقدم العمل في الموقع، ونتائج اختبارات موثقة ومصادقات على المواد/المعدات. كما ان العقد لم ينص على عملية نقل موثقة. وأخيراً، نص العقد على ان تكون تركيبات غرف الحمام مصنوعة في إيران الخاضعة حالياً لعقوبات تجارية أميركية.

التوصيات

يقدم المفتش العام التوصيات التالية:

- يجب ان ينسق الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) مع الفرقة المتعددة الجنسيات- الشمال الشرقي (MND-NE)، لضمان إعداد مجموعة نقل كافية للاستدامة قبل نقل مشروع إنشاء المدرسة المتوسطة في بيناسلاوا إلى حكومة إقليم كردستان.
- يجب ان ينسق الفيلق المتعدد الجنسيات مع الفرقة المتعددة الجنسيات – الشمال الشرقي، لضمان تصحيح النواقص المعينة في تقرير التفتيش للمفتش العام قبل نقل المشروع إلى حكومة إقليم كردستان.
- يجب أن يُجري الفيلق المتعددة الجنسيات في العراق مراجعة قانونية لتحديد ما إذا كان من الممكن تفويض شركاء الائتلاف منح عقود ممولاً من مخصصات أميركية. في حال أُجيز ذلك، يجب على الفيلق المتعددة الجنسيات في العراق، (١) أن يتأكد من أن شركاء الائتلاف الذين يمنحون عقوداً ممولاً من الحكومة الأميركية لديهم التفويض صحيح، و(٢) أن يتأكد من مراجعة محتوى عقود الفرقة المتعددة الجنسيات-الشمال الشرقي، لضمان أنها تتوافق مع السياسات والمعايير الأميركية للمشتريات بالنسبة لنفس نوع العقد، و(٣) وأن يتأكد من إزالة شرط

عمليات تفتيش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

شراء المقاولين المتعاقدين مع الفرقة المتعددة الجنسيات-الشمال الشرقي منتجات إيرانية من كافة العقود.

- في حال استنتج الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق ان السلطة القانونية لمنح عقود ممولة من مخصصات أميركية لا يمكن تفويضه إلى شركاء الائتلاف يجب ان يتخذ العمل الضروري لنقل إدارة العقد إلى الإدارة الأميركية المناسبة للعقود.

تعليقات الإدارة

طلب من الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) إعطاء تعليقات على مسودة هذا التقرير ولكنه لم يزودها. ابلغ الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق المفتش العام بان طلبات الحصول على تعليقات منه يجب تمريرها عبر القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) والقيادة العسكرية المركزية الأميركية. يطلب المفتش العام ان يزود الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق أو القوات المتعددة الجنسيات في العراق تعليقات على التوصيات الأربع الواردة في هذا التقرير.

توسيع سجن الناصرية، الناصرية-العراق

تقرير SIGIR PA-08-123

كان الهدف الإجمالي لهذا المشروع زيادة عدد الأسرّة لدى مصلحة السجون العراقية لوزارة العدل من خلال إنشاء مبانٍ إضافية. كان هدف المشروع استناداً إلى نطاق العمل تصميم وإنشاء المرحلة الثانية من مرفق سجن الأمن الأقصى/الأمن المتوسط في المنطقة الوسطى من العراق. شمل الهدف المحدد للمرحلة الثانية إنشاء مبنى إضافي للأمن المتوسط يستطيع ان يستوعب ٤٠٠ سجين، ومبنى للزوار، ومشغل، وصلات للمرافق العامة وكافة مباني الأمن المناسبة كاملة مع أثاثها، وتركيباتها، والمعدات والمباني لتكون جاهزة للتشغيل المستدام.

أهداف تقييم المشروع

كان الهدف من تقييم هذا المشروع تزويد معلومات في الوقت الحقيقي حول أعمال الإغاثة وإعادة الإعمار إلى الهيئات المعنية لتمكينها من اتخاذ العمل الملائم عند بروز ما يبرر ذلك. على وجه التخصيص، أجابت عملية التقييم على الأسئلة التالية:

١- هل تم تصميم مكونات المشروع بصورة كافية قبل بدء الإنشاء أو التركيب؟

٢- هل كانت أعمال الإنشاء وإعادة التأهيل تلبى معايير التصميم؟

عمليات تفتيش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

- ٣- هل استعمل برنامج كافٍ لإدارة النوعية؟
- ٤- هل عالج العقد، أو أمر المهمة مسألة استدامة المشروع؟
- ٥- هل سوف تتوافق نتائج المشروع مع أهدافه الأصلية؟

الاستنتاجات

حدّد التقييم ما يلي:

- كانت مجموعة التصاميم كاملة ومفصلة بدرجة كافية على ما يبدو لإنشاء المرحلة الثانية من مرفق سجن الناصرية. وجدت مراجعة المفتش العام ان مفهوم التصميم والمعالج المستعملة للمرفق والمرافق العامة كانت مرضية. من المتوقع ان يُشكّل مشروع المرحلة الثانية، في حال تم إنشاؤه بالتوافق مع التصميم والمواصفات المصادق عليها، مبنى للسجناء يمكن استعماله. إضافة إلى ذلك، اخذ التصميم في الاعتبار التوافق الهندسي لمرافق السجن مع الخطط المستقبلية لتوسيعها.
- يضم المشروع حتى هذا التاريخ إنشاء الأساسات الخرسانية المسلحة، والأعمدة، والعارضات والجدران. تبدو الأساسات والإطار الحامل للنقل مبنية وفقاً لمواصفات العقد. من المتوقع ان يُشكّل المشروع سجناً نموذجياً لوزارة العدل العراقية يؤدي المطلوب منه بالكامل وذلك في حال استمرت المستويات الحالية لنوعية الصنع، وفقاً للتصميم والمواصفات.
- كانت خطة مراقبة النوعية (QA) لدى المقاول مفصلة بدرجة كافية للتوجيه الفعال لبرنامج إدارة النوعية لدى المقاول. علاوة على ذلك، احتوت التقارير اليومية لمراقبة النوعية للمقاول المعلومات المطلوبة حول المشروع ونشاط العمل لتوثيق مدى التقدم في الإنشاء، وتحديد المشاكل، والعمل التصحيحي المطلوب. احتفظ المقاول بتقارير عدم التوافق في الأداء لتوثيق المشاكل التي لوحظت خلال نشاطات الإنشاء/التجديد.

عمليات تفتيش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)



أعمال الإنشاء الجارية للإطار الخرساني والأساسات الخرسانية



المنطقة الداخلية لإسكان السجناء

- كان برنامج ضمان النوعية (QA) لدى الحكومة الأميركية فعالاً في رصد برنامج مراقبة النوعية لدى المقاول. تؤكد فريق ضمان النوعية من تصحيح النواقص المشار إليها خلال عمليات تفتيش ضمان النوعية. كما احتفظ فريق ضمان النوعية بتقارير يومية حول ضمان النوعية احتوت معلومات محددة حول المشروع لتوثيق التقدم في الإنشاء وتسليط الضوء على النواقص. كما عزز فريق ضمان النوعية التقارير اليومية بصور فوتوغرافية مفصلة عززت المعلومات الوصفية المزودة في التقارير.

- عالجت شروط العقد مسألة استدامة المشروع. نص العقد على وجوب ان يزود المقاول ويشهد على صحة الكفالات المتعلقة بكافة المعدات التي تشمل أية أجهزة

عمليات تفتيش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

ميكانيكية، كهربائية و/أو إلكترونية، وكافة العمليات لفترة ١٢ شهراً بعد صدور شهادة الاستلام.

- كان تصميم وإنشاء مشروع توسيع سجن الناصرية، حتى هذا التاريخ، متوافقاً مع أهداف العقد. ومن المنتظر ان يتم إنجاز بناء وحدة إسكان للسجناء ذات سعة ٤٠٠ سرير إذا تواصلت النوعية الحالية للإنشاء والإدارة الفعالة للمشروع.

التوصيات وتعليقات الإدارة

لا يحتوي هذا التقرير على أية نتائج سلبية أو توصيات لتنفيذ عمل تصحيحي. وبالنتيجة لم تكن تعليقات الإدارة مطلوبة. تلقى المفتش العام بالفعل تعليقات على مسودة هذا التقرير من سلاح الهندسة في الجيش الأميركي في فرقة منطقة الخليج وافقت بصورة عامة على الوقائع والاستنتاجات الواردة في التقرير وزودت معلومات توضيحية فنية للتقرير النهائي هذا.

متابعة إنشاء سجن الناصرية، الناصرية، العراق

تقرير SIGIR PA-08-131

كان الهدف الإجمالي لمشروع مرفق سجن الناصرية زيادة عدد الأسر في مصلحة السجون العراقية لدى وزارة العدل من خلال إنشاء مرفق سجن أمن جديد. كان هدف المشروع الاستمرار في إنشاء مرفق سجن أمن أقصى/متوسط في الناصرية.

أهداف تقييم المشروع

نقذ المفتش العام هذا التقييم المحدود النطاق استناداً إلى معايير النوعية لعمليات التفتيش التي أصدرها المجلس الرئاسي حول النزاهة والكفاءة. شمل فريق التقييم مهندس/مفتش، ومدقق/مفتش. على وجه التخصيص أجابت عملية التقييم على الأسئلة التالية:

- ١- هل تم تصميم مكونات المشروع بصورة كافية قبل الإنشاء أو التركيب؟
- ٢- هل كانت أعمال الإنشاء أو إعادة التأهيل تلبية معايير التصميم؟
- ٣- هل كان برنامج مراقبة النوعية لدى المقاول وبرنامج ضمان النوعية للحكومة الأميركية كافيين؟
- ٤- هل عالج العقد مسألة استدامة المشروع؟

عمليات تفتيش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

٥- هل كانت نتائج المشروع متوافقة مع الأهداف الأصلية؟



بوابة سولي، برج الحراسة، الجدار المحيط والسيجات الداخلية السلسلية المتشابكة على امتداد محيط السجن

الاستنتاجات

حدد التقييم ما يلي:

- أجرى المفتش العام مراجعة في العمق لتصميم المرفق بكامله وصادر تقرير التقييم PA-06-054 في ٢٥ تموز / يوليو ٢٠٠٦. وجد أن التصميم كان مرضياً. استنتجت مراجعة تصميم المرافق العامة خلال عملية التقييم، على ضوء التغيير المقترح للوظيفة المتوقعة من المبنى، أي من صناعي ومهني إلى مبنى لإسكان سجناء، توفر سعة كافية في أنظمة إمداد مياه الشرب ومعالجة المياه المصروفة لاستيعاب التغيير.
- لبت أعمال الإنشاء المرافقة للسجن متطلبات الرسوم والمواصفات. تولى مهندسو مشروع منطقة الخليج- الجنوب لدى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) دوراً نشطاً في إدارة المشروع لضمان النوعية والالتزام بشروط العقد، ومن المنتظر ان يُشكّل المشروع سجناً نموذجياً بالكامل لوزارة العدل العراقية يؤدي ما هو مطلوب منه.

عمليات تفتيش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

- كانت خطة مراقبة النوعية لدى المقاول مفصلة بدرجة كافية، وكانت تتضمن الهيكلية والمراقبة لإنتاج توجيه فعال لبرنامج إدارة النوعية لدى المقاول. علاوة على ذلك، احتوت تقارير المقاول اليومية لمراقبة النوعية المعلومات المطلوبة حول المشروع ونشاط العمل لتوثيق مدى التقدم في الإنشاء، وتحديد المشاكل، والأعمال التصحيحية.



مدخل وممر مبنى إيواء السجناء

- كان برنامج ضمان النوعية للحكومة الأميركية فعالاً في رصد برنامج مراقبة النوعية لدى المقاول. تأكد مهندس المشروع ومهندسو الإنشاء العراقيون من تصحيح كافة النواقص التي أشير إليها خلال عمليات تفتيش ضمان النوعية. كما احتفظ أيضاً ممثل ضمان النوعية بتقارير يومية حول ضمان النوعية احتوت معلومات محددة حول المشروع لتوثيق مدى التقدم في الإنشاء وتسليط الضوء على النواقص. وكذلك قام أيضاً ممثل ضمان النوعية بالتقارير اليومية بصور فوتوغرافية مفصلة عززت المعلومات التفصيلية المزودة في التقارير.
- عولجت مسألة الاستدامة في شروط العقد. من المنتظر ان يُشكّل مشروع سجن الناصرية سجناً حديثاً يقوم بما هو مطلوب منه. نص العقد على ان يقوم المقاول بتدريب الأفراد المناسبين وبتزويد كتب تعليمات التشغيل والصيانة وتقديم كفالات

عمليات تفتيش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

تغطي فترة سنة واحدة بعد صدور شهادة النقل. تشير كفاية أداء المقاول المحلي في تنفيذ إنشاء السجن إلى توفر موظفين محليين يملكون المهارات المناسبة لتنفيذ صيانة وتشغيل المرفق.

- كان إنشاء سجن الناصرية حتى هذا التاريخ متوافقاً مع الأهداف الأصلية للعقد. من المنتظر، في حال تواصلت النوعية الحالية للإنشاء والإدارة الفعالة للمشروع، الحصول على سجن يتضمن مرافق وأنظمة شغالة وتكامل بنيوي.

التوصيات وتعليقات الإدارة

لا يحتوي هذا التقرير على أية نتائج سلبية أو توصيات لتنفيذ أعمال تصحيحية. كانت النتيجة عدم ضرورة الحصول على تعليقات الإدارة. تلقى المفتش العام بالفعل تعليقات على مسودة هذا التقرير من سلاح الهندسة في الجيش الأميركي/ فرقة منطقة الخليج، وافقت بصورة عامة على الوقائع والاستنتاجات الواردة في التقرير وزودت معلومات توضيحية للتقرير النهائي.

برنامج المسح الجوي للمشاريع

تجري مجموعة التصوير عبر الأقمار الصناعية التابعة للمفتش العام التي يوجد مركزها في ارلنغتون، بولاية فرجينيا، تقييمات جوية عبر العراق لمشاريع إعادة الإعمار الممولة من الحكومة الأميركية. يزود محلل صور الأقمار الصناعية، لدى مكتب المفتش العام، استخبارات حالية واستخبارات تستند إلى صور وخرائط إلى إدارات مكاتب المفتش العام، أي إدارات التفتيش، والتدقيق، والتحقيق. مكن هذا العمل المفتش العام تزويد معلومات حالية حول مواقع العمل النائية وتعقب تقدم الإنشاء في مواقع المشاريع عبر العراق.

في ربع السنة هذا، أجرى المفتش العام تحليلاً للصور شمل ٥٦ صورة وأنتج ٢١ منتجاتاً صورياً باستخدام صور الأقمار الصناعية والمعلومات المحدودة المتوفرة حول العقود. تؤمن الصور تقييماً مرئياً لمدى التقدم في مواقع إعادة الإعمار عبر العراق. قام محلل الصور لدى المفتش العام بتقييم ومراجعة مشاريع ممولة من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، وصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)، ومكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL)، وجرى تقييمها في ربع السنة هذا. انظر الجدول ٣-٥ للمراجعة الشاملة للصور المنتجة.

عمليات تفتيش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الجدول ٣-٥

الصور التي جرى تقييمها لتدعم تقييمات المشاريع

عدد الصور	نوع المشروع
٢٨	محطة معالجة مياه الصرف الصحي في الناصرية
٨	سجن الناصرية
٨	مجمع وزارة الداخلية، حكومة إقليم كردستان
٤	مدرسة بيناسلاوا
٢	مدرسة سروران
٢	محطة رفع مياه الصرف الصحي G6 في الغزالية
٤	تحليل صور غير واضحة
	منتجات إضافية
٥	المدن العراقية- عمليات تدقيق

المنتجات الصورية الداعمة، بما في ذلك المراجعات الشاملة للمواقع، تشمل تفاصيل مواقع المشاريع، وتقييمات المواقع، وهي تستعمل للإعداد لزيارات تفتيش المواقع ولتعيين المشاكل المحتملة. في ربع السنة هذا تم إنتاج ٢١ منتج صوري لمساعدة المفتشين في تقييمات المشاريع في ٧ مواقع جرى تقييمها خلال ربع السنة.

وفي ربع السنة هذا تم أيضاً تزويد رسم بياني لخريطة خمس مدن عراقية والمنطقة الواقعة جنوب هذه المدن إلى مديرية التدقيق لاستعمالها في إعداد تقريرها.

عمليات تفتيش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)



صورة منظر إجمالي لمجمع وزارة الداخلية في حكومة إقليم كردستان، أخذت في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٧ التي قيمها المفتشون في ربع السنة هذا في التقرير PA-08-119.



صور التقطت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ لمحطة الناصرية، جزء من شبكة محطة معالجة مياه الصرف الصحي في الناصرية التي قيمها المفتش العام في التقرير PA-07-116

عمليات تفتيش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)



صور التقطت في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، لمحطة سوق الشيوخ، جزء من شبكة محطة معالجة مياه الصرف الصحي في الناصرية التي قيّمها المفتش العام في تقريره PA-07-116

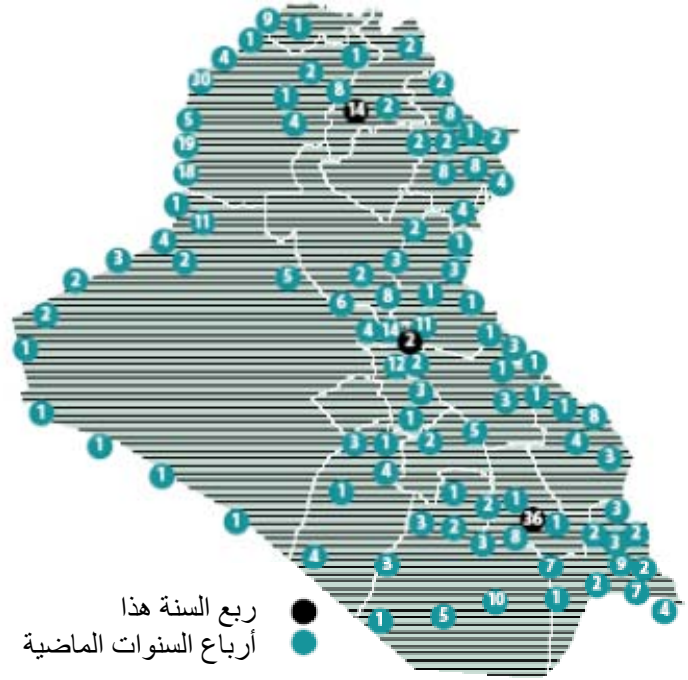


مقارنة تتابع زمني جنباً إلى جنب لمرفق سجن الناصرية بين ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. لاستعمالها في تقارير تقييم المشاريع في ربيع السنة هذا، تقرير المفتش العام PA-08-123 وتقرير المفتش العام PA-08-131

عمليات تفتيش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

بالمشاركة مع الوكالة القومية لاستخبارات الفضاء الخارجي والمركز القومي للاستخبارات الأرضية أنتج تحليل المفتش العام للصور ٤٨١ عملية تراكمية لتقييم صور الأقمار الصناعية والمنتجات الصورية (انظر الشكل ٢-٣)

الشكل ٢-٣
تقييمات الصور الفضائية



التحقيقات

يستمر المفتش العام في تحقيقاته حول ٥٢ قضية تحقيق مفتوحة بصدد مجموعة واسعة من شركاء الوكالات الأميركية، من أجل ملاحقة ادعاءات الاحتيال، والهدر، وسوء الاستخدام في إعادة إعمار العراق. في ربع السنة هذا، عين المفتش العام خمسة وكلاء في بغداد، و١٣ وكيلاً في المركز الرئيسي للمفتش العام في أرلنغتون، بفرجينيا. وعينت دائرة التحقيقات لدى المفتش العام أربعة أفراد في مكاتب (لدعم التحقيقات الجارية وفرق العمل) الموجودة في بنسلفانيا، وفلوريدا، وتكساس مع إضافة وظيفة في أوهايو خلال ربع السنة القادم لدعم تحقيقات فريق العمل في الولايات الغربية الوسطى.

حتى هذا التاريخ، نتج عن التحقيقات التي أجراها المفتش العام توقيف ١٤، واتهام ١٥ وإدانة ٥ أشخاص وتحصيل مبلغ ١٧ مليون دولار على شكل غرامات، ومصادرات واستعادات، واسترجاعات. سوف تتم محاكمة خمسة متهمين في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٨. وينتظر خمسة متهمين إضافيين إحالتهم إلى المحاكم.

المفتش العام وشركاؤه في التحقيقات

يشمل شركاء المفتش العام في التحقيقات كل من:

- وحدة الكشف على الاحتيال في المشتريات الرئيسية (لدى قيادة التحقيقات الجنائية في الجيش الأميركي) (CID-MPFU).
- دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع (DCIS).
- مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI).
- مكتب المفتش العام لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID OIG).
- مكتب المفتش العام لدى وزارة الخارجية (DoS OIG).

فريق عمل الفساد في العقود الدولية (ICCTF)، الذي يضم المفتش العام (SIGIR)، والوكالات المدرجة أعلاه، ينسق كافة الأعمال المتعلقة بالاحتيال في العراق. فمنذ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٦ زود مركز العمليات المشتركة (JOC) لفريق عمل الفساد في العقود الدولية دعماً استراتيجياً وعمالاً إلى الشركاء المساهمين شمل تنسيق القضايا، وإلغاء التناقضات، والدعم التحليلي، والاستخبارات الجنائية. يقوم مركز العمليات المشتركة (JOC) في المقر الرئيسي لمكتب التحقيقات الفدرالي في واشنطن العاصمة، ويديره محققون رئيسيون من فريق عمل الفساد في العقود الدولية. الهدف الأولي لهذا الفريق هو تعزيز التعاون بين الوكالات والاستفادة القصوى من موارد التحقيقات لدى الوكالات المشاركة.

يستمر المفتش العام (SIGIR) في دعم المشروع الجاري لمراجعة الفواتير الذي تنفذه مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية (DFAS) القائمة في روم، بولاية نيويورك. أطلقت دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع (DCIS) هذا المشروع التفاعلي لتحليل مستندات صرف بقيمة إجمالية تزيد عن ١٠ مليارات دولار لمشتريات الجيش الأميركي دعماً للحرب في العراق. حدد المشروع وجود شكوك حول نشاط احتيالي يتعلق بالحرب في العراق. وخلال ربع السنة هذا، تم تزويد إحالات إضافية للتحقيق إلى وكالات فريق علم الفساد في العقود الدولية، شملت المفتش العام. وأيضاً خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير، زودت مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية نسخة من قاعدة بيانات نظام الذمم الدائنة التجارية (CAPS) إلى عدد من مراكز الدفع في الشرق الأوسط. سوف يستعمل مكتب المنسق العام لدى وزارة الدفاع (DoD OIG) أساليب التنقيب عن البيانات لتحديد النشاط الاحتيالي كجزء من جهد يتوسع باستمرار لجمع بيانات نظام الذمم الدائنة التجارية والتنقيب عنها من كافة مواقع مسرح العمليات الحربية في جنوب غرب آسيا. كما يتم تزويد بيانات من مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية إلى مركز العمليات المشتركة لاستعمالها من جانب الوكالات المشاركة دعماً للتحقيقات الجارية التي تتعلق بالاحتيال والفساد في العراق.

يشارك المفتش العام في فرقة المهمة القومية للاحتيال في المشتريات (NPFTF) ولجنة العمل الدولية (IWC) التي هي لجنة فرعية لفرقة المهمة القومية للاحتيال في المشتريات.

في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٦، أنشأت الدائرة الجنائية في وزارة العدل فريق العمل القومي للاحتيال في المشتريات من أجل تعزيز الاكتشاف المبكر، والمنع، والمقاضاة لعمليات الاحتيال في المشتريات المترافقة مع النشاط التعاقد المتزايد لبرامج الأمن القومي وبرنامج حكومية أخرى. تقوم لجنة العمل الدولي (IWS) بربط وزارة العدل بالوكالات الفدرالية لتطبيق القانون، وتزود مساراً لمعالجة مسائل المقاضاة الناتجة عن التحقيقات في عمليات الاحتيال التي تجري في منطقة حرب دولية.

التحقيقات

فريق العمل لبرنامج زيادة الدعم اللوجستي (LOG CAP) المدني في روك ايلاند، بولاية ايلينوي، يستمر في مقاضاة مجموعة واسعة متنوعة من قضايا الاحتيال ونشاطات جنائية اخرى تتعلق بنشاطات أميركية في العراق. يدير عمل فريق العمل محققون من وحدة الكشف عن الاحتيال في المشتريات الرئيسية، وقيادة التحقيقات الجنائية في الجيش الأميركي، ودائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع، ومكتب التحقيقات الفدرالية، ومصصلحة ضريبة الدخل، كما مدعون عامون من مكتب المدعي العام الأميركي، والدائرة المركزية في ولاية أيلنوي، والدائرة الجنائية في وزارة العدل. برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني هي مبادرة للجيش الأميركي لاستعمال مقاولين مدنيين في زمن الحرب وفي الحالات الطارئة الأخرى لدعم القوات الأميركية، مما يسمح بتحرير وحدات عسكرية للقيام بمهام أخرى، أو من أجل ملء النواقص في الدعم. رغم ان المفتش العام (SIGIR) ليس عضواً في هذه المجموعة، فإنه يقوم بالإبلاغ عن قضايا فريق المهمة المذكور لإظهار الصورة الإجمالية للاحتيال في العراق.

أنظر الجدول ٣-٦ للاطلاع على تفاصيل الاتهامات والادانات.

بالإضافة إلى الوكالات المدرجة أعلاه، يعمل وكلاء المفتش العام أيضاً مع الوكالات التالية في الولايات المتحدة:

- وكالة فرض قوانين الهجرة والجمارك (ICE).
- قسم التحقيقات الجنائية لدى مصلحة ضريبة الدخل (IRS-CI)
- هيئة العزل والحظر في الجيش الأميركي.

الأعمال القانونية خلال ربع السنة هذا

أعيد تعيين تاريخ اجراء محاكمة ناتجة عن تحقيقات أجراها المفتش العام شملت خمسة أفراد إلى أيلول / سبتمبر ٢٠٠٨، بعد ان كان مقرراً أن تبدأ هذه المحاكمة في آذار / مارس ٢٠٠٨. ثلاثة من المتهمين كانوا في الخدمة العسكرية العملية. العقيد في الجيش الأميركي كورتي جي دانفورد والعقيدان في الجيش الأميركي دبرا أم هاريسون ومايكل دبيلر. كان الاثنان الآخران مدنيين؛ مايكل موريس ووليام درايفر. من المقرر ان يمثل كل هؤلاء أمام المحكمة لمحاكمتهم عن جرائم مختلفة جرى الادعاء على انهم ارتكبوها تتعلق بالعراق. تشمل الاتهامات التآمر، الرشوة، الاحتيال عبر البريد، نقل الأموال المسروقة عبر حدود

الولايات، تهريب كميات كبيرة من العملة النقدية، تبييض أموال، وتقديم استثمارات كاذبة عن ضريبة الدخل.

انطلاقاً من عملية تحقيق أخرى أجراها المفتش العام في ٥ آذار / مارس ٢٠٠٨. أدانت هيئة محلفين كبرى ديفيد ريكاردو راميرز من سان انطونيو، بتكساس بتهم تهريب كميات ضخمة من العملة النقدية وتركيب معاملات مصرفية لتجنب متطلبات التصريح عن النقد الذي يتجاوز قيمته ١٥٠ ألف دولار. ادعى انه انفق المال على شراء أملاك وسيارات مختلفة. عمل راميرز من تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٦، إلى تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٧ كمقاول لدى شركة دعم جهوزية الإدارة في القاعدة الجوية في مدينة بلد، بالعراق. ادعت الإدانة انه قام بنقل النقود من بلد، بالعراق إلى سان انطونيو، بولاية تكساس خلال نفس الفترة.

عمليات العزل والحظر

دائرة كشف الاحتيال في المشتريات عزلت منذ صدور تقرير المفتش العام لربع السنة الأخير ٢٦ فرداً وشركة إضافيين استناداً إلى الاتهامات بالاحتيال وسوء السلوك المتعلقة بإعادة الأعمار، وباحتيال المقاولين في العراق وأفغانستان، مما جعل العدد الإجمالي لعمليات العزل يصل إلى ٥٨ حتى هذا التاريخ. علاوة على ذلك، جرى الاقتراح بعد صدور تقرير ربع السنة الأخير بحظر التعامل مع اثنين من الأفراد والشركات، كما تم حظر التعامل مع اثنين آخرين مما جعل العدد الإجمالي لعمليات الحظر المقترحة يصل إلى ٣٥ والعدد الإجمالي لعمليات الحظر الفعلي يصل إلى ٢٥. (خلال ربع السنة الأول من عام ٢٠٠٨، نفذت دائرة كشف الاحتيال في المشتريات مراجعة إجمالية لملفاتها نتج عنها إضافة ثلاث شركات وأفراد لم يدرجوا سابقاً في القوائم. اقترح حظر التعامل مع هذه الشركات والأفراد في أواخر العام ٢٠٠٥ ونفذ حظر التعامل معهم بالتالي في أوائل عام ٢٠٠٦).

أنظر الملحق (ي) للاطلاع على تفاصيل عمليات العزل والحظر.

التحقيقات

الجدول ٦-٣
الاتهامات والإدانات

الاسم	الصفة	المقاول/الشركة، الوكالة	الاتهامات	تاريخ الإدانة	الحكم	تاريخ الحكم
تحقيقات قادها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق						
فيليب بلوم	مالك	شركات: Global Business Group, GBG Holdings & GBG-Logistics Division	تأمر، رشوة وتبييض أموال	٢٠٠٦/١٠/٣	سجن لمدة ٤٦ شهر، إطلاق سراح مراقب لمدة سنتين. استعادة ٣,٦ مليون دولار ومصادرة ٣,٦ مليون دولار، و ٣٠٠ دولار تقييم خاص	٢٠٠٧/١٦/٢
المقدم بروس دي هوبنجانوز	مستشار خاص لسلطة الائتلاف المؤقتة، الجنوب الأوسط (SPA-SC)	احتياطي الجيش الأميركي	التأمر، والتأمر لارتكاب الاحتيال وتبييض الأموال وتهريب أموال نقدية	٢٠٠٦/٢٥/٨	سجن لمدة ٢١ شهراً، ومصادرة ١٤٤,٥٠٠ دولار وإطلاق سراح مراقب لمدة ٣ سنوات، وغرامة ٢٠٠ دولار.	٢٠٠٧/٢٥/٦
ستيفن مركس	مدني في وزارة الدفاع	احتياط الجيش الأميركي	قبول إكramيات غير قانونية	٢٠٠٧/١٦/٢	سجن لمدة ١٢ شهر ويوم واحد، واستعادة ٢٤ ألف دولار.	٢٠٠٧/١/٦
فهيم موسى سلام	مترجم	شركة تيتان: Titan Corporation	مخالفة قانون مكافحة الرشوة	٢٠٠٦/٤/٨	سجن ثلاثة سنوات، إطلاق سراح مراقب لمدة سنتين، خدمة اجتماعية لمدة ٢٥٠ ساعة، وتقييم خاص بقيمة ١٠٠ دولار	٢٠٠٧/٢/٢
روبرت شتاين	المراقب المالي ومسؤول مكتب التمويل لسلطة الائتلاف المؤقتة-الجنوب الأوسط (CPA-SC)	سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA)	حيازة سلاح فردي، حيازة سلاح حربي، رشوة، تبييض أموال، وتأمر	٢٠٠٦/٢/٢	سجن لمدة ٩ سنوات، إطلاق سراح مراقب لمدة ٣ سنوات، استعادة ٣,٥ مليون دولار، ومصادرة ٣,٦ مليون دولار، وتقييم خاص بقيمة ٥٠٠ دولار	٢٠٠٧/٢٩/١

التحقيقات

الجدول ٦-٣ (تابع)

الاسم	الصفة	المقاول/الشركة ، الوكالة	الالتهامات	تاريخ الإدانة	الحكم	تاريخ الحكم
تحقيقات قادها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق						
كرتيس جاي وايتفورد	عقيد	احتياطي في الجيش الأميركي	تأمر، رشوة، واحتيال بواسطة البريد	المحاكمة مجدولة لتاريخ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨		
مايكل بي ويلر	مقدم	احتياطي في الجيش الأميركي	تأمر، رشوة، احتيال بواسطة البريد، نقل مسروقات عبر الولايات وتهريب كميات من الأموال النقدية، وإعداد استثمارات زائفة لضريبة الدخل	المحاكمة مجدولة لتاريخ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨		
دبرا أف هاريسون	مقدم	احتياطية في الجيش الأميركي	تأمر، رشوة، تبييض أموال، احتيال بواسطة البريد، ونقل مسروقات عبر الولايات وتهريب أموال نقدية، وإعداد استثمارات زائفة لضريبة الدخل.	المحاكمة مجدولة لتاريخ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨		
وليام درايفر	زوج دبرا هاريسون		تبييض أموال	المحاكمة مجدولة لتاريخ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨		
مايكل بي موريس	رجل أعمال		تأمر، احتيال بواسطة البريد	المحاكمة مجدولة في لتاريخ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨		

التحقيقات

الجدول ٦-٣ (تابع)

الاسم	الصفة	المقاول/الشركة، الوكالة	الاتهامات	تاريخ الإدانة	الحكم	تاريخ الحكم
تحقيقات قادتها وكالات أخرى						
جنيفر انجاكوس	احتياطية في الجيش الأميركي	الحرس الوطني للجيش الأميركي في كاليفورنيا/المفرزة المالية رقم ٢٢٣	تأمر لارتكاب أعمال احتيال بواسطة البريد	٢٠٠٦/١١/١٣	مراقبة لمدة ٣ سنوات، ١٠٠ دولار تقييم؛ واستعادة مبلغ ٨٦،٥٥٧ دولار.	٢٠٠٧/٩/١٧
كريستوفر كيهلي	نائب الرئيس، الشرق الأوسط والهند	شركة إيغل غلوبال لوجستكس انك (EGL)	احتيال رئيسي بحق الولايات المتحدة	٢٠٠٦/٢/١٦	سجن لمدة ٣٠ شهر، وإطلاق سراح مراقب لمدة سنتين، غرامة ١٠ آلاف دولار، ١٠٠ دولار تقييم (تسوية مدنية مع شركة EGL ناتجة عن نفس الوقائع أدت إلى تسوية بقيمة ٤ ملايين دولار)	٢٠٠٦/٨/٣٠
لومالي شافيز	مجندة، درجة ٥، احتياطية عسكرية	الحرس الوطني للجيش الأميركي في كاليفورنيا/المفرزة المالية رقم ٢٢٣	تأمر لارتكاب أعمال احتيال بواسطة البريد	٢٠٠٦/١١/١٣	مراقبة لمدة ٣ سنوات، ١٠٠ دولار تقييم، واستعادة ٢٨،١٠٧ دولار.	٢٠٠٧/٩/١٧
ديري هولير	مجندة، درجة ٥، احتياطية في الجيش الأميركي	الحرس الوطني للجيش الأميركي في كاليفورنيا/المفرزة المالية رقم ٢٢٣	تأمر لارتكاب أعمال احتيال بواسطة البريد	٢٠٠٦/١١/١٣	مراقبة لمدة ٣ سنوات، ١٠٠ دولار تقييم، واستعادة ٨٣،٦٧٥،٤٧ دولار.	٢٠٠٧/٩/١٩
شايبير خان	مدير عمليات، الكويت والعراق	شركة تميمي غلوبال ليتمد، (مقاول من الباطن لشركة كيلوغ، براون أند روت، انك (KBR))	رشوة للحصول على عقود من الباطن بقيمة ٢١،٨ مليون دولار	٢٠٠٦/٦/٢٣	سجن لمدة ٥١ شهر، إطلاق سراح مراقب لمدة سنتين، غرامة ١٠ آلاف دولار، واستعادة ١٣٣،٨٦٠،١٤٠٠ دولار، وتقييم ١٤٠٠ دولار.	٢٠٠٦/١٢/١

التحقيقات

الجدول ٦-٣ (تابع)

الاسم	الصفة	المقاول/الشركة، الوكالة	الاتهامات	تاريخ الإدانة	الحكم	تاريخ الحكم
تحقيقات قادتها وكالات أخرى						
جس دي لاين	احتياطي عسكري	الحرس الوطني للجيش الأميركي في كاليفورنيا/المفرزة المالية رقم ٢٢٣	تأمر واحتيال بواسطة البريد غير مقصود	٢٠٠٧/٦/٥	سجن ٣٠ شهر، استعادة ٣٢٣،٢٢٨ دولار	٢٠٠٧/١٠/١٥
لويس لوبيز	مجنّد، درجة ٥، احتياطي عسكري	الحرس الوطني للجيش الأميركي في كاليفورنيا/المفرزة المالية رقم ٢٢٣	تأمر لارتكاب أعمال احتيال بواسطة البريد	١١/١٣/ ٢٠٠٦	مراقبة لمدة ٣ سنوات، ١٠٠ دولار تقييم، واستعادة ٦٦،٨٦٥ دولار	٢٠٠٧/٩/١٧
أنطوني جاي مارتن	مدير مقاول من الباطن	شركة كيلوغ، براون أند روت، انك (KBR)	مخالفات لقانون مكافحة دفع العمولات (على العقود)	٢٠٠٧/٧/١٣	غير منشور	٢٠٠٧/١١/١٦
بوني مورفي	ممثل ضباط العقود (COR)	خدمة التسويق وإعادة الاستخدام في وزارة الدفاع (DRMS)	قبول إكراميات غير قانونية	٢٠٠٦/١١/٧	إطلاق سراح مُراقب لمدة سنة واحدة، غرامة ١٥٠٠ دولار.	آذار/مارس ٢٠٠٧
شيفر غيس بابين	سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (موظف مدني GS-12)	الجيش الأميركي	التماس وقبول إكراميات غير قانونية	١٠/١٢/ ٢٠٠٧	سجن لمدة سنتين، إعادة ٢٨،٩٠٠ دولار، إطلاق مُراقب لمدة سنة واحدة.	٢٠٠٧/١/٣٠

التحقيقات

الجدول ٦-٣ (تابع)

الاسم	الصفة	المقاول/الشركة، الوكالة	الاتهامات	تاريخ الإدانة	الحكم	تاريخ الحكم
تحقيقات قادتها وكالات أخرى						
ضابط إصدار التراخيص الرئيسي (CWO) بيليتي جونيور	مستشار خدمات التغذية في الجيش الأميركي للكويت والعراق وأفغانستان	الجيش الأميركي	رشوة وتهريب أموال نقدية	٢٠٠٧/٢/٩	سجن لمدة ٢٨ شهراً، استعادة ٥٧٥٠٠ دولار وحجز أموال.	٢٠٠٨/٢/٢٠
غلين باول	مدير المقاولات من الباطن	شركة كيلوغ، براون أند روت، انك (KBR)	احتيال ومخالفة لقانون مكافحة دفع العمولات (على العقود)	٢٠٠٥/٨/١	سجن لمدة ١٥ شهر، إطلاق سراح مُراقب لمدة ٣ سنوات، إعادة ٩٠,٩٧٣,٩٩ دولار، تقييم ٢٠٠ دولار	٢٠٠٥/١١/١٨
ستيفن سيمنز	مدير المقاولات من الباطن	شركة كيلوغ، براون أند روت، انك (KBR)	احتيال بواسطة البريد، تبييض أموال وتأمير	٢٠٠٦/٣/١	سجن ١٢ شهر ويوم واحد، إطلاق سراح مُراقب لمدة ٣ سنوات، استعادة ٣٨٠,١٣٠ دولار، تقييم ٢٠٠ دولار	٢٠٠٦/١٢/١
كيفن أي سموث	المدير الإداري	شركة إيغل غلوبال لوجيستيكس انك (EGL)	مخالفة قانون مكافحة دفع العمولات (على العقود)، شهادة مزورة	٢٠٠٧/٧/٢٠	سجن لمدة ١٤ شهر، إطلاق سراح مُراقب لمدة سنتين، غرامة ٦٠٠٠ دولار، استعادة ١٧,٩٦٤ دولار	٢٠٠٧/١٢/١٨
جون آلن ريفرد	رائد	احتياطي في الجيش الأميركي	رشوة، تأمر، تبييض أموال	٢٠٠٧/٧/٢٣ (اعتراف بالجرم)	سجن ١٠ سنوات، إطلاق سراح مُراقب لمدة ٣ سنوات، غرامة ٥٠٠٠ دولار، أمر بمصادرة مليون دولار	٢٠٠٧/١٠/١٩

التحقيقات

الجدول ٦-٣ (تابع)

الاسم	الصفة	المقاوم/الشركة، الوكالة	الاتهامات	تاريخ الإدانة	الحكم	تاريخ الحكم
تحقيقات قادتها وكالات أخرى						
الرائد جون لي كوكر هام	ضابط عقود	الجيش الأميركي	تأمر، تبييض أموال			
ميليسيا كوكر هام	زوجة جون كوكر هام		تأمر، تبييض أموال			
كارولين بلاك	أخت جون كوكر هام		تأمر، تبييض أموال			
النجيب أوستن كاي	ضابط عقود	الجيش الأميركي	رشوة	٢٠٠٧/١٢/١٩ (اعتراف بالجرم)	النطق بالحكم مجدول لتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٧	٢٠٠٨/٦/٢٧
سمير محمود	موظف في شركة إنشائية أميركية		اعتراف بشهادة كاذبة أثناء التحقيق بمخالفة محتملة لقانون مكافحة دفع العمولات (على العقود)	٢٠٠٦/١١/٣ (اعتراف بالجرم)	يوم واحد لصالحه للمدة التي أمضاها في العقوبة، إطلاق سراح مُراقب لمدة سنتين.	٢٠٠٧/٢/٢
علي حجازي	رجل أعمال كويتي		٤ اتهامات احتيالية رئيسية ضد الولايات المتحدة و ٦ اتهامات احتيالية بواسطة البريد	هارب		
جيف الكس مايزون	موظف لدى مقاوم من الباطن	شركة كيلوغ، براون أند روت، انك (KBR)	٤ اتهامات احتيالية رئيسية ضد الولايات المتحدة و ٦ اتهامات احتيالية بواسطة البريد	المحاكمة مجدولة لتاريخ ٢٠٠٨/٤/١٤		
زبير خان	مقاوم	شركة تميمي غلوبال	احتيال بواسطة البريد، تلاعب بالشهود، إعاقة العدالة وشهادة كاذبة	هارب		

التحقيقات

الجدول ٦-٣ (تابع)

الاسم	الصفة	المقاول/الشركة، الوكالة	الالتهامات	تاريخ الإدانة	الحكم	تاريخ الحكم
تحقيقات قادتها وكالات أخرى						
تيري هول	مقاول	الجيش الأميركي، مخيم أرفيجان، الكويت	اتهامين بالرشوة	تاريخ المحاكمة معلق		
سمير عيتاني	مالك	شركة أميركان غروسرز (American Grocers Inc.)	٤٦ حالة ادعاء كاذب وتأمير	المحاكمة مجدولة لتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢		
إيلي سمير شدياق	مدير فرع العراق	شركة رامان (Raman Corporation)	تأمير ورشوة	لم يحدد تاريخ المحاكمة		
رامان انترناشونال كوب			تأمير ورشوة	لم يحدد تاريخ للمحاكمة		
جوزيف كرينشو	ضابط إصدار التراخيص الرئيسي	الجيش الأميركي	تأمير	لم يحدد تاريخ للمحاكمة		

التحقيقات

الاسم	الصفة	المقاول/الشركة، الوكالة	الاتهامات	تاريخ الإدانة	الحكم	تاريخ الحكم
تحقيقات قاداتها وكالات أخرى						
مايكل كارتر	مهندس مشاريع	شركة فورس بروتكشن اند ستريز (Force Protection Industries)	قبول رشوة	٢٠٠٨/١/٢٥		
دافيدي راميرز	مقاول	شركة ريدينيس مانيجمانت سابورت (Readiness management Support LC)	تهريب أموال نقدية، والتلاعب في معاملات مصرفية			

خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق

خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

يسهل خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام الإبلاغ عن الاحتيال، والهدر، وسوء الاستخدام، وسوء الإدارة، والتشفي (الاقتصاص) في كافة البرامج المترافقة مع جهود إعادة إعمار العراق الممولة من الحكومة الأميركية. يستلم المفتش العام قضايا، بواسطة خط الاتصال المباشر، ليس لها علاقة ببرامج وعمليات ممولة بأموال أميركية مخصصة، ولكنها متوفرة بطريقة أخرى، لإعادة إعمار العراق، فيحول المفتش العام هذه القضايا إلى الجهات المناسبة. يتلقى خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام اتصالات شخصية، أو بواسطة الهاتف، أو بالبريد، أو بالفاكس، أو عبر شبكة الإنترنت من العراق، ومن الولايات المتحدة، ومن كافة أنحاء العالم.

الإبلاغ خلال ربع السنة الأول

بطلول ٣١ آذار / مارس ٢٠٠٨، أدى خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام إلى بدء التحقيق في ٦٤١ قضية، منها ٥٦٩ قضية أغلقت، و ٦٥ قضية لازالت مفتوحة حالياً. يُبين الجدول ٣-٧ موجزاً لهذه القضايا المفتوحة.

القضايا الجديدة

خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير تلقى خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام ٢٣ شكوى جديدة ليصبح العدد المتراكم للقضايا ٦٤١ قضية عبر خط الاتصال المباشر، وقد صُنفت الشكاوى الجديدة حسب الفئات التالية:

- ١٥ شكوى تتعلق بالاحتيال.
- ٤ شكاوى تتعلق بمسائل متنوعة
- ٣ شكاوى تتعلق بمسائل شخصية
- شكوى واحدة تتعلق بسوء الاستعمال

خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

الجدول ٧-٣
موجز قضايا خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام كما كانت في ٣١ آذار / مارس ٢٠٠٨.

القضايا المفتوحة	
٦٢	التحقيقات
١٠	التدقيقات
٧٢	مجموع القضايا المفتوحة
القضايا المغلقة	
المجموع التراكمي*	الربع الأول ٢٠٠٨
٤	صفر
٢	صفر
٤٦	١
١١٦	٤
٢٤٤	١٠
٧٩	صفر
٧١	١
٩	صفر
٥٦٩	١٦
٦٤١	مجموع التراكمي* للقضايا المفتوحة والمغلقة

* تعطى المجاميع التراكمية للفترة بين بدء تشغيل خط الاتصال المباشر أي في ٢٤ آذار / مارس ٢٠٠٤، حتى ٣١ آذار / مارس ٢٠٠٨.

خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

يتلقى خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام معظم تقارير حالات الاحتيال، والهدر، وسوء الاستخدام، وسوء الإدارة، والتشفي بواسطة البريد الإلكتروني. تلقى هذا الخط ١٧ شكوى جديدة عبر الوسائل التالية:

- ١٨ بواسطة البريد الإلكتروني.
- ٤ بواسطة اتصالات هاتفية عبر خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام.
- ١ بواسطة الفاكس عبر خط الاتصال المباشر بالمفتش العام.

القضايا المغلقة

خلال ربع السنة الحالي جرى إغلاق ١٦ قضية كان قد أبلغ عنها بواسطة خط الاتصال المباشر:

- ١٠ قضايا أحيلت إلى وكالات أخرى للمفتشين العاملين.
- ٤ قضايا صرف النظر عنها لكونها خارج نطاق تحقيقات المفتش العام.
- شكوى واحدة أغلقت من جانب دائرة الشؤون العامة لدى المفتش العام.
- شكوى واحدة أغلقت من جانب دائرة التحقيقات لدى المفتش العام.

الشكاوى المُحالَة

بعد إجراء مراجعة شاملة أحيلت عشر شكاوي إلى وكالات خارجية لاتخاذ الإجراء المناسب.

- خمس شكاوى أرسلت إلى مكتب المفتش العام لدى القوات المتعددة الجنسيات.
- أربع شكاوى أرسلت إلى مكتب المفتش العام لدى القيادة المشتركة للعقود في العراق/أفغانستان.
- واحدة أرسلت إلى مكتب المفتش العام لدى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي.

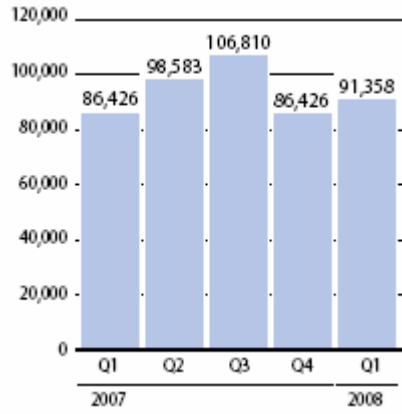
موقع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على الإنترنت

خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير سجّل موقع المفتش العام على الإنترنت (www.sigir.mil) النشاطات التالية:

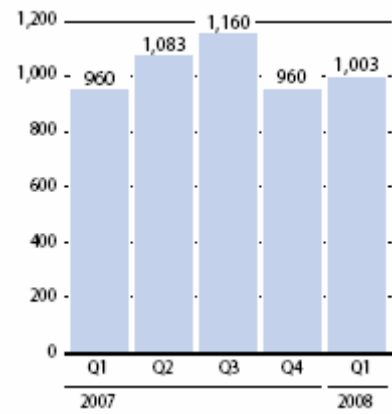
- زار ما يقارب ٩١ ألف شخص موقع المفتش العام على الإنترنت خلال ربع السنة المنصرم هذا، أي أكثر بقليل من ١٠٠٠ زائر باليوم.
- كان معظم الزوّار من داخل الولايات المتحدة (٨٢%) وجاءت النسبة المتبقية من الزوار البالغة ١٨%، من ١٦٨ دولة مختلفة وبصورة رئيسية من أوروبا الغربية (٦%) وآسيا (٤%) والشرق الأوسط (٢%).
- تلقى قسم اللغة العربية للموقع ما يزيد عن ٨٥٠ زيارة، أي بانخفاض طفيف عن الربع السابق من هذه السنة.
- جاءت نسبة مئوية ذات شأن من الزائرين لموقع المفتش العام على الإنترنت من وكالات أميركية حكومية، وبصورة خاصة من وزارة الدفاع ووزارة الخارجية، ومن مجلس النواب الأميركي.
- زار المستعملون قسم إعداد تقارير المفتش العام بتكرار أكبر.
- كانت أكثر المستندات التي تمّ استنساخها تقارير المفتش العام لارباع السنة الأخيرة.

موقع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على الإنترنت

متوسط عدد الزوار باليوم
المصدر: تحاليل منحي مواقع الإنترنت (٢٠٠٨/٣/٣١)



العدد الإجمالي للزوار بكل ربع سنة
المصدر: تحاليل منحي مواقع الإنترنت (٢٠٠٨/٣/٣١)



تحديث معلومات التشريعات

في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بعد إرسال تقرير المفتش العام ربع السنوي إلى وسائل الإعلام، وقع الرئيس قانون التفويض للدفاع القومي للسنة المالية ٢٠٠٨ (القانون العام ١١٠-١١٨). أدخل هذا القانون تغييرات مهمة على سلطة المفتش العام. بالإضافة إلى ذلك، وخلال فترة إعداد التقرير أدلى المفتش العام بشهادته أمام إحدى لجان الكونغرس.

السلطة الممنوحة للمفتش العام والشؤون المتعلقة بها

في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أصبح القانون العام ١١٠-١١٨، قانون التفويض للدفاع القومي للسنة المالية ٢٠٠٨، نافذ المفعول.

يشمل القانون ثلاثة أقسام تؤثر على عمل المفتش العام. أولاً، توسيع السلطة القضائية لإشراف المفتش العام بحيث يشمل كافة المبالغ المخصصة "لإعادة إعمار العراق" مع تعريف تلك العبارة على أنها تشمل كافة المبالغ المخصصة لأي سنة مالية إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وصندوق قوات الأمن العراقية، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد، كما كافة المبالغ الأخرى المخصصة "للمساعدة في إعادة إعمار العراق" في صندوق دعم الاقتصاد، وحساب مكتب المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي، أو المذكورة في أي نصوص أخرى واردة في القانون. كما قام تقرير المؤتمر أيضاً بتعديل المادة المتعلقة بانتهاء عمل المفتش العام بحيث تصبح فترة انتهاء عمل المفتش العام بعد ١٨٠ يوماً من التاريخ الذي يبقى فيه مجموع المبالغ غير المنفقة والمخصصة لإعادة إعمار العراق أقل من ٢٥٠ مليون دولار.

وثانياً، أمر القانون مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع (DoD OIG)، والمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) والمفتش العام الخاص لإعادة إعمار أفغانستان (SIGAR) تطوير خطط التدقيق التالية:

- ١- يجب أن يطور المفتش العام لدى وزارة الدفاع خطة شاملة لسلسلة من التدقيقات حول العقود، والعقود من الباطن، وأوامر المهمة، وأوامر التسليم المعنية بالدعم اللوجستي لقوات الائتلاف في العراق وأفغانستان. يجب أن يقوم المفتش العام لدى وزارة الدفاع بهذا العمل "بالتشاور مع المفتشين العاملين الآخرين"، الذين ذكروا في

مكان آخر من هذا القسم، "في ما يخص أية عقود يكون لهؤلاء المفتشين أية سلطة عليها".

٢- يجب أن يطور المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) خطة تدقيق شاملة لسلسلة من التدقيقات لعقود الوكالات الفدرالية وللعقود من الباطن، وأوامر المهمة، وأوامر التسليم لأداء وظائف الأمن وإعادة الإعمار في العراق. ويجب ان يقوم المفتش العام بهذا العمل "بالتشاور مع مفتشين آخرين"، من وزارة الدفاع (DoD)، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) ووزارة الخارجية (DoS) "فيما يخص أية عقود يكون لهؤلاء المفتشين العامين سلطة قضائية عليها عليها".

٣- يجب على المفتش العام لإعادة إعمار أفغانستان (SIGAR) تطوير خطة تدقيق شاملة موازية لخطة المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) لكن مع التركيز على أفغانستان. ويجب ان يقوم المفتش العام لإعادة إعمار أفغانستان (SIGAR) بهذا العمل "بالتشاور مع مفتشين عامين آخرين"، جرى ذكرهم في مكان آخر من هذا القسم، "في ما يخص أية عقود يكون لهؤلاء المفتشين العامين سلطة قضائية عليها".

ينص القانون على ان يقوم المفتشون العامون في وزارة الدفاع (DoD)، ووزارة الخارجية (DoS)، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، والمفتش العام لإعادة إعمار العراق، والمفتش العام لإعادة إعمار أفغانستان، بعمليات التدقيق المحددة في الخطة ضمن نطاق مهماتهم المحددة في القانون. ويجب على المفتشين العامين أن يخططوا وينفذوا تدقيقاتهم بشكل مستقل من دون استشارة اللجنة المشكّلة حديثاً للتعاقد في زمن الحرب في أفغانستان والعراق، لكن تقارير التدقيق يمكن ان تقدم إلى هذه اللجنة.

ثالثاً، هناك فقرة في تقرير المؤتمر تنص على تزويد حماية إضافية للذين يبلغون عن عمليات الاحتيال، والهدر، وسوء الاستخدام فيما يتعلق بعقود وزارة الدفاع. تحمي هذه الفقرة الأشخاص الذين يكشفون عن ارتكاب أعمال خاطئة إلى المفتشين العامين بمن فيهم المفتش العام لإعادة إعمار العراق.

جلسات الاستماع في الكونغرس

منذ آخر تقرير ربع سنوي، مثل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أمام إحدى لجان الكونغرس:

- ١١ آذار / مارس ٢٠٠٨ - لجنة المخصصات المالية في مجلس الشيوخ- الاستماع إلى "فعالية الجهود الأميركية في محاربة الهدر، والاحتيايل، وإساءة الاستخدام في العراق." أدلى المفتش العام بشهادته حول فعالية الجهود الأميركية في السيطرة على الفساد، والهدر، والاحتيايل، وإساءة الاستخدام في العراق موجزاً نتائج جهود المفتش العام على مر السنين.

إشراف الوكالات الأخرى

المقدمة
تدقيقات الوكالات الأخرى
تحقيقات الوكالات الأخرى

القسم ٤

المقدمة

في آذار / مارس ٢٠٠٤، شكل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) مجلس المفتشين العامين العراقي (608) (IICG) لتوفير منتدى لمناقشة عملية الإشراف في العراق ولتعزيز التعاون والتشارك بين المفتش العامين التابعين للوكالات التي تشرف على صناديق تمويل إعادة إعمار العراق. يجتمع، كل ربع سنة، ممثلين عن الوكالات الأعضاء في المجلس لتبادل التفاصيل المتعلقة بعمليات التدقيق الحالية والمخطط لتنفيذها، وتحديد الفرص المتاحة للتعاون وتخفيف التكرار.

عُقد آخر اجتماع في ١٣ شباط / فبراير، في مكتب المفتش العام في أرلنغتون بولاية فرجينيا. وقد حضر الاجتماع الوكالات التالية:

- مكتب المفتش العام لدى وزارة الدفاع (DoD OIG).
- مكتب المفتش العام لدى وزارة الخارجية (DoS OIG).
- وكالة التدقيق لجيش الولايات المتحدة (USAAA).
- مكتب المفتش العام لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID OIG).
- مكتب المحاسبة الحكومية (GAO).
- وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA).
- المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR).

في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ وقع الرئيس على قانون تفويض الدفاع القومي (NDAA). ينص القسم ٨٤٢ من القانون على تفويض المفتش العام بإعداد خطة تدقيق شاملة تشمل سلسلة من تدقيقات العقود العائدة لاداء وظائف الأمن وإعادة الإعمار في العراق. ينص القانون على ان يقود المفتش العام التخطيط والتنسيق لعمليات التدقيق هذه

إشراف الوكالات الأخرى

بالتشاور مع وكالات إشرافية أخرى تشمل مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع، مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية ومكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

يطلب المفتش العام في كل ربع سنة معلومات محدثة من الوكالات الأعضاء حول نشاطات الإشراف المنجزة، والجارية، والمخطط لتنفيذها.

يوجز هذا القسم عمليات التدقيق والتحقيقات التي أُبلغ المفتش العام عنها خلال ربع السنة هذا من مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع، مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية، مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، مكتب المحاسبة الحكومية، وكالة التدقيق للجيش الأميركي، ووكالة تدقيق العقود الدفاعية. أنظر الملحق (ك) للاطلاع على تحديثات معلومات وكالة تدقيق العقود الدفاعية. أمّا وزارة المالية ووزارة التجارة فلم تنجزا ولم تبادرا بدء عمليات تدقيق جديدة خلال ربع السنة هذا.

تدقيقات الوكالات الأخرى

يحدّث هذا القسم معلومات التدقيقات التي نقلتها الوكالات الأعضاء في مجلس المفتشين العامين العراقي (IIGC) إلى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR).

للاطلاع على تقارير الإشراف المنجزة مؤخراً، أنظر الجدول ٤-١.

للاطلاع على تقارير الإشراف الجارية حالياً والتي أعدتها الوكالات الأميركية الأخرى خلال فترة التقرير هذا، انظر الجدول ٤-٢.

لمزيد من المعلومات حول تدقيقات الوكالات الأخرى، بما فيها ملخصات التدقيقات، أنظر الملحق (م).

للاطلاع على القائمة التاريخية الكاملة للتدقيقات والمراجعات حول إعادة إعمار العراق على يد كافة الهيئات، أنظر الملحق (ل).

تحقيقات الوكالات الأخرى

ينسق مكتب المفتش العام أعماله بصورة منتظمة مع الوكالات الحكومية الأخرى التي تقوم بالتحقيق في العراق. للاطلاع على الإحصاءات حول نشاطات التحقيق للوكالات الأميركية الأخرى، أنظر الجدول ٤-٣.

الجدول ٤-١
تقارير الإشراف المنجزة مؤخراً على يد وكالات أميركية أخرى حتى ٢٠٠٨/٣/٣١

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
وزارة الدفاع (DoD)	D-2008-067	٢٠٠٨/٣/٣١	سياسة وزارة الدفاع حول مشتريات الدروع البدنية
وزارة الدفاع (DoD)	D-2008-064	٢٠٠٨/٣/١٨	ادعاءات ابلغ عنها عبر خط الاتصال المباشر مع وزارة الدفاع بشأن نظام التعريف البيومتري للوصول إلى العقود الجامعة
وزارة الدفاع (DoD)	D-2008-060	٢٠٠٨/٣/٧	معالجة المياه الصالحة وغير الصالحة للشرب في العراق
وزارة الدفاع (DoD)	D-2008-059	٢٠٠٨/٣/٦	تمويلات تكميلية استعملت للدعم الطبي في الحرب الشاملة على الإرهاب
وزارة الدفاع (DoD)	D-2008-024	٢٠٠٨/١/١٨	عملية التفيتش لبرنامج الجيش لإعادة ضبط المعدات للوحدات العائدة من عملية حربية العراق.
وزارة الدفاع (DoD)	IE-2008-001	٢٠٠٨/١/٤	مراجعة وثائق التحقيق المترافقة مع مقتل عريف في الجيش الأميركي خلال عمليات المرافقة الأمنية في العراق
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	GAO-08-568T	٢٠٠٨/٣/١١	تأمين واستقرار وإعادة بناء العراق: الأعمال المطلوبة لمعالجة المحاسبة غير الكافية حول جهود واستثمارات الولايات المتحدة
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	GAO-08-423R	٢٠٠٨/١/٣٠	الحرب الشاملة على الإرهاب: الالتزامات المبلغ عنها لوزارة الدفاع
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	GAO-08-316R	٢٠٠٨/١/٢٢	اللوجستيات الدفاعية: يجب على الجيش تطبيق خطة إدارة وإشراف فعالة لعقد صيانة المعدات في الكويت.
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	GAO-08-153	٢٠٠٨/١/١٨	إعادة إعمار العراق: يجب توفر بيانات أفضل لتقييم التنفيذ للموازنة العراقية

إشراف الوكالات الأخرى

الجدول ٤-١ (تابع)

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	GAO-08-143R	٢٠٠٧/١١/٣٠	عملية حرية العراق: تقييم وزارة الدفاع ل وحدات قوات الأمن العراقية بصفتها المستقلة غير واضح لان قدرات الدعم لدى قوات الأمن العراقية لم تتطور في الكامل.
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	GAO-07-903	٢٠٠٧/١٠/٤	استقرار وإعادة بناء العراق: الجهود الأميركية لتنمية قدرات الوزارات بحاجة إلى استراتيجيات متكاملة إجمالية لتوجيه الجهود والمخاطر الإدارية.
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2008-0091-ALL	٢٠٠٨/٣/٣١	أنظمة الرقابة الداخلية على عقد عمليات إنشاء مرافق تناول الطعام، وتدقيق لوجستيات عمليات برنامج الزيادة المدنية في دعم عملية حرية العراق.
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2008-0090-ALL	٢٠٠٨/٣/٢٠	نشاطات الإمداد، (المواقع "H")، تدقيق لوجستيات عمليات برنامج الزيادة المدنية لدعم عملية حرية العراق.
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2008-0077-ALL	٢٠٠٨/٣/٢٠	إدارة العقد المتعلق بالعمليات المتعاقد عليها لمرافق تناول الطعام، وتدقيق لوجستيات عمليات برنامج الزيادة المدنية لدعم عملية حرية العراق.
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2008-0085-ALL	٢٠٠٨/٣/١٨	عمليات الوقود الفئة الثالثة (بالجملة والمفرق) في منطقة العمليات في العراق، تدقيق لوجستيات برنامج الزيادة المدنية لدعم عملية حرية العراق.
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2008-0075-ALL	٢٠٠٨/٣/١٢	ممتلكات مكتسبة من المقاول، تدقيق لوجستيات برنامج الزيادة المدنية لدعم عملية حرية العراق.
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)	E-267-08-001-P	٢٠٠٨/٣/١٨	تدقيق برنامج استقرار المجتمع العراقي الذي تديره الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

المصدر: استجابة وزارة الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، استجابة وزارة الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، استجابة وكالة التحقيق في الجيش الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المفتش العام للبيانات، ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

إشراف الوكالات الأخرى

الجدول ٢-٤

نشاطات الإشراف الجارية على يد وكالات أميركية أخرى حتى تاريخ ٢٠٠٨/٣/٣١

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000AE-0174.000	٢٠٠٨/٣/١٠	تطبيق سلاح مشاة البحرية لعملية بيان الحاجة الشاملة المستعجلة للعربات المصفحة المحمية لمقاومة كمائن الألغام
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000CK-0161.000	٢٠٠٨/٢/٢٦	عقد مواد الحرب الاحتياطية
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000FP-0132.000	٢٠٠٨/٢/٢٥	وسائل الرقابة الداخلية على الجيش، الصندوق العام، الموجودات النقدية والموجودات المالية الأخرى المحفوظة في جنوب غرب آسيا.
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000AB-0133.000	٢٠٠٨/٢/١٩	هليكوبتر البحث والإنقاذ القتالية لسلاح الجو
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-DOOOIG-0141.000	٢٠٠٨/٢/١٣	المحاسبة عن الذخائر المزودة إلى قوات الأمن العراقية، المرحلة الثانية
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000CG-0123.000	٢٠٠٨/٢/٧	معقولية أسعار العقود الموقعة من قيادة العمليات الخاصة الأميركية
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-D000LA-0199.002	٢٠٠٨/١/٢٤	وسائل الرقابة على بطاقة الوصول المشترك لدورة الحياة للمقاول في جنوب غرب آسيا
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000LQ-0111.000	٢٠٠٨/١/٨	وضع معدات القوات المنشورة لدعم عملية حرية العراق
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000FI-0083.000	٢٠٠٧/١٢/٢٧	وسائل الرقابة على تقارير اكلاف النقل لدعم الحرب الشاملة على الإرهاب
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000FE-0106.000	٢٠٠٧/١٢/١٩	صندوق الاستجابة الطارئة الدفاعية للحرب الشاملة على الإرهاب
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000LF-0093.000	٢٠٠٧/١١/٢٨	المعدات الطبية المستعملة لدعم العمليات في جنوب غرب آسيا
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000AB-0091.000	٢٠٠٧/١١/٢٧	نظام الدعم الناري للحملة العسكرية وبرامج المركبات القابلة للنقل داخلياً
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000AS-0044.000	٢٠٠٧/١٠/١٦	الأمن حول تعريف التردد اللاسلكي
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000FJ-0014.000	٢٠٠٧/١٠/١١	إدارة صندوق ذخائر الأسلحة الصغيرة لدعم الحرب الشاملة على الإرهاب
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000AS-0022.000	٢٠٠٧/١٠/٥	عقود للتجهيزات التي تحتاج إلى استعمال تعريف التردد اللاسلكي
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000FJ-0006.000	٢٠٠٧/٩/٢٠	مدفوعات للنقل الذي يستعمل خدمات "نظام باورتراك"
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-D000FL-0252.000	٢٠٠٧/٨/٣١	وسائل للرقابة الداخلية ولاعتمادية البيانات في نظام الدفع القابل للانتشار

إشراف الوكالات الأخرى

الجدول ٤-٢ (تابع)

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-DINT01-0092.003	٢٠٠٧/٨/٣١	تدقيق محلي لإدارة إشارات الاستخبارات لمكافحة الإرهاب
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-D000XA-0249.000	٢٠٠٧/٨/٢٢	موجز للمسائل التي تؤثر في عمليات حرية العراق والحرية الدائمة التي تم الإبلاغ عنها من قبل وكالات إشرافية رئيسية ابتداءً من السنة المالية ٢٠٠٣ وحتى السنة المالية ٢٠٠٧
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-D000CK-0256.000	٢٠٠٧/٨/١٧	ادعاءات عبر خط الاتصال المباشر في وزارة الدفاع تتعلق بالعقود الصادرة من قبل قيادة إدارة دورة الحياة لنظام الاتصالات التكتيكية (TACOM) في الجيش الأميركي إلى أنظمة تقييم منطقة ساحة المعركة لناحية الأرض والتسلح (BAE) لقسم الأنظمة الأرضية.
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-D000LA-0199.001	٢٠٠٧/٨/١٤	الرقابة على مدة صلاحية بطاقة الدخول المشتركة لدورة الحياة لدى المقاول
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-D000LG-0228.000	٢٠٠٧/٨/٦	رصد الاستعمال النهائي للمواد والخدمات الدفاعية المنقولة إلى زبائن أجنبية.
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-D000IG-0239.000	٢٠٠٧/٧/٢٧	المحاسبة عن الذخائر المجهزة إلى قوات الأمن العراقية
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-D000CK-0230.000	٢٠٠٧/٧/١٣	شراء وتسليم عربات مصفحة محمية للخدمات المشتركة
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-D000FB-0198.000	٢٠٠٧/٦/١٩	الأموال المخصصة لأفغانستان والعراق من صندوق الائتمان للجيش الأجنبية
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-D000CK-0201.000	٢٠٠٧/٦/١٨	أموال التشغيل والصيانة المستعملة لعقود الإنشاءات العسكرية في الحرب الشاملة على الإرهاب
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-DINT01-0092.001	٢٠٠٧/٦/١٤	مراجعة موارد الاستخبارات لدى فريق العمل المشترك للاستخبارات الذي يحارب الإرهاب وقيادة العمليات الخاصة لدعم عملية الحرية الدائمة وعملية حرية العراق
وزارة الدفاع (DoD)	2007C003 6/13/2007	٢٠٠٧/٦/١٣	مراجعة الظروف المحيطة بمقتل موظف وكالة رويترز للأنباء في العراق
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-D000LD-0129.000	٢٠٠٧/٤/١٣	إدارة سلاح مشاة البحرية لبرامج الاستعادة وإعادة الضبط

إشراف الوكالات الأخرى

الجدول ٢-٤ (تابع)

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-D000FD-0145.000	٢٠٠٧/٣/٥	الرقابة الداخلية على الأموال النقدية العامة لسلاح الجو والأصول المالية الأخرى
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-D000FN-0142.000	٢٠٠٧/٢/٢٧	الرقابة الداخلية على الصندوق العام للقوات البحرية وعلى النقد، والأصول المالية الأخرى محتفظ بها خارج الولايات المتحدة
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-D000LH-0108.000	٢٠٠٧/١/٥	تدريب وزارة الدفاع للقوات البرية الأميركية التي تدعم عملية حرية العراق
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-D000LC-0051.000	٢٠٠٦/١٢/١٤	ممارسات التوظيف المستخدمة لتزويد الموظفين إلى السلطات العراقية المؤقتة.
وزارة الدفاع (DoD)	D2006-D000AE-0241.000	٢٠٠٦/٨/٤	استعمال وزارة الدفاع الأموال الإضافية للحرب الشاملة على الإرهاب (GWOT) المقدمة للمشتريات والابحاث، والتنمية، والاختبار، والتقنية
وزارة الدفاع (DoD)	D2006-DIP0E2-0137	٢٠٠٦/٧/٢٤	دائرة المفتش العام لشؤون المحاربين القدامى في وزارة الدفاع لمشروع انتقال العناية، ما بين الوكالات
وزارة الدفاع (DoD)	D2006-D000AE-0225.000	٢٠٠٦/٧/١٠	القبول المشروط وانتاج عربات تكتيكية متوسطة للجيش لدعم الحرب الشاملة على الإرهاب
وزارة الدفاع (DoD)	D2006-D000FL-0208.000	٢٠٠٦/٥/٢٣	الرقابة الداخلية على المدفوعات في خارج البلاد
وزارة الدفاع (DoD)	D2006-D000LG-0136.000	٢٠٠٦/٣/١	الرقابة على الصادرات على البنود الدفاعية الزائدة عن الحاجة
وزارة الدفاع (DoD)	D2005-DINT01-0122	٢٠٠٥/٢/١٤	علاقة حكومة الولايات المتحدة مع المؤتمر الوطني العراقي
وزارة الدفاع (DoD)	D2006-DIPOE3-0038	لم يبلغ عنه	دعم رجوعي للمفتشين العامين لدى قوات الأمن العراقية
وزارة الخارجية (DoS)	07AUD3034	نيسان/أبريل ٢٠٠٧	مراجعة المنافسة على عقود المشتريات: المجمع الجديد للسفارة في بغداد
وزارة الخارجية (DoS)	08AUD-3016	لم يبلغ عنه	مراجعة مشتركة لعقد شركة بلاكووتر لخدمات الحماية الشخصية عبر العالم
وزارة الخارجية (DoS)	08AUD30xx	لم يبلغ عنه	تدقيق إدارة العقود، NEC بغداد
وزارة الخارجية (DoS)	08 MERO3002	لم يبلغ عنه	برنامج تأشيرات دخول خاصة بالمهاجرين العراقيين
وزارة الخارجية (DoS)	08 MERO3001	لم يبلغ عنه	البرنامج الأميركي لقبول اللاجئين العراقيين
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	320587	آذار/مارس ٢٠٠٨	وضعية صندوق دعم الاقتصاد للعراق

إشراف الوكالات الأخرى

الجدول ٢-٤ (تابع)

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	لم يبلغ عنه	آذار/مارس ٢٠٠٨	التقدم في تحقيق الأهداف الأميركية في العراق
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	120724	شباط/فبراير ٢٠٠٨	العقود في العراق وأفغانستان
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	320572	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨	تزويد موظفين لفرق إعادة إعمار المحافظات في العراق وأفغانستان
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	351155	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨	تحليل اكلاف وتمويلات وزارة الدفاع للسنة المالية ٢٠٠٨ للحرب الشاملة على الإرهاب
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	320557	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	قوات الأمن العراقية ونقل مسؤوليات الأمن
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	لم يبلغ عنه	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧	المساعدة الأميركية والدولية للاجئين العراقيين والأشخاص المهجرين في الداخل
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	351086	تشرين الأول/نوفمبر ٢٠٠٧	خطط وزارة الدفاع للطائرات بدون طيار
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	351076	آب/أغسطس ٢٠٠٧	برامج الدروع البدينية واختبارها
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	351083	آب/أغسطس ٢٠٠٧	استعمال مقاولين خاصين للأمن في العراق
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	351092	آب/أغسطس ٢٠٠٧	التخطيط لتراجع أعداد القوات الأميركية عن العراق
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	لم يبلغ عنه	آب/أغسطس ٢٠٠٧	استعمال وزارة الدفاع للتعزيزات الافرادية
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	351054	تموز/يوليو ٢٠٠٧	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	لم يبلغ عنه	تموز/يوليو ٢٠٠٧	جهازية التبديل لدى القوات الأميركية
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	351062	حزيران/يونيو ٢٠٠٧	الاعتداء الجنسي في وزارة الدفاع
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	120657	حزيران/يونيو ٢٠٠٧	استعمال وزارة الخارجية للتعاقد بين الوكالات
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	لم يبلغ عنه	نيسان/أبريل ٢٠٠٧	الوضع الصحي للجنود المنشورين
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	351016	آذار/مارس ٢٠٠٧	عمليات مشتركة لمنظمة هزيمة أدوات التفجير المرتجلة (JIEDDO) للتنسيق الاستخباراتي المضاد لأدوات التفجير المرتجلة
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	320461	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦	جهود تأمين استقرار العراق وتحقيق الظروف للسماح بخفض عدد القوات الأميركية في العراق
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2008-ALL-0318.00	٢٠٠٨/٣/١٧	تدقيق وظائف التعاقد لسلح الهندسة في الجيش الأميركي في العراق

إشراف الوكالات الأخرى

الجدول ٤-٢ (تابع)

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2008-ALL-0204.000	٢٠٠٨/٣/١٤	تدقيق الممتلكات الأميركية المزودة إلى المقاولين-عمليات قاعدة الكويت
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2007-ALL-0081	٢٠٠٧/٩/٦	إدارة شحن الحاويات في جنوب غرب آسيا
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2007-ALL-0887.003	٢٠٠٧/٨/٥	تدقيق أعمال القيادة المشتركة للعقود في أفغانستان
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2007-ALL-0887.001	٢٠٠٧/٧/٢٤	تدقيق أعمال القيادة المشتركة للعقود في العراق
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2007-ALL-0212.001	٢٠٠٦/١٠/٢٦	تدقيق عمليات برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني لدعم مولدات الطاقة لعملية حرية العراق
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2006-ALL-0397	٢٠٠٦/١٠/٢٦	تدقيق أعمال قيادة العقود في الجيش الأميركي في جنوب غرب آسيا- الكويت
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	لم يبلغ عنه	٢٠٠٦/٦/٢٦	تراجع العمليات في جنوب غرب آسيا
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)	لم يبلغ عنه	لم يبلغ عنه	تدقيق برنامج عمل المجتمعات المحلية في العراق للوكالة الأميركية للتنمية الدولية
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)	لم يبلغ عنه	لم يبلغ عنه	برنامج الأعمال الزراعية في العراق للوكالة الأميركية للتنمية الدولية
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)	لم يبلغ عنه	لم يبلغ عنه	برنامج تنمية القدرات الوطنية في العراق للوكالة الأميركية للتنمية الدولية
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)	لم يبلغ عنه	لم يبلغ عنه	تدقيق صندوق مارلا روزيكا لمساعدة ضحايا الحرب في العراق للوكالة الأميركية للتنمية الدولية
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)	لم يبلغ عنه	لم يبلغ عنه	تدقيق إدارة العراق لأسطوله الرسمي من العربات للوكالة الأميركية للتنمية الدولية
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)	لم يبلغ عنه	لم يبلغ عنه	تدقيق برنامج رصد وتقييم الأداء العراقي للوكالة الأميركية للتنمية الدولية

المصدر: استجابة وزارة الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، استجابة وزارة الخارجية لطلب المفتش العام للبيانات، ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. استجابة مكتب المحاسبة الحكومية لطلب المفتش العام للبيانات، ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. استجابة وكالة التدقيق في الجيش الأميركي لطلب المفتش العام للبيانات، ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المفتش العام للبيانات، الأول من نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

إشراف الوكالات الأخرى

الجدول ٣-٤
وضعية نشاطات التحقيق المنفذة على يد وكالات أميركية أخرى كما كان في ٢٠٠٨/٣/٣١

القضايا المفتوحة/المغلقة	عدد المحققين في الكويت	عدد المحققين في العراق	الوكالة
١٠٢	٤	٦	قيادة التحقيقات الجنائية في الجيش الأميركي، وحدة كشف الاحتيال في المشتريات الرئيسية
١١٠	٢	٢	دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع
٤	صفر	صفر	مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية
٦٤	١	٢	مكتب التحقيقات الفدرالية
١٢	صفر	٢	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
٢٩٢	٧	١٢	المجموع

- ١- الزيادة السنوية تبلغ ما يقرب من ٢٥٤%، باعتماد الأسعار المزودة من مكتب شؤون الشرق الأوسط - العراق (NEA-I) في وزارة الخارجية، من السعر المتوسط السنوي البالغ ٢٥,٩١ دولار للبرميل في عام ٢٠٠٣ إلى متوسط يبلغ ٩١,٦٦ دولاراً للبرميل في الربع الأول من عام ٢٠٠٨. يدمج مصدر مكتب شؤون الشرق الأوسط-العراق (NEA-I) بيانات حصل عليها من بلومبرغ (بالنسبة لنفط البصرة الخفيف) وإدارة معلومات الطاقة الأميركية (لنفط كركوك الخام)، المصدر: استجابة مكتب شؤون شرق الشرق الأوسط-العراق لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/أبريل، ٢٠٠٨.
 - ٢- تقرير الوضعية الأسبوعي للعراق الذي تصدره وزارة الخارجية، والذي صدر في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، يقدر الإيرادات النفطية بمبلغ ١٨,٢ مليار دولار في ربع السنة الأول من العام ٢٠٠٨. التقدير البالغ ٧٠ مليار دولار هو جمع سنوي لهذا الرقم كما كان في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨.
 - ٣- البرلمان الأوروبي www.europarl.europa.eu/news.
 - ٤- الجنرال دفيد ايتش بتريوس، قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق، "تقرير إلى الكونغرس حول الوضع في العراق"، ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
 - ٥- الجنرال دفيد ايتش بتريوس، قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق، "تقرير إلى الكونغرس حول الوضع في العراق"، ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
 - ٦- الجنرال دفيد ايتش بتريوس، قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق، "تقرير إلى الكونغرس حول الوضع في العراق"، ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
 - ٧- الجنرال دفيد ايتش بتريوس، قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق، "تقرير إلى الكونغرس حول الوضع في العراق: خرائط مرفقة"، ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
 - ٨- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
 - ٩- استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
 - ١٠- وكالة الزمان للأنباء، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
 - ١١- وزارة الدفاع (DoD)، نسخة طبق الأصل لموجز قدمه الجنرال جيفري هاموند في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
 - ١٢- لجنة حماية الصحفيين www.cpj.org.
 - ١٣- في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨، ابلغ مكتب الإدارة والموازنة (OMB) عن هذه التغييرات استجابة لطلب المفتش العام للبيانات:
- برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) ازداد من ٣٢٠ مليون دولار إلى ٢٧٠ مليون دولار.
 - مساعدة الهجرة واللجئين انخفضت من ١٩٥,٤ مليون دولار إلى ١٤٩,٤ مليون دولار.
 - صندوق دعم الاقتصاد (ESF) انخفض من ١٤,٩٥ مليون دولار إلى ١٤,٨٣ مليون دولار.
 - تم تخصيص مبلغ ٨٠ مليون دولار للمساعدة الدولية في حالات الكوارث والمجاعة.
 - في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ ابلغ مكتب الإدارة والموازنة (OMB) انه تم إلغاء مبلغ ٧٦ مليون دولار في ربع السنة هذا من تمويل السنة المالية ٢٠٠٧ لصندوق دعم الاقتصاد (ESF). سوف تحول وزارة الخارجية مبلغ ١٠ ملايين دولار من أموال صندوق دعم الاقتصاد إلى السنة المالية ٢٠٠٨ من برنامج حماية أمن البنية التحتية (ISP) لفرقة منطقة الخليج (GRD) إلى برنامج لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات (PRDC) وتقطع مبلغ ٧٦ مليون دولار من مخصصات السنة المالية ٢٠٠٧ لصندوق دعم الاقتصاد لبرنامج لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات. في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أوصى مكتب الإدارة والموازنة بإلغاء حسابين كانا قد سجلا على جدول المفتش العام لمخصصات إعادة إعمار العراق وهما:
 - مخصصات البرنامج الدبلوماسي والقتلي التي بلغ مجموعها ٨٥٦,٥٧ مليون دولار.
 - مخصصات جديدة للجيش العراقي، التي بلغ مجموعها ٢١٠ مليون دولار.

- التأثير الصافي لهذه الأعمال كان خفض مبلغ ١,٠٦ مليار دولار من إجمالي المخصصات الأميركية لإغاثة وإعادة اعمار العراق أي ٤٦,٣ مليار دولار من مبلغ ٤٧,٣٦ مليار دولار تم الإبلاغ عنه في "تقرير ربع السنوي ونصف السنوي إلى الكونغرس" بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.
- ١٤- على سبيل المثال، شملت المخصصات الثانية لصندوق إغاثة وإعادة اعمار العراق (IRRF)، القانون العام 108- STAT.1209, 1225-160 مخصصات قانونية لأغراض مثل الأمن وفرض تطبيق القانون، والعدل، والسلامة العامة للبنية التحتية والمجتمع المحلي، ونشاطات بناء الديمقراطية، وقطاعات الكهرباء، والنقل، والاتصالات، والطرق، والجسور، والعناية الصحية، والتعليم، وحقوق الإنسان، ونظام الحكم.
- ١٥- السفير رايان سي. كروكر، شهادة أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ١٦- المفتش العام لإعادة اعمار العراق، "إعادة اعمار العراق: الدروس المكتسبة من إدارة البرنامج والمشروع"، آذار/مارس ٢٠٠٧ الصفحة ٩.
- ١٧- استجابة مكتب الإدارة والموازنة (OMB) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ١٨- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAQ)، لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ١٩- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٢٠- يشمل هذا الرقم عمليات التدقيق التي أبلغ المفتش العام عنها من قبل وكالات أخرى كما هي في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨ وعدد عمليات التدقيق التي قام بها المفتش العام حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٢١- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR 08-011، "نتيجة، الكلفة والإشراف على عقد إعادة اعمار قطاع الكهرباء" الموقع مع شركة بريني"، نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٢٢- المفتش العام، "بيان ستيوارت دبليو بوين جونيور أمام لجنة المخصصات في مجلس الشيوخ: فعالية الجهود الأميركية في محاربة الفساد، الاحتيال، والهدر، وإساءة الاستخدام في العراق"، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٢٣- المفتش العام، "بيان ستيوارت دبليو بوين جونيور أمام لجنة المخصصات في مجلس الشيوخ: فعالية الجهود الأميركية في محاربة الفساد، الاحتيال، والهدر، وإساءة الاستخدام في العراق"، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٢٤- المفتش العام، "بيان ستيوارت دبليو بوين جونيور أمام لجنة المخصصات في مجلس الشيوخ: فعالية الجهود الأميركية في محاربة الفساد، الاحتيال، والهدر، وإساءة الاستخدام في العراق"، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٢٥- المفتش العام، التقرير السنوي المقدم إلى الكونغرس الأميركي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ الملحق (ي) الصفحة ي-١.
- ٢٦- المفتش العام، "بيان ستيوارت دبليو بوين جونيور أمام لجنة المخصصات في مجلس الشيوخ: فعالية الجهود الأميركية في محاربة الفساد، الاحتيال، والهدر، وإساءة الاستخدام في العراق"، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٢٧- المفتش العام، "بيان ستيوارت دبليو بوين جونيور أمام لجنة المخصصات في مجلس الشيوخ: فعالية الجهود الأميركية في محاربة الفساد، الاحتيال، والهدر، وإساءة الاستخدام في العراق"، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٢٨- استجابة القيادة المشتركة للعراق أو أفغانستان (JCC-I/A) لطلب المفتش العام للبيانات، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.
- ٢٩- تقرير مكتب المحاسبة الحكومية (GAO) رقم 08-568T، "تأمين استقرار وإعادة بناء العراق: الأعمال الضرورية لمعالجة المحاسبة غير الكافية حول الجهود والاستثمارات الأميركية"، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٣٠- المفتش العام، "بيان ستيوارت دبليو بوين جونيور أمام لجنة المخصصات في مجلس الشيوخ: فعالية الجهود الأميركية في محاربة الفساد، الاحتيال، والهدر، وإساءة الاستخدام في العراق"، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٣١- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR 08-017، "نقل مشاريع إعادة الاعمار إلى الحكومة العراقية: تحقق بعض التقدم ولكن يجب تحقيق تحسينات لاحقة من أجل تجنب الهدر"، نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٣٢- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR 06-045، "وضعية تنمية القدرات الوزارية في العراق"، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

- ٣٣- تقرير تدقيق المفتش العام 08-017 SIGIR، "نقل مشاريع إعادة الاعمار إلى الحكومة العراقية: حققت بعض التقدم ولكن يجب تحقيق تحسينات لاحقة من أجل تجنب الهدر"، نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٣٤- المفتش العام، "بيان ستيوارت دبليو بوين جونيور أمام لجنة المخصصات في مجلس الشيوخ: فعالية الجهود الأميركية في محاربة الفساد، الاحتيال، والهدر، وإساءة الاستخدام في العراق"، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٣٥- تقرير تدقيق المفتش العام 08-016 SIGIR، "الجهود الأميركية لمكافحة الفساد في العراق، التقدم المحقق في تطبيق خطة الإدارة المعدلة"، نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٣٦- المفتش العام "شهادة ستيوارت دبليو بوين جونيور أمام لجنة الإشراف والإصلاح الحكومي في مجلس النواب، تقييم حالة الفساد في العراق"، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.
- ٣٧- المفتش العام، "بيان ستيوارت دبليو بوين جونيور أمام لجنة المخصصات في مجلس الشيوخ: فعالية الجهود الأميركية في محاربة الفساد، الاحتيال، والهدر، وإساءة الاستخدام في العراق"، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٣٨- استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٣٩- نظام الإدارة المالية لسلاح الهندسة (CEFMS)، ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، "تقرير النشاطات" ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ يشمل هذا الرقم فقط بنود خطوط العقد لفرقة منطقة الخليج (GRD) ولوكالة الأميركية للتنمية الدولية. لا توجد أسماء مقاولين لبعض بنود الخطوط لكن هذه العقود مشمولة في المجموع.
- ٤٠- تقرير تدقيق المفتش العام 08-013 SIGIR، "التقرير المرحلي حول إنهاء عقود إعادة اعمار العراق" نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٤١- المفتش العام، "بيان ستيوارت دبليو بوين جونيور أمام لجنة المخصصات في مجلس الشيوخ: فعالية الجهود الأميركية في محاربة الفساد، الاحتيال، والهدر، وإساءة الاستخدام في العراق"، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٤٢- السفير رايان سي كروكر: شهادة أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٤٣- تقرير تدقيق المفتش العام 07-015 SIGIR، "فعالية برامج فرق إعادة اعمار المحافظات (PRT) في العراق"، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.
- ٤٤- لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب "وكالة ستوفبايس ضد الذكاء الاستراتيجي. Stovepipes vs. Strategic Agility" دروس يجب أن نكتسبها من فرق إعادة اعمار المحافظات (PRT) في العراق وأفغانستان"، نيسان/أبريل ٢٠٠٨ http://armedservices.house.gov/pdfs/Reports/PRT_Report.pdf.
- ٤٥- المصطلح "إعادة الاعمار" يشمل نطاق عريض من البرامج والعمليات تتجاوز أعمال إعادة البناء بالطوب والملاط الممولة من هذه المخصصات بالإضافة إلى الإشراف النوعي على صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)، وصندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، يشمل تفويض الإشراف الموسع المعطى للمفتش العام صناديق تمويل مخصصة "للمساعدة في إعادة اعمار العراق" بموجب أموال الدعم للطوارئ، ومكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) أو بموجب "أي شرط آخر في القانون" (القانون العام 106-108 (حسب تعديله)، القسم ٣٠٠١ (م).
- ٤٦- وزارة الخارجية، "إعادة بناء العراق: الإنجازات الأميركية عبر صندوق إغاثة وإعادة اعمار العراق (IRRF)"، شباط/فبراير ٢٠٠٦. www.state.gov/p/nea/rls/rpt/60857.htm.
- ٤٧- القانون العام 108-11، "قانون المخصصات التكميلية الطارئة في زمن الحرب للعام ٢٠٠٣"، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.
- ٤٨- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، استجابة الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية (USTDA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، استجابة وزارة الخارجية لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، استجابة موظفو البيت الأبيض (WHS) لطلب المفتش العام للبيانات، الأول من نيسان/أبريل ٢٠٠٨، استجابة مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية (DFAS) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٤٩- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

- ٥٠- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، استجابة الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية (USTDA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، استجابة وزارة الخارجية لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، استجابة موظفو البيت الأبيض (WHS) لطلب المفتش العام للبيانات، الأول من نيسان/أبريل ٢٠٠٨، استجابة مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية (DFAS) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٥١- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٥٢- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، استجابة الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية (USTDA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، استجابة وزارة الخارجية لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، استجابة موظفو البيت الأبيض (WHS) لطلب المفتش العام للبيانات، الأول من نيسان/أبريل ٢٠٠٨، استجابة مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية (DFAS) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٥٣- وزارة الخارجية تقرير القسم ٢٢٠٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وزارة الخارجية "تقرير القسم ٢٢٠٧"، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.
- ٥٤- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، استجابة الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية (USTDA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، استجابة وزارة الخارجية لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، استجابة موظفو البيت الأبيض (WHS) لطلب المفتش العام للبيانات، الأول من نيسان/أبريل ٢٠٠٨، استجابة مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية (DFAS) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٥٥- استجابة الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية (USTDA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٥٦- القانون العام 108-106 "قانون المخصصات التكميلية الدفاعية الطارئة لإعادة اعمار العراق وأفغانستان"، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.
- ٥٧- وزارة الخارجية، تقرير الوضعية الأسبوعي للعراق، ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، الشريحة ٢٥.
- ٥٨- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ملاحظة: باستعمال تقرير الوضعية الأسبوعي للعراق الصادر بتاريخ ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ الذي تصدره وزارة الخارجية، بلغ إجمالي المبالغ التي لم يجر إلزامها ٥٢٦ مليون دولار.
- ٥٩- وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وزارة الخارجية، "تقرير القسم ٢٢٠٧"، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.
- ٦٠- وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وزارة الخارجية، "تقرير القسم ٢٢٠٧"، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.
- ٦١- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR 06-023، "التغييرات في نشاطات برنامج صندوق إغاثة وإعادة اعمار العراق من كانون الثاني/يناير حتى آذار/مارس ٢٠٠٦"، ٢٨ تموز/يوليو ٢٠٠٦، الصفحة ٣-٤.
- ٦٢- وزارة الخارجية في تقرير الوضعية الأسبوعي للعراق، ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.
- ٦٣- وزارة الخارجية في تقرير الوضعية الأسبوعي للعراق، ٢ نيسان ٢٠٠٨، الشريحة ٢٥.
- ٦٤- فرقة منطقة الخليج (GRD)، تقرير الحالة نصف الشهري، ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٦٥- فرقة منطقة الخليج (GRD)، تقرير الحالة نصف الشهري، ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٦٦- وزارة الخارجية تقرير الوضعية الأسبوعي للعراق، ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، الشريحة ٢٥.
- ٦٧- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR 08-017، "نقل مشاريع إعادة الاعمار إلى الحكومة العراقية، تحقق بعض التقدم لكن يلزم تنفيذ تحسينات لاحقة لتجنب الهدر"، نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

- ٦٨- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR 08-017، "نقل مشاريع إعادة الاعمار إلى الحكومة العراقية، تحقق بعض التقدم لكن يلزم تنفيذ تحسينات لاحقة لتجنب الهدر"، نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٦٩- الكونغرس الأميركي، "قانون التخصيص التكميلي الطارئ للدفاع، والحرب العالمية على الإرهاب، وإغاثة التسونامي (PL-109-13)، ١١ أيار/مايو ٢٠٠٥.
- ٧٠- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٧١- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٧٢- مكتب الإدارة والموازنة (OMB)، تقرير القسم ٣٣٠٣ إلى الكونغرس، ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٧٣- مكتب الإدارة والموازنة (OMB)، تقرير القسم ٣٣٠٣ إلى الكونغرس، ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٧٤- وزارة الدفاع، "خطة الإنفاق المعدلة للسنة المالية ٢٠٠٧، صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، الصفحة ٤-٥.
- ٧٥- وزارة الدفاع، "خطة الإنفاق المعدلة للسنة المالية ٢٠٠٧، صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، الصفحة ٧-٨.
- ٧٦- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٧٧- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٧٨- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٧٩- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٨٠- يستعمل المفتش العام تصنيف القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات لهذه المواضيع كمجموعات نشاط فرعي.
- ٨١- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٨٢- لبرنامج صندوق دعم الاقتصاد (ESF) أيضا برنامج يسمى صندوق الاستجابة السريعة يختلف هذا البرنامج عن صندوق الاستجابة السريعة لقوات الأمن العراقية (ISFF) الذي يدعم بصورة أولية المشاريع المتعلقة بقوات الأمن العراقية.
- ٨٣- الرفع والاستدامة يشيران إلى أموال صندوق قوات الأمن العراقية التي تنفق لدعم الجهود العراقية لمكافحة التمرد، تشمل الطعام، والوقود وغير ذلك من خدمات الدعم اللوجستية.
- ٨٤- وزارة الدفاع، "قياس الأمن والاستقرار في العراق" آذار/مارس ٢٠٠٨ الصفحة ٣١.
- ٨٥- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٨٦- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٨٧- استجابة القوات المتعددة الجنسيات (MNF-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٨٨- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٨٩- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

- ٩٠- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨.
- ٩١- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨.
- ٩٢- استجابة القوات المتعددة الجنسيات (MNF-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨ .
- ٩٣- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨.
- ٩٤- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨.
- ٩٥- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٧ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨.
- ٩٦- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨.
- ٩٧- شمل المفتش العام ثلاثة عقود لا تحمل اسم مقاول .
- ٩٨- استندت النسب المئوية إلى مجموع التزامات بمبلغ ١١,٢٣ مليار دولار.
- ٩٩- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨.
- ١٠٠- وزارة المالية الاميركية "تقرير الرساميل المالية لوزارة المالية حتى ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٠٧" الاستجابة لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨.
- ١٠١- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨. أنظر أيضاً فريق التدريب الاستشاري لجيش الائتلاف في العراق (CAATT)، موجز القيادة، ١ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨ ومديرية الشؤون الداخلية في العراق، موجز القيادة، آذار/نمارس ٢٠٠٨ لاحظت مديرية الشؤون الداخلية أيضاً فيما يخص الموازنة والعقود "التحديات الجارية هي إمكانية الوصول إلى الأنظمة، وجمع البيانات، وكتابة التقارير وشفافية كافة الأنظمة المالية والعقود. بدرجة أكثر أهمية، القيادة في الدائرة المالية غير مجربة، وهي حذرة بدرجة زائدة وغير فعالة بالكامل حتى الآن".
- ١٠٢- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨.
- ١٠٣- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨.
- ١٠٤- فريق التدريب الاستشاري لجيش الائتلاف، موجز القيادة، ١ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨، الشريحة ٥٦.
- ١٠٥- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨.
- ١٠٦- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨.
- ١٠٧- وكالة التعاون للأمن الدفاعي، "المبيعات العسكرية الأجنبية"، ١٥ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨
www.dsca.osd.mil/home/foreign_military_sales.htm.
- ١٠٨- مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)، "بيان جوزيف أي كريستوف أمام لجنة القوات المسلحة، اللجنة الفرعية للإشراف والتحقيقات حول تأمين استقرار العراق، ملاحظات أولية حول الموازنة والتحديات الإدارية التي تواجهها وزارات الأمن العراقية"، ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٧، الصفحة ٣.

- ١٠٩- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨.
- ١١٠- الجنرال دفيد اينش بترينوس، قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق "تقرير إلى الكونغرس حول الوضع في العراق"، ٨ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨.
- ١١١- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨.
- ١١٢- تقرير اللجنة المستقلة لقوات الأمن العراقية (CSIS)، ٦ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٧، الصفحة ٥٠، استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨.
- ١١٣- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨.
- ١١٤- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨.
- ١١٥- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨.
- ١١٦- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨.
- ١١٧- من اجل تأمين التوافق في المصطلحات المستعملة لمناقشة صناديق التمويل الاميركية، اعتبر المفتش العام "الزمامات صندوق دعم الاقتصاد (ESF)" للاتفاقيات بين الوكالات على أنها أموال تم "التعهد بها"، يعتبر المفتش العام أن الأموال التي منحت فعلا بموجب عقود على أنها أموال "الزام". انظر الملحق "ج" للاطلاع على المرجع الاسنادي لمصطلحات الموازنة المستعملة بين الوكالات الاميركية وصناديق التمويل.
- ١١٨- استجابة مكتب الإدارة والموازنة (OMB) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٨ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨.
- ١١٩- لاستجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) تم تخصيص مبلغ ٤٧٥ مليون دولار لتنفيذ برنامج مجلس إعادة اعمار وتنمية المحافظات من الأموال التكميلية للسنة المالية ٢٠٠٧، تم تخصيص ٣٨٥ مليون دولار إلى فرقة منطقة الخليج لتنفيذ البرنامج في ١٨ نيسان/ ابريل، ٢٠٠٨، ابلغ مكتب الإدارة والموازنة (OMB) انه جرى إلغاء مبلغ ٧٦ مليون دولار في ربع السنة هذا من أموال صندوق دعم الاقتصاد (ESF) للسنة المالية ٢٠٠٧، سوف تنقل وزارة الخارجية مبلغ ١٠ ملايين دولار من أموال صندوق دعم الاقتصاد للسنة المالية ٢٠٠٦ من برنامج حماية أمن البنية التحتية لفرقة منطقة الخليج إلى برنامج مجلس إعادة اعمار وتنمية المحافظات لدى فرقة منطقة الخليج، وألغت مبلغ ٧٦ مليون دولار من مخصصات صندوق دعم الاقتصاد للسنة المالية ٢٠٠٧ لبرنامج مجلس إعادة اعمار وتنمية المحافظات (PRDC) لم يتم احتساب هذا الإلغاء في هذا الجدول لأن فرقة منطقة الخليج تنتظر إجراء تعديل على الاتفاقية لخفض المبلغ المخصص لها. المصدر، استجابة مكتب الإدارة والموازنة لطلب المفتش العام للبيانات، ١٨ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨.
- ١٢٠- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.
- ١٢١- الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID)، موازنة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية، صندوق دعم الاقتصاد، ٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٦. www.usaid.gov/policy/budget/cbj2007/an/esf.html.
- ١٢٢- المفتش العام، "صفحة وقائع حول مصادر واستعمالات التمويلات الاميركية المخصصة في السنة المالية ٢٠٠٦ لصندوق إغاثة وإعادة اعمار العراق"، ٢٧ تموز/يوليو ٢٠٠٧، الصفحة ٤٢.
- ١٢٣- المفتش العام، "صفحة وقائع حول مصادر واستعمالات التمويلات الاميركية المخصصة في السنة المالية ٢٠٠٦ لصندوق إغاثة وإعادة اعمار العراق في ٢٧ تموز/يوليو ٢٠٠٧، الصفحة ١٤.
- ١٢٤- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٥ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨.
- ١٢٥- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR 08-017، "نقل مشاريع إعادة الاعمار إلى الحكومة العراقية: تحقق بعض التقدم ولكن يجب تحقيق تحسينات لاحقة من اجل تجنب الهدر"، نيسان/ ابريل ٢٠٠٨.

- ١٢٦- السفارة الأميركية، صفحة وقائع حول فرق إعادة اعمار المحافظات (PRT)، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. www.iraq.usembassy.gov.
- ١٢٧- السفارة الاميركية صفحة وقائع حول فرق إعادة اعمار المحافظات (PRT)، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. www.iraq.usembassy.gov.
- ١٢٨- استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط - العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ١٢٩- السفارة الاميركية صفحة وقائع حول فرق إعادة اعمار المحافظات (PRT)، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، www.iraq.usembassy.gov.
- ١٣٠- تحليل المفتش العام لبيانات مكتب الشؤون الاحترازية (OPA) كما في آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ١٣١- استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط - العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ١٣٢- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ١٣٣- استجابة مكتب شؤون المحافظات (OPA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢١ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ١٣٤- تحليل المفتش العام لبيانات مكتب الشؤون الاحترازية (OPA) كما في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ١٣٥- معهد السلام الأميركي (USIP) "فرق إعادة اعمار المحافظات المرافقة"، آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ١٣٦- معهد السلام الأميركي (USIP) "فرق إعادة اعمار المحافظات المرافقة"، آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ١٣٧- معهد السلام الأميركي (USIP) "فرق إعادة اعمار المحافظات المرافقة"، آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ١٣٨- لاحظت فرقة منطقة الخليج (GRD) ان مكتب المساعدة الانتقالية (ITAO) تلقى مبلغ ٤٧٥ مليون دولار من الأموال التكميلية للسنة المالية ٢٠٠٧ لبرنامج فرق إعادة اعمار المحافظات/لجان إعادة اعمار وتنمية المحافظات PRT/PRDC. خصص مكتب المساعدة الانتقالية للعراق مبلغ ٣٨٥ مليون دولار إلى فرقة منطقة الخليج لتنفيذ هذا البرنامج. ابلغ مكتب الإدارة والموازنة ان مبلغ ٧٦ مليون دولار الغي بالكامل من تمويل صندوق دعم الاقتصاد (ESF) للسنة المالية ٢٠٠٧. سوف تنقل وزارة الخارجية مبلغ ١٠ ملايين دولار من أموال صندوق دعم الاقتصاد للسنة المالية ٢٠٠٦ من برنامج حماية أمن البنية التحتية (ISP) إلى برنامج مجلس إعادة اعمار وتنمية المحافظات لدى فرقة منطقة الخليج وألغت مبلغ ٧٦ مليون دولار من مخصصات، دعم الاقتصاد للسنة المالية ٢٠٠٧ لبرنامج لجان إعادة اعمار وتنمية المحافظات (PRDC). المصدر استجابة فرقة منطقة الخليج لطلب المفتش العام للبيانات، ٧ نيسان/ابريل ٢٠٠٨، استجابة مكتب الإدارة والموازنة لطلب المفتش العام للبيانات، ١٨ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ١٣٩- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ١٤٠- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ١٤١- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ١٤٢- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ١٤٣- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ١٤٤- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ١٤٥- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ١٤٦- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ١٤٧- يمول صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) برنامجاً مماثلاً سريع التأثير، في حزيران/يونيو ٢٠٠٤ صمم برنامج الاستجابة السريعة لقوات الأمن العراقية (QRP) لتمكين القوات المتعددة الجنسيات من الاستجابة السريعة لاحتياجات صغيرة نسبياً، ناشئة وحساسة لناحية الوقت لقوات الأمن العراقية. تم تمويل البرنامج بصورة أولية من صندوق إغاثة وإعادة اعمار العراق (IRRF). مع أن تمويل برنامج الاستجابة السريعة لقوات الأمن العراقية (QRP) المزود من صندوق إغاثة وإعادة اعمار العراق قد أنفق، فقد استمر في استعمال أموال صندوق قوات الأمن العراقية. يعرف تمويل البرنامج على انه صندوق الاستجابة السريعة الأول والثاني. هذا البرنامج منفصل عن برنامج الاستجابة السريعة الممول من صندوق دعم الاقتصاد الذي يدعم فرق إعادة اعمار المحافظات.

المصدر: الجيش الأميركي، صندوق الاستجابة السريعة (QRP)، ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦. www.jagcnet.army.mil

- ١٤٨- استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط - العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ١٤٩- استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط - العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ١٥٠- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ١٥١- وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ الصفحة III-٣.
- ١٥٢- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ١٥٣- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ١٥٤- وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.
- ١٥٥- المكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨.
- ١٥٦- برنامج الحكم المحلي (LGP)، "حول برنامج الحكم المحلي (LGP)"، ١ نيسان/ابريل ٢٠٠٨. www.lgp-iraq.org.
- ١٥٧- وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ الصفحة III-٣.
- ١٥٨- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ١٥٩- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ١٦٠- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ١٦١- برنامج الحكم المحلي (LGP) "أحدث الأنباء"، ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٨. www.lgp-iraq.org.
- ١٦٢- برنامج الحكم المحلي (LGP) "أحدث الأنباء"، ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٨. www.lgp-iraq.org.
- ١٦٣- برنامج الحكم المحلي (LGP) "أحدث الأنباء"، ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٨. www.lgp-iraq.org.
- ١٦٤- برنامج الحكم المحلي (LGP) "أحدث الأنباء"، ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٨. www.lgp-iraq.org.
- ١٦٥- وزارة الخارجية (DoS)، تقرير القسم ٢٢٠٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ الصفحة III-٩.
- ١٦٦- وزارة الخارجية (DoS)، تقرير القسم ٢٢٠٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ الصفحة III-٩.
- ١٦٧- وزارة الخارجية (DoS)، تقرير القسم ٢٢٠٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ الصفحة III-٩.
- ١٦٨- وزارة الخارجية (DoS)، تقرير القسم ٢٢٠٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ الصفحة III-٩.
- ١٦٩- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ١٧٠- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ١٧١- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ١٧٢- السفارة الأميركية "بلاغ للموظفين ٠٠٧-٢٨٤"، برنامج التنمية المستهدفة، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.
- ١٧٣- المكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ١٧٤- المكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ١٧٥- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ١٧٦- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٦ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ١٧٧- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، "الوكالة الأميركية للتنمية، تمنح برنامج استقرار المجتمع المحلي في العراق"، ١١ آب/أغسطس، ٢٠٠٦.
- ١٧٨- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٨ و ١٦ نيسان/ابريل ٢٠٠٩.

- ١٧٩- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام لليبيانات، ١٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ١٨٠- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام لليبيانات، ١٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ١٨١- تقرير تدقيق المفتش العام في الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID OIG) E267-08-001-P، "تدقيق برنامج الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لاستقرار المجتمع المحلي"، ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، الصفحة ٦.
- ١٨٢- تقرير تدقيق المفتش العام في الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID OIG) E267-08-001-P، "تدقيق برنامج الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لاستقرار المجتمع المحلي"، ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، الصفحة ١.
- ١٨٣- في أيار/مايو ٢٠٠٥ أنشئ صندوق مارلا روزيكا لضحايا الحرب العراقية تكريماً لمارلا روزيكا، امرأة اميركية كرسست نفسها لمساعدة الضحايا من غير المقاتلين في حربي العراق وأفغانستان بقيادة الولايات المتحدة.
- ١٨٤- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام لليبيانات، ١٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ١٨٥- تقرير تدقيق المفتش العام في الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID OIG) E267-08-002-P، "تدقيق إدارة صندوق مارلا روزيكا، لضحايا الحرب العراقية"، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ١٨٦- تقرير تدقيق المفتش العام في الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID OIG) E267-08-002-P، "تدقيق إدارة صندوق مارلا روزيكا، لضحايا الحرب العراقية"، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ١٨٧- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام لليبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ١٨٨- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام لليبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ١٨٩- المفتش العام، "بيان ستيوارت دبليو بوين جونيور أمام لجنة المخصصات في مجلس الشيوخ: فعالية الجهود الاميركية في محاربة الفساد، الاحتيال، والهدر، وإساءة الاستخدام في العراق"، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ١٩٠- المفتش العام، "بيان ستيوارت دبليو بوين جونيور أمام لجنة المخصصات في مجلس الشيوخ: فعالية الجهود الاميركية في محاربة الفساد، الاحتيال، والهدر، وإساءة الاستخدام في العراق"، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ١٩١- استجابة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) لطلب المفتش العام لليبيانات، ١٠ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ١٩٢- استجابة نظام إدارة إعادة اعمار العراق (IRMS)، التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ١٩٣- الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، "المال كنظام سلاح"، حزيران/يونيو ٢٠٠٧، الصفحة ٩.
- ١٩٤- الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، "المال كنظام سلاح"، حزيران/يونيو ٢٠٠٧، الملحق - ج.
- ١٩٥- الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، "المال كنظام سلاح"، حزيران/يونيو ٢٠٠٧، الصفحة ج-٤.
- ١٩٦- تقرير تدقيق المفتش العام 08-006، "برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) في العراق يمول مشاريع على نطاق واسع، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.
- ١٩٧- الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، "المال كنظام سلاح"، حزيران/يونيو ٢٠٠٧، الملحق- ج.
- ١٩٨- استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام لليبيانات، ٩ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ١٩٩- استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام لليبيانات، ٩ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٠٠- استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام لليبيانات، ١٠ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٠١- استجابة نظام إدارة إعادة اعمار العراق (IRMS)، التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٢٠٢- استجابة نظام إدارة إعادة اعمار العراق (IRMS)، التقرير ربع السنوي للفيلق المتعددة الجنسيات في العراق (MNC-I)، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٢٠٣- حسابات استندت إلى سؤال نظام إدارة إعادة اعمار العراق (IRMS)، "التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)"، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٨، حول كافة مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) مع تواريخ بدء تنفيذ كل واحد منها.

- ٢٠٤- نظام إدارة إعادة اعمار العراق (IRMS)، التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٢٠٥- حسابات استندت إلى سؤال نظام إعادة اعمار العراق (IRMS)، التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٨. حول كافة مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد ذات قيمة إلزام أكبر من أو مساوية لمبلغ ٥٠٠ ألف دولار.
- ٢٠٦- نظام إدارة إعادة اعمار العراق (IRMS)، التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٢٠٧- الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، "المال كنظام سلاح"، حزيران/يونيو ٢٠٠٧، الصفحة ١٠.
- ٢٠٨- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR 07-015، "مراجعة فعالية برنامج فرق إعادة إعمار المحافظات في العراق"، ١٨ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٧.
- ٢٠٩- نظام إدارة إعادة اعمار العراق (IRMS)، التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٢١٠- استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٠ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢١١- نظام إدارة إعادة اعمار العراق (IRMS)، التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٢١٢- نظام إدارة إعادة اعمار العراق (IRMS)، التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٢١٣- المشروع MIPR4161090398، المتوقع إنجازه في نيسان/ابريل ٢٠٠٨، استجابة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٠ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢١٤- المشروع MIPRMNDB7B0180، المتوقع إنجازه في نيسان/ابريل ٢٠٠٨، استجابة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٠ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢١٥- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR 08-006، "برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق يمول مشاريع على نطاق واسع، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.
- ٢١٦- استجابة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٠ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢١٧- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR 08-006، "برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق يمول مشاريع على نطاق واسع، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.
- ٢١٨- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR 08-006، "برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق يمول مشاريع على نطاق واسع، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.
- ٢١٩- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR 08-006، "برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق يمول مشاريع على نطاق واسع، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.
- ٢٢٠- استجابة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٠ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٢١- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR 08-006، "برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق يمول مشاريع على نطاق واسع، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.
- ٢٢٢- استجابة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٠ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٢٣- استجابة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٠ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٢٤- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR 08-017، نقل مشاريع إعادة الاعمار إلى الحكومة العراقية: تحققت بعض التقدم ولكن يجب تحقيق تحسينات لاحقة من اجل تجنب الهدر، نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٢٥- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR 08-017، نقل مشاريع إعادة الاعمار إلى الحكومة العراقية: تحققت بعض التقدم ولكن يجب تحقيق تحسينات لاحقة من اجل تجنب الهدر، نيسان/ابريل ٢٠٠٨.

- ٢٢٦- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR 08-017، نقل مشاريع إعادة الاعمار إلى الحكومة العراقية: تحقق بعض التقدم ولكن يجب تحقيق تحسينات لاحقة من أجل تجنب الهدر، نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٢٧- استجابة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٠ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٢٨- استجابة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٠ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٢٩- استجابة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٠ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٣٠- استجابة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٠ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٣١- فرقة منطقة الخليج (GRD)، "إعادة اعمار العراق"، سلاح الهندسة في الجيش الاميركي تكملة السنة الرابعة، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، www.grd.usace.army.mil.
- ٢٣٢- فرقة منطقة الخليج (GRD)، تقرير الحالة نصف الشهري، ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٢٣٣- نظام إدارة إعادة اعمار العراق (IRMS)، التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٢٣٤- فرقة منطقة الخليج (GRD)، تقرير الحالة نصف الشهري، ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٢٣٥- فرقة منطقة الخليج (GRD)، "إعادة اعمار العراق"، سلاح الهندسة في الجيش الاميركي تكملة السنة الرابعة، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، www.grd.usace.army.mil.
- ٢٣٦- فرقة منطقة الخليج (GRD)، "إعادة اعمار العراق"، سلاح الهندسة في الجيش الاميركي تكملة السنة الرابعة، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، www.grd.usace.army.mil.
- ٢٣٧- استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٧ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٣٨- تقرير تدقيق المفتش العام 08-006، "برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق يمول مشاريع على نطاق واسع، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.
- ٢٣٩- تقرير تفتيش المفتش العام PA-08-120، المدرسة الابتدائية في سروران، ١ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٤٠- تقرير تفتيش المفتش العام PA-08-121، المدرسة المتوسطة في بيناسلاو، ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٢٤١- تقرير تفتيش المفتش العام PA-07-118-1، إصلاح محطة رفع مياه الصرف الصحي G-6 في الغزالية، ٧ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٤٢- تقرير تفتيش المفتش العام PA-08-119، تجديد مجمع وزارة الداخلية في حكومة إقليم كردستان، ٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٤٣- يجدد تقرير "المال كنظام سلاح" (MAAWS)، "مصطلح" المقاول المحروم، كشخص تنقصه الثروة المستقلة.
- ٢٤٤- أنظر "الطولة المستديرة للمدنيين في وزارة الدفاع مع العقيد فريد كينيدي، قائد كتيبة فوج المشاة في اللواء، ٢-٣، فرقة القتال في اللواء الثاني، فرقة المشاة الثالثة عبر مؤتمر عُقد عن بعد من العراق، ١٤ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٧ وإعطاء موجز حول التقدم في إعادة الاعمار في سلاح الدين، موجز خاص في واشنطن العاصمة، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.
- ٢٤٥- الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، "المال كنظام سلاح"، حزيران/يونيو ٢٠٠٧، الملحق - ج.
- ٢٤٦- الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، "المال كنظام سلاح"، حزيران/يونيو ٢٠٠٧.
- ٢٤٧- ممثل الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID)، يعطي موجزاً حول التقدم في إعادة الاعمار في سلاح الدين، موجز خاص في واشنطن العاصمة، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، http://statedepartmentwatcher.blogspot.com/2007/11/briefing-on-reconstruction-progress-in_30.html
- ٢٤٨- مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL)، تبرير موازنة السنة المالية ٢٠٠٧، نيسان/ابريل ٢٠٠٦، www.state.gov/p/inl/rls/rpt/cbj/fy2007/71876.htm.
- ٢٤٩- تتأثر الأرقام بالتدوير.

- ٢٥٠- استجابة مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) لطلب المفتش العام لليانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٥١- استجابة مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) لطلب المفتش العام لليانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٥٢- استجابة مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) لطلب المفتش العام لليانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٥٣- استجابة مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) لطلب المفتش العام لليانات، ١٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٥٤- استجابة مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) لطلب المفتش العام لليانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٥٥- استجابة مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) لطلب المفتش العام لليانات، ١٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٥٦- استجابة مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) لطلب المفتش العام لليانات، ١٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٥٧- استجابة مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) لطلب المفتش العام لليانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٥٨- استجابة مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) لطلب المفتش العام لليانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٥٩- وزارة الخارجية (DoS)، برامج الشرطة المدنية وحكم القانون، ٣١ كانون الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، www.state.gov/p/inl/rls/fs/99888.htm.
- ٢٦٠- استجابة مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) لطلب المفتش العام لليانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٦١- تقرير تدقيق SIGIR 07-016، المراجعة المرحلية للمبالغ المنفقة من قبل داين كورب انترناشونال المحددة، بموجب عقدها الخاص ببرنامج تدريب قوات الشرطة العراقية، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.
- ٢٦٢- تقرير تدقيق SIGIR 08-014، "التقدم في التحسينات الموصى بها لإدارة العقد الخاص لبرنامج تدريب أفراد الشرطة العراقية"، ٨ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٦٣- تقرير تدقيق SIGIR 08-014، "التقدم في التحسينات الموصى بها لإدارة العقد الخاص لبرنامج تدريب أفراد الشرطة العراقية"، ٨ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٦٤- وزارة الخارجية، برامج الشرطة المدنية وحكم القانون، ٣١ كانون الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، www.state.gov/p/inl/rls/fs/99888.htm.
- ٢٦٥- استجابة مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) لطلب المفتش العام لليانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٦٦- استجابة مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) لطلب المفتش العام لليانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٦٧- استجابة الملحق القضائي لطلب المفتش العام لليانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٦٨- استجابة مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) لطلب المفتش العام لليانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.

- ٢٦٩- استجابة الملحق القضائي لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٧٠- استجابة مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٧١- استجابة مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٧٢- استجابة مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٧٣- استجابة مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٧٤- استجابة مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) لطلب المفتش العام للبيانات، ٩ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٧٥- استجابة مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) لطلب المفتش العام للبيانات، ٩ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٧٦- استجابة مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٧٧- استجابة مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٧٨- استجابة مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٧٩- استجابة مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) لطلب المفتش العام للبيانات، ٩ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٨٠- فرقة منطقة الخليج (GRD) تقرير الحالة نصف الشهري، ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، الصفحة ٨، فرقة منطقة الخليج (GRD)، الإدارة الشهرية للمشاريع، شباط/فبراير، ٢٠٠٨، الصفحة ٦.
- ٢٨١- استجابة مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٨٢- استجابة مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٨٣- استجابة مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٨٤- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR 08-131، "متابعة تدقيق مرفق سجن الناصرية"، ٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٨٥- فرقة منطقة الخليج (GRD) تقرير الحالة نصف الشهري، شباط/فبراير، ٢٠٠٨.
- ٢٨٦- استجابة مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٨٧- تفصيل المخصصات لتمويل صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) غير متوفر لربع السنة هذا. لذلك جرى احتساب أرقام صندوق قوات الأمن العراقية باستعمال المبالغ أموال الالتزام.
- ٢٨٨- استجابة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٩ نيسان/ابريل ٢٠٠٨. ملاحظة: جمع المفتش العام المبالغ المخصصة للأمن عن خلال مجاميع الإلزام لأضرار القتال، والقانون والحكم، وإصلاح البنية التحتية المدنية، ومدفوعات المؤسسة، وإجراءات الوقائية والمدفوعات عند إطلاق المحتجزين.
- ٢٨٩- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨. استجابة الوكالة الأميركية

- للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٨. مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٨، استجابة مكتب الإدارة والموازنة (OMB)، ٢ كانون الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.
- ٢٩٠- وزارة الخارجية، تقرير الوضعية الإيسبوعي للعراق، ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٨. ملاحظة: احتسب المفتش العام المبلغ المخصص للأمن بإدماج المجاميع المخصصة للأمن وفرض تطبيق القانون، والعدل، والسلامة العامة والمجتمع المدني.
- ٢٩١- البيت الأبيض "الطريق الجديدة فُدماً"، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، الشريحة ١١. www.whitehouse.gov.
- ٢٩٢- وزارة الدفاع، "قياس الأمن والاستقرار في العراق" آذار/مارس ٢٠٠٨ الصفحة ١٧.
- ٢٩٣- وزارة الدفاع، قياس الأمن والاستقرار في العراق، آذار/مارس ٢٠٠٨، صفحة ١٧، الجنرال دافيد ايتش بتريوس، قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق، تقرير إلى الكونغرس حول الوضع في العراق، ٨ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٩٤- يرأس قوات ميليشيا المهدي رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر. في هذا السياق حصل انخفاض في حدة العنف جزئياً نتيجة دعوة الصدر إلى وقف إطلاق النار في ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٧.
- ٢٩٥- تشير حركة صحوة الانبار إلى جهد جماعي من جانب القبائل والمجتمعات المحلية السنوية ضد القاعدة. ركزت حركة صحوة الانبار عملياتها بصورة مبدئية على محافظة الانبار وتعرف هذه الحركة أيضاً بالصحوة السنوية.
- ٢٩٦- وزارة الدفاع، قياس الأمن والاستقرار في العراق، آذار/مارس ٢٠٠٨، صفحة ١٧، الجنرال دافيد ايتش بتريوس، قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق، تقرير إلى الكونغرس حول الوضع في العراق، ٨ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٩٧- وزارة الدفاع، قياس الأمن والاستقرار في العراق، آذار/مارس ٢٠٠٨ الصفحة ٣٠.
- ٢٩٨- الرئيس جورج دبليو بوش، خطاب حالة الاتحاد، ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. www.whitehouse.gov.
- ٢٩٩- الجنرال دافيد ايتش بتريوس، قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق، "تقرير إلى الكونغرس حول الوضع في العراق"، ٨ نيسان/ابريل ٢٠٠٨، الصفحة ٥.
- ٣٠٠- الجنرال دافيد ايتش بتريوس، قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق، "تقرير إلى الكونغرس حول الوضع في العراق"، ٨ نيسان/ابريل ٢٠٠٨، الصفحة ٦.
- ٣٠١- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٠٢- الجنرال دافيد ايتش بتريوس، قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق، "تقرير إلى الكونغرس حول الوضع في العراق"، ٨ نيسان/ابريل ٢٠٠٨، الصفحة ٦.
- ٣٠٣- عرفت عمليات تقييم الجهوزية العملانية (ORA) بصورة رسمية باسم عملية تقييم الجهوزية للمرحلة الانتقالية (TRA).
- ٣٠٤- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٠٥- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٠٦- وزارة الدفاع، قياس الأمن والاستقرار في العراق، آذار/مارس ٢٠٠٨ الصفحة ٣١.
- ٣٠٧- استجابة وزارة الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات، ٢ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٠٨- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٠٩- عدل رقم ترخيص قوات مكافحة الارهاب العراقية (ICTF)، من ٤،٨٥٧ إلى ٤،٧٣٣ بسبب خطأ حسابي. المصدر: استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات (MNSTC-I) في العراق لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٣١٠- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.

- ٣١١- وزارة الخارجية، تقرير الوضعية الإيسوعي للعراق، ٩ كانون الثاني ٢٠٠٨ و٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨.
- ٣١٢- تقرير تدقيق المفتش العام 08-015، التحليل المرحلي لمعلومات قوات الأمن العراقية المزودة من تقرير وزارة الدفاع، 'قياس الأمن والاستقرار في العراق'، ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٣١٣- وزارة الدفاع، 'قياس الأمن والاستقرار في العراق'، آذار/مارس ٢٠٠٨ الصفحة ٣١.
- ٣١٤- مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)، شهادة دفيد ام والكر أمام اللجنة الفرعية للدفاع، ولجنة المخصصات، ومجلس النواب. "استقرار وإعادة بناء العراق، الظروف في العراق تعود إلى الاحتيال، والهدر وإساءة الاستخدام"، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، الصفحة ٨.
- ٣١٥- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٣١٦- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٣١٧- وزارة الخارجية، تقرير الوضعية الإيسوعي للعراق، ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، الشريحة ١٤.
- ٣١٨- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. لاحظت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات أيضا ان من المفروض على قوة IACOIN ان تنمو لتشمل مراكز قيادة لـ ١٣ فرقة، و٥٢ لواء و ١٧٩ كتيبة قتالية. بالإضافة إلى ذلك سوف تكتمل ١٤ قيادة كتيبة، ١٣ كتيبة لوجستية، ١٣ فرق نقل مؤلفة- مترافقة مع فرقة IA، تنظيم القوات. ينوي سلاح البحرية ان ينمو إلى ٢ أسطول وكتيبة واحدة لمشاة البحرية. تنوي القوات الجوية ان تنمو إلى ١٠ أساطيل.
- ٣١٩- وزارة الدفاع، 'قياس الأمن والاستقرار في العراق'، آذار/مارس ٢٠٠٨ الصفحة ٤٨-٤٩.
- ٣٢٠- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٣٢١- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٣٢٢- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٣٢٣- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٣٢٤- وزارة الدفاع، 'قياس الأمن والاستقرار في العراق'، آذار/مارس ٢٠٠٨ الصفحة ٤٨-٤٩.
- ٣٢٥- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٣٢٦- وزارة الدفاع، 'قياس الأمن والاستقرار في العراق'، آذار/مارس ٢٠٠٨ الصفحة ٣١.
- ٣٢٧- وزارة الدفاع، 'قياس الأمن والاستقرار في العراق'، آذار/مارس ٢٠٠٨ الصفحة ٥١.
- ٣٢٨- وزارة الدفاع، 'قياس الأمن والاستقرار في العراق'، آذار/مارس ٢٠٠٨ الصفحة ٥١.
- ٣٢٩- تقرير تدقيق مكتب المحاسبة الحكومية (GAO) 08-143R (GAO)، "تقييم وزارة الدفاع لقوات الأمن العراقية على انها مستقلة غير واضح لأن قدرات دعم قوات الأمن العراقية لم تتطور بالكامل"، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.
- ٣٣٠- وزارة الدفاع، 'قياس الأمن والاستقرار في العراق'، آذار/مارس ٢٠٠٨ الصفحة ٤٥.
- ٣٣١- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ملاحظة: ساهم ٥ جنود استراليون أيضا في هذا الجهد.
- ٣٣٢- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وزارة الدفاع، 'قياس الأمن والاستقرار في العراق'، آذار/مارس ٢٠٠٨، الصفحة ٥٠.

- ٣٣٣- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ابريل ٢٠٠٨، وزارة الدفاع، *قياس الأمن والاستقرار في العراق*، آذار/مارس ٢٠٠٨، الصفحة ٥٠.
- ٣٣٤- وزارة الخارجية، *تقرير الوضعية الإيسوعي للعراق*، ٩ نيسان/ابريل ٢٠٠٨، الشريحة ١٤.
- ٣٣٥- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ابريل ٢٠٠٨، ملاحظة: تدير سلطة الائتلاف الإشراف على دبلن، حيث تتم إعادة تدريب الشرطة الوطنية.
- ٣٣٦- استجابة فريق التدريب للمساعدة المدنية للشرطة (CATT)، لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٣٧- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ابريل ٢٠٠٨، أبلغت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات ان عدد أفراد خدمة الشرطة العراقية وبنيتها يعتمدان على الوضع الأمني المحلي، لدى الشرطة الوطنية، نية للنمو إلى ٣ فرق و ١٣ لواء بضمنهم لواء لوجستي. سوف تتكون دائرة فرص تطبيق القانون على الحدود (DBE) في نهاية الأمر من ١٧ ميناء دخول ارضي، ٧ مطارات، ٥ موانئ بحرية. سوف يكون ٦٨٤ حصن حدودي ... يتألف من ٥ مناطق لشرطة الجمارك تتألف مما مجموعه ٥ ألوية و ٤٦ كتيبة مع فرقة منفصلة لحرس السواحل/ الممرات المائية الداخلية.
- ٣٣٨- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٣٩- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٤٠- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٤١- وزارة الدفاع، *قياس الأمن والاستقرار في العراق*، آذار/مارس ٢٠٠٨ الصفحة ٤٨-٤٩.
- ٣٤٢- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٤٣- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ابريل ٢٠٠٨، ملاحظة: شواغر المستشارين المتبقية ملئت بواسطة مستشار واحد من القوات العسكرية البريطانية ومستشار واحد من القوات العسكرية الدانمركية.
- ٣٤٤- استجابة مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٤٥- إعادة التدريب هي جهد من سلطة الائتلاف لإعادة تدريب كل لواء للشرطة الوطنية لمدة شهر واحد لتحسين المهارات، والتنظيم، والاحتراف للقوات. يتلقى الضباط توجيهات حول الإدارة الديمقراطية لعمل الشرطة، COIN وتدريب لحاملي البنادق الصغيرة.
- ٣٤٦- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٤٧- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٤٨- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٤٩- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٥٠- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٥١- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.

- ٣٥٢- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨. انظر أيضا فريق التدريب الاستشاري لقوات الائتلاف في العراق. تعليمات موجزة للقيادة، ١ نيسان، ابريل ٢٠٠٨ ومديرية الشؤون الداخلية - العراق، موجز القيادة، آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٣٥٣- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR 06-032، مراجعة قوات الأمن العراقية للخطط لتطبيق القدرات اللوجستية، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.
- ٣٥٤- مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)، "تقييم وزارة الدفاع لوحدة قوات الأمن العراقية المستقلة غير واضح نظرا لعدم التطوير الكامل لقدرات دعم قوات الأمن العراقية (مكتب المحاسبة الحكومية 08-143R، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٧).
- ٣٥٥- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨
- ٣٥٦- مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)، "تقييم وزارة الدفاع لوحدة قوات الأمن العراقية المستقلة غير واضح نظرا لعدم التطوير الكامل لقدرات دعم قوات الأمن العراقية (مكتب المحاسبة الحكومية 08-143R، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٧).
- ٣٥٧- فريق التدريب الاستشاري لقوات الائتلاف في العراق، تعليمات موجز للقيادة، ١ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨، الشريحة ٤٥-٤٦.
- ٣٥٨- لمعرفة المستويات الحالية للإدارة وبرامج التدريب لفريق التدريب الاستشاري لجيش سلطة الائتلاف، انظر التعليمات الموجزة للقيادة، ١١ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨، الشرائح ٣٠، ٣٣، ٣٦. تم تحديد التحديات المرخصة حول التدريب في موجز تعليمات القيادة لمديرية الشؤون الداخلية، العراق، آذار/مارس ٢٠٠٨. كل من موجز تعليمات الإدارة واستجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨، يحد برامج تدريب قاسية لإكمال احتياجات تركيز القواعد/ القوات والبنية التحتية لدعم للقوات الموجودة والمخطط لتشكيلها.
- ٣٥٩- فريق التدريب الاستشاري لجيش سلطة الائتلاف (CAATT)، تعليمات موجزة للقيادة، ١ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨، الشريحة ٤، تحدد "وضع المبيعات العسكرية الأجنبية (FMS) أولوية نسبة إلى حشد القوة المخططة"، بمثابة "تخطيط جار" بينما "سد فجوات تسليم المبيعات العسكرية الأجنبية بمعدات ممولة من صندوق قوات الأمن العراقية" هو بمثابة "عمل من جانب واحد لسلطة الائتلاف". انظر أيضا تعليقات وزارة الدفاع العراقية الواردة في استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٦٠- مديرية الشؤون الداخلية في العراق، موجز تعليمات القيادة، آذار/مارس ٢٠٠٨، الشريحة ٩، ومكتب المحاسبة الحكومية (GAO)، "تقييم وحدات قوات الأمن العراقية كمستقلة غير واضح بسبب عدم التطوير الكامل لقدرات دعم قوات الأمن العراقية" (تقرير GAO-08-143R، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧).
- ٣٦١- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٦٢- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٦٣- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٦٤- استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٦٥- استجابة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٦٦- استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.
- ٣٦٧- استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. استجابة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ ابريل ٢٠٠٨.

- ٣٦٨- استجابة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٦٩- استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٧٠- وزارة الدفاع، 'قياس الأمن والاستقرار في العراق'، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ الصفحة ٢٧.
- ٣٧١- الخرائط التي يجب ان تُرفق بشهادة الجنرال دفيد ايتش بتريوس قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق، "تقرير إلى الكونغرس حول الوضع في العراق" ٨، ٩- نيسان/ابريل ٢٠٠٨، الشريحة ١٠ "السيطرة العراقية على المحافظات".
- ٣٧٢- استجابة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، والمستشار الخاص لسلطة الانتلاف المؤقتة (SPA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٧٣- وزارة الدفاع، 'قياس الأمن والاستقرار في العراق'، آذار/مارس ٢٠٠٨ الصفحة ٢٩-٣٠.
- ٣٧٤- الخرائط التي يجب ان تُرفق بشهادة الجنرال دفيد ايتش بتريوس قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق، "تقرير إلى الكونغرس حول الوضع في العراق" ٨، ٩- نيسان/ابريل ٢٠٠٨، الشريحة ١٠ "السيطرة العراقية على المحافظات".
- ٣٧٥- استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٧٦- استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. استجابة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٧٧- استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٧٨- استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٧٩- استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٨٠- استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) والفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٨١- استجابة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.
- ٣٨٢- استجابة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.
- ٣٨٣- استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٩ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٨٤- استجابة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.
- ٣٨٥- استجابة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٦ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٨٦- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD)، لطلب المفتش العام للبيانات، ١٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٨٧- الجنرال دفيد ايتش بتريوس، قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق، "تقرير إلى الكونغرس حول الوضع في العراق" ٨، نيسان/ابريل ٢٠٠٨، الصفحة ٥. التقرير ربع السنوي إلى الكونغرس الاميركي، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، الصفحة ٣٨.
- ٣٨٨- استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٩ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٨٩- استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٩ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٩٠- استجابة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ١٦ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٩١- الخرائط التي يجب ان تُرفق بشهادة الجنرال دفيد ايتش بتريوس، قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق، "تقرير إلى الكونغرس حول الوضع في العراق" ٨، ٩- نيسان، ٢٠٠٨، الشريحة ٦ "ابناء العراق: المواطنون المحليون المهتمون".

- ٣٩٢- استجابة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٦ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٩٣- استجابة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.
- ٣٩٤- وزارة الدفاع، 'قياس الأمن والاستقرار في العراق'، آذار/مارس ٢٠٠٨ الصفحة ١٨.
- ٣٩٥- أبلغت القوات المتعددة الجنسيات (MNF-I) في العراق انه، بوجه عام، ساهم برنامج ابناء العراق، سويه مع عوامل أخرى بصورة مباشرة في تحقيق هذه المكاسب: متوسط تخفيض شهري في عدد القتلى من المدنيين (١٨٠٠-)، ومن قوات الأمن العراقية (ISF) (٢٠٠-)، ومن قوات سلطة الائتلاف (٥٠-) والآليات المدرعة (٥٥-) واكلاف استبدال الآليات (-١١ مليون دولار). بلغ التوفير في اكلاف استبدال الآليات لوحده نسبة ٧٥% من الكلفة الشهرية لعقود ابناء العراق. المصدر: استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٩٦- الجنرال فديف ايتش بتريوس، قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق، "تقرير إلى الكونغرس حول الوضع في العراق: خرائط مرفقة"، ٨ نيسان/ابريل ٢٠٠٨، الشريحة ٥.
- ٣٩٧- استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٩٨- قامت القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) بتمويل أكثر من ٤٣٠٠ عضو من تنظيم ابناء العراق (عُرف في السابق بتنظيم المواطنين المحليين المهتمين، وجرى نقل ٢٢٤ عضواً إلى برنامج ممول من قبل الحكومة العراقية. المصدر: استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق والفيلق المتعدد الجنسيات في العراق لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٣٩٩- استجابة مكتب وزير الدفاع (OSD)، لطلب المفتش العام للبيانات، ١٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٤٠٠- استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) والفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨. في نص يختلف قليلاً، لاحظ قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق في ٩ نيسان/ابريل ٢٠٠٨ ان ٨٢٤١ عضواً من تنظيم ابناء العراق انتقلوا إلى قوات الأمن العراقية.
- ٤٠١- صندوق النقد الدولي (IMF)، "العراق يحقق تقدماً على الجهة الاقتصادية"، ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨
www.imf.org.
- ٤٠٢- وزارة الخارجية، 'تقرير الوضعية الأسبوعي للعراق'، ١٢ نيسان/ابريل ٢٠٠٨، الصفحة ٢٠.
- ٤٠٣- وزارة الخارجية، 'تقرير الوضعية الأسبوعي للعراق'، ١٦ نيسان/ابريل ٢٠٠٨، الصفحة ٢٠. لا يعطي التقرير الأسبوعي للوضعية أي توقع سنوي. رقم ٧٠ مليار دولار استخلص من تحليل المفتش العام للبيانات المزود في التقرير الأسبوعي للوضعية.
- ٤٠٤- استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط- العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٦ نيسان/ابريل ٢٠٠٧.
- ٤٠٥- صندوق النقد الدولي (IMF)، "العراق يحقق تقدماً على الجهة الاقتصادية"، ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨
www.imf.org.
- ٤٠٦- صندوق النقد الدولي (IMF)، "العراق يحقق تقدماً على الجهة الاقتصادية"، ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨
www.imf.org.
- ٤٠٧- صندوق النقد الدولي (IMF)، "العراق يحقق تقدماً على الجهة الاقتصادية"، ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨
www.imf.org.
- ٤٠٨- السفير ريان سي كروكر، "شهادة أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، ٨ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.

- ٤٠٩- وكالة الاستخبارات المركزية، "كتاب الوقائع العالمية: العراق"، ٦ آذار/مارس، ٢٠٠٨. www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/iz.html.
- ٤١٠- "نسخة طبق الأصل لدعوة إلى مؤتمر: تقرير حول طلب العراق ترتيب احتياطي جديد"، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.
- ٤١١- استجابة وزارة المالية الاميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ١٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨، تقاس معدلات التضخم من خلال مقارنة مؤشر أسعار المستهلك خلال نفس الشهر من سنة إلى أخرى.
- ٤١٢- "نسخة طبق الأصل لدعوة إلى مؤتمر: تقرير حول طلب العراق ترتيب احتياطي جديد"، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.
- ٤١٣- المصرف المركزي العراقي/ "توثيق المؤشرات المالية الرئيسية، ٢٦ نيسان/ابريل ٢٠٠٦ www.cbiraq.org مصدر سعر الفائدة: المصرف المركزي العراقي "معدل سعر الصرف"، ١ نيسان/ابريل ٢٠٠٨ www.cbiraq.org/cbs6.htm.
- ٤١٤- استجابة وزارة المالية الاميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٥، لاحظت وزارة المالية ان آلية نقل معدل الفائدة في العراق ضعيف للغاية ولا تملك معدلات الفائدة سوى تأثير اقتصادي طفيف.
- ٤١٥- استجابة وزارة المالية الاميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ١٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٤١٦- المصرف المركزي العراقي "معدل سعر الصرف"، ١ نيسان/ابريل ٢٠٠٨. www.cbiraq.org/cbs6.htm.
- ٤١٧- استجابة وزارة المالية الاميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ١٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٤١٨- العهد الدولي مع العراق، ٢٠٠٨، الصفحة ١٨. www.iraqcompact.org.
- ٤١٩- وزارة الدفاع "قياس الأمن والاستقرار في العراق"، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الصفحة ١٠.
- ٤٢٠- استجابة وزارة المالية الاميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٤٢١- استجابة وزارة المالية الاميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٤٢٢- استجابة القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A) لطلب المفتش العام للبيانات، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ و ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨. أبلغت القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان انه تم منح عقود بقيمة ٢,٤٦ مليار دولار إلى مجهزين عراقيين أوليين حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، المصدر: استجابة القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان لطلب المفتش العام للبيانات، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.
- ٤٢٣- استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٤٢٤- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٤٢٥- تقرير تدقيق المفتش العام في الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID OIG) (E-267-08-001-P)، "تدقيق برنامج استقرار المجتمع المحلي العراقي" بإشراف الوكالة الاميركية للتنمية الدولية، ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، الصفحة ٦.
- ٤٢٦- تقرير تدقيق المفتش العام في الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID OIG) (E-267-08-001-P) "تدقيق برنامج استقرار المجتمع المحلي العراقي" بإشراف الوكالة الاميركية للتنمية الدولية، ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، الصفحة ٦.
- ٤٢٧- مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، ورقة العمل (بردشيت) حول تصدير، إنتاج واستيراد النفط"، ١٠ نيسان/ابريل ٢٠٠٨. استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط- العراق (NEA) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٦ نيسان/ابريل ٢٠٠٨ لاحظت ان بيانات النفط التي أوردتها مكتب المساعدة الانتقالية للعراق تختلف عن بيانات مكتب شؤون الشرق الأوسط - العراق فيما يخص إنتاج الصادرات والوقود المكرر.
- ٤٢٨- مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٤٢٩- وزارة الخارجية، "تقرير الوضعية الإسيوعي للعراق"، ٩ نيسان/ابريل ٢٠٠٨، الصفحة ١٩.
- ٤٣٠- وزارة الخارجية، "تقرير الوضعية الإسيوعي للعراق"، ٩ نيسان/ابريل ٢٠٠٨، الصفحة ١٩.
- ٤٣١- مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، ورقة العمل (سبرد شيت) حول تصدير، إنتاج واستيراد النفط"، ١٠ نيسان/ابريل ٢٠٠٨. استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط- العراق لطلب المفتش العام

للبينات، ١٦ نيسان/ابريل ٢٠٠٨ لاحظت ان بيانات النفط التي أوردها مكتب المساعدة الانتقالية للعراق تختلف عن بيانات مكتب شؤون الشرق الأوسط - العراق فيما يخص الإنتاج الصادرات والوقود المكرر.

٤٣٢- وزارة الطاقة "موجز تحليل الدول: العراق، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛ استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط - العراق لطلب المفتش العام للبيانات، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. هذا الرقم قدرته وزارة الطاقة الاميركية باستعمال متوسط البيانات للأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٢. استجابة مكتب الشؤون الشرق الأوسط - العراق لطلب المفتش العام للبيانات، ١٦ نيسان/ابريل ٢٠٠٨ لاحظت ان الإنتاج اليومي بلغ في المتوسط ٢٠ مليون برميل عام ٢٠٠٢ استناداً إلى بيانات منظمة الأمم المتحدة.

٤٣٣- وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، "كتاب الوقائع العالمية: العراق"، ٦ آذار/مارس
www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/iz.html.

٤٣٤- استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط - العراق (NEA) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨، أعطى مكتب شؤون الشرق الأوسط - العراق أرقام هذه الأسعار استناداً إلى بيانات موحدة نشرها بلومبرغ (نفط البصرة الخفيف) والإدارة الاميركية لمعلومات الطاقة
(http://tonto.eia.doe.gov/dnav/pet/hist/wepckirkw.html).

٤٣٥- وزارة الخارجية، "التقرير الأسبوعي حول الوضع في العراق"، ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٨، نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، صندوق دعم الاقتصاد (ESF) الكلفة للإنجاز، ٩ نيسان/ابريل ٢٠٠٨، نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، استجابة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق، التقرير ربع السنوي، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٨، المفتش العام: التقرير ربع السنوي ونصف السنوي إلى الكونغرس الاميركي، ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٥.

٤٣٦- مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، ورقة العمل (سبرد شيت) لتصدير، إنتاج واستيراد والنفط، ١٠ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.

٤٣٧- مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، ورقة العمل (سبرد شيت) حول تصدير، إنتاج واستيراد النفط"، ١٠ نيسان/ابريل ٢٠٠٨. استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط- العراق لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨ لاحظت ان بيانات النفط التي أوردها مكتب المساعدة الانتقالية للعراق تختلف عن بيانات مكتب شؤون الشرق الأوسط - العراق فيما يخص الإنتاج الصادرات والوقود المكرر.

٤٣٨- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.

٤٣٩- صندوق النقد الدولي (IMF) "العراق يحقق تقدماً على الجهة الاقتصادية"، ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨
www.imf.org.

٤٤٠- العهد الدولي مع العراق، ٢٠٠٨، الصفحة ٢١. www.iraqcompact.org.

٤٤١- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.

٤٤٢- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨

٤٤٣- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.

٤٤٤- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.

٤٤٥- وزارة الخارجية، تقرير الوضعية الأسبوعي للعراق، ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، الصفحة ١٤.

٤٤٦- استجابة وزارة الخارجية لطلب المفتش العام للبيانات، ١٦ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.

٤٤٧- مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير حول خلية انصهار الطاقة، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٤٤٨- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.

٤٤٩- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.

- ٤٥٠- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٤٥١- مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير حول خلية انصهار الطاقة، ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٤٥٢- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٤٥٣- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٤٥٤- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٤٥٥- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٤٥٦- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٤٥٧- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٤٥٨- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٤٥٩- الهيئة الدولية الاستشارية والرقابية للعراق (IAMB): "التقرير المرحلي الثالث الذي يغطي السنة ٢٠٠٧"، ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨.
- ٤٦٠- صندوق النقد الدولي (IMF) "العراق يحقق تقدماً على الجبهة الاقتصادية"، ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨
www.imf.org.
- ٤٦١- صندوق النقد الدولي (IMF)، "صندوق النقد الدولي يساعد في رصد أموال النفط العراقي"، ١٠ آذار/مارس، ٢٠٠٨. www.imf.org.
- ٤٦٢- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٤٦٣- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٤٦٤- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٤٦٥- استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط- العراق (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٦ نيسان/ابريل ٢٠٠٧.
- ٤٦٦- استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID)، لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٤٦٧- المستوى ما قبل الحرب (٤,٠٧٥ ميغا واط) متوسط شهري لبيانات صندوق النقد الدولي (IMF) حول إنتاج الكهرباء في العراق لشهر آذار/مارس ٢٠٠٢ حتى آذار/مارس ٢٠٠٣. صندوق النقد الدولي، "الملحق الإحصائي: العراق"، آب/أغسطس ٢٠٠٧.
- ٤٦٨- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨، لاحظ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق أن متوسط النسبة المئوية للطلب التي لهاها الإنتاج ظلت مستقرة بالمقارنة بهبوط الطلب بعد تحسن الطقس.
- ٤٦٩- مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) حول الاداء اليومي للوحدات الكهربائية، (٢٠٠٦/٦/١ - ٢٠٠٨/٣/٢٧). المستوى ما قبل الحرب (٤,٠٧٥ ميغا واط) هو متوسط البيانات الشهرية لصندوق النقد الدولي (IMF) حول إنتاج الكهرباء في العراق من شهر آذار/مارس ٢٠٠٢ حتى آذار/مارس ٢٠٠٣، صندوق النقد الدولي الملحق الإضافي للعراق، آب/اغسطس، ٢٠٠٧.
- ٤٧٠- مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير مكتب إدارة إعمار العراق (IRMO)، حول الاداء اليومي للوحدات الكهربائية (٢٠٠٦/٦/١-٢٠٠٨/٣/٢٧). وزارة الخارجية. تقرير الوضعية الأسبوعي للعراق، ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٨، إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، تمويل صندوق دعم الاقتصاد (ESF) الكلفة للإنجاز، ٩ نيسان/ابريل ٢٠٠٨، استجابة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٩ نيسان/ابريل ٢٠٠٨، "التقرير ربع السنوي إلى الكونغرس الأميركي، ٣٠ تموز ٢٠٠٥.

- ٤٧١- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٤٧٢- وزارة الخارجية، تقرير الوضعية الإسبوعية للعراق، ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٨، إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، الكلفة للإنجاز، ٨ نيسان/ابريل ٢٠٠٨. استجابة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، المفتش العام: التقرير ربع السنوي إلى الكونغرس الأميركي، ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٥.
- ٤٧٣- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٤٧٤- لاحظ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، ان النسبة المئوية للطلب الذي لباه الإنتاج ظلت ثابتة نسبياً وان أسباب هبوط الإنتاج كانت مخططة ومتوافقة مع التكهات المعروفة جيداً والمسجلة للطلب. استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٤٧٥- مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) حول الاداء اليومي للوحدات الكهربائية (٢٠٠٨/٣/٢٧). الطلب على الكهرباء لشهر آذار/مارس هو متوسط لمتوسط الإنتاج اليومي حتى ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٤٧٦- مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) حول الاداء اليومي للوحدات الكهربائية (٢٠٠٦/٦/١ - ٢٠٠٨/٣/٢٧).
- ٤٧٧- لاحظ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، ان الميغا واط/ساعة قياس متفوق على الميغا واط نظراً لأنه يقاس بدقة اكبر الإنتاج بمرور الزمن وهكذا يتمكن المستهلكون من معرفة استعمال الطاقة. استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٧.
- ٤٧٨- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٤٧٩- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٤٨٠- مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) حول الاداء اليومي للوحدات الكهربائية (٢٠٠٦/٦/١ - ٢٠٠٨/٣/٢٧).
- ٤٨١- مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) حول الاداء اليومي للوحدات الكهربائية، ٥ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٤٨٢- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٤٨٣- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٤٨٤- استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط- العراق (NEA) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٦ نيسان/ابريل ٢٠٠٧.
- ٤٨٥- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٤٨٦- وزارة الدفاع، قياس الأمن والاستقرار في العراق، ٧ آذار/مارس ٢٠٠٩، الصفحة ١٣.
- ٤٨٧- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٤٨٨- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٤٨٩- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٤٩٠- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.

- ٤٩١- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٤٩٢- مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٤٩٣- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٨ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٤٩٤- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٤٩٥- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٤٩٦- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨، ١٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٤٩٧- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD)، "لنجرى التحرك إلى الأمام"، طاقة قداس ترتفع"، المجلد ٥، العدد ٣، آذار/مارس ٢٠٠٨، الصفحة ٢.
- ٤٩٨- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٤٩٩- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٠٠- فرقة منطقة الخليج (GRD) "لنجرى التحرك إلى الأمام، اكبر مشروع كهربائي في محافظة ميسان يوصل بالشبكة الوطنية"، المجلد ٥، العدد ٤، نيسان/ابريل ٢٠٠٨، الصفحة ٦.
- ٥٠١- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٠٢- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٠٣- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٠٤- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٠٥- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، العراق: قطاع الماء والصرف الصحي، شباط/فبراير ٢٠٠٨، ٤ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٥٠٦- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، و ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٠٧- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨، في ريع السنة الأخير، ابلغ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق، تحقيق هدف خدمة ٨,٣٨ مليون مواطن عراقي، التغيير في الهدف ناتج عن تقديرات معدلة لمشاريع فردية وإصلاح الأخطاء السابقة في الحساب.
- ٥٠٨- وزارة الخارجية، تقرير الوضعية الإسيوعي للعراق، ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٨، نظام غدارة إعادة إعمار العراق، الكلفة للإنجاز، ٨ نيسان/ابريل ٢٠٠٨، استجابة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٩ نيسان/ابريل ٢٠٠٨، تشمل هذه الأرقام (الإلزامات والنفقات في هذا القطاع عبر صندوق إغاثة وإعادة الاعمار العراق-٢ (IRRF-2)، وصندوق دعم الاقتصاد (ESF) وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP).
- ٥٠٩- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق، مكتب المساعدة الانتقالية لطلب المفتش العام ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥١٠- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨ واستجابة استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥١١- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥١٢- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥١٣- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥١٤- استجابة استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD)، لطلب المفتش العام للبيانات، ١٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.

- ٥١٥- تقرير تدقيق المفتش العام 07-105 SIGIR، أعمال الإغاثة "إعادة الاعمار الممولة في مشروع الموصل" ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.
- ٥١٦- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥١٧- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥١٨- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥١٩- استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٢٠- استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٧ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٢١- استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٢٢- وزارة الزراعة الاميركية (USDA)، "صفحة وقائع"، وزارة الزراعة الاميركية أثناء العمل لفائدة القطاع الزراعي في العراق، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨. www.usda.gov.
- ٥٢٣- استجابة وزارة الزراعة الاميركية (USDA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٢٤- استجابة وزارة الزراعة الاميركية (USDA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٢٥- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٢٦- وزارة الزراعة الاميركية (USDA)، "صفحة وقائع"، وزارة الزراعة الاميركية أثناء العمل لفائدة القطاع الزراعي في العراق، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨. www.usda.gov.
- ٥٢٧- مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨.
- ٥٢٨- استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٢٩- استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٣٠- استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٣١- استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٣٢- المجلة العسكرية للمركز الموحد للأسلحة في الجيش الاميركي، "استعادة الأمل في الأحياء الاقتصادي في العراق يتحرك إلى الأمام"، آذار - نيسان/مارس-ابريل ٢٠٠٨ الصفحة ١٤.
- ٥٣٣- المجلة العسكرية للمركز الموحد للأسلحة في الجيش الاميركي، "سبب الأمل، الأحياء الاقتصادي في العراق يتحرك إلى الأمام"، تموز/يوليو ٢٠٠٧، الصفحة ٩.
- ٥٣٤- وزارة الدفاع، قياس الأمن والاستقرار في العراق، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، الصفحة ١٧.
- ٥٣٥- المجلة العسكرية للمركز الموحد للأسلحة في الجيش الاميركي، "استعادة الأمل في الأحياء الاقتصادي في العراق يتحرك إلى الأمام"، آذار - نيسان/مارس-ابريل ٢٠٠٨ الصفحة ١٣.
- ٥٣٦- وزارة الدفاع، قياس الأمن والاستقرار في العراق، ٧ آذار/مارس ٢٠٠٩، الصفحة ١١.
- ٥٣٧- استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٣٨- استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٢ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.

- ٥٣٩- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٤٠- مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٥٤١- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٤٢- السفارة الاميركية، مكتب ملحق النقل، "نقاط التحدث DOT-VTC"، ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، الصفحة ٢.
- ٥٤٣- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٤٤- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٤٥- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٤٦- وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.
- ٥٤٧- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٤٨- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٤٩- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٥٠- مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.
- ٥٥١- المجلة العسكرية للمركز الموحد للأسلحة في الجيش الاميركي، "استعادة الأمل في الأحياء الاقتصادي في العراق يتحرك إلى الأمام"، آذار - نيسان/مارس-ابريل ٢٠٠٨ الصفحة ١١.
- ٥٥٢- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٥٣- استنادا إلى مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، يعتقد مسؤولون في السفارة الاميركية، استنادا إلى الاتصال مع وزارة الاتصالات، المؤسسة العامة لخدمات الانترنت ومزودي خدمات الانترنت من القطاع الخاص، ان حوالي مليون عراقي يستخدمون وسيلة الاتصال عبر الانترنت. استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق، لطلب المفتش العام للبيانات، ١٦ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٥٤- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٥٥- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٥٥٦- صندوق النقد الدولي (IMF) "العراق يحقق تقدماً على الجبهة الاقتصادية"، ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨
www.imf.org.
- ٥٥٧- صندوق النقد الدولي (IMF) "العراق يحقق تقدماً على الجبهة الاقتصادية"، ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨
www.imf.org.
- ٥٥٨- وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، الصفحة ١-٥٠.
- ٥٥٩- وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، الصفحة ١-٥٠.
- ٥٦٠- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨. كان الرقم الذي أورده مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، (٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨) ٢١،٧٩٣،٤٠٢،٩٣٩ دينار عراقي. تم تحويل هذا المبلغ إلى الدولار الاميركي حسب سعر الصرف ١،٢٠٥ دينار للدولار الواحد.
- ٥٦١- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٦٢- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٦٣- استجابة وزارة المالية الاميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨. استجابة وزارة المالية الاميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.

- ٥٦٤- استجابة وزارة المالية الاميركية لطلب المفتش العام لليبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٦٥- وزارة الخارجية، تقرير الوضعية الاسبوعي للعراق، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨، الصفحة ١٣.
- ٥٦٦- اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "العراق: لا توقف في الازمة الإنسانية"، آذار/مارس ٢٠٠٨
www.icrc.org.
- ٥٦٧- اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "العراق: لا توقف في الازمة الإنسانية"، آذار/مارس ٢٠٠٨
www.icrc.org.
- ٥٦٨- وزارة الدفاع، قياس الأمن والاستقرار في العراق، ٧ آذار/مارس ٢٠٠٨، الصفحة ١٥.
- ٥٦٩- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR 06-011، "إدارة مشاريع مراكز العناية الصحية الأولية"، ٢٩ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٧٠- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام لليبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٧١- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام لليبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٧٢- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام لليبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٧٣- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام لليبيانات، ١٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٧٤- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR 06-011، "مراجعة مشروع الوكالة الاميركية للتنمية الدولية لمستشفى الأطفال في البصرة"، ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٦. استندت نتائج تقرير تدقيق المفتش العام إلى العمل المنفذ بموجب عقد الوكالة الاميركية للتنمية الدولية ولا تعكس العمل المنفذ عند نقل المشروع إلى فرقة منطقة الخليج.
- ٥٧٥- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام لليبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٧٦- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام لليبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٧٧- استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام لليبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٧٨- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام لليبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٧٩- فرقة منطقة الخليج (GRD) "لنجرّب التحرك إلى الأمام: عودة للمستقبل: إعاة فتح مدرسة قادس الثانوية للصبيان"، المجلد ٥، العدد ٤، نيسان/ابريل ٢٠٠٨، الصفحة ١٠-١١.
- ٥٨٠- لاحظ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٥٨١- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام لليبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٨٢- حسابات وزارة المالية جرت على أساس سعر صرف ١،٢٠٠ دينار عراقي للدولار الواحد.
- ٥٨٣- وزارة المالية، وزارة التخطيط وسلطة الائتلاف المؤقتة، "إيرادات ونفقات موازنة الجمهورية العراقية ٢٠٠٣، تموز/يوليو- كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الصفحة ٣. www.cpa-iraq.org.
- ٥٨٤- وكالة التنمية الدولية في المملكة المتحدة (DFID)، استلم المفتش العام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، موجز تحليل الموازنة، الصادر في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط، العراق لطلب المفتش العام لليبيانات، ١٦ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٨٥- استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط- العراق لطلب المفتش العام لليبيانات، ٢٦ نيسان/ابريل ٢٠٠٧.
- ٥٨٦- وزارة الخارجية، تقرير الوضعية الاسبوعي للعراق، ٢ نيسان/ابريل، الشريحة ١٥.
- ٥٨٧- استجابة وزارة المالية الاميركية لطلب المفتش العام لليبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٨٨- استجابة وزارة المالية الاميركية لطلب المفتش العام لليبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٥٨٩- استجابة وزارة المالية الاميركية لطلب المفتش العام لليبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨، انتقلت الحكومة العراقية إلى نظام "خريطة الحسابات" الذي يلتزم بالإحصاءات المالية الحكومية (GFS)، مع ان هذا

- النظام يتبع ممارسات الترتيبات الاحتياطية لصندوق النقد الدولي، فقد جعل تعقب النفقات الرأسمالية صعباً. يجعل أيضاً النظام الجديد المقارنة مع تنفيذ النفقات الرأسمالية السابقة صعبة.
- ٥٩٠- استجابة وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، انتقلت الحكومة العراقية إلى نظام "خريطة الحسابات" الذي يلتزم بالإحصاءات المالية الحكومية (GFS)، مع أن هذا النظام يتبع ممارسات الترتيبات الاحتياطية لصندوق النقد الدولي، فقد جعل تعقب النفقات الرأسمالية صعباً. يجعل أيضاً النظام الجديد المقارنة مع تنفيذ النفقات الرأسمالية السابقة صعبة.
- ٥٩١- استجابة وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، لم يحل إلى عوامل في هذا الاحتساب ما تبقى من عام ٢٠٠٦.
- ٥٩٢- استجابة وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٥٩٣- استجابة وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٥٩٤- استجابة وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٥٩٥- نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، "التقرير ربع السنوي للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)"، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧.
- ٥٩٦- استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات "المدخلات السياسية"، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٥٩٧- استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات "المدخلات السياسية"، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٥٩٨- استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات "المدخلات السياسية"، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ٥٩٩- سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) "قانون إدارة الدولة العراقية خلال الفترة الانتقالية (TAL): الفصل الثامن، المناطق، المحافظات والبلديات"، ٨ آذار/مارس ٢٠٠٤. www.cpa-iraq.org.
- ٦٠٠- سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) "قانون إدارة الدولة العراقية خلال الفترة الانتقالية (TAL): الفصل الثامن، المناطق، المحافظات والبلديات"، ٨ آذار/مارس ٢٠٠٤. www.cpa-iraq.org.
- ٦٠١- الحكومة العراقية (GOI)، "الدستور العراقي"، القسم ٥: سلطات المناطق"، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.
- ٦٠٢- تقرير مصلحة خدمات الأبحاث في الكونغرس (CRS) RS21968، "العراق: تشكيل الحكومة وعلامات الانتهاء"، جرى تحديثه ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ وصادق عليه في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. عارضت كتل سنية ذات شأن وكتل شيعية في البرلمان عملية التصويت. تم الحصول على موافقة جماعية من ١٤٠ (من أصل ٢٧٥) عضواً في مجلس النواب.
- ٦٠٣- البيت الأبيض، تقرير تقييم علامات الانتهاء، ١٤ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٧، تقرير تدقيق مكتب المحاسبة الحكومية رقم GAO 07-1220T، "الحكومة العراقية لم تلب معظم علامات الانتهاء التشريعية، الأمنية والاقتصادية"، ٤ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٧؛ القسم ١٣١٤ من قانون المخصصات المالية لجهوية الجيوش الأميركية، العناية بالمحاربين القدماء، التعافي من آثار الإحصار كاترينا، والمحاسبة العراقية لعام ٢٠٠٧ (القانون العام ١١٠-٢٨). لاحظت تقارير الرئيس على أن علامات الانتهاء هذه "مرضية" وعلى أن تقارير مكتب المحاسبة الحكومية "نفذت جزئياً".
- ٦٠٤- معهد السلام الأميركي (USIP)، "من الشبكة المقفلة إلى التسوية: كيف تستطيع ثلاثة قوانين أن تبدأ بتحويل السياسات العراقية"، آذار/مارس ٢٠٠٨. www.usip.org.
- ٦٠٥- استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات "الإدخال السياسي" ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، معهد السلام الأميركي، "من الشبكة المقفلة إلى التسوية: كيف تستطيع ثلاثة قوانين أن تبدأ بتحويل السياسات العراقية"، آذار/مارس ٢٠٠٨. www.usip.org.
- ٦٠٦- معهد السلام الأميركي (USIP)، "من الشبكة المقفلة إلى التسوية: كيف تستطيع ثلاثة قوانين أن تبدأ بتحويل السياسات العراقية"، آذار/مارس ٢٠٠٨. www.usip.org.
- ٦٠٧- السفارة الأميركية "بلاغ للموظفين ٢٠٠٧-٢٨٤"، "برنامج التنمية المستهدفة"، الأول من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق ITAO، لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

- ٦٠٨- معهد السلام الاميركي (USIP)، "من الشبكة المقفلة إلى التسوية: كيف تستطيع ثلاثة قوانين ان تبدأ بتحويل السياسات العراقية"، آذار/مارس ٢٠٠٨. www.usip.org.
- ٦٠٩- استجابة السفارة الاميركية لطلب المفتش العام للبيانات، "الإدخال السياسي"، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٦١٠- وزارة الخارجية، تقرير الوضعية الإيسوعي للعراق، ١٢ آذار/مارس.
- ٦١١- استجابة السفارة الاميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.
- ٦١٢- الأمم المتحدة: "بعثة الأمم المتحدة تبدأ مقابلات الانتقاء لاشغال ثمانية مراكز في المحافظات العراقية"، ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨. www.usip.org.
- ٦١٣- استجابة السفارة الاميركية لطلب المفتش العام للبيانات "الإدخال السياسي"، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٦١٤- بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، الأمين العام ديمستورا يقابل مجلس المفوضين في المفوضية العليا للانتخابات العراقية، ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٨. www.usip.org.
- ٦١٥- معهد السلام الاميركي (USIP)، "من الشبكة المقفلة إلى التسوية: كيف تستطيع ثلاثة قوانين ان تبدأ بتحويل السياسات العراقية"، آذار/مارس ٢٠٠٨. www.usip.org.
- ٦١٦- وزارة الخارجية، تقرير الوضعية الإيسوعي للعراق، ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٨، الشريحة ٩.
- ٦١٧- تقرير مصلحة خدمات الأبحاث في الكونغرس (CRS)، "العراق: تشريعات النفط والغاز، تقاسم الإيرادات والسياسة الاميركية، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الصفحة i.
- ٦١٨- تقرير مصلحة خدمات الأبحاث في الكونغرس (CRS)، "العراق: تشريعات النفط والغاز، تقاسم الإيرادات والسياسة الاميركية، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الصفحة i.
- ٦١٩- استجابة السفارة الاميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٦٢٠- استجابة السفارة الاميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٦٢١- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٦٢٢- استجابة وزارة الدفاع للمفتش العام، ١٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٦٢٣- استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٦٢٤- استجابة وزارة الدفاع للمفتش العام، ١٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٦٢٥- وزارة الخارجية، تقرير الوضعية الإيسوعي للعراق، ١٢ آذار/مارس الشريحة ٧.
- ٦٢٦- معهد السلام الاميركي (USIP)، "من الشبكة المقفلة إلى التسوية: كيف تستطيع ثلاثة قوانين ان تبدأ بتحويل السياسات العراقية"، آذار/مارس ٢٠٠٨. www.usip.org.
- ٦٢٧- استجابة السفارة الاميركية لطلب المفتش العام للبيانات، "الإدخال السياسي"، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٦٢٨- البنك الدولي: "مسائل الحكم VI: المؤشرات الإجمالية والفردية للحكم ١٩٩٦-٢٠٠٦" تموز/يوليو ٢٠٠٧، الصفحة ٥.
- ٦٢٩- شهادة المفتش العام: "فعالية الجهود الاميركية في محاربة الفساد، الهدر، الاحتيال وإساءة الاستعمال في العراق"، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٦٣٠- سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA)، "لجنة الاستقامة العامة لمحاربة الفساد في الحكومة"، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. www.epu-iraq.org.

- ٦٣١- المفتش العام، "بيان ستيوارت دبليو بوين جونيور أمام لجنة المخصصات في مجلس الشيوخ: فعالية الجهود الاميركية في محاربة الفساد، الاحتيال، والهدر، وإساءة الاستخدام في العراق"، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٦٣٢- المفتش العام، "بيان ستيوارت دبليو بوين جونيور أمام لجنة المخصصات في مجلس الشيوخ: فعالية الجهود الاميركية في محاربة الفساد، الاحتيال، والهدر، وإساءة الاستخدام في العراق"، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٦٣٣- المفتش العام، "بيان ستيوارت دبليو بوين جونيور أمام لجنة المخصصات في مجلس الشيوخ: فعالية الجهود الاميركية في محاربة الفساد، الاحتيال، والهدر، وإساءة الاستخدام في العراق"، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٦٣٤- المفتش العام، "بيان ستيوارت دبليو بوين جونيور أمام لجنة المخصصات في مجلس الشيوخ: فعالية الجهود الاميركية في محاربة الفساد، الاحتيال، والهدر، وإساءة الاستخدام في العراق"، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٦٣٥- المفتش العام، "بيان ستيوارت دبليو بوين جونيور أمام لجنة المخصصات في مجلس الشيوخ: فعالية الجهود الاميركية في محاربة الفساد، الاحتيال، والهدر، وإساءة الاستخدام في العراق"، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٦٣٦- استجابة الملحق القضائي في السفارة الاميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ١ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٦٣٧- المفتش العام، "بيان ستيوارت دبليو بوين جونيور أمام لجنة المخصصات في مجلس الشيوخ: فعالية الجهود الاميركية في محاربة الفساد، الاحتيال، والهدر، وإساءة الاستخدام في العراق"، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٦٣٨- استجابة الملحق القضائي في السفارة الاميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ١ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٦٣٩- استجابة مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٦٤٠- استجابة الملحق القضائي في السفارة الاميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ١ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٦٤١- استجابة الملحق القضائي في السفارة الاميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ١ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٦٤٢- وزارة الدفاع، قياس الأمن والاستقرار في العراق، آذار/مارس ٢٠٠٩، الصفحة ٥.
- ٦٤٣- وزارة الخارجية، تحديث المعلومات حول الوضعية الأسبوعية للعراق"، ٥ آذار/مارس ٢٠٠٩، الشريحة ٧.
- ٦٤٤- وزارة الخارجية، تحديث المعلومات حول الوضعية الأسبوعية للعراق، ٥ آذار/مارس ٢٠٠٩، الشريحة ١١.

- ٦٤٥ - استجابة فريق المهمة ١٣٤ لطلب المفتش العام للبيانات، ١٧ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٦٤٦ - استجابة فريق المهمة ١٣٤ لطلب المفتش العام للبيانات، ١٧ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٦٤٧ - استجابة فريق المهمة ١٣٤ لطلب المفتش العام للبيانات، ١٧ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٦٤٨ - فرقة منطقة الخليج (GRD)، تقرير الحالة نصف الشهري، ١٩ شباط/فبراير، ٣ آذار/مارس ٢٠٠٨، الصفحة ١٠.
- ٦٤٩ - استجابة فريق المهمة ١٣٤ لطلب المفتش العام للبيانات، ١٧ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٦٥٠ - استجابة فريق المهمة ١٣٤ لطلب المفتش العام للبيانات، ١٧ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٦٥١ - استجابة فريق المهمة ١٣٤ لطلب المفتش العام للبيانات، ١٧ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٦٥٢ - استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٨ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٦٥٣ - الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID)، موقع الانترنت للوكالة الاميركية للتنمية الدولية، "تنمية القدرة الوطنية والحكم الوطني" . www.usaid.gov.
- ٦٥٤ - الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID)، صفحة الانترنت "تطوير" . www.usaid.gov.
- ٦٥٥ - الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID)، صفحة الانترنت "تطوير" . www.usaid.gov.
- ٦٥٦ - استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨.
- ٦٥٧ - الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID)، موقع الانترنت للوكالة الاميركية للتنمية الدولية، "تنمية القدرة الوطنية والحكم الوطني" . www.usaid.gov.
- ٦٥٨ - استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٦٥٩ - استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٦٦٠ - استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٦٦١ - استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٦٦٢ - استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٦٦٣ - المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "الحاجات المتواصلة للمهجرين العراقيين في الداخل" جرى تقييمها في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٨. www.unhcr.org، المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، "تقييمات الحاجات الطارئة"، ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٨، الصفحة ١.
- ٦٦٤ - المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "الحاجات المتواصلة للمهجرين العراقيين في الداخل" جرى تقييمها في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٨. www.unhcr.org، المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، "تقييمات الحاجات الطارئة"، ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٨، الصفحة ١.
- ٦٦٥ - المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "الحاجات المتواصلة للمهجرين العراقيين في الداخل" جرى تقييمها في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٨. www.unhcr.org.
- ٦٦٦ - المنظمة الدولية للهجرة (IOM) "تقييمات الحاجات الطارئة"، ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٨، الصفحة ١.
- ٦٦٧ - وزارة الخارجية، "المساعدة الإنسانية الاميركية للعراقيين المهجرين في الداخل"، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨. www.usaid.gov، ابلغت وزارة الخارجية أن هذا المجموع يقرب من ٢٠٠ مليون دولار

- ولكن تحديث من مكتب لادارة والموازنة، تم استلامه في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، عدل هذا المبلغ إلى ١٤٩,٤ مليون دولار.
- ٦٦٨- وزارة الخارجية، تقرير الوضعية الإيسوعي للعراق، ٩ نيسان/ابريل ٢٠٠٨، الشريحة ٦.
- ٦٦٩- المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "مهرجان المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة الذي أقيم في سوريا ألقى الأضواء على فنون وثقافة العراق"، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨، "رئيس المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة يبحث أزمة اللاجئين مع الملك الأردني عبد الله"، ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨.
- ٦٧٠- المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "سوريا تحدث المعلومات حول معدل اللاجئين العراقيين"، شباط/فبراير ٢٠٠٨، الصفحة ٥.
- ٦٧١- المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "ترحب المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة باعتراف لبنان باللاجئين العراقيين"، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨.
- ٦٧٢- المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "الأزمة العراقية تغذي ارتفاع عدد طالبي اللجوء السياسي إلى دول العالم الصناعي"، ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- ٦٧٣- وزارة الخارجية، "المساعدة الإنسانية الاميركية للمهجرين العراقيين في الداخل". ٢٥ شباط /فبراير ٢٠٠٨. www.dos.gov.
- ٦٧٤- وزارة الخارجية، تقرير الوضعية الإيسوعي للعراق، ٥ آذار/مارس ٢٠٠٨، الشريحة ٤.
- ٦٧٥- المنظمة الدولية للهجرة (IOM) "تقييمات الحاجات الطارئة"، ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٨، الصفحة ١١ و١٥.
- ٦٧٦- المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "تحديث المعلومات حول التهجير إلى الداخل في العراق، ١ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٦٧٧- المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، "تقييمات الحاجات الطارئة"، ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٨، الصفحة ١.
- ٦٧٨- المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، "تقييمات الحاجات الطارئة"، ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٨، الصفحة ١.
- ٦٧٩- استجابة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٠ نيسان /ابريل ٢٠٠٨، الصفحة ٤٣.
- ٦٨٠- المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "الحاجات المتواصلة للمهجرين العراقيين في الداخل" جرى تقييمها في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٨; www.unhcr.org.
- ٦٨١- المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "تحديث المعلومات حول التهجير إلى الداخل في العراق، ١ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٦٨٢- وزارة الخارجية، "تقرير القسم ٢٢٠٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.
- ٦٨٣- وزارة الخارجية، تقرير الوضعية الإيسوعي للعراق، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨، الشريحة ٥.
- ٦٨٤- سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE)، "الدليل ايجابي". www.mvs.usace.army.mil.
- ٦٨٥- تقرير تدقيق المفتش العام، "الدروس المكتسبة من إعادة إعمار العراق والعقود والمشتريات"، تموز/يونيو ٢٠٠٦.
- ٦٨٦- المسؤوليات الإدارية والتفويضية لصندوق تنمية العراق (DFI) التي تتولاها حاليا القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان كان قد تولاهما في السابق مكتب إدارة البرامج.
- ٦٨٧- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR 07-016، المراجعة المرحلية لإنفاق شركة داين كورب بموجب عقدها لبرنامج تدريب أفراد الشرطة العراقية"، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.
- ٦٨٨- تقرير التدقيق المشترك بين المفتش العام SIGIR 06-029، ومكتب المفتش العام في وزارة الخارجية AUD/IQO-07-20 حول مراجعة عقد شركة داين كورب رقم S-LMAQM-04-C-0030 وأمر المهمة 0338 لدعم برنامج تدريب أفراد الشرطة العراقية"، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

- ٦٨٩- سنة الخيار الرابع تبدأ من ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨ وتنتهي في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩.
- ٦٩٠- استناداً إلى تقدير أولي لمكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL)، لـ ١٨ شهراً لإنجاز عرض العقد ومنحه وتاريخ بدء التشغيل في الأول من أيار/مايو ٢٠٠٨.
- ٦٩١- جزء رئيسي من أمر المهمة ٠٣٣٨ كان صنع وتركيب مخيم سكني لإسكان ١٠٤٠ شخصاً من أفراد الشرطة الذي يجري تدريبهم والموظفين لاستشاريين. شملت المرافق الملحقة أمكنة لتناول الطعام والمكاتب الإدارية.
- ٦٩٢- تقرير مكتب المساعدة الانتقالية للعراق، "الاتفاقية بين الوكالات حول إجراءات نقل الأصول الرأسمالية الممولة من الولايات المتحدة والاعتراف بها إلى حكومة الجمهورية العراقية"، تحدد الأصول الرأسمالية على أنها "ملكية ملموسة مادياً تقدر بـ ٢٥ ألف دولار أو أكثر يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد ويمكن توقع استمرار الاحتفاظ بها لفترة طويلة تبلغ بوجه عام خمس سنوات (٥) أو أكثر تشمل هذه الملكية مبان، عقارات ومعدات".
- ٦٩٣- تقرير تدقيق المفتش العام SIGIR 07-004، نقل المشاريع الرأسمالية الممولة من صندوق إغاثة إعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية، ٢٥ تموز/يوليو ٢٠٠٧.
- ٦٩٤- أشير إليها سابقاً كتعليمات تدقيق مالية مركزة.
- ٦٩٥- تقرير تقييم المفتش العام SIGIR PA-07-118، "إصلاح محطة رفع مياه الصرف الصحي G-7 في الغزالية"، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

مصادر الرسوم البيانية المبينة في مرفق هذا التقرير:

- أ- **سكان المحافظة: UNOCHA**، "العراق - السكان حسب المحافظات، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. www.ochaonline.un.org/iraq/MapCentre.
- ب- **وضعية السيطرة العراقية على المحافظات (PIC):** وزارة الدفاع، قياس الأمن والاستقرار في العراق، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، آذار/مارس ٢٠٠٧، حزيران/يونيو ٢٠٠٧، أيلول / سبتمبر ٢٠٠٧، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، الجنرال دايفد اينتش بترينوس قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق: "تقرير إلى الكونغرس حول الوضع في العراق"، ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ج- **عدد أفراد الشرطة المدربين:** مديرية الشؤون الداخلية "تحديث المعلومات حول حشد قوات خدمة الشرطة العراقية" آذار/مارس ٢٠٠٨.
- متوسط عدد الهجمات اليومية المنفذة حسب المحافظة: تقييمات القوات المتعددة الجنسيات في العراق، ذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ - ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، قاعدة بيانات SIGACTS III (تقارير سلطة الائتلاف فقط) كما في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨. تعكس البيانات هجمات العدو المنفذة التي استهدفت سلطة الائتلاف وقوات الأمن العراقية، ومدنيين، والبنية التحتية العراقية والمؤسسات الحكومية. لا تشمل هذه البيانات أجهزة التفجير المرتجلة والألغام التي وجدت وأزيلت.
- د- **الموازنة الرأسمالية لعام ٢٠٠٧ للحكومة العراقية:** استجابة وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- هـ- **برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP):** نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، التقرير ربع السنوي لفيلق القوات المتعددة الجنسيات في العراق، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٨.
- و- **لجان إعادة إعمار وتنمية المحافظات (PRDC)، مخصصات للسنة المالية ٢٠٠٦ والسنة المالية ٢٠٠٧ من صندوق دعم الاقتصاد (ESF):** استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- ز- **الكهرباء:** مكتب المساعدة الانتقالية للعراق ITAO، تقرير الاداء اليومي للوحدات الكهربائية، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

ح- تمويل لخمس سنوات لإعادة الاعمار: المفتش العام: تقارير ربع سنوية ونصف سنوية إلى الكونغرس الأميركي، من آذار/مارس ٢٠٠٤ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ٨ نيسان/ابريل ٢٠٠٨. استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٢ نيسان/ابريل ٢٠٠٨. استجابة وزارة المالية لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨. استجابة الوكالة الأميركية للتجارة للتنمية (USTDA) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨. استجابة وزارة الخارجية لطلب المفتش العام للبيانات، ٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٨. استجابة موظفو البيت الأبيض (WHS) لطلب المفتش العام للبيانات، ١ نيسان/ابريل ٢٠٠٨. استجابة مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية (DFAS) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٠ نيسان/ابريل ٢٠٠٨. وزارة الخارجية: تقرير الوضعية الأسبوعي للعراق، ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٨. استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق ITAO لطلب المفتش العام للبيانات، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨. استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٨. مكتب المساعدة الانتقالية للعراق ITAO: تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٨. استجابة الفيلق المتعدد الجنسيات (MNC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ٩ نيسان/ابريل ٢٠٠٨. المشاريع المنجزة: نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، الموجز الإجمالي لمكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، كتاب عمل البرنامج اكسيل لدى برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، ١ نيسان/ابريل ٢٠٠٨، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) تقرير حول النشاطات، ١٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٨، تشمل البيانات المالية الإلزامات والانفاقات من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، ١-صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، ٢-صندوق قوات الأمن العراقية، صندوق دعم الاقتصاد، برنامج الاستجابة الطارئة للقائد ومكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي. تشمل بيانات المشاريع أيضا مشاريع ممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، ٢، صندوق قوات الأمن العراقية، صندوق دعم الاقتصاد وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد.

ط- خمس سنوات من إيرادات النفط العراقية: وزارة الخارجية، تقرير الوضعية الأسبوعي للعراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، التقرير الأسبوعي حول الوضع في العراق، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨، صادرات النفط: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، ورقة العمل (سبرد شيت) الشهرية لاستيراد، إنتاج وتصدير النفط، نيسان/ابريل ٢٠٠٨، استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط - العراق لطلب المفتش العام للبيانات، ١٦ نيسان/ابريل ٢٠٠٨، لاحظت ان بيانات النفط التي قدمها مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) تختلف عن بيانات مكتب شؤون الشرق الأوسط - العراق؛ سعر النفط: الإدارة الأميركية لمعلومات الطاقة، "الأسعار العالمية للنفط الخام/متوسط أسعار أوبك"، ١١ نيسان/ابريل ٢٠٠٨. لا يستلم العراق متوسط أسعار أوبك لنفطه. استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط - العراق لطلب المفتش العام للبيانات، ١٦ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.

ظ- التزام الولايات المتحدة بالأمن: المفتش العام، تقارير ربع سنوية ونصف سنوية إلى الكونغرس الأميركي، من آذار/مارس ٢٠٠٤، حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، ١٧ نيسان/ابريل ٢٠٠٨، التقرير الأسبوعي حول الوضع في العراق، ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٨، استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات ١ نيسان/ابريل ٢٠٠٨، استجابة فرقة منطقة الخليج لطلب المفتش العام للبيانات، ٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٨، استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات ١٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٨، مكتب المساعدة الانتقالية للعراق ITAO: تقرير المؤشرات الأساسية، ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٨، استجابة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق لطلب المفتش العام للبيانات، ٩ نيسان/ابريل ٢٠٠٨، تشمل الأرقام من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق - ٢، صندوق قوات الأمن العراقية، صندوق دعم الاقتصاد وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد. انظر الملحق (د) لمعرفة الإسناد المرجعي لقطاع الأمن.

موازنة الأمن للحكومة العراقية: وزارة المالية العراقية ووزارة التخطيط والتنمية، تعديلات على موازنة العام ٢٠٠٤. الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٠٥، موازنة الحكومة العراقية للعام ٢٠٠٦، الموازنة الاتحادية العراقية للعام ٢٠٠٨، موازنة التشغيل والاستثمار حسب الوزارات للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

ي- خمس سنوات من تدريب أفواج المشاة في الجيش العراقي: وزارة الدفاع، قياس الأمن والاستقرار في العراق، تموز/يوليو ٢٠٠٥، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، شباط/فبراير ٢٠٠٦، أيار/مايو ٢٠٠٦، آب/أغسطس ٢٠٠٦، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، آذار/مارس ٢٠٠٧، حزيران/يونيو ٢٠٠٧، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، آذار/مارس ٢٠٠٧، الأحداث الأمنية الأسبوعية: الجنرال دافيد ايتش بتريوس قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق "تقرير إلى الكونغرس حول الوضع في العراق"، ٨ نيسان/ابريل ٢٠٠٨.